معاجم غريب الحديث والأثر
والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو

تأليف
الدكتور السيد الشرقاوي

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

أصل هذه الدراسة رسالة لنيل
درجة الدكتوراه من كلية الآداب جامعة عين شمس ،
أجيزتْ بمرتبة الشرف الأولى
في سنة ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م .

الطبعة الأولى
١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

رقم الإيداع ١٧٣١١/٢٠٠٠
الترقيم الدولى
I.S.B.N 977 - 5046 - 83 - 1

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر
☎ : ٣٣٨٢٤٠ - ٣٣٨٢٤١ - ٠١١/٣٣٨٢٤٢

e-mail: pic@6oct.ie-eg.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم النبيين محمد وآله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد فإن علوم اللغة العربية والتراث المدوّن بها يحتاجان دائما إلى البحث المتخصص الذى يسهم فى فهم قضاياهما والاستفادة من عطائهما المستمر الذى يمثل الأصل والمركز الذى ننطلق منه فى صنع حاضرنا وما نرجوه لأمتنا بإذن الله تعالى .

وقد كانت قضية الاستشهاد بالحديث فى اللغة والنحو واحدة من أهم هذه القضايا التى تتعلق بعلوم العربية والتراث العربى وبخاصة نصوص الحديث الشريف والأثر . وقد درست القضية فى الغالب فى سياق كلام النحاة عن الشواهد التى يستخدمونها ، وصدرت فيها أحكام عامة ، مما دفعنى إلى دراسة هذه القضية من منطلقات أساسية منها :

الاهتمام بمعرفة مناهج مؤلفى غريب الحديث والأثر فى التأليف والاستشهاد بنصوص الحديث ، لأنهم يعدون طبقة متميزة من علماء العربية المتعمقين فى علوم اللغة وعلوم الحديث .

ومن هذه المنطلقات فهم وجهة نظر علماء الحديث فى القضية لأنهم أفنوا أعمارهم فى هذا الفن فلابد أن يكون لأفكارهم وأفهاههم ما يفيد فى هذه الدراسة .

وكذلك محاولة فهم مناهج البحث وأدواته التى كانت سائدة فى فترة تأسيس النحو العربى وكيف أثرت فى بناء طرق الاستشهاد وبخاصة عند البصريين . ومن ثم فقد جاءت الدراسة فى بابين يحتوى كل منهما على مبحثين رئيسيين :

أما الباب الأول فقد تناول فى الفصل الأول مفهوم الغرابة وما يتعلق بالغريب من المباحث عند بعض المحققين من دارسى علوم القرآن الكريم ، حيث تتبع البحث علاقة مفهوم الغريب بفهم المفسر وإلمامه بالعلوم العربية والإسلامية وقدرته على تتبع السياق . وكذلك كان مفهوم الغريب عند المحدِّثين وأصحاب معاجم غريب الحديث والأثر ، يرتبط بفهم ما بَعُدَ أو غمض أو أَشْكَل من المعنى ، كما ناقش هذا الفصل مسألة الاستعمال وأثره ، وتطرق الفساد إلى العربية فى ضوء مفهوم التطور اللغوى فى الدراسات اللغوية الحديثة على وجه الإجمال . كما تطرق هذا الفصل إلى مفهوم الغريب عند اللغويين العرب وأصحاب المعاجم اللغوية وما أشار إليه بعضهم من علاقة الغريب بما ضاع من كلام العرب وما خفى على الناس لجهلهم به ، وكذلك ظاهرة طروء المعنى واستحداثه واقتضاب معانٍ لم تسمع من قبل ، تلك الظاهرة التى عولجت فى سياق الدراسات الدلالية عند السلف من اللغويين والمحدِّثين وبخاصة ما يتصل منها بما ورد عن رسول الله ﷺ من ألفاظ لم تسمع من قبل . وكذلك ما قامت به معاجم غريب الحديث والأثر من تتبع للدلالات التى وردت فى شرحها لمتون الحديث مما أدى إلى الحفاظ على نصوص الحديث وحراستها من تطرق التحريف والتصحيف إليها ، وما اهتم به مصنفو هذه المعاجم من تمحيص للروايات ، كما قدم هذا الفصل أمثلة من الألفاظ التى وردت فى متون الحديث وحرستها معاجم الغريب ، ولكنها تعرضت للتطور والتغير على ألسنة العوام . واهتم الفصل الثانى بدراسة مناهج التأليف فى معاجم غريب الحديث والأثر حيث انحصر أهمها فى ثمانية مناهج ، كما تضمن الفصل قائمة بما ألف فى معاجم غريب الحديث والأثر من الكتب المخطوطة أو المطبوعة أو التى وصل إلينا أخبار عنها ، وفى مفتتح القائمة تفصيل للمنهج الذى اتبع فى ترتيبها .

وفى الباب الثانى تناولت الدراسة فى الفصل الأول أهم المؤثرات التى أدت إلى إقلال النحاة من الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو ، وقد تبين من دراسة مناهج الاستشهاد فى معاجم غريب الحديث والأثر أن مؤلفى هذه المعاجم يستشهدون بالحديث فى قضايا اللغة كثيرا ، أما الاستشهاد به فى قضايا النحو فقد

أوردت هذه الدراسة عددا من الأمثلة لذلك اتضح منها أنهم استشهدوا به لكن بصورة أقل من استشهادهم بغيره من النصوص كما فعل النحاة ، ولم يتركوا الاستشهاد به رأسا كما شاع عند بعض الدارسين . كما تبين فى هذه الدراسة أن بعض العلماء من السلف قد أشاروا إلى وجود غَبْنٍ فيما يتصل بالاستشهاد بالحديث ، وبتتبع البناء الفكرى لمؤسسى النحو العربى اتضح أن مدرسة البصرة التى قامت بالدور الرئيسى فى تأسيسه كانت ميدانا للدراسات العقلية وصراع الفرق الكلامية وكان منهج المتكلمين فى البحث والنظر ، مدعّما بما أرساه الفقهاء ، هو المنهج السائد فى هذه الفترة بين البصريين وقد ظهرت آثاره فى الأخذ بالقياس والتعليل والتمارين غير العملية فى النحو ، وفيما يتصل بالنصوص والشواهد فقد كان للمعتزلة - الذين كان لهم مَدّ وانتشار فى هذه الفترة - أصحاب ميل إلى الأخذ بالمعقول وترك التعامل مع الحديث إلا إذا وافق ما ذهبوا إليه ، كما حدث صدام بينهم وبين المحدِّثين ونشأت جفوة بينهما ، كما حدثت بعض الأخطاء المنهجية عند طرفى الخصومة ، كل ذلك وغيره أدى إلى ظاهرة إقلال النحاة من الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو .

وفى الفصل الثانى تناولت الدراسة آراء العلماء فى الاستشهاد بالحديث فى اللغة والنحو وسمات الحديث الصالح لذلك الاستشهاد ، ولما كان أهم ما يستند إليه المانعون دعوى الرواية بالمعنى فى نصوص الحديث ودعوى كثرة اللحن والخطأ فيها تناولت الدراسة هاتين القضيتين مستفيدة من معطيات دراسة مناهج التأليف فى معاجم غريب الحديث والأثر وما اتضح فيها من التركيز على التحقيق والتحرى فى مؤلفات أصحابها وعند المحدِّثين عموما .

كما تناولت الدراسة قضية الرواية وصلتها بتدوين الحديث فى المرحلة الرسمية فى مطلع القرن الثانى الهجرى وكذلك ظاهرة تمحيص الروايات وتتبع اللحن والتصحيف فى كتب الحديث ومتونه . وكان الحديث الصحيح بسماته المُعتمِدة أساسا على الضبط اللغوى والحرص على سلامة المتن من التغيير أساسا لما ذهبت إليه الدراسة من أن الحديث الصحيح يصلح للاستدلال به فى النحو واللغة .

وإذا كان من باب أداء الأمانة أن أشكر الذين ساعدونى فى إنجاز هذه الدراسة فإنى أخص منهم أستاذى الدكتور رمضان عبد التواب لما قدمه من النصح والتقويم لهذه الدراسة فى كل مراحلها .

كما أشكر « مكتبة الخانجى » لعنايتها بما تنشر من فكر هذه الأمة وتراثها .

ثم إنى من قبلُ ومن بعدُ أتوجه إلى الله تعالى أن يصلح النية ويتقبل العمل ويجعله خالصا لوجهه الكريم .

﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ .

السيد دسوقى إبراهيم الشرقاوى

البَـابُ الأول

الفصل الأوّل

مفهوم الغـــــرابة

الفصل الأول : مفهوم الغرابة

يظهر معنى « الغرابة » ولفظ « الغريب » فى كثير من نصوص الحديث والأثر ، وفى بعض الأمثال والخطب ، وكذلك فى عدد من أبيات الشعر .

ولا يخفى أن ما ورد فى متون الحديث والأثر حول مفهوم « الغرابة » يعد من أسبق ما ورد فى هذا الباب وأوثقه ، من ذلك : ما جاء فى حديث رسول الله ﷺ : « بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً ، فطوبى للغرباء » (١) ، وجاء فى رواية الخطابى : « قيل : من هم يارسول الله ؟ قال : النُّزَّاعُ من القبائل » (٢) ، ثم قال الخطابى : « النُّزَّاع : جمع نَزِيع ، وهو الغريب الذى نُزِع من أهله وعشيرته ... ونرى – والله أعلم – أنه أراد بذلك المهاجرين الذين هجروا ديارهم وأوطانهم إلى الله عز وجل » (٣) . وجاء فى « النهاية » لابن الأثير : « أنه كان فى أول أمره كالغريب الوحيد الذى لا أهل عنده ، لقلة المسلمين يومئذ ، وسيعود غريبا كما كان : أى يقل المسلمون فى آخر الزمان فيصيرون كالغرباء (٤) » .

وفى « التهذيب » فى سياق شرح الحديث : « وإنما أراد أن أهل الإسلام حين بدأ كانوا قليلا ، وهم فى آخر الزمان يقلون ، إلا أنهم أخيار » (٥) .

---

(١) الحديث رواه الإمام مسلم فى صحيحه ٩٠/١ وفى مسند الإمام أحمد ٣٩٨/١ ؛ ٧٣/٤ والطبرانى فى المعجم الكبير ١٦٤/٦ ؛ ٢٥٦ وأسد الغابة فى ترجمة عبد الرحمن بن سَنَّة ٤٥٧/٣ وانظر جمع الجوامع للسيوطى ١٩١/١ ، وغريب الحديث للخطابى ١٧٤/١ والنهاية ٣٤٩/٣

(٢) غريب الحديث للخطابى ١٧٤/١ وراجع مسند الإمام أحمد ٣٩٨/١

(٣) غريب الحديث للخطابى ١٧٤/١ وما بعدها .

(٤) النهاية ٣٤٨/٣

(٥) تهذيب اللغة ١١٨/٨

ومن الأحاديث التى جاء فيها بعض مشتقات مادة (غرب) بما تحمله من مضمون الغرابة ، حديث استشهاد حارثة [١] ، رضى الله عنه ، وأنه أصابه يوم « بدر سَهْمٌ غَرْبٌ » [٢] . قال أبو عبيد : « وهو السهم الذى لا يُعْرَفُ راميه » [٣] ، وقيل : « إذا أتاه من حيث لا يدرى ، وقيـــل : إذا تعمده به غيره فأصـــابه » [٤] .

ومعنى « الخفاء » الذى يفهم من الشرح المتقدم ، من الأسس التى قامت عليها مادة (غرب) ، كما هو مبين فيما سيأتى من الكلام عن مفهوم الغريب عند اللغويين .

ومن ذلك حديث عمر ، رضى الله عنه : « هل مِن مُغرِّبة خبر » [٥] ، قال أبو عبيد : « قوله : مغرّبة خبر ، بكسر الراء وفتحها ... أصله فيما نرى من الغَرْب ، وهو البُعد » [٦] .

وقال ابن دريد : « ويقال : هل من مغرّبة خبر ، أى هل من خبر جاء من بُعْد ، وأحسب أن اشتقاق الغريب من هذا » [٧] .

---

(١) راجع أسد الغابة ٢٢٤/١ - ٢٢٥

(٢) جاء حديث استشهاد حارثة رضى الله عنه فى البخارى كتاب الجهاد والسير ، وراجع فتح البارى ٣١/٦ ومسند الإمام أحمد ٢٢/١ والمعجم الكبير للطبرانى ٢٣١/٣ وأسد الغابة ٢٢٤/١ ؛ ٢٢٥ وراجع غريب الحديث للخطابى ١٢٩/١ والفائق ٦٢/٣ وغريب الحديث لابن الجوزى ١٤٨/٢ والنهاية ٣٥٠/٣

(٣) غريب الحديث لأبى عبيد ٣١٤/٤

(٤) المحكم لابن سيده ٢٩٩/٥

(٥) رواه أبو عبيد فى غريب الحديث ٢٧٨/٣ وراجع الفائق ٦١/٣ وغريب الحديث لابن الجوزى ١٤٩/٢ والنهاية ٣٤٩/٣ والمحكـــم لابن سيده ٢٩٨/٥ وتهذيب اللغة ١١٥/٨ نقلا عن أبى عبيد .

(٦) غريب الحديث لأبى عبيد ٢٧٨/٣ وانظر التكملة للصغانى ٢٢٦/١

(٧) جمهرة اللغة ٢٦٨/١

ومن المعانى الأساسية ، كذلك ، لمادة (غرب) : البُعْد ، وقد جاء فى حديث ابن عباس رضى الله عنهما ، فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾ [(١)] : « كانت الطير الأبابيل مثل التى يقال لها عنقاء مغرب » [(٢)] .

وجاء فى كتاب « العين » : « والعنقاء المغرب ، ويقال المغربة ، وإغرابها فى طيرانها » [(٣)] .

وقال ابن سيده : « وعنقاءُ مغرِبٌ ، ومغربةٌ ، وعنقاءُ مغربٍ ، على الإضافة عن أبى على : طائر عظيم يبعد فى طيرانه » [(٤)] .

ويدخل فى معنى البعد أيضا - كما ذكر الخطابى - كلمة « الغراب » التى وردت فى حديث مسلم القرشى [(٥)] قال : « شهدت مع النبى ﷺ حنينا فقال لى : ما اسمك ؟ قلت : غراب . قال : لا ، بل أنت مُسْلِمٌ » [(٦)] .

قال الخطابى : « لأنه من البعد والاغتراب عن الأبصار » [(٧)] .

وقال الراغب الأصبهانى : « والغراب سمى لكونه مبعدا فى الذهاب » [(٨)] .

وشيوع هذه المعانى المتعلقة « بالغرابة » ومادة (غرب) فى الأحاديث والآثار ، التى تقدمت أمثلة لها ، يدل على أن هذه المفاهيم كانت معروفة قبل الإسلام بالضرورة ، ومن شواهد ذلك فى الشعر الجاهلى :

---

(١) سورة الفيل ٣/١٠٥

(٢) راجع تفسير ابن كثير ٥٥١/٤ وذكر هذا التفسير منسوبا كذلك لمجاهد وعطاء ، وانظر النهاية ٣١٢/٣ ؛ ٣٤٩ ومجمع الأمثال ٢٨٠/٢ وخزانة الأدب ١٣٢/٧

(٣) كتاب العين ٤١١/٤

(٤) المحكم لابن سيده ٢٩٩/٥

(٥) فى أسد الغابة ١٦٨/٥ مسلم أبو رائطة ... سكن مكة ... ولا أدرى فى أى قريش هو . وانظر تقريب التهذيب ٢٤٨/٢

(٦) رواه البخارى فى الأدب المفرد ٤٤ وأبو داود فى سننه ، ٦٣٨/٢ وراجع أسد الغابة ١٦٨/٥ وغريب الحديث للخطابى ٥٢٨/١ والنهاية ٣٥٢/٣

(٧) غريب الحديث للخطابى ٥٢٨/١

(٨) المفردات للراغب ٥٣٨/٢

قول عبيد بن الأبرص [١] :

سَاعِدْ بأرضٍ إذا كنتَ بها ولا تَقُلْ إننى غريبُ [٢]

وبيت النابغة الذبيانى [٣] :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كاسْمِهَا يُهدى إلىَّ غرائبَ الأشعارِ [٤]

وقوله فى نفس القصيدة :

ولِرَهْطِ حَرَّابٍ وقَدٍّ سُورَةٌ فى المجد ليس غُرابُها بمُطارِ [٥]

وقوله فى القصيدة الدالية :

فما الفراتُ إذا هبَّ الرياحُ له تَرْمِى غواربُه العِبْرينِ بالزَّبَدِ [٦]

وجاء مفرد « غوارب » فى قول أبى قيس صيفى بن الأسلت [٧] ، يصف الحرب :

---

(١) كان عبيد شاعرا جاهليا قديما من المعمرين ، وراجع الشعر والشعراء ٢٧٣/١

(٢) فى ديوانه ١٤ والبيان والتبيين ٦٧/٤ وشرح القصائد العشر للتبريزى ٥٤٣

(٣) هو زياد بن معاوية ، من شعراء الجاهلية وأحد فحولهم ، وانظر الخزانة ١٣٥/٢

(٤) فى ديوانه (برواية الأصمعى نسخة الأعلم) ٥٤ قال الشارح : قوله يهدى إلى غرائب الأشعار ، يعنى أنه غير مشهور بالشعر ولا منسوب إليه ، فالشعر غريب من قبله ، وانظر الخزانة ٣٣٣/٦

(٥) ديوان النابغة ٥٥ وفيه « حراب وقد : رجلان من بنى أسد ، والسورة : المنزلة الرفيعة . وقوله ليس غرابها بمطار : كانوا إذا وصفوا المكان بالخصب وكثرة الشجر يقولون : لا يطير غرابه يريدون أنه يقع فى كل مكان بعيد ما يشبع به » .

(٦) ديوان النابغة ٢٦ وفيه : والغوارب الأمواج ، وغارب كل جسم : ما ارتفع منه وعلا ، وانظر شرح القصائد العشر ٥٣١ (إذا جاشت غواربه ترمى أواذيه) وفى الجيم ٣/٣ « والغارب من البعير موضع القتب » وفى مفردات الراغب ٥٣٨/٢ وغارب السنام : لبعده عن المنال .

(٧) ترجم له ابن الأثير فى أسد الغابة ٤٠/٣ ، ٥٦/٦ ، ونقل عن ابن إسحاق أنه أسلم يوم الفتح وعن الزبير بن بكار أنه لم يسلم ، ثم قال : وفيما ذكره ابن إسحاق والزبير نظر . وانظر كنى الشعراء (نوادر المخطوطات ٢٨٥/٢) .

تُـقَـطِّـعُ أَرْحـامـاً وتُـهـلِـكُ أُمَّـةً   وتَبْرِى السَّدِيفَ مِن سَنَامٍ وغَارِبِ [١]

ومثال ما جاء فى الأمثال والخطب من ذلك ، ما ورد فى المثل : « ضربه ضرب غرائب الإبل » ويُروى : « اضربه ضربَ غريبة الإبل » ، وذلك أن الغريبة تزدحم على الحياض عند الورد وصاحب الحوض يطردها ويضربها بسبب إبله [٢] ، وقد قال الحجاج [٣] فى خطبة له : « لأضربنكم ضرب غرائب الإبل » [٤] ، وتفسير كلامه أنه « مثل ضربه لنفسه ولرعيته ، يهددهم ، وذلك أن الإبل إذا وردت الماء فدخل فيها غريبة من غيرها ضربت وطردت حتى تخرج منها » [٥] .

وفى خطبة لقَطَرِىّ بن الفُجاءة [٦] ، يحذر من الدنيا ويذكر بالآخرة والذين قضوا آجالهم : « استبدلوا بظهر الأرض بطناً ، وبالسعة ضيقا ، وبالأهل غُرْبة ، وبالنور ظلمة ، فجاءوها كما فارقوها حُفَاةً عراةً فرادى ، غير أنهم ظعنوا بأعمالهم إلى الحياة الدائمة » [٧] .

وقد ورد مصطلح الغريب المعروف فى دراسات القرآن والحديث فى خبر عن ابن عباس رضى الله عنهما ، فيه وصف لمجلس علم من مجالسه وفيه يقول « من كان يريد أن يسأل عن العربية والشعر والغريب من الكلام فليدخل » [٨] .

---

(١) البيت فى ديوانه ٦٦ وسيرة ابن هشام ٣٠٢/١

(٢) مجمع الأمثال ٢٦٠/٢

(٣) توفى الحجاج سنة ٦٥ هـ وانظر ترجمته فى الوفيات ٤٣١/١ ودول الإسلام ٦٥/١ وراجع تصحيح التصحيف ١٤ هامش ٤

(٤) البيان والتبيين ٣٠٩/٢ ومجمع الأمثال ٢٦٠/٢

(٥) النهاية ٣٤٩/٣ وغريب الحديث لابن الجوزى ١٤٩/٢

(٦) من خطباء الخوارج وشعرائهم وقوادهم ، أورد له المبرد كثيرا من الأخبار وقتال الحجاج له وراجع الكامل ٢٥١/٢ وما بعدها والبيان والتبيين ٣٤١/١ ونقل البغدادى أنه قتل سنة سبع وسبعين وانظر الخزانة ١٦٤/١٠

(٧) هذه رواية الجاحظ فى البيان والتبيين ١٢٦/٢ ، ١٢٩ ورواها الشريف الرضى فى نهج البلاغة ١٣٧ منسوبة لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه .

(٨) راجع البداية والنهاية ٣٢٥/٨ ، وكذلك فى أحسن المحاسن ١٤٦ وفى البرهان للزركشى ١/ ٢٩٣ « إذا سألتمونى عن غريب اللغة فالتمسوه فى الشعر فإن الشعر ديوان العرب » وفى =

وابن عباس رضى الله عنهما ، توفى سنة ثمان وستين ، على أرجح الأقوال [(١)] ، مما يدل على أن هذا المصطلح كان معروفا فى صدر الإسلام .

والهدف من هذا الفصل هو دراسة هذا المفهوم الاصطلاحى للغرابة والغريب فيما تيسر من مراجع علوم القرآن وعند المحدِّثين ، وخصوصاً مصنفى المصطلح ، وأصحاب معاجم غريب الحديث ، ومحاولة تحديد المعانى الأساسية التى يدور حولها هذا المفهوم فى روايات اللغويين وما ذكروه فى معاجم اللغة ، ثم يعرض للمحة عنه فى ضوء بحوث الإعجاز والدراسات البلاغية والدلالية .

أولا : مفهوم الغريب وعلوم القرآن :

من المعلوم أن الدراسات العربية الإسلامية فى بداياتها الأولى كانت سعيا متواصلا إلى فهم القرآن الكريم والسنة الشريفة على الوجه الذى حدده القرآنُ نفسُه ، كما يُفْهَم من تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [(٢)] ، « قوله تعالى : (عربيا) نعت للقرآن ، والعربى المنسوب للعرب لكونه نزل بلغتهم ... والمراد أن تراكيبه وأساليبه عربية ، وإن ورد فيه غير عربى فهو على أسلوب العرب ... قوله (لعلكم تعقلون) علة لكونه عربيا ، والمعنى لكى تفهموا معانيه وتتأملوا فيها فتعلموا أنه من عند الله » [(٣)] .

وبديهى أن فهم القرآن ، على هذا الوجه لا يتأتى إلا بدراسة العربية بعد أن أصبحت العربية تؤخذ بالتعلم ولم تعد سليقة وملكة كما كانت عند معظم الصحابة ومن قبلهم ، ولا يتأتى أخذها إلا بالدراسة والتلقى لنحوها وصرفها ودلالاتها ، أما معرفة أنه من عند الله تعالى فهى مطلب دارسى الإعجاز على

= الإتقان للسيوطى ١٥٨/١ « عن غريب القرآن » ، وانظر فصول فى فقه العربية ١١١

(١) انظر أسد الغابة ٢٩٤/٣ والبداية والنهاية ٣٢٩/٨

(٢) سورة يوسف ٢/١٢

(٣) حاشية الصاوى على الجلالين ١٩٧/٢ وراجع تفسير النسفى ٢١٠/٢

امتداد التاريخ الإسلامى ، وهى معرفة تتطلب فوق الدراسة الدقيقة الواسعة للعربية – تتطلب أن يكون من يريد أن يعرف الإعجاز القرآنى قد « تناهى فى معرفة اللسان العربى ، ووقف على طرقها ومذاهبها ، فهو يعرف القدر الذى ينتهى إليه وسع المتكلم فى الفصاحة ، ويعرف ما يخرج عن الواسع » (١) .

وقد أسهمت أحاديث الرسول ﷺ فى ترسيخ هذا المبدأ ، الذى يقوم على المعرفة الدقيقة بالعربية ودلالاتها . كما يتضح من الحديث الذى رواه أبو هريرة ، رضى الله عنه ، قال : « قال رسول الله ﷺ : « أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه » (٢) .

وذكر الإمام السيوطى فى « الإتقان » أن « المراد بإعرابه : معانى ألفاظه ، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النحاة (٣) . ويرى أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أن المقصود بعبارة « إعراب القرآن » فى مثل هذا الحديث « هو الوضوح والبيان فى قراءة القرآن الكريم » (٤) .

وفى رأيى أن معرفة المعانى مرتبطة بصحة القراءة ووضوح المعانى ، فقد قال الإمام النووى فى وصف الطريقة المثلى لتلاوة أوراد القرآن : « والاختيار أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص ، فمن كان يظهر له بدقيق الفكر لطائف ومعارف فليقتصر على قدر ما يحصل له كمال فهم ما يقرؤه وكذا من كان مشغولا بنشر العلم أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة فليقتصر على قدر

---

(١) إعجاز القرآن للباقلانى ١٩٩/١

(٢) رواه الحافظ عبد الله بن أبى شيبة فى المصنف ٤٥٦/١٠ الحديث رقم ٩٩٦١ وأبو عبد الله الحاكم فى المستدرك ٤٣٩/٢ ثم قال : « لم يخرجاه » وعلق الذهبى على كلام الحاكم بقوله « بل أجمع على ضعفه . وانظر ذيل الصفحة فى المستدرك ٤٣٩/٢ . ورواه أبو سليمان الخطابى فى رسالته « بيان إعجاز القرآن » وانظر ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٣١ وانظر البحر المحيط ١٣/١ . وخرجه السيوطى فى جمع الجوامع ١١٩/١ ولم يذكر أنه تعقب على الحاكم ، حيث شرط فى مقدمة جمع الجوامع أن ينبه على ما تعقب عليه ، فربما خالف الذهبى هاهنا . ورواه أيضا فى الإتقان ١٤٩/١

(٣) الإتقان ١٤٩/١

(٤) فصول فى فقه العربية ٣٨

لا يحصل بسببه إخلال بما هو مرصد له ، وإن لم يكن من هؤلاء المذكورين فليستكثر ما أمكنه من غير خروج إلى حد الملل والهذرمة ... ويدل عليه الحديث الصحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يفقه من قرأ القرآن فى أقل من ثلاث » (١) . فالحديث الشريف يربط بين الفهم والقراءة الصحيحة الواضحة ولذلك علق ابن كثير على ما أورده من أن بعض السلف كان يختم فى أقل من ثلاث بقوله : « فهذا وأمثاله من الصحيح عن السلف محمول إما على أنه ما بلغهم فى ذلك حديث مما تقدم ، أو أنهم كانوا يفهمون ويتفكرون فيما يقرءونه مع هذه السرعة ، والله سبحانه وتعالى أعلم » (٢) .

وقد عقد الزركشى فصلا عن « معرفة غريب القرآن » يتضح فيه مفهوم الغريب عنده حيث يحدده فى « معرفة المدلول » (٣) وبالرجوع إلى فهم السيوطى لمعنى « أعربوا القرآن » يتضح قرب مذهبيهما فى هذا الباب ، فمعرفة المدلول كما عبر عنها الزركشى من أقرب ما يكون مما شرح به السيوطى « أعربوا القرآن » بأنه معرفة معانى ألفاظه (٤) .

ومعنى هذا أن الغرابة ، فيما تقدم من أقوال دارسى علوم القرآن ، تتوقف على إدراك القارئ نفسه ، ومدى وضوح معنى اللفظ ودلالته فى عقله ، تبعا لمحصوله اللغوى ومعرفته بالعربية ، فالمفسر - عند الزركشى - يتصيد المعانى من السياق ، لأن مدلولات الألفاظ خاصة ... ويحتاج الكاشف عن ذلك إلى معرفة علم اللغة : اسما وفعلا وحرفا (٥) .

---

(١) التبيان فى آداب حملة القرآن ٥٤ . والحديث فى مسند الإمام أحمد ١٩٥/٢ وسنن أبى داود ٣٥١/١ وفضائل القرآن لابن كثير ٨٠ وفتح البارى ٧١٥/٨

(٢) فضائل القرآن ، لابن كثير ٨٠

(٣) البرهان للزركشى ٢٩١/١

(٤) الإتقان ١٤٩/١ والبرهان فى الموضع السابق

(٥) البرهان للزركشى ٢٩١/١ والإتقان ١٥٠/١

ويتفرع على هذا المفهوم ما يدخل تحت باب الغريب من « لغات متفرقة ، أو تكون مستعملة على وجه من وجوه الوضع يخرجها مخرج الغريب ، كالظلم والكفر والإيمان ونحوهما مما نقل عن مدلوله فى لغة العرب إلى المعانى الإسلامية المحدثة أو يكون سياق الألفاظ قد دل بالقرينة على معنى معين غير الذى يفهم من ذات الألفاظ ... وكان الصحابة يسمون فهم هذا الغريب « إعراب القرآن » لأنهم يستبينون معانيه ويخلصونها » [١] .

يتفق الرافعى فى العبارة السابقة مع السيوطى فى المقصود « بإعراب القرآن » – كما تقدم بيانه – من حيث معرفة المعانى ، ولكن عبارة الرافعى تشير إلى معنى جديد فى قوله « يخلصونها » ، فتخليص المعانى يتصل بمعرفة المشكل والمشترك من المعانى ، وهذا الفهم لمعنى الغريب نجده واضحا عند ابن قتيبة [٢] فى كتاب غريب الحديث : فيما ذكره فى مقدمته ، وأوضح منه ما جاء فى مقدمة الخطابى فى كتابه غريب الحديث حيث ذكر أنه قد رأى « أولو البصائر والعقول والذابون عن حريم الرسول ، أن من الوثيقة فى أمر الدين والنصيحة لجماعة المسلمين أن يعنوا بجمع الغريب من ألفاظه وكشف المغدف من قناعه وتفسير المشكل من معانيه وتقويم الأود من زيغ ناقليه » [٣] .

وقد استقر منهج المفسرين ودارسى علوم القرآن – بغض النظر عن الاتجاهات الشاذة فى التفسير – على أن معرفة العربية والدراية بالغريب ضرورية للمفسر وإلا فلا يحل له الإقدام على كتاب الله تعالى – كما يقول الزركشى – الذى استدل على ذلك بما رواه عن الإمام مالك [٤] : « لا أوتى برجل يفسر كتاب الله غير عالم

---

(١) تاريخ آداب العرب ، للرافعى ٧١/٢

(٢) راجع غريب الحديث لابن قتيبة وبخاصة المقدمة ١٥/١

(٣) غريب الحديث للخطابى ٤٧/١

(٤) إمام دار الهجرة ، توفى رضى الله عنه سنة تسع وسبعين من الهجرة . وراجع تقريب التهذيب ٢٢٣/٢

بلغة العرب إلا جعلته نكالا » [١] ، وقول مجاهد [٢] : « لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم فى كتاب الله إذا لم يكن عالما بلغات العرب » ، كما ذكر الزركشى ما رواه عكرمة [٣] عن ابن عباس رضى الله عنهما ، أنه قال : « إذا سألتمونى عن غريب اللغة فالتمسوه فى الشعر ، فإن الشعر ديوان العرب » [٤] .

ويحتج أبو عبيد القاسم بن سلام لهذا المذهب ويُقَعِّدُ له ، لما يرى له من الأهمية البالغة حيث أورد تفسير أبى وائل [٥] لقوله تعالى : ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ ﴾ [٦] ، قال : « دلوكها غروبها وهو فى كلام العرب دلكت براحِ » [٧] ، ثم يقول أبو عبيد : « وفى هذا الحديث حجةٌ لمَنْ ذهب بالقرآن إلى كلام العرب إذا لم يكن فيه حكم ولا حلال ولا حرام ، ألا تراه يقول : وهو فى كلام العرب : دلكت براح » [٨] . وروى كذلك حديث ابن عباس ، رضى الله عنهما قال : « كنت لا أدرى ما ﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [٩] حتى أتانى أعرابيان

---

(١) البرهان ٢٩٢/١

(٢) الإمام مجاهد بن جبر ، تلميذ ابن عباس ثقة فى التفسير والعلم . وراجع دول الإسلام ٣٢/١ وتقريب التهذيب ٢٢٩/٢

(٣) عكرمة مولى ابن عباس وسمع منه ، روى له البخارى ومسلم ، وتوفى سنة ١٠٧ هـ وانظر كتاب الجمع بين رجال الصحيحين للقيسرانى ٣٩٤/١ وتقريب التهذيب ٣٠/٢

(٤) ما روى عن مجاهد وابن عباس : فى البرهان للزركشى ٢٩٢/١ - ٢٩٣ وانظر ما تقدم فى تخريج حديث « أعربوا القرآن » .

(٥) أبو وائل هو شقيق بن سلمة الأسدى الكوفى ، صرح الزمخشرى باسمه فى الفائق ٤٣٦/١ وساق الحديث . وأبو وائل ثقة مخضرم توفى فى خلافة عمر بن عبد العزيز . وانظر الجمع بين رجال الصحيحين ٢١٦/١ وتقريب التهذيب ٣٥٤/١

(٦) سورة الإسراء ٧٨/١٧

(٧) غريب الحديث لأبى عبيد ٣٧١/٤ . وفى اللسان (دلك) ٣١١/١٢ « وبراح مثل قطام : اسم الشمس » .

(٨) غريب الحديث لأبى عبيد ٣٧٢/٤

(٩) سورة فاطر ١/٣٥

يختصمان فى بئر فقال أحدهما : أنا فطرتها . أى أنا ابتدأتها » [١] .

نخلص مما تقدم إلى أن مفهوم دراسة الغريب ، فيما تقدم من آراء دارسى علوم القرآن يعتمد أساسا على معرفة المدلول ومعانى الألفاظ والتراكيب ، وفهم المشكل ، وفقا لقواعد العربية ، ودلالات ألفاظها ، وشواهد رواتها ، وأن الغريب يدور هاهنا حول ماغمض لفظه وبعد معناه أو أشكل .

* * *

---

(١) غريب الحديث لأبى عبيد ٣٧٣/٤ وانظر الإتقان ١٤٩/١

ثانيا : مفهوم « الغريب » عند المحدِّثين وأصحاب معاجم غريب الحديث :

شغَلَ الغريبُ الذى ورد فى الحديث والأثر المحدِّثين واللغويين لأنه ظاهرة متعلقة بالإيمان بنبوة الرسول ﷺ وما أفاض الله عليه من علم ووحى ، كما تتعلق أيضا بفقه الحديث واستنباط الأحكام منه ، ومن ذلك « مخاطبته وفود العرب بما كان لهم من اللغات والأوضاع الغريبة التى لا تعرفها قريش من لغتها ... ثم فهمه عنهم مثل ذلك على اختلاف شعوبهم وقبائلهم [(١)] » . وقد أدرك الصحابة رضوان الله عليهم ذلك جيدا « حتى لقد قال له على بن أبى طالب كرم الله وجهه - وسمعه يخاطب وفد بنى نهد - يارسول الله نحن بنو أب واحد ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره : فقال : « أدبنى ربى فأحسن تأديبى ، ورُبِّيتُ فى بنى سعد » [(٢)] ، فكان ﷺ يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم وتباين بطونهم وأفخاذهم وفصائلهم كلا بما يفهمون ويحادثهم بما يعلمون ولهذا قال - صدق الله قوله -: « أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم » [(٣)] ، فكأن الله عز وجل قد أعلمه مالم يكن يعلمه غيره من بنى أبيه وجمع فيه ما تفرق ولم يوجد فى قاصى العرب ودانيه » [(٤)] .

وقد تفاوتت جهود المحدِّثين فى دراسة « الغريب ، فالشيخان البخارى (المتوفى ٢٥٦ هـ) ومسلم (المتوفى ٢٦١ هـ) يختلف « تصرفهما إزاء غريب الحديث لأن هذا الفن يتصل بفقه الحديث ... ولذلك فالإمام مسلم لا يتعرض له ولا يوضح

---

(١) تاريخ آداب العرب ، للرافعى ٣١٧/٢

(٢) الحديث ذكره ابن الأثير فى النهاية فى سياق كلامه هذا ٤/١ وفى منال الطالب ٩ وخرجه السيوطى فى جمع الجوامع ٢٩/١ وفى الدرر المنتثرة ٩ ثم قال « وصححه أبو الفضل بن ناصر » . وراجع تمييز الطيب من الخبيث ١٠ وأسنى المطالب ٢٥ وكشف الخفاء ٧٠/١

(٣) خرجه السيوطى فى جمع الجوامع ١٥٣/١ وذكره فى الدرر المنتثرة ٢١ عن الديلمى بسند ضعيف وانظر كشف الخفاء ١٩٦/١ وفى المراجع المتقدمة « أمرنا أن نكلم الناس » .

(٤) النهاية ٤/١

الغريب ، لأنه لم يقصد الفقه فى كتابه ، وإنما اتجه اتجاها كليا إلى صناعة الإِسناد . وأما البخارى فإنه عنى بتوضيح الغريب وتكلم فيه ، لأنه داخل فى موضوع كتابه ومقصده » [١] .

وكذلك الإِمام الترمذى (المتوفى ٢٧٩ هـ) فى جامعه « قدم العون لقارئه فشرح فيه المفردات والتراكيب الصعبة وأولى هذا الفن عنايته وتفنن فيه ، سالكا طريق الاختصار فلا يطول بذكر الاختلافات ، بل إنه غالبا ما يقتصر على المعنى الصحيح المعتمد يصوغه بعبارته الواضحه وينقل فى كثير من المواضع كلام الأئمة معتمدا عليه وقد يحكى اختلافهم أحيانا ، وذلك فى المسائل الهامة ، كما أنه ربما يستطرد فى مواضع الحديث أو آية تتصل بحديث الباب فيشرح ذلك تتميما للفائدة ... فجميع ما أتى من ذلك موافق لما سار عليه علماء هذا الفن وسجلوه فى كتبهم » [٢] .

وقد خصص الحافظ ابن حجر (المتوفى ٨٥٢ هـ) الفصل الخامس من مقدمة فتح البارى للألفاظ الغريبة ورتبها على حروف المعجم فأجاد وأفاد [٣] .

وفيما يتصل بمقصد البحث ها هنا نجد أن مفهوم المحدِّثين للغريب ظهر جليا فى كتبهم ومن ذلك كتب مصطلح الحديث ، فقد خصص ابن الصلاح (المتوفى ٦٤٣ هـ) النوع الثانى والثلاثين من مقدمته فى علوم الحديث لغريب الحديث ، وقال فى تعريف الغريب : « هو عبارة عما وقع فى متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلة استعمالها » [٤] .

ويضيف الدكتور صبحى الصالح جانبا آخر فى توضيحه لمفهوم غريب

---

(١) الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ٢٢٢

(٢) الإمام الترمذى : صفحة ١٢٩ - ومن أمثلة شرح المحدِّثين لغريب الحديث ما جاء فى سنن الدارمى ١/٤

(٣) هدى السارى ٧٧ ؛ ٢١٩

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٢٩٧ وراجع تدريب الراوى ١٨٤/٢

الحديث بقوله « علم غريب الحديث : يبحث عن بيان ما خفى على كثير من الناس معرفته من غريب حديث رسول الله ﷺ بعد أن تطرق الفساد إلى اللسان العربى » [١] .

ولكن ابن كثير (المتوفى ٧٧٤ هـ) يركز على بيان أهمية معرفة « غريب الحديث » ، لأنه يراه من المهمات المتعلقة بفهم الحديث والعلم والعمل به ، لا بمعرفة صناعة الإسناد وما يتعلق به [٢] .

وذكر أبو سعد السمعانى [٣] (المتوفى ٥٦٢ هـ) أنه « إذا روى المملى حديثا فيه كلام غريب فسره ، أو معنى غامض بينه وأظهره » [٤] ، وذكر بسنده إلى عبد الرحمن بن مهدى [٥] أنه قال : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لكتبت بجنب كل حديث تفسيره » [٦] ثم قال أبو سعد السمعانى : « ولايجوز للمملى أن يفسر إلا ما عرف معناه ، أما ما لم يعرفه فيلزمه السكوت عنه [٧] .

والمتأمل فى هذه النصوص يلمس اهتمام المحدِّثين الشديد بمعرفة الغريب والتحرى فى فهمه من مظانه وأنهم جعلوا تلك المعرفة ضرورة علمية وتربوية إلى جانب أنها وسيلة إلى توثيق المعانى وتحقيقها .

وكان لأصحاب « معاجم غريب الحديث والأثر » مفهوم للغريب يمكن تتبعه فى كتبهم ، ولكن أبا عبيد القاسم بن سلام (المتوفى ٢٢٤ هـ) ، صاحب أول كتاب وصل إلينا فى غريب الحديث لم يوضح مفهومه للغريب ، ولكن منهجه فى الكتاب يفسر المعنى الذى يدور حوله هذا المفهوم فهو يوضح اللفظ أو المعنى الذى

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه ١١٢ وانظر أصول الحديث للدكتور محمد عجاج الخطيب ٢٨٠

(٢) اختصار علوم الحديث ٢٠٠

(٣) عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعانى المروزى صاحب كتاب الأنساب وغيره من التصانيف المفيدة . راجع دول الإسلام ٧٦/٢ والرسالة المستطرفة ٩٣

(٤) أدب الإملاء والاستملاء ٦٠

(٥) عبد الرحمن بن مهدى البصرى ثقة ثبت حافظ وعارف بالرجال والحديث توفى سنة ١٩٨هـ راجع الجمع بين رجال الصحيحين ٤٩٩/١ ، وتقريب التهذيب ٤٩٩/١

(٦) ، (٧) أدب الإملاء والاستملاء ٦١ - ٦٢

يراه غريبا مستعينا بثقافته الواسعة وكثرة مروياته فى التفسير والحديث والعربية ، كما يهتم بالجانب الفقهى واستنباط الأحكام من الأحاديث ، وتلك سمة بارزة فى كتابه ، كما كان يوضح أحيانا ما يراه مشكلا أو مدعاة للطعن فى الحديث بالتعارض بين نصين منه [١] . ويوضح هذا أن أبا عبيد قد مدح بسبب تأليفه هذا الكتاب وتفسيره « الغريب من حديث رسول الله ﷺ ، ولولا ذلك لاقتحم الناس فى الخطأ » [٢] . ويتضح هذا المعنى أيضا فى حديث ابن قتيبة عن كتاب « غريب الحديث » لأبى عبيد فى سياق كلامه عن الغريب والأحاديث المشكلة ، يقول : « وقد كان تعرف هذا وأشباهه عسيرا فيما مضى على طلبة العلم لحاجته إلى أن يسأل عنه أهل اللغة - ومن يكمل فهمه منهم ليفسر غريب الحديث ، وفتق معانيه وإظهار غوامضه قليل - فأما فى زماننا هذا فقد كفى حملة الحديث فيه مؤنة التفسير والبحث بما ألفه أبو عبيد القاسم بن سلام » [٣] .

وابن قتيبة (المتوفى ٢٧٦ هـ) لم يذكر فى مقدمة كتابه تعريفا محددا للغريب كذلك ، ولكنه أورد مجموعة من الأحاديث التى تدور فى كتب مشكل الحديث ، وحض الطالب والمحدِّث على معرفة معناها حتى لا يقدح فى صدره عارض الشكوك فيما يدعيه قوم من أهل البدع على أصحاب رسول الله ﷺ [٤] . وفى موضع آخر من مقدمة « غريب الحديث » يحث على فهم هذا النوع من الأحاديث التى ظاهرها مشكل حتى لا يتوهم أحد « على نقلة الحديث ما يشنع به ذوو الأهواء عليهم فى مثل هذه الأحاديث : من حمل الكذب والمتناقض » [٥] .

---

(١) يراجع مثلا ما ذكره أبو عبيد فى غريب الحديث ٢٢/٣ و ٢٣ حول الجمع بين حديث « المؤمن يأكل فى معى واحد ... » وما روى عن عمرو رضى الله عنه ، « أنه كان يأكل الصاع من التمر » .

(٢) انظر المجموع المغيث لأبى موسى المدينى ٧/١ والبداية والنهاية ٢٩١/١٠ والخطب والمواعظ لأبى عبيد ٣٥

(٣) غريب الحديث لابن قتيبة ١٥٠/١

(٤) ، (٥) غريب الحديث لابن قتيبة ١٤٨/١ - ١٤٩

وأمهات كتب « غريب الحديث » ، على ما ذكره ابن الأثير ، [١] ثلاثة كتب ، تقدمت لمحة عن مفهوم « الغريب » فى اثنين منها هما كتاب أبى عبيد والثانى كتاب ابن قتيبة . أما الكتاب الثالث فهو « غريب الحديث للخطابى (المتوفى ٣٨٨ هـ) » ، ولكن أبا سليمان الخطابى تكلم فى مقدمة الكتاب عن معنى « الغريب » واشتقاقه ، فقال : « الغريب من الكلام إنما هو الغامض البعيد من الفهم ، كالغريب من الناس ، إنما هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل » [٢] . ثم قال بعد أن ذكر الأصل اللغوى للغريب : « ثم إن الغريب من الكلام يقال على وجهين : أحدهما أن يراد به بعيد المعنى غامضه لا يتناوله الفهم إلا عن بعد ومعاناة فكر . والوجه الآخر أن يراد به كلام مَنْ بعدتْ به الدارُ ونأى به المحلُّ من شواذ القبائل ، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها وإنما هى كلام القوم وبيانهم » [٣] .

وقد حدد أبو عبيد الهروى (المتوفى ٤٠١ هـ) فى مقدمة « الغريبين » غرضه من الكتاب فقال : « وكتابى هذا لمن حمل القرآن وعرف الحديث ونظر فى اللغة ثم احتاج إلى معرفة غرائبهما » [٤] فمهوم الغرابة عند الهروى يشمل ، إلى جانب البعد والغموض هدفا لغويا يدخل فى دائرة التصنيف المعجمى وأهم سماته عنده سهولة الترتيب وقرب المأخذ [٥] ، وصولًا إلى فهم المعنى .

وجاء فى مقدمة الفائق للزمخشرى (المتوفى ٥٣٨ هـ) قوله : « وقد صنف العلماء رحمهم الله فى كشف ما غرب من ألفاظه (ﷺ) واستبهم وبيان ماعتاص من أغراضه واستعجم » [٦] .

---

(١) النهاية لابن الأثير ٨/١

(٢) غريب الحديث للخطابى ٧٠/١

(٣) غريب الحديث للخطابى ٧١/١

(٤) راجع الغريبين للهروى ٥/١

(٥) يقول ابن الأثير فى ذلك : ورتبه مقفى على حروف المعجم على وضع لم يسبق فى غريب القرآن والحديث إليه . وانظر النهاية ٨/١

(٦) الفائق ١٢/١

ويبدو أن ابن الجوزى (المتوفى ٥٩٧ هـ) كان يرجع بالغرابة إلى خفاء المعانى التى كانت تعرفها العرب قبل انتشار اللحن بسبب مخالطة الأعاجم ، فقد قال فى مقدمة كتابه « غريب الحديث » : « فإن رسول الله ﷺ كان عربيا وكذلك جمهور أصحابه وتابعيهم ، فوقع فى كلامهم من اللغة ما كان مشهورا بينهم ، ثم وقعت مخالطة الأعاجم ففشا اللحن وجهل الناس معظم اللغة فافتقر ذلك الكلام إلى تفسير » [١] .

ويشاركه ابن الأثير (المتوفى ٦٠٦ هـ) هذا الرأى ، ولكنه يركز على ما تميز به الرسول ﷺ من بلاغة النبوة ، يقول : « فكأن الله عز وجل قد علمه ما لم يكن يعلمه غيره من بنى أبيه ، وجمع فيه من المعارف ما تفرق ولم يوجد فى قاصى العرب ودانيه ، وكان أصحابه ، رضى الله عنهم ، ومن يقدم عليه من العرب يعرفون أكثر ما يقوله ، وما جهلوه سألوه عنه فيوضحه لهم ، واستمر عصره ﷺ إلى وفاته على هذا السنن المستقيم ، وجاء العصر الثانى - وهو عصر الصحابة - جاريا على هذا النمط سالكا هذا المنهج ... إلى أن فتحت الأمصار وخالط العرب غير جنسهم من الروم والفرس والحبش والنبط فاختلطت الفرق وامتزجت الألسن وتداخلت اللغات ونشأ بينهم الأولاد فتعلموا من اللسان العربى ما لابد لهم فى الخطاب منه ... وتركوا ما عداه لعدم الحاجة إليه ... فصار بعد كونه من المعارف مطرحا مهجورا » [٢] .

وقد قسم ابن الأثير الألفاظ المفردة إلى قسمين « أحدهما خاص والآخر عام : أما العام فهو ما يشترك فى معرفته جمهور أهل اللسان العربى مما يدور بينهم فى الخطاب فهم فى معرفته شرع ... وأما الخاص فهو ما ورد فيه من الألفاظ اللغوية والكلمات الغريبة الحوشية التى لا يعرفها إلا من عنى بها وحافظ عليها واستخراجها من مظانها - وقليل ماهم - فكان الاهتمام بمعرفة هذا النوع الخاص من الألفاظ أهم مما سواه وأولى بالبيان مما عداه » [٣] .

---

(١) غريب الحديث لابن الجوزى ١/١

(٢) النهاية ١/٤ - ٥

(٣) النهاية ١/٤

ويعبر ابن الأثير عن هذا المفهوم فى منال الطالب بأنه « ما أكثر ألفاظه غريب لا يفهمه الناس ويعز إدراكه على كثير من الخواص »[١] .

ومما تقدم من آراء المحدِّثين وأصحاب معاجم غريب الحديث يتضح أن مفهوم الغريب فى سياق عباراتهم يعنى الخفى الغامض والبعيد من الفهم والمشكل الذى يحتاج إلى بيان ، وأن أهم أسباب الغرابة عندهم قلة الاستعمال وتطرق الفساد إلى العربية .

* * *

(١) منال الطلب ٣

ثالثا : المعانى التى يندرج تحتها مفهوم الغريب فيما ورد فى معاجم اللغة :

اهتم مصنفو « معاجم اللغة » فى العربية بالغريب ، وحاول بعضهم وضع مفهوم محدد له وكانوا يعتمدون فى ذلك على ما بين أيديهم من مادة لغوية تدور حول الأصل اللغوى (غرب) فيما ورد عن رواة اللغة واللغويين المتقدمين .

وأقدم معجم وصل إلينا تناول هذا المفهوم بوضوح هو كتاب العين ، حيث تعرض الخليل (المتوفى ١٧٥ هـ) لمعنى « الغربة » فقال : « الغربة : الاغتراب من الوطن ، وغَرَبَ فلان عنا يَغْرُبُ غَرْبا أى تنحَّى ، وأغربته غَرَّبته ، أى نحيته » (١) ، ثم قال : « الغريب : الغامض من الكلام ، غَرُبت الكلمة غرابة وصاحبه مغرب ... والشَّعرة الغريبة وجمعها غُرُب ، لأنها حَدَثٌ فى الرأس لم يكن قبلُ » (٢) .

أما كتاب « الجمهرة » فقد اهتم فيه ابن دريد (المتوفى ٣٢١ هـ) بالإشارة إلى اشتقاق لفظة الغريب فقال : « غرَّب الرجل إذا بَعُدَ ، ومنه قولهم اغربْ عنى ، أى ابعدْ ، ويقال : هل من مغربة خبر ؟ أى هل من خبر جاء من بُعد ؟ وأحسب أن اشتقاق الغريب من هذا » (٣) .

وفى تهذيب اللغة لأبى منصور الأزهرى المتوفى (٣٧٠ هـ) اتساع أكثر فى مادة (غرب) مع كثرة الروايات ، ومما ذكره حول مفهوم الغريب قوله : « يقال : غَرَبَ عنا يغرُب غَرْبا ، وقد أغربته وغرّبته إذا نحيته ... والغريب من الكلام العُقْمِىّ (٤) الغامض ... قال الأصمعى : أغرب الرجل إغرابا إذا جاء بأمر غريب ... عمرو عن أبيه : رجل غريب وغريبى وشطيب وطارئ وأتاوى بمعنى

---

(١) العين ٤/٤١٠

(٢) العين ٤/٤١١

(٣) جمهرة اللغة ١/٢٦٨

(٤) العقمى : « غريب الغريب ... وهو غامض الكلام الذى لا يعرفه الناس وهو مثل النوادر وقال أبو عمرو : سألت رجلا من هذيل عن حرف غريب فقال : هذا كلام عقمى ، يعنى أنه من كلام الجاهلية لا يُعْرَف اليوم ، وقيل عقمى الكلام أى قديم الكلام ، وعقمى أى غامض » . وراجع اللسان (عقم) ١٥/٣٠٨

واحد ... وقال الأصمعى : أغرب الرجل فى منطقه إذا لم يبق شيئا إلا تكلم به وأغرب الفرس فى جريه وهو غاية الإِكثار منه » [١] .

وفى الصحاح ، للجوهرى (المتوفى فى حدود ٤٠٠ هـ) « الغربة : الاغتراب ، تقول منه : تغرّب واغترب بمعنى ، فهو غريب ... وأغرب الرجل جاء بشئ غريب وأغـرب الرجـل : صار غريبـا . حكـاه أبو نصر ... وغَرَبَ ، أى بَعُدَ » [٢] .

ومما جاء فى « المحكم » لابن سيده (المتوفى ٤٥٨ هـ) : « رجل غُرُب وغريب بعيد عن وطنه والجمع غرباء والأنثى غريبة ... واغترب الرجل : نكح فى الغرائب ... وقِدْح غريب : ليس من الشجر التى سائر القداح منها . ورجل غريب ليس من القوم . والغريب الغامض من الكلام ، وكلمة غريبة وقد غَرُبت ، وهو من ذلك » [٣] .

وفى « أساس البلاغة » للزمخشرى (المتوفى ٥٣٨ هـ) : « تكلم فأغرب إذا جاء بغرائب الكلام ونوادره ويقول : فلان يُعرِبْ كلامهُ ويغرِبُ فيه ، وغرب كلامه وقد غَرُبتْ هذه الكلمة أى غمضت فهى غريبة ، ومنه مصنَّف الغريب ، وقول الأعرابى : ليس هذا بغريب ولكنكم فى الأدب غُرَباء [٤] . ويقال : وجه كمرآة الغريبة ، لأنها فى غَيْر قومها ، فمرآتها أبداً مجلوة ، لأنه لا ناصح لها فى وجهها . ومن المجاز استعيروا لنا الغريبة ، وهى رحى اليد لأنها لا تَقَرُّ عند أربابها لكونها متعاوَرة » [٥] .

وفى « التكملة » للصغانى (المتوفى ٦٥٠ هـ) : « وعنقاء مُغْرِب ... وهى

---

(١) تهذيب اللغة ١١٢/٨ ؛ ١١٧

(٢) الصحاح ١٩١/١ ، ١٩٣

(٣) المحكم ٢٩٩/٥

(٤) راجع هذا القول فى غريب الحديث للخطابى (عن بعضهم) ، مع اختلاف فى بعض الألفاظ .

(٥) أساس البلاغة ٦٧٣

التى أغربت فى البلاد ونأت ولم تُحَسَّ ولم تُرَ ... والغريب من الكلام العُقْمِىّ الغامض » [١] .

وورد فى المصباح المنير للفيومى (المتوفى بعد سنة ٧٧٠ هـ) فى مادة (غرب) : غربت الشمس تَغْرُبُ غروبا : بَعُدت وتوارت فى مغيبها ، وغرب الشخص ، بالضم ، غرابة : بعد عن وطنه ، فهو غَرِيب ، فعيل بمعنى فاعل ... وكلام غريب : بعيد من الفهم » [٢] .

وهذه العبارات السابقة وردت فى سياق تناول اللغويين وأصحاب معاجم اللغة لمادة (غرب) وبخاصة ما يتصل منها بلفظة (غريب) ، وقد حرصت على سياقها بعباراتهم حتى يمكن تحديد مفهوم الغرابة عندهم ، حيث تبين أنه يستند إلى معنيين رئيسيين هما :

أ - البعد من الفهم . ويدخل فيه الغامض والعُقْمِىّ ، كما سبق شرحه ، وخصوصا ما ورد فى معناه من كونه الكلام القديم الذى خفى على الناس لجهلهم به ، والمشكل : لدقة فى المعنى أو خفاء فى الدلالة ، وكذلك النادر وقليل الاستعمال .

ب - الطروء والحداثة فى اللفظ والمعنى .

* * *

(١) التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ٢٦٦/١ - ٢٢٧

(٢) المصباح المنير ٦٠٧

رابعا : مفهوم الغريب فى ضوء بحوث الإعجاز والدراسات البلاغية :

يتضح الاهتمام بدراسة الغريب فى بحوث إعجاز القرآن الكريم بجلاء عند أبى سليمان الخطابى (المتوفى ٣٨٨ هـ) فى كتابه « بيان إعجاز القرآن » ، حيث يناقش قضية إعجاز النص القرآنى محاولا تحديد علله وأسبابه التى تقنع الباحثين ، أو كما يقول « من لم يرض من المعرفة بظاهر السمعة دون البحث عن باطن العلة ولم يقنع فى الأمر بأوائل البرهان حتى يستشهد لها دلائل الامتحان فإنه يقول : إن الذى يوجد لهذا الكلام من العذوبة فى حس السامع والهشاشة فى نفسه وما يتحلى به من الرونق والبهجة التى يباين بها سائر الكلام حتى يكون له هذا الصنيع فى القلوب والتأثير فى النفوس ، فتصطلح من أجله الألسن على أنه كلام لا يشبهه كلام ، وتَحْسَرُ الأقوال عن معارضته وتنقطع الأطماع عنها - أمر لابد له من سبب بوجوده يجب له هذا الحكم » (١) . فأبو سليمان الخطابى يرى أن هناك أسبابا ذاتية فى القرآن تجعله يحظى بهذا الإعجاز ، فالقرآن الكريم « إنما صار معجزا لأنه جاء بأفصح الألفاظ فى أحسن نظوم التأليف مضمنا أصح المعانى » (٢) .

ولهذا كان الخطابى حريصا على تفصيل الخصائص التى يصبح بها الكلام بليغا واللفظ فصيحا حتى يتسنى للدارس أن يضع يده على الفرق بين القرآن وكلام البشر ، فيتضح له الإعجاز القرآنى الذى يميزه عن غيره من الكلام ، بهذا الفهم لإعجاز القرآن « نبّه الخطابى فى النصف الأخير من القرن الرابع إلى شئ جديد فى الأسلوب غير اللفظ والمعنى ، وذلك هو النظم ليصرف علماء البلاغة عن تلك البحوث إلى بحث أصيل ينبغى مراعاته ولم يكن ذلك الرأى اختراعا إنما جاء نتيجة دراسة وملاحظة ، وأفاد بطبيعة الحال من دراسات السابقين » (٣) .

وتجدر الإشارة إلى أن الخطابى قد بنى « أهمية خاصة على هذا الجانب من

---

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٢٣

(٢) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٢٤

(٣) أثر القرآن فى تطور النقد العربى ٢٦٠

نظم القرآن وإعجازه البيانى ، فليس غريب القرآن وحده ، أو لفظه هو سر إعجازه ، لأن لفظه مما يتكلمه العرب وتلوكه الألسنة فلفظه مبذول للناس ولكنه مع ذلك معجز فى نظمه ، وهذا راجع فى رأى الخطابى إلى التأليف » [١] ، يقول الخطابى : « ولم نقتصر فيما اعتمدنا من البلاغة لإعجاز القرآن على مفرد الألفاظ التى منها يتركب الكلام دون ما يتضمنه من ودائعه التى هى معانيه وملابسه التى هى نظوم تأليفه » [٢] .

وهذا ما يفسر نظرة الخطابى إلى اللفظ الغريب حين أراد أن يكمل ملامح نظريته فى إعجاز القرآن فقال : « فإن قيل إنا إذا تلونا القرآن وتأملناه وجدنا معظم كلامه مبينا ومؤلفا من ألفاظ مبتذلة (كذا) فى مخاطبات العرب مستعملة فى محاوراتهم وحظ الغريب المشكل منه بالإضافة إلى الكثير من واضحه قليل وعدد الفقر والغرر من ألفاظه بالقياس إلى مباذله ومراسيله عدد يسير فكيف يتوهم عليهم العجز عن معارضته والإتيان بمثله » [٣] ، وقد أجاب عن هذا الإشكال بالإحالة على ما قدمه من شروط البلاغة التى أقام عليها فهمه للإعجاز وأنه لا يقتصر فى ذلك على الألفاظ دون المعانى ونظوم التأليف [٤] .

ويأتى كلام الخطابى عن الغريب هاهنا فى سياق رده على بعض المخالفين وتدعيم نظريته فى الإعجاز فيقول : « وما ذكروه من قلة الغريب فى ألفاظ القرآن بالإضافة إلى الواضح منها ، فليست الغرابة مما شرطناه فى حدود البلاغة ، وإنما يكثر وحشى الغريب فى كلام الأوحاش من الناس والأجلاف من جفاة العرب الذين يذهبون مذاهب العنجهية ولا يعرفون تقطيع الكلام وتنزيله والتخير له ، وليس ذلك معدودا فى النوع الأفضل من أنواعه وإنما المختار منه النمط الأقصد الذى جاء به القرآن ، وهو الذى جمع البلاغة والفخامة والعذوبة والسهولة ... وقد يعد

(١) أثر القرآن فى تطور النقد العربى ٢٥٨

(٢) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٣٢ وانظر أثر القرآن فى تطور النقد العربى ٢٥٨

(٣) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٣٢

(٤) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٣٢

من ألفاظ الغريب فى نعوت الطويل نحو ستين لفظة أكثرها بشع شنع فاصطلح أهل البلاغة على نبذها وترك استعمالها فى مرسل الكلام واستعملوا الطويل ، وهذا يدلك على أن البلاغة لا تعبأ بالغرابة ولا تعمل بها شيئا » [١] .

وكان الجاحظ (المتوفى ٢٥٥ هـ) أسبق من الخطابى فى بيان أن غرابة اللفظ متعلقة بحال المتكلم فقال : « وكما لا ينبغى أن يكون اللفظ عاميا وساقطا سوقيا ، فكذلك لا ينبغى أن يكون غريبا وحشيا إلا أن يكون المتكلم بدويا أعرابيا فإن الوحشى من الكلام يفهمه الوحشى من الناس كما يفهم السوقى رطانة السوقى ، وكلام الناس فى طبقات ، كما أن الناس أنفسهم فى طبقات » [٢] .

ولكن الموقف من الغريب إذا جاء فى الحديث الشريف كان مختلفا عن هذا الإطلاق الذى تقدم عن غرابة اللفظ ، فالجاحظ يعبر عن هذا الموقف فى حديثه عن حديث رسول الله ﷺ فهو يصفه بأنه « الكلام الذى قلّ عدد حروفه وكثر عدد معانيه وجل عن الصنعة وَنُزِّه عن التكلف وكان كما قال الله تبارك وتعالى قل يامحمد ﴿ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ [٣] ، فكيف وقد عاب التشديق وجانب أصحاب التقعيب واستعمل المبسوط فى موضع البسط والمقصور فى موضع القصر وهجر الغريب والوحشى ورغب عن الهجين والسوقى فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة ولم يتكلم إلا بكلام قد حف بالعصمة وشيد بالتأييد ويسر بالتوفيق » [٤] .

وهذا الاحتراز من إطلاق عدم الفصاحة على « غريب الحديث » يتضح أكثر فى عبارة الخطابى حين يقول : « إن الله عز وجل لما وضع رسوله موضع البلاغ من وحيه ونصبه منصب البيان لدينه اختار له من اللغات أعربها ومن الألسن أفصحها وأبينها ... ثم أمده بجوامع الكلم التى جعلها رداء لنبوته وعلما لرسالته لينتظم فى القليل منها الكثير ... ومن فصاحته وحسن بيانه أنه قد تكلم بألفاظ اقتضبها ولم

---

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٣٤ وقارن بما جاء فى دلائل الإعجاز ٣٩٦

(٢) البيان والتبيين ١٤٤/١

(٣) سورة ص ٨٦/٣٨

(٤) البيان والتبيين ١٧/٢ وراجع البلاغة تطور وتاريخ ١٣

تسمع من العرب قبله ولم توجد فى متقدم كلامهم ويدخل فى هذا النوع إحداثه الأسماء الشرعية ... ومن فصاحته وسعة بيانه أنه قد يوجد فى كلامه الغريب والوحشى الذى يعيى به قومه وأصحابه وعامتهم عرب صرحاء ولسانهم لسانه ودارهم داره ... ومن حسن بيانه ترتيب الكلام وتنزيله منازله » [١] .

وقد تقدم أن الخطابى عد من الكلام الذى لا يسمو فى ذرى البلاغة – فى شرطه – كلام جفاة العرب « الذين لا يعـرفون تقطيـع الكلام وتنزيلـه والتخير له » [٢] ، وهذا – بالإضافة إلى ما تقدم عن الجاحظ – يثبت أن عبارات القوم لا تؤخذ هاهنا على إطلاقها ، إنما ينبغى أن يفرق هاهنا بين مايريدون به الكلام العادى وما يطلقونه على القرآن والسنة الشريفة ، وهذا التفريق ظاهر فى عبارة بعض المتأخرين فى قوله « الغريب قسمان حسن وقبيح ، فالحسن هو الذى لا يعاب استعماله على العرب لأنه لم يكن وحشيا عندهم ... وهو فى النظم أحسن منه فى النثر ومنه غريب القرآن والحديث » [٣] .

أما عبد القاهر الجرجانى (المتوفى ٤٧١ هـ) فقد كان تعرضه للغريب فى أثناء حديثه عن تحرير القول فى الإعجاز والفصاحة والبلاغة . فيقول : « ثم إنه لو كان أكثر ألفاظ القرآن غريبا لكان محالا أن يدخل ذلك فى الإعجاز وأن يصح التحدى به ، ذاك لأنه لا يخلو إذا وقع التحدى به من أن يتحدى من له علم بأمثاله من الغريب أو من لا علم له بذلك . فلو تحدى به من يعلم أمثاله لم يتعذر عليه أن يعارض بمثله ، ألا ترى أنه لا يتعذر عليك إذا ما أنت عرفت ما جاء من الغريب فى معنى الطويل أن تعارض من قوله « الشوقب » بأن تقول أنت « الشوذب » ، ولو تحدى به من لا علم له بأمثال ما فيه من الغريب كان ذلك بمنزلة أن يتحدى العرب إلى أن يتكلموا بلسان الترك . هذا وكيف بأن يدخل الغريب فى باب

---

(١) غريب الحديث للخطابى ٦٤/١ ، ٦٧ وانظر كذلك النهاية ٤/١

(٢) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٣٣

(٣) شرح عقود الجمان ، للمرشدى ١٢/١

الفضيلة وقد ثبت عنهم أنهم كانوا يرون الفضيلة فى ترك استعماله وتجنبه » [(١)] .

والجرجانى فى هذا السياق يقرر نظريته فى النظم ويرد على الذين يرون الفصاحة فى اللفظ دون غيره ، يقول : « واعلم أنك كلما نظرت وجدت سبب الفساد واحدا وهو ظنهم الذى ظنوه فى اللفظ وجعلهم الأوصاف التى تجرى عليه أوصافا له ، ومن حيث هو لفظ ، وتركهم أن يميزوا بين ما كان وصفا له فى نفسه وبين ما كانوا قد كسبوه إياه من أجل أمر عرض فى معناه » [(٢)] .

وهناك من دارسى البلاغة من عد « الغريب » مجانبا للفصاحة أو لخصائص اللفظ الفصيح ، فقد جاء فى « التلخيص » أن الفصاحة فى المفرد « خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس » [(٣)] ، ولكن إذا رجعنا إلى بدايات الدراسات البلاغية المنظمة مثل كتاب « البيان والتبيين » للجاحظ نجده يسوق عبارة ليحيى بن يعمر [(٤)] مشحونة بألفاظ غريبة ، ثم يقول الجاحظ : « فإن كانوا إنما روَوا هذا الكلام لأنه يدلُّ على فصاحةٍ ، فقد باعده الله من صفة البلاغة والفصاحة وإن كانوا إنما دونوه فى الكتب وتذاكروه فى المجالس لأنه غريب فأبيات من شعر العجاج وشعر الطِّرِمَّاح وأشعار هُذيل تأتى لهم مع حُسن الرَّصْف على أكثر ذلك » [(٥)] .

فهذا النص يوضح رأى الجاحظ فى الغريب غير الفصيح وأنه دون ما جاء عن العجاج والطرماح وأشعار هذيل ، وذلك يؤكد ما تقدمت الإِشارة إليه من عدم

---

(١) دلائل الإِعجاز ٣٩٧ . ويلاحظ هاهنا مااستفاده الإِمام عبد القاهر من كتابات أبى سليمان الخطابى وبخاصة ما ورد عنه من قبل فى كلامه عن الغريب واستخدامه لفظة الطويل ومترادفاتها فى شرح ما يذهب إليه . وانظر ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٣٤

(٢) دلائل الإِعجاز ٣٩٩

(٣) التلخيص فى علوم البلاغة ٢٤

(٤) ذكر الزبيدى فى طبقاته ٢٩ أنه توفى سنة ١٢٩ وفى تقريب التهذيب ٣٦١/٢ أنه مات قبل المائة وقيل بعدها .

(٥) البيان والتبيين ٣٧٨/١

إدخالهم « غريب القرآن والحديث » فى هذا الإطار وبخاصة ما تقدم هنا مما ذكره فى وصف حديث رسول الله ﷺ وألفاظه [١] .

ولكن فريقا آخر من الدارسين عد الغرابة أمرا نسبيا ، فقد نقل السيوطى فى المزهر أن « الغرابة هى أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها فيحتاج فى معرفتها إلى أن ينقّر عنها فى كتب اللغة المبسوطة » [٢] .

ولكنه ينقل استداركا على هذا التفسير عن الشيخ بهاء الذين السبكى [٣] (المتوفى ٧٧٣ هـ) يقول فيه « ينبغى أن يحمل قوله (والغرابة) على الغرابة بالنسبة للعرب العرباء ، لا بالنسبة إلى استعمال الناس ، وإلا لكان جميع ما فى كتب الغريب غير فصيح ، والقطع بخلافه » [٤] .

ثم ينقل السيوطى فى موضع آخر « أن الغرابة قلة الاستعمال ، والمراد قلة استعمالها لذلك المعنى لا لغيره » [٥] . وهذا المعنى لاحظه شارح « عقود الجمان » فى تفسيره لعبارة السيوطى فى وصف فصاحة اللفظ فقال « وهى أن تكون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال » [٦] . ثم نقل الشارح ما تقدم هاهنا ، نقلا عن السيوطى فى المزهر ، من القطع بأن ما جاء فى كتب الغريب فصيح ولا يدخل فى معنى الغرابة التى تخل بالفصاحة [٧] .

---

(١) راجع مثلا البيان والتبيين ١٧/٢

(٢) المزهر ١٨٦/١

(٣) قاضى القضاة أحمد بن على بن عبد الكافى ، العلامة الفقيه المحدث . راجع ترجمته فى المنهل الصافى ٤٠٨/١

(٤) المزهر ١٨٧/١

(٥) المزهر ١٨٨/١

(٦) شرح عقود الجمان ، للمرشدى ١٢/١

(٧) ذكر الدكتور حسن محمد تقى أن اللغويين العرب لم يشيروا إلى أن الغرابة نسبية فيما عدا ماذكر الخطابى (راجع غريب الحديث للخطابى ٦٨/١) ولعل ما ذكرته هاهنا عن نسبية الغرابة يضيف جديدا إلى ما أشار إليه فى هذه المسألة . وانظر ظاهرة الغريب ١٦/١

ومن اللافت للنظر أن مراعاة الاستعمال وتطور الألفاظ كان معروفا عند بعض الدارسين العرب .

ومهما يكن من أمر فإن هذه التفرقة بين الغرابة التى تخل بالفصاحة وغريب القرآن والحديث ضرورية حتى لا يلتبس على أحد أن الدارسين من السلف يطلقون لفظ الغريب ومعنى الغرابة عند حديثهم عن شروط الفصاحة على كل ما يتناوله هذا اللفظ .

كما ينبغى هاهنا التأكيد على أن بعض البلاغيين قد ذهب إلى أن الغرابة قد تطلب لذاتها وتعد حينئذ من وسائل البلاغة ، فى بعض الأحيان ، على سبيل المثال نجد فى عبارة الباقلانى ما يشير إلى هذا المذهب فهو يقول : « من أهل الصنعة (أى من أهل النقد ودارسى البلاغة الذين يهتمون بتمييز الفصيح من غيره) من يختار الكلام المتين والقول الرصين ، ومنهم من يختار الكلام الذى يروق ماؤه ... ويكون قريب المعنى غير عويص اللفظ ولا غامض المعنى ، كما يختار قوم ما يغمض معناه ويغرب لفظه ولا يختار ما سهل على اللسان وسبق إلى البيان » (١) . وقال فى موضع آخر « وقوم يميلون إلى الرصين من الكلام الذى يجمع الغريب والمعانى ... ومنهم من يختار الوحشى من الشعر » (٢) ، وقد فسر الباقلانى هذا المنحى الأخير بقوله : « لأن الذين اختاروا الغريب فإنما اختاروه لغرض لهم فى تفسير ما يشتبه على غيرهم وإظهار التقدم فى معرفته » (٣) .

وقد علق الباقلانى فى وصفه للفظة غريبة جاءت فى بيت لامرئ القيس بأنه « أغرب بهذه اللفظة الوحشية وليس فى ذكرها فائدة ، واللفظ الغريب قد يحمد إذا وقع موقع الحاجة فى وصف ما يلائمه ، كقوله عز وجل : ﴿ عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴾ (٤) ، وأما إذا وقع فى غير هذا الموضع فهو مذموم » (٥) .

---

(١) إعجاز القرآن ١/٢٠٠ - ٢٠١

(٢) إعجاز القرآن ١/٢٠٤

(٣) إعجاز القرآن ١/٢٠٧

(٤) سورة الإنسان ٧٦/١٠

(٥) راجع إعجاز القرآن ١/٤٤ وانظر خزانة الأدب ١١/٥٣

وجاء فى كتاب الطراز [1] ، فى الحديث عن الغرابة أن اللفظة ينبغى أن تكون مألوفة الاستعمال فلا تكون وحشية ، ويقرب معناها فلا يبعد تناوله فيكون سهلا بالإضافة إلى لفظه ، سريع الوقوع فى النفوس بالإضافة إلى معناه ، وقد زعم بعض النظار من أهل هذه الصناعة أن الكلام الفصيح ما كان فى ألفاظه عنجهية الغرابة وبعد من الأفئدة الإحاطة بمعناه ، وهذا جهل بمحاسن الفصاحة وأوضاع البلاغة » .

وهذا النوع الذى وصف بأنه جهل بمحاسن الفصاحة وأوضاع البلاغة أشار إليه حازم القرطاجنى (المتوفى ٦٨٤ هـ) فى منهاج البلغاء على أنه من مميزات الشعر ، فهو يرى فى حديثه عن ماهية الشعر وحقيقته أن الشعر كلام موزون مقفى شأنه أن يحبب إلى النفس ما قصد تحبيبه إليها ويكره إليها ماقصد تكريهه ، لتحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه ، بما يتضمن من حسن تخييل له ، أو قوة صدقه أو قوة شهرته ، أو بمجموع ذلك . وكل ذلك يتأكد بما يقترن به من إغراب ، فإن الاستغراب والتعجب حركة للنفس إذا اقترنت بحركتها الخيالية قوى انفعالها وتأثرها - فأفضل الشعر ما حسنت محاكاته وهيأته ، وقويت شهرته أو صدقه أو خفى كذبه وقامت غرابته » [2] .

وفى موطن آخر يبسط حازم القرطاجنى رأيه بصورة أخرى ، فهو يذهب إلى أن الصدق « والكذب والشهرة والظن أشياء راجعة إلى المفهومات التى هى شطر الموضوع فنسبتها إلى المدلولات التى هى المعانى كنسبة العمومية والحوشية ، والحال الوسطى بينهما والغرابة إلى الأدلة التى هى الألفاظ . وكل هذه الأصناف من الألفاظ تقع فى الشعر وصناعة الشاعر فيها حسن التأليف والهيئة . كما أن كل تلك المواد تقع فيه . وصناعة الشاعر فيها حسن المحاكاة والنسب والاقترانات الواقعة

---

(١) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ١١٥/١

(٢) منهاج البلغاء وسراج الأدباء ٧١

بين المعانى ، وكما أن الألفاظ المستعذبة فى الشعر لمناسبتها الأسماع والنفوس ، وحسن موقعها منهما ، ثم إن الشاعر مع ذلك يستعمل الحوشى والساقط تسامحا واتساعا حيث تضطره الأوزان والقوافى . فكذلك المعانى التى تكون الأقاويل فيها صادقة أو مشتهرة ، أفضل ما يستعمل فى الشعر لكونها تحرك النفوس إلى ما يراد منها تحريكا شديدا ... وما عمَّ التحريك فيه وقوى كان أخلق بأن يجعل عمدة فى الاستعمال حيث يتأتى . كما أن ما عذب من الألفاظ ولم يكن حوشيا ولا عاميا أجدر أن يُعْتَمَد فى الشعر من غيره ، لكن الشاعر أيضا يضطر حيث يريد تحسين قبيح أو تقبيح حسن أو تتميم ناقص ... بالمبالغة فى وصفه لتزيد النفوسَ زيادةُ الوصف تحريكا فيستعمل حينئذ الأقاويل الكاذبة ومالا يوقع الصدق كما يستعمل الحوشى والعامى من الألفاظ مضطرا فى ذلك أو مسامحة للفكر فى ما يقتضيه من المعانى أو يجتلبه من الألفاظ عفوا دون كد ، أو لأن يرى بعض الأحوال المقدرة التى يتخيلها أهزّ من الأحوال التى وقعت له فيبنى قوله على الحال المخيّلة الممكنة دون الواقعة ، ليكون الكلام بذلك أشد موقعا من النفس وعُلوقا بالقلب » [1] .

وقد تتبعتُ رأى حازم القرطاجنى هاهنا فى أكثر من موضع من كتابه لأنى رأيتُه حريصا على إبراز فهمه للبلاغة والفصاحة على غير ما يبدو لبعض دارسى البلاغة قبله - وكذلك كثير ممن جاء بعده - ثم هو خبير بتعمق الأسباب وتوضيح العلل ، وإذا كان فيما تقدم من رأيه لا يرى بأسا باستخدام الحوشى أو العامى حين يؤدى وظيفة الشعر كما صورها ، فهو فى نفس الوقت يحمل على بعض دارسى الإعجاز من المتكلمين لعدم تأنيهم فى بعض ما يذهبون إليه من أمور الفصاحة والبلاغة ونقد الشعر ، ويرجع ذلك فى رأيه إلى أخذهم بأقوال « قوم من المتكلمين لم يكن لهم علم بالشعر لا من جهة مزاولته ولا من جهة الطرق الموصلة إلى معرفته ولا معرج على ما يقوله فى الشئ من لا يعرفه ولا التفات إلى رأيه . فإنما يطلب

---

(١) منهاج البلغاء ٨٢

الشئ من أهله ، وإنما يقبل رأى المرء فيما يعرفه ، وليس هذا جرحة للمتكلمين ولا قدحا فى صناعتهم » [(١)] .

ولعل ما تقدم من آراء وبخاصة ما جاء عن الخطابى وعبد القاهر الجرجانى وحازم القرطاجنى يفسر ماجاء فى كتاب « الفوائد المشوق إلى علوم القرآن » عند الكلام عن الفصاحة والبلاغة ، وهو قول المؤلف : « وليست الفصاحة والبلاغة مختصتين بالألفاظ العربية وإنما يطلقان على كل ما لفظه غريب وفهمه قريب » [(٢)] .

فعدم اختصاص البلاغة والفصاحة بالألفاظ العربية يذكر بنظرية النظم التى أشار إليها الخطابى وعمقها وأصلها عبد القاهر الجرجانى . « وما لفظه غريب وفهمه قريب » يتصل بما ورد عن الاستخدام أو استعمال اللفظ وكذلك ما ذكر عن البعد عن الساقط والمبتذل وأخيرا يشير إلى ما تقدم من القصد إلى استعمال الغريب والحوشى .

وخلاصة القول فى مفهوم « الغريب » عند باحثى الإعجاز ودارسى البلاغة أنهم يرون كلام رسول الله ﷺ فى أعلى رتب البلاغة والفصاحة ، بعد القرآن الكريم ، وأن ما ورد فى كتب الغريب لا يدخل تحت ما ذهب إليه بعضهم من جعل الغرابة مخلة بالفصاحة والبلاغة ، بل قد اتضح عندهم أن كلام رسول الله ﷺ يتميز بجلال النبوة وبهاء الوحى .

وإذا كان فريق من دارسى البلاغة قد عدّ الغرابة مخلة بالفصاحة فإن فريقا آخر يرى الغرابة أحيانا من مطالب الفصاحة ومن أسباب البلاغة ، وأن الحكم على اللفظ بالغرابة يجب أن يراعى فيه الزمان والمكان والاستعمال . وهذا نظر لغوى وبلاغى مستنير يأخذ بعين الاعتبار بعض ما ذكره المحدَثون من اللغويين عن حياة اللغة وقوانين تطورها [(٣)] .

* * *

(١) منهاج البلغاء ٨٦

(٢) الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ٩

(٣) يراجع فى هذه القوانين كتاب « التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه » . وانظر اللغة لفندريس ، وعلم اللغة ، واللغة والمجتمع للدكتور على عبد الواحد وافى .

خامسا : الدراسات الدلالية ومفهوم « الغرابة »

نشأت الدراسات الدلالية العربية مرتبطة بدراسة نصوص القرآن وفهم الحديث شأنها فى ذلك شأن سائر الدراسات العربية والاسلامية ، وقد شغلت دراسات الدلالة جزءاً أساسيا من مطالب بعض هذه الدراسات ، فمنذ بدأ البحث حول إعجاز القرآن ومشكلة اللفظ والمعنى ، ومفهوم البلاغة والفصاحة ، أخذت الدراسات الدلالية العربية تتشعب وتنشط فى أثناء بحوث اللغويين والنحويين ودارسى الإعجاز والبلاغة وفى جهود المتكلمين وعلماء الأصول والفقهاء وغيرهم .

ويستطع الباحث المتتبع لدراسات هؤلاء العلماء أن يلمس وجود « نظرية دلالية عربية » تحكم هذه الدراسات وتنتشر فى طياتها ، ومن أمثلة الدراسات التى حاولت تأصيل هذه النظرية مع الإفادة من معطيات الدراسات الدلالية الحديثة ما جاء فى كتاب « علم الدلالة العربى » حيث أراد المؤلف أن يركز معالم نظرية التطور الدلالى عند الباحثين اللغويين والنقاد العرب بهدف استجلاء هذه النظرية عند الفلاسفة والمفكرين واللغويين والأدباء العرب (١) .

ومع ذلك فإن علم الدلالة قد أخذ شكله المستقل فى دراسات اللغويين المحدَثين ، حيث يرى فريق منهم أن أهم ظواهر اللغة ترجع إلى ناحتين رئيسيتين وهما الظواهر المتعلقة بالصوت والظواهر المتعلقة بالدلالة ، وأن كلتا الناحيتين فى تطور مطرد وتغير مستمر وأنها فى تطورها وتغيرها تتأثر بعوامل شتى وتخضع لطائفة كبيرة من القوانين » (٢) .

وقد اهتمت هذه الدراسات بتتبع تلك القوانين وبخاصة ما يتصل بظواهر التطور الدلالى ومظاهره (٣) .

---

(١) علم الدلالة العربى - النظرية والتطبيق صفحة ١٠ مع بعض تصرف فى العبارة .

(٢) علم اللغة للدكتور وافى ٣١٣

(٣) يراجع فى ذلك اللغة لفندريس ٢٥٤ ومابعدها ، وعلم اللغة للدكتور وافى ٣١٣ والتطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه لأستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب صفحة ١١١ ومابعدها .

وما يهم هاهنا هو ما أشارت إليه قوانين التطور الدلالى فيما يتصل بتطور معنى الكلمة « كأن يخصص معناها العام ، فلا تطلق إلا على بعض ... ما كانت تطلق عليه من قبل ، أو يعمم مدلولها الخاص فتطلق على معنى يشمل معناها الأصلى ومعانى أخرى تشترك معه فى بعض الصفات . أو تخرج عن معناها ... فتطلق على معنى آخر تربطه به علاقة ما وتصبح حقيقة فى هذا المعنى الجديد بعد أن كانت مجازا فيه . أو تستعمل فى معنى غريب كل الغرابة عن معناها الأول » [١] .

ومعنى ذلك أن « أهم مظاهر التطور الدلالى ثلاثة : تخصيص الدلالة وتعميم الدلالة وتغيير مجال استعمال الكلمة » [٢] .

وقد دخل فى نطاق هذه الدراسات أيضا عوامل التطور المقصودة والمتعمَّدة « كقيام المجامع اللغوية والهيئات العلمية بمثل ذلك عند وجود الحاجة إلى خلع دلالات جديدة على بعض الألفاظ التى تتطلبها حياة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية جديدة » [٣] .

وفى ضوء ماتقدم تبرز عدة نقاط فى علاقة الغريب والغرابة بالدراسات الدلالية وأهمها مايلى :

١ - طروء المعنى واستحداث الدلالات .

٢ - الغموض والبعد فى المعنى وقضية الاستعمال .

٣ - تطرق الفساد إلى العربية وظهور الغريب .

١ - بالنسبة للنقطة الأولى فقد تبين فى مفهوم بعض اللغويين للغريب أنه يصف الغريب بأنه « طارئ » أو جديد بالنسبة للمعهود عندهم من اللغة . وهذا الوصف يستدعى - فى مجال الدراسات الدلالية - إلى نطاق البحث خاصية مميزة

---

(١) علم اللغة للدكتور وافى ٣١٤

(٢) التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ١١٤ . وانظر اللغة لفندريس ٢٥٦

(٣) التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ١١١

فى غريب حديث رسول الله ﷺ ، نبه لها كثير من مصنفى غريب الحديث وبعض اللغويين والمحدِّثين ، فقد أشاروا إلى ألفاظ معينة ووردت فى الحديث الشريف ولم ترد فيما وصل إليهم من روايات اللغة عن العرب .

من ذلك أن أبا عبيد الحديث « ذكر لفظ الكيول ، بمعنى مؤخرة الصفوف ، ثم قال « ولم أسمع هذا الحرف إلا فى هذا الحديث » [١] وكذلك قوله فى لفظة (الجدف) : « ولم أسمعه إلا فى هذا الحديث وما جاء إلا وله أصل ، ولكن ذهب من كان يعرفه ويتكلم به ، كما قد ذهب من كلامهم شئ كثير » [٢] وإليه أشار الجاحظ بقوله : « وسنذكر من كلام رسول الله ﷺ مما لم يسبقه إليه عربى ولا شاركه فيه أعجمى ولم يدع لأحد ولا ادعاه أحد مما صار مستعملا ومثلا سائرا » [٣] .

وكذلك ما ذكره الخطابى فى سياق حديثه عن فصاحة رسول الله ﷺ « وأنه قد تكلم بألفاظ اقتضبها لم تسمع من العرب قبله ولم توجد فى متقدم كلامها كقوله : « مات حتف أنفه » [٤] « وحمى الوطيس » [٥] ، فى ألفاظ ذوات عدد من هذا الباب تجرى مجرى الأمثال ، وقد يدخل فى هذا النوع إحداثه الأسماء الشرعية » [٦] .

وهذه الظاهرة من أهم سمات بلاغة النبوة التى شدت إليها الرافعى وهو يؤرخ آداب العرب فقال « فلم يكن يومئذ من يتجوز ويقتضب ويشتق ويضع غيره ﷺ مع أنه كان لا يتأتى إلى ذلك بالروية ولا يستعين عليه بالفكر ولا يجمع بالنظر ، إنما

---

(١) غريب الحديث لأبى عبيد ٢٤٦/٢

(٢) غريب الحديث لأبى عبيد ٣٨١/٣

(٣) البيان والتبيين ١٥/٢

(٤) الخبر فى غريب الحديث لأبى عبيد ٦٨/٢ وسنن أبى داود ٨/٢ كتاب الجهاد « بأى حتف شاء » واللفظ فى الفائق ٢٥٩/١ وانظر جمع الجوامع ٧٧٥/١

(٥) رواه الإمام مسلم فى باب غزوة حنين ١٦٧/٥ والإمام أحمد فى المسند ٢٠٧/١

(٦) غريب الحديث للخطابى ٦٥/١ - ٦٦

هو أن يعرض المعنى فإذا لفظه قد لبسه واحتواه وخرج على استواء لا فاضلا ولا مقصرا كأنما كان يلهم الوضع إلهاما » [١] .

وظاهرة إحداث الدلالات والألفاظ فى حديث رسول الله ﷺ وإن كانت فى المقام الأول من دلائل النبوة ومن أدلة تأييد رسول الله ﷺ بالوحى ، فهى كذلك تشير إلى ظاهرة لغوية عرفتها الدراسات اللغوية الحديثة والدلالية منها على الخصوص ، ذلك أن حركة التجديد فى اللغة تعتمد على عدة عوامل من أهمها « خلق الأدباء والعلماء لألفاظ جديدة فكثيرا ما يلجئون إلى ذلك للتعبير عن أمور لا يجدون فى مفردات اللغة المستعملة ولا فى مفرداتها الداثرة ما يعبر عنها تعبيرا دقيقا وقد لا يضطرهم إلى ذلك إلا مجرد الرغبة فى الإبداع أو مجانبة الألفاظ المتداولة والمألوفة أو لإبراز المعنى فى صورة رائعة وتثبيته فى الأذهان وتذليل سبل انتشاره بالإغراب فى تسميته » [٢] ، وهذا هو النوع المقصود والمتعمد فى تطور الدلالات [٣] .

٢ - أما قضية الاستعمال وما يؤدى إليه من غرابة ، لقلة استعمال لفظة أو اختصاصها ببيئة زمانية أو مكانية معينة فقد جعلها فريق من الباحثين - كما تقدم بيانه - سببا فى وجود ظاهرة الغريب وهذا الفهم من علمائنا رحمهم الله تقرره الدراسات اللغوية المحدَثة ، فمهما « تعددت الاستعمالات التى تصلح لها الكلمة وتنوعت فإن أحدها يطغى غالبا على ما عداه ، وهو الذى يعين معنى الكلمة الأساسى على النحو الذى يسجل فى القاموس ، فإذا اتفق أن وجد استعمالان غالبان أو أكثر ولم يكن فى الإمكان تداخلهما فمعنى ذلك أننا أمام كلمتين مختلفتين ... ولكن هذا المعنى الغالب لا يستطيع أن يضمن لنفسه البقاء مطلقا ، فهو محوط بمعان ثانوية تتحفز دائما للظهور عليه واحتلال مكانه ، والمعنى الجديد

---

(١) تاريخ آداب العرب ، لمصطفى صادق الرافعى ٢/٣١٧

(٢) اللغة والمجتمع للدكتور وافى ٤٩

(٣) راجع التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ١١١

ينمو شيئا فشيئا ويحل نفسه محل القديم » [١] . وفى موضع آخر يشير فندريس إلى دور الاستعمال فى الصراع بين المعانى ، فهناك نوع من « الصيغ القوية والصيغ الضعيفة . فبين الكلمات من حيث المعنى نوع من النظام التصاعدى يحتوى على معان قوية ومعان ضعيفة ، فالأولى وهى ليست أقدم المعانى بالضرورة تفرض نفسها على العقل بمجرد ذكر الكلمة وتدين بقوتها إلى أهمية استعمالها ، وأما الثانية فتبقى فى الظل لأنها نادرة الاستعمال أو خاصته ولابد لإخراجها من الظلام من مساعدة كلمة أخرى تضيئها وتظهر قيمتها ، ولكن نظام المعانى التصاعدى هذا لا شئ فيه من الإِطلاق والثبات فهو خاضع لنزوات الاستعمال جميعها ، تلك التى تولد التأقلم » [٢] .

وهناك نصان ، قد تقدما ، يعطيان مثالا لفهم اللغوين والمحدِّثين من علمائنا رحمهم الله لقضية الاستعمال وأثرها فى وجود الغريب تبعا لقلة استخدام هذه الألفاظ أو ندرته أو طغيان معان جديدة على المعنى القديم ، أولهما قول أبى عبيد عن (الجدف) - كما تقدم - « وما جاء إلَّا وله أصل ولكن ذهب من كان يعرفه ويتكلم به كما ذهب من كلامهم شئ كثير » [٣] ، والثانى قول ابن الصلاح فى تعريفه الغريب « وهو عبارة عما وقع فى متون الأحاديث من الألفاظ البعيدة من الفهم لقلة استعمالها » [٤] .

٣ - وما أشار إليه المحدِّثون على أنه سبب لوجود الغريب ، وهو تطرق الفساد إلى العربية ، يمكن أن يدخل فى حيز دراسات التطور اللغوى عند المحدَثين من اللغويين ، وإن كان تعبير (تطرق الفساد إلى العربية) يتمشى مع منهج اللغويين العرب القدامى فى دراسة اللغة الذى قام على التنقية اللغوية ورصد خصائص

---

(١) اللغة لفندريس ٢٥٤

(٢) اللغة لفندريس ٢٥٦

(٣) غريب الحديث لأبى عبيد ٣٨١/٣

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٣٩٧

الفصحى لفهم القرآن الكريم وفقه السنة الشريفة ، وأما رصد بعض جوانب التطور فقد سجلت كتب لحن العامة طرفا منه ولكن هذا التغير أدى إلى نشوء أجيال تبعد بالاستعمال عن المعانى التى وردت فى الحديث فكانت الحاجة إلى كتب « غريب الحديث » وكتب لحن العامة ، وغيرها .

والمقصود هاهنا أن يتضح أن « الحفاظ على العربية الفصحى فى صورتها التى وصلت إلينا لم يمنعها من التفاعل مع حضارات المجتمعات الإسلامية الجديدة » [١] ، ولكن جهود علماء القرآن ورجال الحديث كانت ذات دور فعال فى الحفاظ على هذين الأصلين العظيمين فى كل ما يتعلق بهما وبخاصة فى مجال الفهم والدلالة والمعانى وقد أدت كتب « غريب الحديث » دورا مطلوباً ومهما بشرحها للغريب وتحديد دلالاته فى ضوء معطيات الدراسات اللغوية العربية وتخليص المبهم والغامض والمشكل من معانيه ، وتتضح خطوره هذا الدور حين تدرس العاميات العربية ويظهر ما لحقها من تطور ، وبخاصة فى مجال الدلالة وبمقارنة بعض الأمثلة من العاميات وما جاء من ألفاظها التى سجلت فى كتب لحن العامة ووردت فى متون الأحاديث يمكن تصور الخدمة الجليلة التى أداها أصحاب معاجم غريب الحديث ، ومن أمثلة ذلك :

أ - لفظة (الثيب) التى وردت فى حديث « الثيب بالثيب » [٢] ، فقد نقل الصفدى عن الصقلى أن العامة تجعل الثيب ضد البكر من النساء خاصة والثيب يقع على الأنثى والذكر [٣] . وما ذهبت إليه العامة [٤] من جعل الثيب ضدًا للبكر من النساء خاصة تطور بتخصيص الدلالة .

---

(١) تطور العربية حتى عهد الصفدى مع تحقيق كتابه تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، رسالة ماجستير بآداب عين شمس ٢٥/١

(٢) الحديث رواه الإمام مسلم فى كتاب الحدود ١١٥/٥ وانظر تخريجه فى نيل الأوطار ٩٨/٧ وراجع النهاية ٢٣١/١

(٣) تصحيح التصحيف ٢٠٢ وانظر التثقيف ٢٥٦

(٤) تطور العربية حتى عهد الصفدى ٥٠/١

ب - وجاء فى حديث قطن بن حارثة [١] « والحمولة المائرة لهم لاغية » [٢] . وقد جاء فى « تصحيح التصحيف » أن العامة تطلق الحمولة لكل الإبل . والصواب أنها للتى تحمل الأمتعة خاصة [٣] . وهذا تطور فى العامية بتعميم الدلالة [٤] .

جـ - ومن أمثلة ما جاء فى الحديث وتطورت دلالته عند العوام بالانتقال وتغيير مجرى الدلالة لغير التخصيص والتعميم ، [٥] لفظة (كعب) التى وردت فى حديث قيلة بنت مخرمة [٦] : « والله لا يزال كعبك عاليا » [٧] ، وما جاء عن الزبيدى أن العامة تجعل (الكعب) لعقب الرجل . والكعب هو العظم الناتئ فى مفصل القدم ، وهو حد الوضوء [٨]

* * *

وعلى وجه الإجمال ، فإن ما دار حول مفهوم الغرابة وما يتعلق بالغريب فى هذا الفصل يمكن تحديد أهم معالمه فى النقاط التالية .

أ - أن هذا المفهوم عند بعض المحققين من دراسى علوم القرآن يرتبط بثقافة المفسر وفهم القارئ للعربية ومدى إلمامه بها ، وعلى قدر تتبعه للسياق للوصول إلى فهم الغريب الذى يدور عندهم حول ما غمض لفظه وبَعُدَ معناه أو أَشكل .

---

(١) راجع أسد الغابة ٤٠٨/٤

(٢) حديث قطن رواه ابن الأثير فى منال الطالب ٤٤ وانظر النهاية ٤٤٤/١ والفائق ٢٦/٣

(٣) تصحيح التصحيف ٢٣٣ وانظر تقويم اللسان ٩٥

(٤) تطور العربية حتى عهد الصفدى ٥١/١

(٥) تطور العربية فى عهد الصفدى ٥١

(٦) راجع أسد الغابة ٢٤٥/٧

(٧) حديث قيلة رواه أبو عبيد فى غريب الحديث ٥١/٢ انظر الفائق ١٠/٢ ورواه ابن الأثير فى منال الطالب ٨٨ ونقل عن أبى موسى المدينى أنه حديث غريب حسن يعد فى أفراد أهل البصرة . وانظر منال الطالب ٩٢

(٨) تصحيح التصحيف ٤٤٢ وانظر لحن العوام للزبيدى ٢٣١

ب - أما المحدِّثون وأصحاب معاجم غريب الحديث والأثر فقد عرفوا الغريب بأنه الغامض والبعيد من الفهم وكذلك المشكل الذى يحتاج إلى بيان ، وأشاروا إلى أهم أسباب حدوث الغرابة وهو قلة الاستعمال وتطرق الفساد إلى العربية ، حيث نوقش هذا الفهم - خلال هذا الفصل - فى ضوء مفهوم التطور اللغوى فى دراسات اللغويين المحدَثين على وجه الإِجمال .

جـ - واعتمد اللغويون العرب فى مفهوم الغريب على معنيين الأول يلتقى مع ما تقدم من وصفه بالغموض والبعد من الفهم ، ولكنهم أشاروا إلى أن هذا يرجع إلى ماضاع من كلام العرب وخفى على الناس لجهلهم به . والمعنى الثانى أشاروا إليه فيما تقدم عن ظاهرة طروء المعنى وحدوثه واقتضاب معان لم تسمع من قبل .

د - ومن خلال تناول دارسى الإِعجاز وباحثى البلاغة لظاهرة الغريب اتضح اتفاقهم على أن غريب القرآن وغريب الحديث لا يدخل فيما وصف به بعضهم الغريب بالنزول عن درجة التقدم فى الفصاحة ، فقد عدوا القرآن الكريم أسمى ما يمكن تصوره من صور البلاغة والفصاحة وعدوا الحديث الشريف فى مرتبة تالية له ، ودليلا على النبوة المؤيدة بالوحى والإِلهام . كما نبه بعض محققيهم إلى ضرورة مراعاة الزمان والمكان والاستعمال قبل الحكم على اللفظ بالغرابة ، أو قبل إصدار حكم - على ما يوصف بأنه غريب - بعدم التمكن من الفصاحة .

هـ - وفيما يتصل بالدراسات الدلالية فقد تعرض هذا الفصل بصددها إلى استحداث الدلالات وبخاصة ما يقصد إليه من ذلك ، وكان ما أشار إليه العلماء من ظاهرة استحداث الدلالات والألفاظ فيما أثر عن رسول الله ﷺ محل اهتمام هذه الفقرة .

وفى ملحظ آخر تبدو قضية الاستعمال وقد أولاها دارسو الغريب من المحدِّثين واللغويين اهتماما كبيرا وجعلوها مدخلا لتفسير ظاهرة « الغريب » ثم كان ما أشار إليه المحدِّثون فى تعليل ظاهرة الغريب من « تطرق الفساد إلى العربية » وأن هذا التعبير يتفق مع منهج الدراسات العربية عند علمائنا رحمهم الله حيث هدفوا إلى الحفاظ على العربية لتظل قادرة على خدمة القرآن والسنة .

وكان من اللازم الإِشارة إلى دور معاجم غريب الحديث والأثر فى تتبع الدلالات التى يرى هؤلاء المصنفون أنها بحاجة إلى الشرح والتحديد وفق معطيات الدراسات العربية التى قامت بصفة أساسية لتحقيق هدف خدمة القرآن والسنة ، وأن كثيراً من الألفاظ التى دارت على ألسنة العوام قد لحقها التطور وتقدمت أمثلة فى هذا الفصل لألفاظ تطورت فى لهجات العوام ووردت فى متون الأحاديث ولكن دلالاتها ومعانيها وأصواتها ظلت مسجلة فى كتب غريب الحديث لتؤدى هذا الدور المهم الذى أُلِّفت من أجله .

* * *

الفصل الثانى

مناهج التأليف فى معاجم غريب الحديث والأثر
وقائمة بما أُلف فيها

يتميز التأليف فى مجال « معاجم غريب الحديث والأثر » فى الثقافة العربية الإسلامية بمناهج محددة مستمدة من الأصول الفكرية لهذه الثقافة ، وأهمها ما أرساه القرآن الكريم ، ورسخه الرسول ﷺ ، فى نفوس أتباعه من احترام شديد لنصوص القرآن والسنة وحذر أشد من دخول التحريف والتغيير عليها .

وهذا الأصل يكشف كثيرا من أسرار مناهج التأليف فى الفكر الإسلامى والتراث العربى بعامة وفى ميدان التأليف فى « معاجم غريب الحديث » والأثر على وجه الخصوص ، فلم تكن مناقشة القرآن الكريم للكفار ، ومحاجته لأهل الكتاب ، ودحض الشبهات والتحريفات التى طرأت على الرسالات السابقة إلا أمثلة حية أمام الفكر الإسلامى فى شتى المجالات فى كيفية التحقيق العلمى وتمييز الخبيث من الطيب .

والمتتبع لحركة التأليف فى « معاجم غريب الحديث والأثر » منذ نشأتها إلى وقتنا الحاضر يجد أن المنهج العام الذى تسير عليه ماهو إلا ترجمة لهذا الأساس الذى أشرت إليه ، حيث ورد فى القرآن الكريم فى آيات ذوات عدد تفاصيل هذا الأصل فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴾ [(١)] فقد ذكر بعض المفسرين أن « المراد بالظن خلاف التحقيق فيشمل الشك والوهم ، وهذا الكلام فى حق الكفار الذين اتبعوا غيرهم وقلدوهم » [(٢)] . وكذلك جاء من الأحاديث الشريفة مايعد شرحا وتطبيقا لما جاء فى القرآن الكريم ، ومثال ذلك قول الرسول ﷺ : « نَضَّرَ الله أمراً سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه ، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه ليس بفقيه » [(٣)] وفى رواية للحافظ أبى عمر بن عبد البر : « نضر الله من سمع قولى ولم يزد فيه وأداه

---

(١) سورة يونس ٣٦/١٠

(٢) حاشية الصاوى على الجلالين ١٦٠/٢

(٣) هذا اللفظ لأبى داود فى السنن ٣١٥/٢ ورواه الترمذى ١٤١/٤ وحسنه ، وابن ماجة ٨٤/١ ؛ ١٠٥/٢ وانظر جامع بيان العلم وفضله ٣٩/١ - ٤٢ وخرجه الإمام المنذرى فى الترغيب والترهيب ٦٣/١

إلى من سمعه » (١) . وقد ساق القاضى عياض هذا الحديث فى مقدمة كتابه « مشارق الأنوار على صحاح الآثار » (٢) ثم قال : « وقد كان فيمن تقدم من هو بهذه السبيل من الاقتصار على أداء ماسمع وروى ، وتبليغ ماضبط ووعى دون التكلم فيما لم يحط به علما والتسور على تبديل لفظ أو تأويل معنى وهى رتبة أكثر الرواة والمشايخ » (٣) ، فقد كان التأليف فى غريب الحديث والأثر جزءا من حركة شاملة وجهتها فهم القرآن والسنة والحفاظ عليهما من التحريف أو التبديل فى اللفظ أو المعنى وفى التراكيب والدلالات .

وبتتبع مناهج التأليف فى معاجم غريب الحديث والأثر يتضح أنها كانت جهدا متواصلا لعلماء الحديث واللغة فى فهم نصوص السنة الشريفة وخدمة طالبى علوم الشريعة ، وكان كل منهم يبنى على ماأرساه سابقوه ويكمل مابدأه سلفه لتحقيق أقرب صورة لما طالب به القرآن وألحت عليه السنة من الضبط والتوثيق وحسن الفهم وأمانة التبليغ .

* * *

ويمكن تحديد المعالم الرئيسية لمناهج التأليف فى ميدان « غريب الحديث والأثر » بعد محاولة تتبع هذه المؤلفات لصنع قائمة تقدم صورة موثقة قدر الإمكان عنها ، يمكن تحديدها فى ثمانية معالم :

١ - منهج الأسانيد .

٢ - التأليف فى غريبى القرآن والحديث .

٣ - منهج الترتيب الهجائى .

٤ - شرح غريب حديث معين ، أو مجموعة من الأحاديث لها صفة خاصة .

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ٤٢/١

(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/١

(٣) مشارق الأنوار ٣/١

٥ – شرح غريب كتاب معين من كتب الحديث ، أو مجموعة كتب أو نوعية خاصة منها .

٦ – الاستدراك .

٧ – إصلاح الغلط والرد وشرح المشكل .

٨ – الاختصار وإعادة الترتيب والتهذيب .

وفيما يلى تفصيل هذه المناهج :

١ – منهج الأسانيد

هذا المنهج فى تدوين « غريب الحديث والأثر » يعد أقدم المناهج التى اتبعها مؤلفو هذه الكتب ، وهو ألصقها بأسلوب المحدِّثين وأقربها لأصول الثقافة العربية ، كما قرر ذلك مصطفى صادق الرافعى ، رحمه الله فقد « كان العرب أمة أمية لايقرءون إلا ما تخطه الطبيعة ولا يكتبون إلا ما يلقنون من معانيها فيأخذون عنها بالحس ويكتبون باللسان فى لوح الحافظة فكان كل عربى على مقدار وعيه وحفظه : كتابا أو جزءا من كتاب ، وكانت كل قبيلة بذلك كأنها سجل زمنى فى إحصاء الأخبار والآثار ... فلما جاء الإسلام وكان مرجع الأحكام فيه إلى الكتاب والسنة وكان الصحابة يأخذون عن رسول الله ﷺ أخذا علميا ... فلما قبض ﷺ بدأ من بعده علم الرواية » [(١)] .

ومنهج الأسانيد برهان على أن أهم سمات الفكر الإسلامى أساسها التحقيق والتحرى وتجنب التحريف والتدليس ومحاربة الوهم بشتى صوره ، وقد عبر الإمام ابن الصلاح عن ذلك فى كلامه عن الإسناد فقال « أصل الإسناد أولا خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة وسنة بالغة من السنن المؤكدة ، روينا من غير وجه عن عبد الله بن المبارك [(٢)] ، رضى الله عنه ، أنه قال : الإسناد من الدين ولولا

---

(١) تاريخ آداب العرب ١/٢٧١ ، ٢٧٤

(٢) كان ، رحمه الله ، ثقة ثبتا فقيها ، جمعت فيه خصال الخير . توفى سنة ١٨١ هـ وانظر تقريب التهذيب ١/٤٤٥

الإسناد لقال من شاء ما شاء » [١] ، وروى الحاكم فى معرفة علوم الحديث بسنده إلى الزهرى وقد سمع ابن أبى فروة [٢] يذكر حديثا من غير إسناد : « قاتلك الله يابن أبى فروة ، ما أجرأك على الله ، ألا تسند حديثك ، تحدثنا بأحاديث ليس لها خُطُم ولا أَزِمَّة » [٣] .

ولما كان التثبت والتحقيق من أهم سمات الفكر الإسلامى ، كما تقدم ، كان ذلك كافيا لظهور منهج الإسناد ورسوخه ، ولكن هناك عوامل أخرى ساعدت على ذلك ، منها ماذكره ابن سيرين (المتوفى سنة ١١٠ هـ) فيما يرويه عنه الإمام مسلم أنه قال « لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ، فَيُنْظَر إلى أهل السنة فيُؤخَذ حديثهم ويُنْظَر إلى أهل البدعة فلا يُؤخَذ حديثهم » [٤] .

وقد ذكر الإمام مسلم أمثلة كثيرة للتحرى فى الإسناد والتأكد من ضبط الراوى وبعده عما يوهن روايته ، ثم أخذ يعلل هذا المنهج الصارم الذى اتبعه جهابذة المحدِّثين فقال إنهم « إنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلى الأخبار ، وأفتوا حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر إذ الأخبار فى أمر الدين إنما تأتى بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهى أو ترغيب أو ترهيب ، فإذا كان الراوى لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهله كان آثما بفعله ذلك ، غاشا لعوام المسلمين » [٥] .

وكلام الإمام مسلم هاهنا يفسر مارواه فيما تقدم من قول عبد الله بن المبارك « الإسناد من الدين » إذ هو وسيلة توثيق أدلة الأحكام الشرعية وغيرها مما يتعلق

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ٣٧٨ والخبر فى صحيح مسلم ١٢/١

(٢) هو إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة مولى عثمان بن عفان ، ذكره الإمام البخارى فى كتاب الضعفاء الصغير ١٧ : متروك ، توفى سنة ١٤٤ . وانظر تقريب التهذيب ٥٩/١

(٣) معرفة علوم الحديث ٦ ، ومحاسن البلقينى ٣٧٨

(٤) صحيح مسلم ١١/١

(٥) صحيح مسلم ٢٢/١

بشرائع الدين ، ولهذا قال ابن الصلاح فى عبارته السالفة إن الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة ، ليوضح مكانته وتفرد المنهج الإسلامى به .

أما حديث ابن سيرين عن (الفتنة) التى لعبت دورا كبيرا فى ترسيخ هذا المنهج وتعميمه فهو إشارة إلى الأحداث التى دارت فى سنة أربعين من الهجرة وما جرى من خلافات بين طرفى النزاع « لأن ما تركته الفتنة من سيئ الآثار فى النفوس كان محرضا طبيعيا يغرى كلا من الجانبين بوضع أحاديث فى فضائل أحدهما دون الآخر » (١) .

ومهما يكن من أمر ، فإن التأليف فى « غريب الحديث والأثر » فى بدايته كان يسير بصفة عامة على منهج التأليف فى كتب متون الحديث التى بدأت تأخذ شكلها النهائى فى الفترة التى تنسب إليها بواكير التأليف فى غريب الحديث والأثر ، فالموطأ للإمام مالك (المتوفى سنة ١٧٩ هـ) يعد مثالا لما وصل إليه التأليف فى متون الأحاديث وأسانيدها فى هذه الفترة من أواخر القرن الثانى وبدايات القرن الثالث التى شهدت بدايات التأليف فى غريب الحديث ، كذلك فيما وصل إلينا من أخبار العلماء فى هذه الفترة مثل النضر بن شميل (المتوفى سنة ٢٠٣ هـ) ، والحسين بن عياش الباجدائى (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) وأبى عمرو الشيبانى المتوفى (سنة ٢٠٦ هـ) والفراء (المتوفى سنة ٢٠٧ هـ) وكذلك معاصرهم أبو عبيدة معمر بن المثنى (المتوفى بعد سنة ٢١٨ هـ) والراوية أبو عدنان السلمى .

وقد اتضحت طريقة الأسانيد فى مؤلفات أبى عدنان وأبى عبيد وابن قتيبة بما لايدع مجالا للشك فى أن هذه الطريقة كانت هى السائدة فى هذا الوقت بعد سبق التمهيد لها ونموها فى مناخ الفكر الإسلامى الذى تقدمت الإشارة إليه .

أما أبو عدنان فقد كان راوية لأبى زيد ، روى عنه كتبه كلها (٢) . وقد تحدث ابن النديم عن كتاب أبى عدنان فى غريب الحديث فقال : « كتاب

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه ٣٢١

(٢) مراتب النحويين ١٤٤

غريب الحديث ، وترجمته ما جاء من الحديث المأثور عن النبى ﷺ مفسرا وعلى أثره ما فسر العلماء من السلف » (١) وقد شرح ابن درستويه منهجه فى الترتيب فذكر أنه عمل كتابا « فى غريب الحديث وذكر فيه الأسانيد وصنفه على أبواب السنن والفقه إلا أنه ليس بالكبير » (٢) ، وسيأتى مزيد بيان لمنهج أبى عدنان هاهنا .

أما أبو عبيد فكتابه الذى بين أيدينا يعطى تصورا أوضح عن منهج التأليف فى هذا المجال وفى هذه الفترة ، فقد خصص أبو عبيد قسما كبيرا من كتابه (يشمل الجزء الأول والثانى ومن الجزء الثالث إلى صفحة ٢٠٧) خصصه للأحاديث التى رواها بسنده إلى رسول الله ﷺ ، كما خصص قسما للأحاديث التى تنسب للصحابة رضوان الله عليهم مما يرفعونه أو من كلامهم الذى يحتاج إلى تفسير ، ثم أورد بعض أحاديث التابعين رضى الله عنهم ، فكان من منهج أبى عبيد أنه قسم الكتاب قسمين أكبرهما الخاص بحديث رسول الله ﷺ ، أما القسم الثانى فقد بدأه بروايات الخلفاء الأربعة رضى الله عنهم خلال الجزء الثالث من الكتاب ، ويبدأ الجزء الرابع بأحاديث الزبير بن العوام رضى الله عنه ثم طلحة بن عبيد الله حتى تكمل أحاديث العشرة المبشَّرين بالجنة من الصحابة رضوان الله عليهم ، ثم يذكر أبو عبيد أحاديث عبد الله بن عباس رضى الله عنهما ، ثم أحاديث خالد بن الوليد وغيرهم من الصحابة ثم أحاديث الصحابيات مبتدئا بحديث السيدة عائشة ثم حديث أم سَلَمة ثم حديث حمنة ثم حديث صفية بنت أبى عبيد ، رضى الله عنهن ، ثم يذكر أحاديث التابعين (٣) مبتدئا بحديث كعب الأحبار ثم محمد بن الحنفية ثم أبى أدريس الخولانى وغيرهم رضى الله عنهم ، ثم يختم الكتاب بأحاديث لا يعرف أصحابها (٤) .

---

(١) الفهرست ٦٨

(٢) تاريخ بغداد ٤٠٤/١٢ وانظر مقدمة تحقيق الخطب والمواعظ لأبى عبيد ٤٠

(٣) غريب الحديث لأبى عبيد ٣٤٢/٤

(٤) غريب الحديث لأبى عبيد ٤٨٨/٤

ويتميز غريب الحديث لابن قتيبة عن كتاب أبى عبيد بالمقدمة التى تحدث فيها عن منهجه فقال فى سياق حديثه عن كتاب أبى عبيد ، الذى اقتفى أثره واستدرك عليه : « وقد كنت زمانا أرى أن كتاب أبى عبيد قد جمع غريب الحديث وأن الناظر فيه مستغن به ، ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة فوجدت ما تركه نحواً مما فسر بالإِسناد لما لم أعرفه » [١] ، ثم يقول فى موضع آخر من المقدمة : « ثم ابتدأت بتفسير غريب حديث النبى ﷺ ، وضمنته الأحاديث التى يدعى بها على حملة العلم حمل المتناقض ، وتلوته بأحاديث صحابته رجلا رجلا ثم بأحاديث التابعين ومن بعدهم ، وختمت الكتاب بذكر أحاديث غير منسوبة سمعت أصحاب اللغة يذكرونها ولا أعرف أصحابها ولا طرقها » [٢] .

وهذا القدر الذى تقدم عن منهـــــــج أبى عدنان ومنهج أبى عبيد وأبى محمد بن قتيبة يكفى فى تقرير أن أوائل التأليف فى غريب الحديث والأثر كانت معتمدة على منهج الأسانيد وطريقة المحدِّثين ، ولكن الخطيب البغدادى نقل عن ابن درستويه (المتوفى سنة ٣٤٧ هـ) عبارة تعرضت لبدايات التأليف فى غريب الحديث قال فيها : « غريب الحديث أول من عمله أبو عبيدة معمر بن المثنى وقطرب والأخفش والنضر بن شميل ولم يأتوا بالأسانيد وعمل أبو عدنان النحوى البصرى كتابا فى غريب الحديث ، وذكر فيه الأسانيد وصنفه على أبواب السنن والفقه إلا أنه ليس بالكبير ، فجمع أبو عبيد عامة ما فى كتبهم وفسره وذكر الأسانيد ، وصنف المسند على حدته ، وأحاديث كل رجل من الصحابة والتابعين على حدته » [٣] .

وما ذكره ابن درستويه عن أبى عبيدة وقطرب والأخفش والنضر ، من أنهم لم يأتوا بالأسانيد ، لا ينهض دليلا على أن بداية التأليف فى « غريب الحديث والأثر »

---

(١) غريب الحديث لابن قتيبة ١٥١/١

(٢) غريب الحديث لابن قتيبة ١٥٢/١

(٣) تاريخ بغداد ٤٠٤/١٢ وانظر مقدمة تحقيق الخطب والمواعظ لأبى عبيد ٤٠

لم تقم على منهج الأسانيد ، فأبو عدنان ، الذى صرح بأنه أتى بالأسانيد ، معاصر لهؤلاء المصنفين ، بل إن بعض الباحثين يذهب إلى تقديم أبى عدنان على أبى عبيدة ويعده أول من صنف فى غريب الحديث معتمدا على قول لابن النديم ، « فقد نسب ابن النديم الكتاب الأول من هذا النوع إلى أبى عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى ، إذ قال : « وله ... كتاب غريب الحديث ، وترجمته : « ما جاء من الحديث المأثور عن النبى ﷺ مفسراً ، وعلى أثره « ما فسر العلماء من السلف » [1] .

وعلامات الترقيم فى نص كلام ابن النديم ، كما وردت فى « المعجم العربى نشأته وتطوره » تدل على أن المؤلف يرى فى عبارة « وعلى أن أثره » دليلا على أن ابن النديم يعد أبا عدنان أول من ألف فى غريب الحديث وأن ما ألفه علماء السلف فى غريب الحديث جاء على أثره ، أى بعده تاليا له فى الزمن . ولكنى أرى أن عبارة ابن النديم لا تحتمل ذلك ، فالضمير فى قوله « على أثره » يعود إلى أقرب مذكور كما هو مقرر فى قواعد العربية [2] .

وأقرب مذكور فى عبارة ابن النديم يعود عليه هذا الضمير هو ما تشمله كلمة « الحديث » أو ما جاء منه مفسرا ، فيكون سياق العبارة أن ترجمة كتاب أبى عدنان ، أى عنوانه ، ما جاء من الحديث المأثور عن النبى ﷺ مفسرا . وقد يكون التفسير مرويا عن الرسول ﷺ أو عن الصحابة ومن بعدهم وعلى أثر الحديث - أى بعده فى الكتابة - مافسر علماء السلف من ألفاظه . ويؤيد ما ذهبت إليه أن عبارة ابن النديم التى بنى عليها الحكم بأن أبا عدنان أول من صنف فى غريب الحديث قد وردت عند القفطى هكذا : « ما جاء فى الحديث المأثور عن النبى ﷺ

---

(١) المعجم العربى نشأته وتطوره ٥٠/١ وقد أبقيت على علامات الترقيم كما وردت فيه . والنص فى الفهرست ٦٨ بدون علامات ترقيم .

(٢) راجع مثلا فى همع الهوامع ٦٥/١ ما جاء فى عود الضمير على أقرب مذكور « ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل » .

مفسرا على ما نشر العلماء » [١] ، ثم نقل القفطى عن الكفرطابى [٢] فى تذكرته [٣] من خطه فى كلام له عن أبى عدنان قال فيه : « له غريب ما جاء من الحديث عن النبى ﷺ ، ورأيت نسخة بالرى على ظهرها : ذكر أبو عدنان أن كنيته أبو محمد وأن أبا عدنان لقب له » [٤] .

وبالتأمل فى نص القفطى يتضح عدم ورود عبارة (على أثره) التى بُنى عليها الحكم بأن أبا عدنان أول من صنف فى غريب الحديث ، ولعبارة الكفرطابى أهمية خاصة لأنه رأى نسخة من الكتاب كما تقدم ، ويبدو أن العبارة الأولى التى ذكرها القفطى قد تصحفت فيها كلمة (فسره) إلى (نشر) ، ويلاحظ كذلك أن عبارة (من السلف) لم ترد فيما ذكره القفطى فى الإنباه .

وبسقوط عبارة (على أثره) وكذلك قوله (من السلف) من العبارتين اللتين وردتا فى الإنباه بالإضافة إلى ما تقدم من إشارة إلى عود الضمير إلى أقرب مذكور أستطيع أن أضيف رأيا بأن ابن النديم لم يرد الإشارة إلى أن كتاب أبى عدنان أول ما صنف فى غريب الحديث ، ولكن العبارة كانت تعبيراً عن منهج أبى عدنان فى الكتاب وأنه اتبع فى الترتيب منهجا يقوم على سرد الحديث بسنده ثم يورد بعده ما وصل إليه عن السلف من تفسير لألفاظه الغريبة .

ومهما يكن من أمر فإن كتاب أبى عدنان وما وصف به منهجه يعد دليلا واضحا على أن اتباع الإسناد والاعتماد على الرواية فى نقل تفسير الألفاظ كان المنهج الأساسى فى البدايات الأولى للتأليف وفى غريب الحديث .

ولقد كان للإسناد والرواية فى كتاب أبى عبيد وكتاب ابن قتيبة دور رئيسى

---

(١) إنباه الرواة ١٤٢/٤

(٢) هو سلامة بن غياض الكفرطابى ، وورد فى هدية العارفين ٣٩٤/١ الكفرطائى (كذا) أبو الخير الشامى النحوى توفى سنة ٥٣٣ هـ .

(٣) فى هدية العارفين ٣٩٤/١ له تذكرة فى النحو عشرة مجلدات .

(٤) إنباه الرواة ١٤٢/٤

فى منهج الترتيب ونقل الألفاظ التى يُفَسَّر بها كثير مما ورد فى الكتابين ، ولكن كتاب غريب الحديث للحربى (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) يتضح فيما وصل إلينا من نصوصه وأخباره وما ذكره العلماء عنه أنه شديد الحرص على منهج الإسناد والرواية ، فقد أشار محقق المجلدة الخامسة الباقية من كتاب غريب الحديث للحربى فى مقدمة التحقيق إلى أن الحربى كان « إذا ورد تفسير اللفظ الغريب فى الحديث اكتفى به وجعله الرأى الذى لايحاد عنه ... وتفسير الحديث أعلى التفسير ثم يليه تفسير الصحابى له وهو أولى أن يعتمد عليه من غيره ، وقد كان مسلك الحربى : يكتفى بتفسير الصحابى ثم التابعى .... وقد يضيف إلى الحديث المفسر مايزيده وضوحا وبيانا ، وإذا فسر الحديث بعض رجال سنده ذكر ذلك التفسير ... وإذا لم يكن سمع شرح اللفظة فإنه يبين ذلك ولا يسكت عليه »[(١)] .

ومن كتب غريب الحديث التى يرجح اتباع منهج الأسانيد فيها كتاب محمد ابن عبد السلام الخشنى (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ) وقد كان الغالب عليه « حفظ اللغة ورواية الحديث وكان ثقة فى ذلك مأمونا »[(٢)] ، وقد « دخل بغداد فسمع بها من غير واحد وكتب بها كتب أبى عبيد القاسم بن سلام »[(٣)] . وقد ذكر ابن خير كتاب الخشنى وأنه نيف على عشرين جزءا ، شرح حديث النبى ﷺ فى أحد عشر جزءا وحديث الصحابة فى ستة أجزاء وحديث التابعين فى خمسة أجزاء[(٤)] .

وكذلك كتاب « الدلائل » فى شرح غريب الحديث ومعانيه لقاسم بن ثابت السرقسطى (المتوفى سنة ٣٠٢ هـ) ، والدليل على أنه اتبع طريقة الإسناد ما نقله عنه القاضى عياض وابن حجر فى شرح حديث أنس : « كان لى أبزن أتقحم

---

(١) غريب الحديث للحربى ، مقدمة التحقيق ١/١٠٤ - ١٠٥

(٢) تاريخ علماء الأندلس ٢/١١٥

(٣) تاريخ علماء الأندلس ٢/١٤

(٤) فهرست ابن خير ١٩٥ وانظر المعجم العربى نشأته وتطوره ١/٥٥

فيه »[١] ، قال ابن حجر « وهذا الأثر وصله قاسم بن ثابت فى غريب الحديث له من طريق عيسى بن طَهْمان[٢] : سمعت أنس بن مالك »[٣] .

وفى أواخر القرن الرابع الهجرى ألف الخطابى (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ) كتابا فى غريب الحديث ، وقد أشار فى مقدمة الكتاب إلى أنه استدرك على أبى عبيد وابن قتيبة فيما ألفاه فى غريب الحديث ثم يقول : « ونحوت نحوهما فى الوضع والترتيب وابتدأت أولا بتفسير أحاديث الرسول ﷺ ثم ثنيت بأحاديث الصحابة والتابعين وألحقت بهما مقطعات من الحديث لم أجد لها فى الرواية سندا إلا أنها قد أخذت من المقانع[٤] من أهل العلم والأثبات من أصحاب اللغة »[٥] ، ويشرح محقق الكتاب منهج الخطابى هذا فيقرر أنه يورد الحديث ، ثم يتبعه بسنده ، وأحيانا كثيرة يأتى بسند آخر وبرواية أخرى ، ثم يفسر الكلمات اللغوية ويؤيد تفسيرها بحديث آخر أو بعض حديث أو آية قرآنية أو بيت من الشعر أو الرجز[٦] .

ومع بداية القرن الخامس الهجرى تطالعنا مؤلفات فى غريب الحديث والأثر تتجه إلى منهج الترتيب المعجمى والتهذيب والاختصار والاستدراك على ما تقدم من مؤلفات السابقين أو شرح غريب حديث معين أو كتاب بعينه إلى غير ذلك .

ويفسر هذه الظاهرة أن بداية القرن الخامس شهدت تميز العلوم وتدوينها « وابتدأت الرواية تعفو وتجود بأنفاس أهلها ... ولكن بقيت فيه بقية يتماسك بها »[٧] . ويصف ابن الصلاح الرواية فى عصره (توفى سنة ٦٤٣ هـ) فى حديثه عن الحديث الصحيح فيقول : « فقد تعذر فى هذه الأعصار الاستقلال بإدراك

---

(١) مشارق الأنوار للقاضى عياض ١٢/١ مادة (أبز) وفتح البارى ١٨٣/٤

(٢) عيسى بن طهمان الجشمى - صدوق . وراجع تقريب التهذيب ٩٨/٢

(٣) فتح البارى ١٨٣/٤

(٤) شاهد مقنع - كمقعد - رضى يقنع به . القاموس (قنع) ٧٨/٣

(٥) غريب الحديث للخطابى ٤٩/١

(٦) غريب الحديث للخطابى ، مقدمة التحقيق ٢٧/١

(٧) تاريخ آداب العرب للرافعى ٢٩٨/١

الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد ، لأنه مامن إسناد من ذلك إلا وتجد فى رجاله من اعتمد فى روايته على مافى كتابه ... وصار معظم المقصود مما يتداول من أسانيد إبقاء سلسلة الإِسناد التى خصت بها هذه الأمة ، زادها الله شرفا » [١] .

وقد كانت حركة الثقافة الإِسلامية بعد القرن الثالث على وجه العموم وفى علم الحديث خصوصا تقوم على دراسة ما جمع ودُوِّن ونقده والاستفادة منه [٢] ، فلم يكن غريبا أن تكون بداية القرن الخامس مجالا لاتجاهات جديدة فى التأليف ، ما يهم منها فى هذه الدراسة ما سيُعرض له إن شاء الله فيما يلى .

٢ – التأليف فى الغريبين : غريبى القرآن والحديث

من المعلوم أن العلوم الإِسلامية تدور حول القرآن الكريم والسنة الشريفة ، وذلك لأن القرآن الكريم هو الأصل الأول لهذه العلوم ، والسنة الشريفة شارحة ومفسرة له ، ولهذا كان فهم ما جاء فى القرآن والسنة من النصوص شغل المسلمين الشاغل بخاصة فى صدر الإسلام والقرون الثلاثة الهجرية الأولى ، ثم بعد ذلك وفق ما تقتضيه حاجة المجتمع إلى الاستنباط من نصوصهما ، وحاجة الدارسين إلى الوقوف على أسرارهما .

فلا جرم أن يعمد فريق من العلماء واللغويين إلى تأليف كتب تجمع بين شرح غريب القرآن وغريب السنة .

وقد ذكر بعض الباحثين أن أول من صنف فى الغريبين أبو عبيد الهروى [٣] أحمد بن محمد (المتوفى سنة ٤٠١ هـ) .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ٨٩

(٢) راجع فى ذلك ما جاء فى ضحى الإِسلام ١٠٩/٢

(٣) المعجم العربى ٦٣/١

وقد وجدت فى سياق التأريخ لمصنفات غريب الحديث أن هناك مصنفات تندرج تحت التأليف فى الغريبين : غريبى القرآن والحديث ، قبل كتاب الغريبين للهروى ، ومن أقدمها كتاب « الجيم » لشمر بن حمدويه (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) فقد ذكر ياقوت أنه « صنف كتابا كبيرا جدا رتبه على حروف المعجم ابتدأ فيه بحرف الجيم لم يسبق إليه ، أودعه تفسير القرآن وغريب الحديث » [١] .

وكذلك ألف ابن قتيبة (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ) كتاب « المسائل فى معانى غريب القرآن والحديث مما لم يقع فى كتاب الغريب » [٢] .

كما ألف أبو بكر النقاش ، محمد بن الحسن (المتوفى سنة ٣٥١ هـ) غريب القرآن والسنة [٣] .

ثم ألف أبو عبيد الهروى (المتوفى سنة ٤٠١ هـ) كتاب الغريبين : غريبى القرآن والحديث [٤] ثم استدرك عليه وصنف تكملة له الحافظ أبو موسى محمد ابن عمر الأصبهانى (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) واسمه « تتمة الغريبين » أو « المجموع المغيث فى غريبى القرآن والحديث » [٥] .

كما استدرك على الهروى أبو عبد الله محمد بن على بن هارون الغسانى (المتوفى سنة ٦٣٦ هـ) فى كتابه « المشرع الروى فى الزيادة على غريبى الهروى » [٦] .

---

(١) معجم الأدباء ٢٧٥/١١ وانظر البغية ٤/٢ - ٥

(٢) فهرسة ابن خير ١٩٥ والكتاب منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦ لغة ش ونسخة بمكتبة جوتا ، كما ذكر الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد فى مقدمة تحقيق أدب الكاتب لابن قتيبة صفحة ٨ وقد نشر الكتاب بمكتبة القدسى بالقاهرة وحققه شاكر العاشور ونشر بمجلة المورد وانظر الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجرى ١٣٢

(٣) طبقات الحفاظ للسيوطى ٣٧١

(٤) معجم الأدباء ٢٦٠/٤

(٥) كشف الظنون ١٢٠٩/٢ وانظر المجموع المغيث ، مقدمة التحقيق ٣٠/١

(٦) البغية ٢٨٠/١

أما الحافظ أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدى ، المعروف بابن الخراط (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) فقد ذكر أنه حذا حذو أبى عبيد الهروى وألف فى الغريبين [(١)] .

٣ – الترتيب الهجائى

عرف هذا النوع من الترتيب فى فترة تالية لمنهج الأسانيد ، ويرى بعض اللغويين المحدَثين أن رجال الحديث النبوى قد سبقوا اللغويين من السلف فى استخدام لفظ (معجم) فى معناه الاصطلاحى [(٢)] ، « فقد أطلقوا كلمة معجم على الكتاب المرتب هجائيا الذى يجمع أسماء الصحابة ورواة الأحاديث ويقال إن البخارى (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) أول من أطلق لفظة معجم وصفا لأحد كتبه المرتبة على حروف المعجم » [(٣)] ، وفى رأيى أن موضوع أولية (المعجم) مايزال مشكلاً يحتاج إلى إفراده بالدراسة .

ولكن شمر بن حمدويه (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) قد « صنف كتابا كبيرا جدا رتبه على حروف المعجم ابتدأ فيه بحرف الجيم ، لم يسبق إليه » [(٤)] ، كما تقدم فى هذه الدراسة ، ومعنى ذلك أن الترتيب المعجمى كان معروفا فى تلك الفترة وربما قبل ذلك فى التأليف فى علوم العربية ، ويؤيد ذلك أن الترتيب الهجائى استخدمه الخليل بن أحمد (المتوفى سنة ١٧٥ هـ) فى كتاب العين ، وإن كان قد اعتمد على مخارج الحروف إلا أن حروف الهجاء كانت أساس هذا الترتيب فكتاب العين والمدرسة التى انتهجت نهجه فى التأليف المعجمى « رتبت فيها المادة اللغوية على حسب المخارج الصوتية وطريقة التقاليب » [(٥)] .

---

(١) بغية الملتمس ٣٧٨ وشذرات الذهب ٢٧١/٤ وهدية العارفين ٥٠٣/١ وانظر الدراسات اللغوية فى الأندلس ٨١

(٢) فى اصطلاح المحدثين أنه ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أوغير ذلك والغالب أن ترتب على حروف الهجاء . وانظر الرسالة المستطرفة ١٠١

(٣) البحث اللغوى عند العرب ١٥٥

(٤) معجم الأدباء ٢٧٥/١١ وانظر البغية ٤/٢ – ٥

(٥) فصول فى فقه العربية ٢٦٧

ومهما يكن من أمر ، فإن أقدم ما وصلتُ إلى معرفته من كتب غريب الحديث التى قامت على أساس من الترتيب المعجمى كان كتاب الجيم لشمر بن حمدويه ، كما سلف القول هاهنا ، ثم ألف أبو عبيد الهروى « الغريبين » الذى حظى بالشهرة والقبول وذيوع الصيت [١] ، فدارت حوله كثير من جهود الدارسين والمؤلفين ، إما احتذاء لمنهجه أو باختصاره أو بالاستدراك عليه والزيادة على ما جاء فيه ، أو بنقد ما جاء فيه من مادة علمية ولغوية ؛ فقد اختصره الوزير أبو المكارم على بن محمد النحوى [٢] (المتوفى سنة ٥٦١ هـ) .

وصنف الحافظ محمد بن عمر الأصفهانى أبو موسى المدينى (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) تتمة له سار فيها فى الترتيب على منهجه وهو كتاب المجموع المغيث فى غريبى القرآن والحديث ، وله كتاب آخر فى هفوات الغريبين [٣] .

وكذلك صنف أبو عبيد الله محمد بن على بن هارون الغسانى (المتوفى سنة ٦٣٦ هـ) المشرع الروى فى الزيادة على غريبى الهروى [٤] .

كما اعتمد ابن الجوزى (المتوفى سنة ٥٩٧) على الغريبين فى تصنيف كتابه غريب الحديث حيث « نهج فيه طريق الهروى فى كتابه مجردا من غريب القرآن ... ولم يزد عليه إلا الكلمة الشاذة واللفظة الفاذة » [٥] ، كما يقول ابن الأثير (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) ، وقد جعل ابن الأثير كتاب الغريبين أحد الأصول التى بنى عليها كتابه النهاية ورمز له فيما ينقل عنه بحرف (هاء) كما ذكر فى مقدمة كتابه (النهاية) [٦] .

---

(١) ومن العجيب أنه لم يطبع منه حتى تاريخ كتابة هذه الكلمات إلا جزء واحد مع ما أتيح من وسائل الطبع والنشر . ورحم الله تعالى الأستاذ الدكتور محمود الطناحى ، ما أعظم الخطبَ حين يرحلُ العلماءُ المحققون !

(٢) كشف الظنون ١٢٠٩/٢

(٣) كشف الظنون ١٢٠٩/٢

(٤) بغية الوعاة ١٨٠/١

(٥) النهاية ٩ - ١٠

(٦) النهاية ١١/١

وفى غرب العالم الإسلامى صنف أبو الوليد هشام بن عبد الرحمن الصابونى (المتوفى ٤٢٣ هـ) شرح غريب كتاب البخارى على حروف المعجم [١] .

وألف عبد الغافر بن إسماعيل الفارسى (المتوفى سنة ٥٢٩ هـ) كتاب مجموع الغرائب فى غريب الحديث ورتبه على حروف المعجم [٢] .

أما الزمخشرى ، محمود بن عمر (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ) فقد ألف كتابه الفائق مرتبا كذلك على حروف المعجم إلا أنه « جمع فى التقفية بين إيراد الحديث مسرودا جميعه أو أكثره أو أقله ثم شرح ما فيه من غريب فيجئ شرح كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث فى حرف واحد من حروف المعجم فترد الكلمة فى غير حرفها » [٣] .

ومن كتب هذا النوع كتاب مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضى أبى الفضل عياض بن موسى اليحصبى (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) وقد رتبه على حروف المعجم وفق ترتيب المغاربة [٤] ، وقد وُصف الكتاب بأنه لو وُزن بالجوهر أو كُتب بالذهب لكان قليلا فيه [٥] .

وألف أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الأنصارى (المتوفى سنة ٦٤٦هـ) كتاب المفصح المفهم والموضح الملهم لمعانى صحيح مسلم ، ورتبه على حروف الهجاء [٦] .

وخصص الحافظ ابن حجر الفصل الخامس من مقدمة فتح البارى (هدى السارى) لشرح غريب ما ورد فى صحيح البخارى مرتبا على حروف الهجاء غير ما ذكره من شروح للألفاظ فى الشرح الأصلى [٧] .

---

(١) فهرسة ابن خير ١٩٨ والصلة لابن بشكوال ٥٦٠/٢

(٢) راجع وفيات الأعيان ٢٥٥/٣ وكشف الظنون ١٢٠٥/٢

(٣) النهاية ٩/١

(٤) مشارق الأنوار ٦/١ وانظر سرد هذا الترتيب فى مقدمة تحقيق معجم ماستعجم ، الجزء الأول صفحة هـ .

(٥) الرسالة المستطرفة ١١٨

(٦) فهرسة مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية الجزء السادس تحت رقم ٤٩٧

(٧) هدى السارى مقدمة فتح البارى ٧٧

ورتب المحدِّث الهندى محمد طاهر الصديقى (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ) كتاب « مجمع بحار الأنوار فى غرائب التنزيل ولطائف الأخبار » على حروف المعجم كذلك

٤ – المنهج الرابـــع

هذا النوع من التأليف فى « غريب الحديث والأثر » يتصل بشرح غريب حديث معين أو مجموعة من الأحاديث لها صفة خاصة ، ويغلب عليه شرح غريب حديث بعينه ، يفرد له المؤلف جزءا خاصا به فى كتاب مستقل فيتعرض بالشرح لألفاظه ومعانيه وما ورد فيه من المسائل .

وقد سجلت المكتبة العربية عددا كبيرا من الكتب تحت هذا النوع ، وقد اعتمدت فى هذه الدراسة ما وجدته صريحا فى اتجاهه إلى الغريب ، وتوجد قرينة تدل على أنه تأليف مفرد وليس من الشروح العامة .

ومن هذا النوع أيضا ما يتعرض لمجموعة من الأحاديث يجمعها وصف واحد مثل الأحاديث الطويلة التى يكثر فيها غريب الألفاظ ، وقد ألف فيه ابن الأثير كتابه الحافل « منال الطالب فى شرح طوال الغرائب » ، جمع فيه متون الأحاديث الطويلة أو المتوسطة التى يكثر فيها الغريب مما لم يتيسر له سياقها بتمامها فى « النهاية » ، وفى القائمة المثبتة فى هذه الدراسة مزيد بيان لمنهج هذا الكتاب .

ومن ذلك أيضا كتاب « الحكم والأمثال المروية عن رسول الله ﷺ وشرح ألفاظه التى لم يسبق إليها » لأبى أحمد العسكرى (المتوفى سنة ٣٨٢) .

أما الأحاديث التى أفرد كل منها بشرح فقد اهتم عدد كبير من المؤلفين بغريبها . ومنها حديث أم زرع ، حيث وجدت له فيما توصلت إليه من تتبع التأليف فى غريب الحديث والأثر عشرة شروح صريحة فى أنها تأليف مستقل وليست ضمن الشروح العامة ، وهذه الشروح هى :

١ – شرح حديث أمّ زَرْع ، لإسماعيل بن أبى أويس (المتوفى سنة ٢٢٦ هـ) .

٢ – شرح حديث أم زَرْع ، لأحمد بن عبيد بن ناصح (المتوفى سنة ٢٨٧هـ) .

٣ – شرح حديث أم زَرْع ، لأبى بكر بن الأنبارى (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ) .

٤ - شرح حديث أم زرع ، لإِسحاق الكَاذِى : إسحاق بن أحمد بن محمد (المتوفى سنة ٣٤٦ هـ) .

٥ - شرح حديث أم زرع ، لأبى بكر بن العربى (المتوفى سنة ٥٤٣ هـ) .

٦ - بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع ، من الفوائد ، للقاضى عياض (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) .

٧ - رَيْع الفَرْع فى شرح حديث أم زرع ، لأبى عبد الله محمد بن أبى بكر القيسى ، حافظ دمشق ، المعروف بابن ناصر الدين (المتوفى سنة ٨٤٢ هـ) .

٨ - شرح حديث أم زرع للشنشورى ، أحمد بن بهاء الدين محمد بن عبد الله ، من علماء القرن العاشر الهجرى .

٩ - شرح حديث أم زرع ، للخلال ، شهاب الدين أحمد بن الخلال ، من علماء القرن العاشر الهجرى .

١٠ - حُسْن القَرْع على حديث أم زرع ، للخليلى ، أحمد بن عبد الغنى التميمى ، من علماء أوائل القرن الثالث عشر الهجرى .

ولهذا الحديث شرحان لم أجد دليلا قاطعا على أنهما من الشروح المستقلة المفردة فى غريب الحديث وهما :

١ - شرح حديث أم زرع ، للزبير بن بكار (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) .

٢ - شرح حديث أم زرع ، لأبى القاسم عبد الحكيم بن حبان .

وهذان الشرحان ذكرهما الحفاظ ابن حجر فى فتح البارى [١] ، ولم يصرح بأنهما من التآليف المفردة .

ومن هذا النوع ما يقتصر فيه مؤلفه على مسألة بعينها من حديث بعينه ، يفرد لها جزءا ، كما أفرد أبو بكر محمد بن حيدرة (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ) جزءا لشرح عبارة : « إن خالدا احتبس أدراعه وأعتده » ، الواردة فى حديث نبوى شريف [٢] .

---

(١) فتح البارى ١٦٤/٩

(٢) فهرسة ابن خير ١٩٨ وبغية الملتمس ٦٢ وراجع تخريج الحديث فى القائمة المثبتة فى هذه الدراسة : الكتاب رقم ٦٥

٥ – المنهج الخامس

هذه النوعية من الكتب تتناول شرح غريب كتاب من كتب الحديث ، أو مجموعة كتب أو تشرح غريب نوع معين من أنواع الحديث النبوى الشريف . وقد دارت هذه المؤلفات فى شرحها للغريب حول الكتب الأصول وبخاصة موطأ مالك وصحيح البخارى وصحيح مسلم ، ثم يليها باقى الكتب الستة ، ثم الكتب التى حظيت باهتمام الدارسين والشارحين مثل « الشفا » للقاضى عياض .

ومن أوائل ما ألف فى هذا النوع « تفسير غريب الموطأ » لأصبغ بن الفرج (المتوفى سنة ٢٢٥ هـ) ، وكتاب الحافظ أبى عبد الله البرقى (المتوفى سنة ٢٤٩هـ) و « غريب الموطأ » لأحمد بن عمران بن سلامة الألهانى المعروف بالأخفش البصرى (المتوفى قبل سنة ٢٥٠ هـ) [١] .

كما ألف أبو عمر الزاهد (المتوفى سنة ٣٤٥ هـ) كتابا فى غريب مسند الإمام أحمد بن حنبل [٢] ، أما صحيح البخارى فقد استحوذ على اهتمام كثير من مؤلفى غريب الحديث فألف أبو الوليد الصابونى ، هشام بن عبد الرحمن (المتوفى سنة ٤٢٣ هـ) شرح غريب كتاب البخارى [٣] .

وكذلك شرح غريب البخارى أحمد بن محمد بن أبى خيثمة (المتوفى سنة ٥٤٠ هـ) [٤] .

وألف أحمد بن عمر الأنصارى القرطبى (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) اختصار البخارى وشرح غريبه [٥] .

وخصص الحافظ ابن حجر الفصل الخامس من مقدمة شرحه للبخارى لشرح غريب البخارى ورتبه فى مكان واحد ، علاوة على ما شرحه فى تضاعيف فتح البارى [٦] .

(١) راجع مقدمة ابن الصلاح ٥٢٥ والبغية ٣٥١/١

(٢) وفيات الأعيان ٣٣٢/٤ والبغية ١٦٦/١ وانظر هنا الكتاب رقم ٤٧

(٣) فهرسة ابن خير ١٩٨ والصلة لابن بشكوال ٥٦٠/٢

(٤) بغية الوعاة ٤٢/١

(٥) بروكلمان (الترجمة) ١٧٦/٣

(٦) هدى السارى ، مقدمة فتح البارى ٧٧

كما ألف عبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسى (المتوفى سنة ٩٦٣ هـ) فيض البارى فى شرح غريب صحيح البخارى [١] .

وفيما يتصل بصحيح مسلم ، فقد ألف فى شرح غريبه عبد الغافر بن إسماعيل الفارسى (المتوفى سنة ٥٢٩ هـ) واسمه « المفهم بشرح غريب صحيح مسلم » [٢] .

كما ألف محمد بن يحيى المعروف بابن هشام (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) المفصح المفهم والموضح الملهم لمعانى صحيح مسلم . « اعتنى فيه بتفسير الألفاظ النبوية وتبيين المعانى الغامضة الخفية على ما ورد فى كلام العرب » [٣] .

ومن كتب الحديث التى اعتنى العلماء بشرح غريبها كتاب الشفا للقاضى أبى الفضل عياض (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) ومن ذلك « المقتفى فى حل ألفاظ الشفا » لبرهان الدين الحلبى (المتوفى سنة ٨٤١ هـ) [٤] ، « ومزيل الخفا عن ألفاظ الشفا » ، للشمنى (المتوفى سنة ٨٧٢ هـ) [٥] ، وغريب الشفا ، لمحمد بن الحسن ابن مخلوف [٦] .

ومن كتب الحديث التى ألف فى شرح غريبها كتاب « شهاب الأخبار والحكم والأمثال والآداب من الآحاديث النبوية » [٧] ، للقاضى أبى عبد الله محمد ابن سلامة القضاعى (المتوفى سنة ٥٤٥ هـ) شرح غريبه أبو عبد الله محمد بن منصور التلمسانى (المتوفى سنة ٧٣٦ هـ) وسماه شرح غريب شهاب الأخبار [٨] .

---

(١) تاريخ التراث العربى لسزكَين ٣٢٧/١

(٢) وفيات الأعيان ٢٢٥/٣

(٣) فهرست مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية جـ ٦

(٤) هدية العارفين ٩/١

(٥) كشف الظنون ٥٣/٢ . بروكلمان (الترجمة) ٢٧٠/٦

(٦) كشف الظنون ١٠٥٣/٢ وبروكلمان (الترجمة) ٢٧١/٢

(٧) كشف الظنون ١٠٦٧/٢

(٨) انظر تعريف الخلف ٥٤٩/٢ والأعلام ٣٣٢/١

أما الجامع الصغير للسيوطى ، فقد شرح غريبه جمال الدين يوسف بن عبد الله الشافعى (المتوفى سنة ٩٥٨ هـ) [١] ، من تلاميذ السيوطى [٢] .

ومن الكتب الجامعة كتاب « جامع الأصول » لابن الأثير ، شرح غريبه محب الدين الطبرى (المتوفى سنة ٦٩٤ هـ) فى « غريب جامع الأصول » [٣] .

٦ – المنهج السادس
الاستدراك

يتناول هذا النوع من التأليف فى « غريب الحديث والأثر » ظاهرة الاستدراك من مصنِّف على مصنِّف آخر ، وهى ظاهرة تعود إلى عدة أسباب أهمها اتساع مادة الحديث النبوى الشريف وما أثر عن الصحابة رضى الله عنهم ، وانتشار هذه المادة بين الرواة وفى المصنفات بحيث يندر أن يحيط بمعظمها شخص واحد ، ما عدا قلة من الحفاظ الذين أفنوا أعمارهم فى سبيل تحصيلها رواية والخبرة بأسرارها دراية مع ما وهبهم الله من استعداد فطرى للحفظ والإِتقان .

ومن أسباب ظاهرة الاستدراك أيضا اختلاف الأفهام وتنوع البيئات اللغوية واتساع لهجات العربية ، فاللفظ قد يشيع فى مكان معين ويقل أو يموت فى مكان آخر ، وقد تقدم فى الفصل الأول فى هذه الدراسة الإِشارة إلى ظواهر طروء المعنى واستحداث الدلالات ، وقضية الاستعمال وأثرها فى دلالة الألفاظ ، وكذلك مسألة تطرق الفساد إلى العربية وما يصاحبها من دراسة لتطورها ، وذلك مما يغنى عن إعادة القول فى هذه الظواهر التى تتصل بما يُفَسر به ظاهرة الاستدراك .

على أن هذا النوع من التأليف بدأ مبكرا مع ظهور أول كتاب وصل إلينا من كتب غريب الحديث والأثر ، وهو كتاب أبى عبيد القاسم بن سلام ، فقد قام

---

(١) شذرات الذهب ٣٢٢/٨

(٢) الأعلام ٣١٨/٩

(٣) المنهل الصافى ٣٤٧/١

ابن قتيبة بوضع كتابه « غريب الحديث » استدراكا على كتاب أبى عبيد ، وقد شرح ابن قتيبة منهجه وعلاقة عمله بكتاب أبى عبيد فقال : « فأما فى زماننا هذا فقد كفى حملة الحديث فيه مؤنة التفسير والبحث بما ألفه أبو عبيد القاسم بن سلام ثم بما ألفناه بحمد الله ، وقد كنت زمانا أرى كتاب أبى عبيد قد جمع تفسير غريب الحديث وأن الناظر فيه مستغن به ، ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة فوجدت ما تركه نحوا مما فسر بالإسناد لما عرف إسناده والقطع لما لم أعرفه » (١) ، ويوضح ابن الأثير ما قام به ابن قتيبة فى كتابه غريب الحديث بأنه قد « حذا حذو أبى عبيد ولم يودعه شيئا من الأحاديث المودعة فى كتاب أبى عبيد إلا ما دعت إليه حاجة من زيادة شرح وبيان أو استدراك ، فجاء كتابه مثل كتاب أبى عبيد أو أكبر منه » (٢) ، كما وُصف كتاب ابن قتيبة بأنه ذيل « لكتاب أبى عبيد ، وهو أكبر من أصله مع أنه أضاف إليه كثيرا من أوهامه » (٣) .

ويبدو أن ابن قتيبة قد استدرك على نفسه فألف كتاب « المسائل والجوابات فى معانى غريب القرآن مما لم يقع فى كتاب الغريب » (٤) .

وفى غرب العالم الإسلامى ألف قاسم بن ثابت السرقسطى (المتوفى سنة ٣٠٢ هـ) كتاب الدلائل فى شرح غريب الحديث ، شرح ما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث (٥) .

وكذلك استدرك الخطابى (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ) فى كتابه غريب الحديث على أبى عبيد وابن قتيبة ، وقد ذكر ذلك فى مقدمة الكتاب فقال « ثم إنه لما كثر نظرى فى الحديث وطالت مجالستى أهله ووجدت فيما يمر على منه ألفاظا غريبة لا أصل لها فى الكتابين ، علمت أن خلاف ما كنت أذهب إليه من ذلك

---

(١) غريب الحديث لابن قتيبة ١٥١/١

(٢) النهاية ٦/١

(٣) الرسالة المستطرفة ١١٦

(٤) الفهرست ١١٦ وفهرسة ابن خير ١٩٥

(٥) الرسالة المستطرفة ١١٦ ومقدمة تحقيق الخطب والمواعظ لأبى عبيد ٥١

مذهبا[١] وأن وراءه مطلبا ، فصرفت إلى جمعها عنايتى » [٢] . وقد كان الخطابى « لا يذكر حديثا أو شرحا سبقه إليه أحد زميليه : أبو عبيد أو ابن قتيبة ، إلا أن يكون الحديث قد خلا من الشرح فيذكره ليشرحه أو يكون هناك خلاف بين صحابيه فى معنى كلمة فيذكر قولهما ويختار أحد الرأيين مستدلا بأحاديث أخرى أو شعر ، وغالبا ما ينصر أبا عبيد ويؤيده ، لأن النصوص كانت تؤيده » [٣] .

وكذلك استدرك أبو موسى المدينى على أبى عبيد الهروى ، وتتم الغريبين بالمجموع المغيث فى غريبى القرآن والحديث ، كما تقدم .

ومن هذا النوع أيضا « مجمع الغرائب » لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسى (المتوفى سنة ٥٢٩ هـ) رجع فيه إلى غريب أبى عبيد القاسم بن سلام وأبى محمد ابن قتيبة وإبراهيم الحربى والغريبين للهروى ، ولكنه ذكر زوائد يسيرة بالإضافة إلى ما نقله عنهم [٤] .

وقد استدرك ابن الجوزى (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ) بعض الإضافات على ما أخذه من الغريبين للهروى ، كما أشار إلى ذلك ابن الأثير [٥] .

وقد نقل ابن الأثير عن الغريبين والمجموع المغيث ، ورمز لكل منهما رمزا ، أمّا ما أضافه واستدركه عليهما مما وصل إليه بحثه فى كتب الحديث وغيرها فقد جعله مهملا من غير علامة [٦] .

وقد استدرك على النهاية لابن الأثير صفى الدين محمود بن أبى بكر الأرموى (المتوفى سنة ٧٢٣ هـ) بذيل أو تتمة [٧] . كما استدرك عليها السيوطى (المتوفى سنة ٩١١ هـ) بذيل سماه التذييل والتذنيب على نهاية الغريب [٨] .

---

(١) ذكر قبل ذلك أنه ظل زمانا يحسب أنه لم يبق بعد كتابى أبى عبيد وابن قتيبة لأحد متكلم .
(٢) غريب الحديث للخطابى ٤٨/١
(٣) مقدمة تحقيق غريب الحديث للخطابى ٢٧/١
(٤) راجع المعجم العربى ٥٨/١
(٥) النهاية ٩/١ - ١٠
(٦) النهاية ١١/١
(٧) كشف الظنون ١٢٠٣/٢ والرسالة المستطرفة ١١٧
(٨) الرسالة المستطرفة ١١٧ وبروكلمان (الترجمة) ١٩٧/٦

وفى مجمع بحار الأنوار ، لمحمد طاهر الهندى ، (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ) زيادات ضمها المؤلف لما اختصره من النهاية ، ثم ذيله بتكملة مما زاد على الأصل من اللغات والمعانى [١] .

٧ – المنهج السابع
إصلاح الغلط ، والردّ ، وشرح المشكل

هناك رابط فكرى ومنهجى يربط بين هذه الفروع الثلاثة ، جعلنى أجمعها تحت منهج واحد ، فإصلاح غلط كتاب معين من كتب غريب الحديث والأثر ، أو التأليف فى الرد على أحد هذه الكتب ، وكذلك دراسة المشكل التى تناولت طرفا منها مصنفات غريب الحديث والأثر ، يجمع بينها علاقة تتمثل فى معالجة قضية غامضة لها وجه قد يخفى على بعض الدارسين ، من وجهة نظر المصنِّف فى إصلاح الغلط أو الرد ، أو شارح المشكل .

وقد عدّ كثير من مصنفى « غريب الحديث والأثر » شرح المشكل من صميم مادتهم وكان من مفهوم كثير منهم للغريب أنه الغامض أو المشكل ، كما تقدم بيان ذلك فى الفصل الأول من هذه الدراسة ، وشرح المشكل يعد نوعا من التأليف الناتج عن الحركة العلمية والعقلية الواسعة التى صاحبت الثقافة الإسلامية فى عصورها الزاهية وتمثلت بصورة متخصصة فى علم الكلام [٢] ، بما فيه من مقدرة على النقاش والاعتداد بالبرهان ووسائل إفحام الخصوم والدفاع عما قد يُرَادُ تشويهه من قيم الثقافة الإسلامية .

كما يشير هذا النوع من التأليف إلىٰ ما استقر فى وجدان المفكرين المسلمين منذ البدايات الأولى للمصنفات العربية من تركيز على الدليل والبرهان ، وأن ما يكتبه أى مصنِّف أو مفكر قابل للنقاش ما دام الدليل قائما ، وما دامت الحجة

(١) فهرست مكتبة الأزهر ٣٦٥/١

(٢) فى ضحى الإسلام ٢٠١/٣ تتبع دقيق لنشأة علم الكلام ومنهج المتكلمين فى البحث .

واضحة ، ويكفى فى هذا الباب قول الإِمام مالك رضى الله عنه : « كل إنسان يُؤخَذ من قوله ويُردّ إلا صاحب هذا القبر ، ﷺ » [١] .

وفيما يتصل بالتأليف فى غريب الحديث والأثر فقد شهد نشاطا فى شرح المشكل والغامض ، والرد على بعض القضايا المثارة فى مؤلفاته ، وكان كتاب « غريب الحديث » لأبى عبيد القاسم بن سلام محل اهتمام العلماء والدارسين ، وقد أفرد ابن قتيبة كتابا فى الرد عليه سماه إصلاح الغلط الواقع فى غريب الحديث لأبى عبيد [٢] .

كما صنف أبو على الحسن بن عبد الله الأصبهانى ، المعروف بلغدة (المتوفى حوالى سنة ٢٨٠ هـ) فى الرد على أبى عبيد فى غريب الحديث [٣] .

ورد على نفس الكتاب أبو سعيد الضرير أحمد بن خالد (المتوفى سنة ٢٨٢هـ) [٤] .

وكان من منهج الخطابى فى « غريب الحديث » أن يذكر ما خالف فيه صاحبيه أبا عبيد وابن قتيبة أو ينتصر لأحدهما بما وصل إليه من تفاسير السلف أو من « بعدهم من أهل الاعتبار والنظر » [٥] وختم الخطابى كتابه « بإصلاح ألفاظ من مشاهير الحديث يرويها عوام النقلة ملحونة ومحرفة عن جهة قصدها » [٦] .

كما صنف عدد من العلماء فى الرد على الغريبين للهروى ، فمن ذلك « التنبيه على الألفاظ التى وقع فى نقلها وضبطها تصحيف فى كتاب الغريبين » ، لأبى الفضل محمد بن ناصر (المتوفى سنة ٥٥٠ هـ) [٧] .

---

(١) هذا الأثر خرجه ابن الديبع فى تمييز الطيب من الخبيث ١١٨ وانظر أسنى المطالب ١٦٧ وكشف الخفاء ١١٩/٢

(٢) الفهرست ١٢٩ وفهرسة ابن خير ١٨٨ وقد أثبت محقق الطبعة الهندية من غريب الحديث لأبى عبيد كثيرا من مسائله بالهوامش ، وانظر غريب الحديث لأبى عبيد ، مقدمة التحقيق .

(٣) معجم الأدباء ١٤٢/٨ والبغية ٥٠٩/١

(٤) معجم الأدباء ١٦/٣ والبغية ٣٠٥/١

(٥ ، ٦) غريب الحديث للخطابى ٤٩/١

(٧) البداية والنهاية ٢٣٣/١٢ وبروكلمان (الترجمة) ٢٧٢/٢ ومقدمة تحقيق الغريبين ٣١/١

ولأبى موسى الأصبهانى (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) « هفوات الغريبين » فى الرد على الهروى كذلك .

وقد تقدم فى الفصل الأول أن كتب غريب الحديث والأثر بدءا من كتاب أبى عبيد القاسم بن سلام قد اهتمت بتفسير المشكل وعدته من مادة الغريب التى تحتاج إلى شرح ، وكان ابن قتيبة أكثر توسعا فى التطرق إلى المشكل وتفسيره ، ولكن ابن فورك محمد بن الحسن (المتوفى سنة ٤٠٦ هـ) صنف كتابا متخصصا فى شرح المشكل من الحديث ، وقد ورد له فى كتب الفهارس عدة عناوين منها (شرح غريب الحديث) و (مشكل الحديث وغريبه) [(١)] ، وقد نشر فى الهند (سنة ١٣٦٢ هـ) بعنوان مشكل الحديث وبيانه [(٢)] .

وقد جمع القاضى عياض (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) فى مشارق الأنوار على صحاح الآثار بين شرح الغريب وبيان المشكل وتحرير الاختلاف والوهم فى الألفاظ والروايات مما يجعل كتابه قمة من قمم التحقيق والتوثيق فى التراث الإسلامى ، وقد سار على نهجه تلميذه ابن قرقول (المتوفى سنة ٥٦٩ هـ) فى كتابه (مطالع الأنوار) .

واختصر مطالع الأنوار الحسامى القريمى فى منتخب مطالع الأنوار ، صنفه سنة ٧٥٧ هـ .

وصنف أبو الثناء محمود بن أحمد الفيومى ، المعروف بابن خطيب الدهشة (المتوفى سنة ٨٣٤ هـ) التقريب فى علم الغريب اعتمد فيه على مطالع الأنوار .

وألف عبد العزيز العصارى فى حدود سنة ٧٥٨ هـ (مشكل الصحيحين) من « المطالع » « والمشارق » .

ونظم ابن الموصلى محمد بن محمد بن عبد الكريم (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ) « مطالع الأنوار » فى كتابه « لوامع الأنوار فى نظم غريب الأخبار » [(٣)] .

---

(١) بروكلمان (الترجمة) ٣/٢١٨

(٢) راجع أصول الحديث علومه ومصطلحة ، للدكتور محمد عجاج الخطيب ٢٨٦

(٣) تفاصيل مراجع « مشارق الأنوار » و « مطالع الأنوار » ومختصراتهما فى الكتاب رقم ٧٢ والكتاب رقم ٧٥ من قائمة كتب غريب الحديث والأثر المثبتة فى هذه الدراسة .

٨ - المنهـــج الثامن
الاختصار وإعادة الترتيب والتهذيب

هذا النوع من التأليف فى غريب الحديث والأثر يغلب عليه الجانب التعليمى ، فهو يهدف إلى تيسير المادة العلمية أو تقريبها للدارسين أو غير المتخصصين ، وقد اتسع هذا الاتجاه فى العصور المتأخرة للثقافة الإسلامية ليؤدى بالإضافة إلى الهدف التعليمى هدفا حضاريا يرمى إلى الحفاظ على الموروث العلمى والفكرى للمسلمين على مر العصور وتوثيقه وتدوينه فى كتب جامعة أو موسوعات ، فكانت المختصرات النواة التى استقى منها مؤلفو الموسوعات الجامعة جل مادتهم العلمية . والدليل على ذلك فى مجال هذه الدراسة كتاب « النهاية فى غريب الحديث والأثر » فهو بحق موسوعة فى غريب الحديث والأثر حيث يندر أن يند عنه مادة من المواد المتصلة بغريب الحديث والأثر ، مما ورد فى الكتب المتقدمة عليه ، بالإضافة إلى ما استدركه ابن الأثير على هذه الكتب .

على أن ما عرفته من هذا النوع يندرج تحت ما يلى :

(١) ما كتب عن « غريب الحديث » لأبى عبيد القاسم بن سلام ، ذكر منه أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب هذه الكتب :

- « كتاب الأجناس من كلام العرب وما اشتبه فى اللفظ واختلف فى المعنى » . وهو مختصر من صنع أبى عبيد مؤلفه ، أو من اختصار مجهول . وقد نشره : امتياز على عرشى الرامفورى - بومباى بالهند سنة ١٩٣٨ م .

- مختصر غريب الحديث لأبى الحسن عباد بن العباس (والد الصاحب ابن عباد المتوفى سنة ٣٨٥ هـ منه مخطوطة بمكتبة مراد ملا باستانبول برقم ٧٠٣ ... مكتوبة سنة ٥٧٠ هـ .

- مختصر غريب الحديث لأبى الحسن بن أحمد الاستراباذى .

- تهذيب غريب الحديث لأحمد بن محمد أبى البركات السرمرائى .

- تهذيب غريب الحديث لأبى زكريا يحيى بن على الخطيب التبريزى (المتوفى سنة ٥٠٢ هـ) .

– نظم غريب الحديث ، لعلى بن عبد الله بن محمد العقيلى (المتوفى سنة ٥٤٦ هـ) .

– تقريب المرام فى غريب القاسم بن سلام ، لمحب الدين أحمد بن عبد الله الطبرى (المتوفى سنة ٦٩٤ هـ) [١] .

(٢) اعتمد عبد الغافر بن إسماعيل الفارسى (المتوفى سنة ٥٢٩ هـ) فى كتابه « مجمع الغرائب » على كتب كل من أبى عبيد وابن قتيبة والخطابى والحربى والهروى مع قليل من الإِضافات [٢] .

(٣) أما كتاب الغريبين للهروى فقد اختصره الوزير أبو المكارم على بن محمد النحوى (المتوفى سنة ٥٦١ هـ) [٣] ، وجرد ابن الجوزى ما فى الغريبين من (غريب الحديث) من (غريب القرآن) ، فى كتابه (غريب الحديث) ، مع بعض الزيادات [٤] .

(٤) اختصر السيوطى (المتوفى سنة ٩١١ هـ) النهاية ، لابن الأثير ، وسمى المختصر « الدر النثير » [٥] . ووُصف كتاب « مجمع بحار الأنوار » لمحمد طاهر الهندى الصديقى (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ) بأنه مقتطف من النهاية ، لابن الأثير وغيرها [٦] .

* * *

---

(١) مقدمة تحقيق « الخطب والموعظ لأبى عبيد (٥٠ – ٥٣) مع الاقتصار على الكتب الداخلة فى حيز هذا النوع .

(٢) وفيات الأعيان ٣/٢٢٥ والرسالة المستطرفة ١١٧ والمعجم العربى ١/٥٧

(٣) كشف الظنون ٢/١٢٠٩

(٤) النهاية ١/ ٩ – ١٠

(٥) بروكلمان ٦/١٩٧

(٦) الرسالة المستطرفة ١١٨

قائمة مؤلفات غريب الحديث والأثر

المناهج الثمانية التى تناولت سبل التأليف فى غريب الحديث والأثر ، فى محاولة لفهم ما تقوم عليه من مرتكزات الفكر الإسلامى ، هذه المناهج مستمدة من المادة التى جمعت لإعداد قائمة لتتبع التأليف فى غريب الحديث والأثر منذ نشأته حتى آخر ما أمكن التوصل إليه من معلومات عن هذا النوع العريق من أنواع التأليف فى التراث الإسلامى .

وهذه القائمة مرتبة وفق سنوات وفيات المؤلفين فيما يتصل بالتأليف المستقلة فى غريب الحديث والأثر ، وأعنى بها الكتب المتخصصة فى شرح غريب الحديث ، وليست من الشروح العامة التى تتناول كثيراً مما يتصل بالحديث من الظواهر ، مثل فتح البارى وغيره . وهذا النوع جعلته فى مقدمة القائمة تحت عنوان « أولا » ، وجعلت تحته كل ما قام عندى الدليل على أنه من هذا النوع المستقل فى شرح غريب الحديث أو الذى يغلب عليه هذه الصفة .

وجعلت تحت عنوان « ثانيا » الكتب التى لم أعرف على وجه التحديد سنوات وفيات مؤلفيها أو القرن الذى توفوا فيه ، أما المؤلفون الذين عرفت القرن الذى توفوا فيه وإن لم أعرف سنة وفاة كل منهم على وجه التحديد فقد جعلتهم فى نهاية القرن من حيث الترتيب التاريخى . ولما كانت الكتب المدرجة تحت ما سلفت الإشارة إليه فى « أولا » و « ثانيا » يجمعها وجود الدليل على أنها من كتب غريب الحديث والأثر بمصطلح هذه الدراسة فقد جعلتها مرقمة فى مسلسل واحد فبلغت عدتها (١١١) مائة وأحد عشر كتابا . ولا أدعى الاستقصاء ، والله أعلم .

وجعلت تحت عنوان « ثالثا » الكتب التى يحتمل أن تكون من المصنفات المستقلة فى غريب الحديث والأثر ولكن لم أجد دليلا قاطعا على ذلك ، وعدتها خمسة كتب وقد جعلتها بأرقام مستقلة وهى :

١ - شرح حديث أم زرع ، للزبير بن بكار (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) .

٢ - التقريب فى كشف الغريب ، للقاضى أحمد بن كامل (المتوفى سنة ٣٥٠ هـ) .

٣ - مجموع غرائب الأحاديث ، لأبى منصور السمعانى (المتوفى سنة ٤٥٠هـ) .

٤ - تقريب الغريب ، للحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) .

٥ - شرح حديث أم زرع ، لأبى القاسم عبد الحكيم بن حبان المصرى .

وقد استبعدت من القائمة الكتب التالية ، لما لم يرجح لدى ما يدخلها فيما تقدم مما يدخل فى مؤلفات غريب الحديث أو يحتمل ذلك ، وهذه الكتب هى :

١ - ما نُسِبَ إلى ثابت بن أبى ثابت ، وراق أبى عبيد [(١)] .

٢ - الأمثال فى غريب الحديث ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى ، ذكره الداودى [(٢)] . ولكن ورد فى الفهرست [(٣)] بعنوان « الأمثال » ، فقط .

٣ - غريب الحديث والكلام الوحشى ، للأصمعى ، ذكره ابن النديم [(٤)] . ولكن ورد فى إنباه الرواة « الكلام الوحشى » ، وليس فى العنوان « غريب الحديث » [(٥)] .

٤ - ما نسب إلى إسماعيل بن عبد الغافر [(٦)] .

وقد أفدت من جهود الأساتذة الذين تتبعوا مؤلفات غريب الحديث ، وإن كنت قد تعرضت بالنقد لبعض ما ورد فى كتاباتهم فليس معنى ذلك أنى أنقص من قدرهم شيئا ، ولكن قصدت ما أراه الصواب ، والله من وراء القصد .

من هذه الجهود ما ورد فى « المعجم العربى نشأته وتطوره » [(٧)] ، بلغت عدة كتب غريب الحديث والأثر المشار إليها فيه حوالى ٤٣ كتابا وفق منهج العد فى

---

(١) راجع الكتاب رقم ٣٨ فى القائمة المثبتة فى هذه الدراسة .

(٢) طبقات المفسرين ٣٢٧/٢

(٣) الفهرست ٧٩

(٤) الفهرست ٨٣

(٥) إنباه الرواة ٣٥/٢ وانظر ظاهرة الغريب فى اللغة العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجرى ٣٩/١

(٦) راجع الكتاب رقم ٦٩ من القائمة المثبتة فى هذه الدراسة .

(٧) المعجم العربى ٥٠/١ - ٦٥

مصطلح هذه الدراسة وهو احتساب الكتب الأصلية وإهمال الكتب الفرعية التى تذكر تحت الكتاب الأصلى مثل مختصرات غريب الحديث لأبى عبيد فإنها تذكر معه ولا تحسب كتبا مستقلة . ومن ذلك أيضا ما كتبه محققا النهاية لابن الأثير فى مقدمة التحقيق ، وبلغت عدة هذه القائمة حوالى ٥٠ كتاباً [١] .

أما القائمة التى أعدها الدكتور حسن محمد تقى سعيد فى بحثه للدكتوراه « ظاهرة الغريب فى اللغة العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجرى » ، فقد بلغت عدتها ستة وعشرين كتابا [٢] ، وقد استدركتُ على الكتب المؤلفة فى غريب الحديث والأثر حتى نهاية القرن الثالث كما وردت فى القائمة السالفة الذكر أحد عشر كتابا هى :

١ - غريب الحديث ، للفراء (المتوفى سنة ٢٠٧ هـ) .
٢ - غريب الحديث ، للأخفش الأوسط (المتوفى سنة ٢١٠ هـ) .
٣ - غريب الحديث ، لأبى معاذ المروزى (المتوفى سنة ٢١١ هـ) .
٤ - تفسير غريب الموطأ ، لأصبغ بن الفرج (المتوفى سنة ٢٢٥ هـ) .
٥ - شرح حديث أم زَرْع ، لإسماعيل بن أبى أويس (المتوفى سنة ٢٢٦هـ) .
٦ - غريب الحديث ، لعمرو بن أبى عمرو الشيبانى (المتوفى سنة ٢٣١ هـ) .
٧ - كتاب الحافظ أبى عبد الله البرقى (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ) عن غريب الموطأ .
٨ - الجيم ، لشَمِر بن حَمْدويه (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) .
٩ - المسائل والأجوبة ، لابن قتيبة (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ) .
١٠ - شرح حديث أم زرع ، لأحمد بن عبيد بن ناصح (المتوفى سنة ٢٧٨هـ) .
١١ - غريب الحديث ، لفستقة (المتوفى فى أواخر القرن الثالث الهجرى) .

---

(١) النهاية ، مقدمة التحقيق ١/٣ - ٨

(٢) ظاهرة الغريب فى اللغة العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجرى ١/١١١ - ١٣٦

أما ما يتصل بكتب غريب الحديث وما ألف فيها بعد القرن الثالث الهجرى ، فقد استدركت عليها القائمة المثبتة فى هذه الدراسة ما يزيد على خمسين كتابا .

وفيما يلى سرد الكتب التى تضمها القائمة :

أولا : المؤلفات المستقلة فى غريب الحديث والأثر :

١ - غريب الحديث ، للنَّضْر بن شُمَيل [١]
(المتوفى سنة ٢٠٣ هـ وقيل ٢٠٤ هـ)

عده الحاكم أبو عبد الله النيسابورى [٢] أول من صنف فى غريب الحديث ، فقال فى معرفة علوم الحديث : « فأول من صنف الغريب فى الإسلام النضر بن شميل ، وله فيه كتاب هو عندى بلا سماع » [٣] ، ونقل ابن الصلاح هذا الرأى عن الحاكم النيسابورى ، ثم ذكر أن « منهم من خالفه » [٤] ، وعبارة ابن الجوزى فى مقدمة كتابه « غريب الحديث » يفهم منها أنه يرى رأى النيسابورى ، قال « وقد كان جمع شيئا من غريب الحديث النضر بن شميل وأبو عبيدة والأصمعى فى جماعة كانوا فى ذلك الزمان » [٥] . ولكن ابن الأثير يذكر أن « أول من جمع شيئا فى هذا الفن وألف أبو عبيدة معمر بن المثنى » [٦] ، وعبارة ابن درستويه التى نقلها الخطيب البغدادى تجعل أبا عبيدة فى مقدمة المصنفين المتقدمين فى غريب الحديث [٧] .

---

(١) له ترجمة فى مراتب النحويين ١٠٨ والفهرست ٧٧ وطبقات الزبيدى ٥٥ ووفيات الأعيان ٥/٤٠٤ ومعجم الأدباء ١٨/٢٤٣ ودول الإسلام ١/١٢٧ والبغية ٢/٣١٦

(٢) راجع ترجمته فى البداية والنهاية ١١/٣٥٥ (توفى سنة ٤٠٥ هـ) .

(٣) معرفة علوم الحديث ٨٨

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٣٩٧

(٥) غريب الحديث لابن الجوزى ١/١

(٦) النهاية ١/٥

(٧) تاريخ بغداد ١٢/٤٠٤ وانظر مقدمة تحقيق الخطب والمواعظ ٤٠

ومن الباحثين المحدَثين من لم يسلم بتقديم أبى عبيدة ، ورأى أن هذا القول يجب ألا يؤخذ قضية مسلمة » [١] .

وقد رجح الكتانى أن النضر بن شميل هو أول من ألف فى غريب الحديث فقال : « فأول من ألف فيه على الصحيح النضر بن شميل المازنى [٢] .

وقد ورد ذكر الكتاب فى الفهرست (٧٧ ، ١٢٩) ومعرفة علوم الحديث للنيسابورى (٨٨) ومعجم الأدباء (٢٤٣/١٨) ومقدمة ابن الصلاح (٣٩٧) ووفيات الأعيان (٤٠٤/٥) والنهاية ٥/١ وغريب الحديث لابن الجوزى (١/١) .

٢ – غريب الحديث ، لأبى بكر البَاجُدَّائى [٣] ، الحسين بن عياش السُّلَمى (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ)

وهم سزكَين فى نسبة هذا الكتاب إلى أبى بكر شعبة بن عياش القارئ [٤] .

ويبدو أن علماءنا رحمهم الله قد توقعوا مثل هذا الوهم فنبهوا على الفرق بين ثلاثة أعلام عرفوا (بأبى بكر بن عياش) ، فقال ابن الصلاح : « أبو بكر بن عياش ثلاثة : أولهم القارئ المحدث (يقصد شعبة بن عياش) ، والثانى أبو بكر بن عياش الحمصى الذى حدث عنه جعفر بن عبد الواحد الهاشمى وهو مجهول ، وجعفر

---

(١) المعجم العربى ٥٠/١ وظاهرة الغريب ١١٢/١

(٢) الرسالة المستطرفة ١١٥

(٣) ورد ذكره فى الفهرست (طبعة طهران ٨٣) وفيها « غريب الحديث للسلمى ، روى كتاب السلمى ، وهو الحسين بن عياش السلمى ، أبو عمر هلال بن العلا الرقى الباهلى ، ورواه عن هلال أبو القاسم الحسين بن عبد الله بن مناذر الواسطى » . وهذه العبارة ساقطة من طبعة الرحمانية من الفهرست (المصورة بلبنان – دار المعارف) ١٢٩ . وذكره ابن الصلاح فى المقدمة ٥٥٦ . وانظر تدريب الراوى ٣٢١/٢ وتلقيح فهوم أهل الأثر ٣٦٠ وتقريب التهذيب ١٧٨/١ ، ٣٩٩/٢

(٤) ترجمته فى غاية النهاية ٣٢٥/١ (توفى سنة ١٩٣ هـ وقيل ١٩٤ هـ) وانظر الفهرست ٤٣ وما ذكره سزكين فى GAS, VIII,118 . وما فى هذه الدراسة عن الأصل الألمانى لكتاب سزكَين ترجمه أستاذى الدكتور رمضان عبد التواب .

غير ثقة ، والثالث أبو بكر بن عياش السلمى الباجدائى صاحب كتاب غريب الحديث واسمه حسين بن عياش ، مات سنة أربع ومائتين » [١] .

والكتاب ذكره ابن النديم (فى الفهرست ١٢٩) والخطابى (فى غريب الحديث ١/٥٠) وابن الصلاح (فى المقدمة ٥٥٦) وابن حجر (فى تقريب التهذيب ٢/٣٩٩) .

٣ – غريب الحديث لأبى عمرو الشيبانى [٢] ، إسحاق بن مرار (المتوفى سنة ٢٠٦ هـ) .

ذكر ابن النديم أن هذا الكتاب رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل [٣] عن أبيه أحمد ، عن أبى عمرو [٤] .

وقد نقل سزكَين أن كتاب أبى عمرو هذا كان فى مدينة حلب فى القرن السابع الهجرى [٥] .

ورد ذكر الكتاب كذلك فى معجم الأدباء (٦/٨٢) وبغية الوعاة (١/ ٤٤٠) . ويرى بعض الباحثين أن النقول الموجودة فى « غريب الحديث » لأبى عبيد عن أبى عمرو الشيبانى ربما تكون مأخوذة من كتاب أبى عمرو فى غريب الحديث [٦] .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ٥٥٦ وراجع تدريب الراوى ٢/٣٢١ وتلقيح فهوم أهل الأثر ٣٦٠ والباعث الحثيث ٢٨٢

(٢) اختلف فى سنة وفاته والراجح أنها سنة ٢٠٦ هـ وأضاف فى الفهرست صفحة ١٠١ إلى ذلك التاريخ سنة ٢١٣ هـ . وذكرهما السيوطى فى البغية ١/٤٤٠ وأضاف سنة ٢٠٥ هـ وله ترجمة فى مراتب النحويين ١٤٤ وطبقات الزبيدى ١٩٤ ومعجم الأدباء ٦/٨٢

(٣) توفى الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رضى الله عنه سنة ٢٤١ هـ . أما ابنه أبو عبد الرحمن عبد الله فقد توفى سنة ٢٩٠ هـ وانظر تقريب التهذيب ١/٢٤ ، ٤٠١

(٤) الفهرست ١٠١ – ١٠٢

(٥) سزكَين GAS, VIII,123 .

(٦) ظاهرة الغريب ١/١١٥

٤ – غريب الآثار ، لقطرب [١] ،
أبى على محمد بن المستنير (المتوفى سنة ٢٠٦ هـ) .

هذا الكتاب ذكره ابن النديم باسم « غريب الآثار » فى ترجمة قطرب [٢] ، ولكنه أورده باسم « غريب الحديث » فى سياق كتب غريب الحديث [٣] ، وذكره الخطابى فى مقدمة كتابه « غريب الحديث » بقوله « كتاب محمد بن المستنير الذى يعرف بقطرب » [٤] . وورد فى طبقات الداودى باسم « غريب الآثار » [٥] ، ويبدو أن صيغة « غريب الحديث » كانت تساهلا فى النقل باعتبار موضوع الكتاب ، ويترد ذلك فى حديث العلماء عن كثير من كتب غريب الحديث ، ولم أجد معلومات عن وجود نسخ من الكتاب [٦] .

٥ – غريب الحديث للفراء [٧] ، يحيى بن زياد
(المتوفى سنة ٢٠٧ هـ)

أشار إلى هذا الكتاب الداودى فى طبقاته [٨] ، وذكره سزكَين نقلا عن الداودى [٩] ، وكذلك أشار إليه أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب فى ترجمة الفراء [١٠] .

---

(١) له ترجمة فى الفهرست ٧٨ ومراتب النحويين ١٠٩ وطبقات الزبيدى ٩٩

(٢) الفهرست ٧٨

(٣) الفهرست ١٢٩ . وورد كذلك فى أسماء الكتب لرياضى زاده ٤٨

(٤) غريب الحديث للخطابى ٤٩/١

(٥) طبقات المفسرين ٢٥٥/٢

(٦) فى ظاهرة الغريب ١٤٤/١ أنه مفقود .

(٧) ترجم له أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب ترجمة موثقة فى مقدمة تحقيق كتاب « المذكر والمؤنث » ٧ – ٣٦

(٨) طبقات المفسرين ٣٦٧/٢

(٩) راجع سزكَين GAS,VIII,125 .

(١٠) فى قائمة مؤلفات الفراء ، فى مقدمة تحقيق كتابه « المذكر والمؤنث » ٣٢

٦ - غريب الحديث [١] ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى [٢]

تقدمت الإشارة إلى الخلاف حول تقدم النضر بن شميل وأبى عبيدة فى التأليف فى غريب الحديث [٣] ، ولكن الذى لا خلاف فيه أن كتاب أبى عبيدة له أثر واضح فى مؤلفات كثير من المصنفين فى غريب الحديث ومعاجم اللغة [٤] ، حتى قيل إن كتاب أبى عبيدة إذا كان لم يصل إلينا ، فقد وصل فى كتب الغريب التى أُلفت بعده [٥] .

ومن ذلك ما أشار إليه أبو الطيب فى ترجمة أبى عبيد القاسم بن سلام بأن كتابه فى غريب الحديث اعتمد فيه على كتاب أبى عبيدة معمر بن المثنى [٦] . ونقل الخطيب البغدادى عن ابن درستويه أن أبا عبيد استفاد ممن صنفوا قبله فى غريب الحديث ومنهم أبو عبيدة [٧] .

وقد ذكر ابن خير كتاب أبى عبيدة وأسانيده فى روايته [٨] ، كما ذكره ابن الصلاح فى المقدمة (٣٩٨) وياقوت (فى معجم الأدباء ١٦١/١٨) وابن الأثير فى النهاية (٥/١) ، والسيوطى (فى البغية ٢٩٤/٢) .

ويفهم من وصف ابن الأثير للكتاب أنه صغير الحجم ، فقد قال إن أبا عبيدة

---

(١) سماه ابن خير « شرح غريب الحديث » ، وانظر فهرسة ما رواه عن شيوخه ١٨٥

(٢) اختلف فى سنة وفاته فذكر السيرافى قولين : الأول يقال إنه مات سنة ٢٠٨ والثانى قيل سنة ٢٠٩ وانظر أخبار النحويين البصريين . ونقل ابن النديم ما قال أبو سعيد بعد أن قال : « توفى سنة عشر ومائتين ، وقيل إحدى عشرة » . وراجع الفهرست ٧٩ ومراتب النحويين ١٤٨ والبغية ٢٩٦/٢

(٣) فى الكتاب رقم (١) من القائمة المثبتة هنا .

(٤) ظاهرة الغريب ١١٦/١

(٥) المعجم العربى ٥١/١

(٦) مراتب النحويين ١٤٨

(٧) تاريخ بغداد ٤٠٤/١٢ وانظر مقدمة تحقيق الخطب والموعظ ٤٠

(٨) فهرسة ابن خير ١٨٥

« جمع من ألفاظ غريب الحديث كتابا صغيرا ذا أوراق معدودات »[١] ، ويبدو أن الكتاب كان موجودا فى القرن السابع الهجرى ، فقد ذكر ابن تغرى بردى فى ترجمة محب الدين الطبرى (المتوفى سنة ٦٩٤ هـ) من سماعاته « بعض الغريب لأبى عبيدة »[٢] .

٧ - كتاب الأخفش[٣] ، أبى الحسن سعيد بن مسعدة (المتوفى سنة ٢١٠ هـ)

فى عبارة ابن درستويه التى أوردها الخطيب البغدادى إشارة إلى بدايات التأليف فى غريب الحديث والأثر[٤] ، وقد ذكر الأخفش فى هذه العبارة بلقبه ، كما لم يرد اسم الكتاب .

وقد أوضح ابن الصلاح ما يشكل من أسماء المعروفين بالأخفش ، ونص على النحويين منهم[٥] ، وعلق البلقينى على عبارته بأن أبا الحسن سعيد بن مسعدة هو أشهر النحويين بلقب الأخفش[٦] ، كما نص السيوطى على أن الأخفش إذا أُطلق فى كتب النحو فإن المراد أبو الحسن سعيد بن مسعدة[٧] .

---

(١) النهاية ٥/١

(٢) المنهل الصافى ٣٤٣/١

(٣) له ترجمة فى مراتب النحويين ١١١ والفهرست ٧٧ وطبقات الزبيدى ٧٢ والبغية ٥٩٠/١

(٤) تاريخ بغداد ٤٠٥/١ وانظر سزكين GAS,VIII, 80 ومقدمة تحقيق الخطب والمواعظ ٤٠ وعبارة ابن درستوية : « كتاب غريب الحديث أول من عمله أبو عبيدة معمر بن المثنى وقطرب والأخفش » .

(٥) مقدمة ابن الصلاح ٥٢٥

(٦) محاسن البلقينى بهامش مقدمة ابن الصلاح ٥٢٥

(٧) تدريب الراوى ٢٩٤/٢

٨ – كتاب أبى معاذ المروزى [١] ، الفضل بن خالد ، النحوى القارئ (المتوفى قريبا من سنة ٢١١ هـ)

من الكتب التى أشار إليها الخطابى فى مقدمة كتابه غريب الحديث ، ولم ينص على اسم الكتاب ، ولكنه وصف أبا معاذ بأنه « صاحب القراءات » [٢] ، وقد روى أبو معاذ القراءة عن خارجة بن مصعب الضبعى السرخسى [٣] ، وروى عن أبى معاذ سماعا أبو عبد الرحمن محمد بن هارون النيسابورى ، وغيره [٤]

٩ – غريب الحديث للأصمعى [٥] ، أبى سعيد عبد الملك ابن قريب (المتوفى سنة ٢١٦ هـ)

رأى ابن النديم نسخة منه بخط السكرى ، عدد أوراقها نحو مائتى ورقة [٦] ، ولكن الخطابى يشير إلى أن الكتاب يقع فى ورقات معدودة [٧] . ولعل النسخة التى وصفها الخطابى كانت مختصرا أو جزءا من الكتاب ، هذا إذا صح ما ورد فى الفهرست وخلا من التحريف .

وعلى أية حال فقد كان كتاب الأصمعى أكبر من كتاب أبى عبيدة ، كما أشار إلى ذلك ابن الأثير فقال : « ثم جمع عبد الملك بن قريب الأصمعى – وكان فى عصر أبى عبيدة وتأخر عنه – كتابا أحسن فيه الصنع وأجاد ، ونيف على كتابه وزاد » [٨] .

---

(١) راجع غاية النهاية ٩/٢

(٢) غريب الحديث للخطابى ٤٩/١ وانظر سزكَين GAS, VIII, 208 .

(٣) غاية النهاية ٢٦٨/١

(٤) غاية النهاية ٢٧٣/٢

(٥) له ترجمة فى مقدمة تحقيق كتاب « اشتقاق الأسماء » ٧ – ٣٩

(٦) فى الفهرست ٨٢ (نحو مائتين ورقة) !

(٧) غريب الحديث للخطابى ٤٩/١

(٨) النهاية ٦/١

١٠ – غريب الحديث ، لأبى زيد الأنصارى [(١)] ، سعيد بن أوس (المتوفى سنة ٢١٥ هـ)

هذا الكتاب أورده ، ابن النديم فى سياق حديثه عن كتب غريب الحديث ولم يذكره فى ترجمة أبى زيد [(٢)]

١١ – غريب الحديث ، لأبى عبيد القاسم بن سلام [(٣)] (المتوفى سنة ٢٢٤ هـ)

فى منهج الأسانيد من هذا الفصل بيان موجز لتقسيم الكتاب وترتيب المسانيد فيه [(٤)] .

وقد جاء عنوان الكتاب فى فهرسة ابن خير « شرح غريب الحديث والآثار » [(٥)] ، ولم أجد هذه التسمية فى المصادر الأخرى .

وما أصدق ابن الأثير حين ذكر أن هذا الكتاب هو القدوة فى هذا الشأن ، فإن أبا عبيد رحمه الله « أفنى فيه عمره وأطاب به ذكره » [(٦)] .

ولقد رزق هذا الكتاب الحظوة عند الدارسين منذ كتابته إلى أيامنا هذه ، فأقبل عليه الباحثون دراسة ونقدا واختصارا وتحقيقا [(٧)] . ومن أمارات هذه المكانة أن

---

(١) ترجم له أبو الطيب فى مراتب النحويين ٧٣ وذكر أنه « من رواة الحديث ، ثقة عندهم مأمون وكذلك حاله فى اللغة » ، وقال ابن حجر فى تقريب التهذيب ٢٩١/١ « صدوق له أوهام » وانظر الفهرست ٨١ ، وبغية الوعاة ٥٨٢/١

(٢) الفهرست ٨١

(٣) له ترجمة موثقة فى مقدمة تحقيق كتابه « الخطب والمواعظ » ٧ – ٧٢

(٤) صفحة ٥٦

(٥) فهرسة ابن خير ١٨٦

(٦) النهاية ٦/١

(٧) نشر فى الهند عن مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بإشراف الدكتور محمد عبد المعين خان وتصحيح الأستاذ محمد عظيم الدين ، صدر الجزء الأول سنة ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م والجزء الرابع سنة ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ . ثم ظهرت له طبعات مصورة بعد ذلك . ثم أعاد نشره وتحقيقه الدكتور حسين شرف بمجمع اللغة العربية بالقاهرة . فى خمسة أجزاء ، من سنة ١٤٠٥ هـ – ١٤١٥ هـ .

أبا الفضل الصاغانى (المتوفى سنة ٦٠٥ هـ) كان يحفظ غريب الحديث لأبى عبيد وكان يأمر أصحابه بحفظه [(١)] .

وأما عن مختصراته والكتب التى دارت فى فلكه فقد أشرت إلى طرف مما كتبه عن ذلك أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب فى المنهج الثامن من مناهج التأليف فى غريب الحديث فى هذا الفصل [(٢)] .

ويبدو أن أبا عبيد قد جعل أساس مادة كتابه « غريب الحديث » ما سمعه من شيوخه ومن لقيه من العلماء أو روى عنه مباشرة أبو بالواسطة ، فهنك رواية عن أبى عبيد يقول فيها عن كتابه « غريب الحديث » : « مكثت فى تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة ، وربما كنت استفيد الفائدة من أفواه الرجال فأضعها فى موضعها من الكتاب ، فأبيت ساهرا فرحا منى بتلك الفائدة » [(٣)] ، ويرى أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب « أن هذا الخبر يناسب الغريب المصنف أكثر من مناسبته غريب الحديث وذلك لأن الكتاب الأول يحتوى على أبواب متداخلة ومتصل بعضها ببعض اتصالا كبيرا ، ويمكن لأبى عبيد أن يفرح حقا عندما يجد أن كلمة ما سمعها تصلح لأن توضح تحت أحد أبواب هذا الكتاب بعكس غريب الحديث الذى رتب الأحاديث فيه بحسب الأسانيد ، ومن السهل عندئذ أن يجد كل حديث طريقه إلى مكانه فيه دون صعوبة ما » [(٤)] .

وهذا النص سواء كان المقصود به « غريب الحديث » أو « الغريب المصنف » يؤكد ما ذهبت إليه فى المنهج الأول - منهج الأسانيد [(٥)] فى هذه الدراسة - الذى تقرر فيه أن بدايات التأليف فى غريب الحديث والأثر إنما قامت على منهج الأسانيد والرواية ، فأبوعبيد حريص فى الرواية السابقة على أن يعلم تلاميذه ومن يأخذ عنه

---

(١) البغية ٥٢٠/١

(٢) صفحة ٨١

(٣) تاريخ بغداد ٤٠٧/١٢ وانظر مقدمة تحقيق الخطب والمواعظ ٤٨

(٤) مقدمة تحقيق الخطب والمواعظ ٤٩

(٥) راجع صفحة ٧٧ من هذا الفصل .

كتبه أنه ألفها مما تلقاه من أفواه الرجال وليس من الصحف بدون سماع ، وهو ما يعيبه علماء هذه الفترة [١] ، كما أنه أراد أن يعلمهم الصبر على تلقى العلم الذى يأخذونه سهلا ميسورا وقد قضى فى تلقيه رواية وسماعا سنين طوالا .

١٢ - غريب الحديث ، للسراد [٢] ، الحسن بن محبوب
(المتوفى سنة ٢٢٤ هـ)

السراد ، ويقال الزراد [٣] ، من علماء الشيعة الإمامية [٤] من أصحاب الإمام الرضى على بن موسى الكاظم بن جعفر بن محمد بن الحسين الشهيد ابن على بن أبى طالب [٥] .

وكتاب السراد ذكره الدكتور حسين نصار [٦] ولم يشر إلى المرجع الذى أخذ عنه ، وكذلك فى مقدمة تحقيق النهاية [٧] ، وفى « ظاهرة الغريب » أشار إلى الفهرست لابن النديم والفهرست للطوسى ، وأعيان الشيعة ، وقد رجعت إليها فلم أجد فى ترجمة السراد فيها ذكرا لغريب الحديث [٨] .

---

(١) كان يقال قديما : « لا تأخذوا القرآن من مصحفى ولا العلم من صحفى » وفى رواية « ولا الحديث من صحفى » . وانظر شرح ما يقع فيه التصحيف ١٠ وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف ٩

(٢) الفهرست ٣٠٩ وهدية العارفين ٢٦٦/١

(٣) الفهرست ٣٠٩

(٤) هدية العارفين ٢٦٦/١ ومقدمة تحقيق النهاية ٤/١

(٥) له ترجمة فى البداية والنهاية ٢٥٠/١٠ وسياق نسبته كما تقدم أورده ابن كثير فى البداية والنهاية ٤٢٧/١٠ فى أحداث سنة ٢٠١ هـ وذكر أن المأمون بايع فيها لعلى الرضى أن يكون ولى العهد من بعده وذلك أن المأمون رأى أن عليا الرضى خير أهل البيت وليس فى بنى العباس مثله فى عمله ودينه . وممن روى عن على الرضى أيضا أبو عثمان المازنى النحوى ، وانظر البداية والنهاية ٢٥٠/١٠

(٦) المعجم العربى ٥٢/١

(٧) النهاية ٤/١

(٨) راجع الفهرست ٣٠٩ والفهرست للطوسى ٧٥ وأعيان الشيعة ٢٣٣/٥ وانظر ظاهرة الغريب ١٢٤/١

١٣ – تفسير غريب الموطأ ، لأصبغ بن الفرج
(المتوفى سنة ٢٢٥ هـ)

ذكره ابن فرحون فى الديباج المذهب (٣٠٠/١) والكاندهلوى فى أوجز المسالك إلى موطأ مالك (٥٣/١)

١٤ – شرح حديث أُمِّ زَرْع [١] لإَسماعيل بن أبى أويس [٢] المدنى الأصبحى (المتوفى سنة ٢٢٦ هـ)

حديث أم زرع من النصوص التى جمعت كثيرا من الكلمات الغريبة ، كما أن الحديث – فيما ذكر القاضى عياض – فيه من ضروب الفصاحة وفنون البلاغة ... وبالجملة فكلام هؤلاء النسوة فى الروايات المشهورة من الكلام الفصيح الألفاظ ، الصحيح الأغراض البليغ العبارة » [٣] . ولذلك اهتم المصنفون فى غريب الحديث بشرحه ، وقد أحصيت من شروحه المفردة – كما تقدم فى هذا الفصل – عشرة شروح [٤] .

وشرح إسماعيل بن أبى أويس من الشروح التى ذكرها الحافظ ابن حجر فى

---

(١) ورد الحديث فى صحيح البخارى فى كتاب النكاح ، باب حسن المعاشرة مع الأهل (فتح البارى ١٦٤/٩) وفى صحيح مسلم ١٣٩/٧ كتاب فضائل الصحابة ، ورواه الخطيب البغدادى فى الأسماء المبهمة ٥٢٧ وانظر غريب الحديث لأبى عبيد ٢٨٦/٢ والفائق ٤٨/٣ ومنال الطالب ٥٣٥ وراجع تخريج المحقق فى ٥٣٨ . وورد الحديث فى حلية الأولياء ٣٥٦/٨ من رواية بشر بن الحارث الحافى ، وفى تاريخ بغداد ٢٤٦/٨ من رواية حاتم بن الليث . وانظر المزهر للسيوطى ٥٣٢/٢

(٢) هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس ، ابن أخت الإمام مالك بن أنس ، روى عنه البخارى وروى مسلم عنه عن مالك ، له ترجمه فى الجمع بين رجال الصحيحين ٢٥/١ وتقريب التهذيب ٧١/١

(٣) بغية الرائد ١٨٦ وانظر فتح البارى ١٨٧/٩

(٤) صفحة ٦٧

مفتتح شروحه لحديث أم زرع [١] ، وقد رواه ابن حجر « فى جزء إبراهيم بن ديزيل الحافظ [٢] من روايته عنه » [٣] .

ونقل القاضى عياض فى شرحه للحديث عن رواية إسماعيل بن أبى أويس فى حديثه عن اختلاف الروايات فذكر أنه روى « عن إسماعيل بن أبى أويس عن أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبى ﷺ وقال فيه « غير أنى لأطلقك » [٤] ، كما نقل عنه شرح كلمة « العشنق » ، قال : « وقال ابن أبى أويس : العشنق الصقر من الرجال ، المقدام الجرىء ، قال : ويقال للطويل من الرجال العشنق ، وحكى ابن الأنبارى عنه أنه الطويل الجرئ والقصير ، قال أبو بكر : فكأنه جعله من الأضداد والمشهور أنه الطويل ... قال القاضى : الذى قرأناه فى حديث ابن أبى أويس : الصقر كما ذكرناه ، ولم يذكر - فيما رأيت - أحد من أهل اللغة العشنق فى القصار ، ولعله تصحيف من أبى بكر » [٥] .

وهذا النص نقل منه الحافظ ابن حجر رأى القاضى عياض فى أن أبا بكر ابن الأنبارى قد صحف كلمة « الصقر » التى وردت فى شرح ابن أبى أويس لكلمة « العشنق » فجعلها : « القصير » [٦] .

وفى ذلك دليل على أن القاضى عياض قد قرأ شرح ابن أبى أويس ونقل عنه ، أما الحافظ ابن حجر فقد روى هذا الشرح من طريق الحافظ ابن ديزيل ، كما تقدم .

---

(١) فتح البارى ١٦٤/٩

(٢) هو الحافظ الرحال أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين الكسائى الهمذانى بن ديزيل ، كان يضرب بضبط كتابه المثل ، كما ذكر الذهبى فى تذكرة الحفاظ ٦٠٨/٢

(٣) فتح البارى ١٦٤/٩

(٤) بغية الرائد ١٢

(٥) بغية الرائد ٦٤

(٦) فتح البارى ١٦٩/٩

١٥ – غريب الحديث لابن الأعرابى [١] ، أبى عبد الله بن محمد بن زياد (المتوفى سنة ٢٣١ هـ)

ورد فى سياق ابن النديم لكتب غريب الحديث [٢] ولم يذكره فى ترجمة ابن الأعرابى [٣] .

١٦ – غريب الحديث ، لعمرو بن أبى عمرو الشيبانى [٤] (المتوفى سنة ٢٣١ هـ)

تحدث ابن النديم عن مؤلفات عمرو فى أثناء ترجمة أبيه أبى عمرو الشيبانى وذكر أن عمرا روى عن أبيه ، ثم سرد مصنفات عمرو ، ومنها « غريب الحديث » [٥] ويرجح سزكَين أن عمراً روى كتاب أبيه [٦] ، ولكن ابن النديم كان صريحا فى الفصل بين ما ألف الأب وما ألف الابن .

١٧ – غريب الحديث ، للأثرم [٦] ، على بن المغيرة

قال أبو الطيب : « كان الأثرم يختص بعلم أبى عبيدة وروايته » [٧] ، ووصفه ابن النديم بأنه « صاحب الأصمعى وأبى عبيدة ... روى كتب أبى عبيدة والأصمعى وكان لا يفارقها » [٨] .

---

(١) راجع ترجمته ومصادرها فى مقدمة تحقيق كتاب البئر ٧ – ٢٧

(٢) الفهرست ١٢٩

(٣) الفهرست ١٠٢

(٤) انظر الفهرست ١٠١ وطبقات الزبيدى ٢٠٤ والبغية ٢/٢٢٨

(٥) سزكَين GAS,VIII,123 .

(٦) فى الفهرست ٨٤ أنه توفى سنة ٢٣٠ هـ وفى البغية ٢/٢٠٦ سنة ٢٣٢ هـ .

(٧) مراتب النحويين ١٤٩

(٨) الفهرست ٨٣

وفي عبارتي أبي الطيب وابن النديم دليل يرجح أن الأثرم قد استفاد مما كتبه أبو عبيدة والأصمعي في غريب الحديث ، ولكن لم أجد في مصادري ذكرا لوجود نسخ لكتاب الأثرم أو نصوص منه حتى يمكن القطع بذلك .

١٨ – كتاب على بن المديني ، أبي الحسن على بن عبد الله [١] (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ)

أشار إلى هذا الكتاب الحاكم أبو عبد الله النيسابوري ولم يذكر له اسما ، فقال : « وقد صنف في الغريب بعد أبي عبيد جماعة منهم على بن المديني » [٢] ، وذكره أبو منصور بن طاهر البغدادي باسم « تفسير غريب الحديث » [٣] .

١٩ – غريب الحديث لعبد الملك بن حبيب [٤] الفقيه المالكي الألبيري (المتوفى سنة ٢٣٨ هـ)

ورد الكتاب عند الزبيدي وابن خير بعنوان « شرح الحديث » [٥] وجاء في تاريخ ابن الفرضي باسم « غريب الحديث » [٦] وكذلك في البغية [٧] ، وقد ساق الزبيدي مقارنة بين ثلاثة كتب من كتب غريب الحديث منها كتاب عبد الملك بن

---

(١) أبو الحسن على بن عبد الله المديني السعدي مولاهم أعلم أهل عصره بالحديث وعلله ، وانظر الفهرست ٣٢٢ وتاريخ بغداد ٤٥٨/١١ والجمع بين رجال الصحيحين ٢٥٦/١ وطبقات الشافعية ١٤٥/٢ ودول الإسلام ٢٤٢/١ وتقريب التهذيب ٣٩/٢

(٢) معرفة علوم الحديث ٨٩ وانظر ظاهرة الغريب ١٢٦/١

(٣) أصول الدين ، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي ٣١٣

(٤) له ترجمة في طبقات الزبيدي ٢٦٠ وتاريخ علماء الأندلس ٢٧٠/١ ودول الإسلام ١٤٥/١ والبداية والنهاية ٣١٨/١٠ والبغية ١٠٩/٢

(٥) طبقات الزبيدي ٢٦٠ وفهرسة ابن خير ٢٠٢

(٦) تاريخ علماء الأندلس ٢٠٧/١

(٧) البغية ١٠٩/٢

حبيب ، قال الزبيدى : « سمعت إسماعيل بن القاسم البغدادى يقول : لم يؤلف بالأندلس كتاب أكمل من كتاب ثابت فى شرح الحديث ، وقد طالعت كتبا ألفت فيما لديكم ورأيت كتاب الخشنى فى شرح الحديث وطالعته فما رأيته صنع شيئا ، وكذلك كتاب عبد الملك بن حبيب » [١] .

وهذا الرأى الذى نقله أبو بكر الزبيدى عن شيخه أبى على القالى يفيد أنه لم ير فى كتاب عبد الملك إضافة جديدة لما طالعه فى الكتب المؤلفة قبله فى غريب الحديث ، وقد يكون ذلك لكثرة النقل عما ألف قبله ، والله أعلم بحقيقة ذلك .

٢٠ – غريب الحديث ، لمحمد بن حَبِيبَ [٢] ، أبى جعفر البغدادى (المتوفى سنة ٢٤٥ هـ)

جاء ذكر هذا الكتاب فى الفهرست [٣] ومعجم الأدباء [٤] وبغية الوعاة [٥] وذكر ابن النديم أن كتب ابن حبيب كانت صحيحة [٦] . ولكن السيوطى ينقل عن المرزبانى أن محمد بن حبيب « كان يغير على كتب الناس فيدعيها ويسقط أسماءهم » [٧] ، على أن هذه الدعوى تحتاج إلى دليل .

أما ماذكره ابن النديم عن صحة كتب محمد بن حبيب فيبدو أنه يقصد صحة الكتب من اللحن والتصحيف والتحريف ؛ لأنه ذكر قبل هذه العبارة مباشرة أن محمد بن حبيب كان مؤدبا [٨] ، وكان المؤدب فى ذلك الزمن على علم باللغة

---

(١) طبقات الزبيدى ٢٨٥

(٢) له ترجمة فى مراتب النحويين ١٥٢ والفهرست ١٥٥ وطبقات الزبيدى ١٣٩ ، ١٩٨ ومعجم الأدباء ١١٦/١٨ وتحفة الأبيه (نوادر المخطوطات ١٠٨/٢) وبغية الوعاة ٧٤/١

(٣) صفحة ١٢٩ ، ١٥٥

(٤) انظر ١١٦/١٨

(٥) البغية ٧٤/١

(٦) الفهرست ١٥٥

(٧) بغية الوعاة ٧٣/١

(٨) الفهرست ١٥٥

والنحو والأدب حتى يؤهله ذلك لتعليم أبناء الأعيان وأصحاب السعة فى الرزق وتأديبهم [١] .

٢١ - كتاب الحافظ أبى عبد الله البرقى ، محمد بن عبد الله (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ)

ذكره القاضى عياض فى ترتيب المدارك (١/٢٠٠) فى المؤلفات التى شرحت غريب الموطأ ، كما أشار إليه السيوطى (تنوير الحوالك ١/١٢) والكاندهلوى (أوجز المسالك ١/٥٣) .

٢٢ - غريب الموطأ ، للأخفش البصرى [٢] ، أحمد بن عمران النحوى اللغوى (المتوفى قبل سنة ٢٥٠ هـ)

ليس من الأخفاش الثلاثة المشهورين من النحاة [٣] ، وإنما ذكره ابن الصلاح فى الذين عرفوا بالأخفش ، فقال : « متقدم روى عن زيد بن الحباب [٤] وغيره وله غريب الموطأ » [٥] وذكره كذلك ابن كثير [٦] والسيوطى [٧] .

---

(١) نقل الجاحظ وصف طائفة من المعلمين وأن الرجل منهم يكون نحويا عروضيا وقساما فرضيا وحسن الكتاب جيد الحساب حافظا للقرآن وراوية للشعر ، وانظر البيان والتبيين ١/٤٠٣ وتاريخ الأدب العربى - العصر العباسى الأول ١٠٠

(٢) هو أحمد بن عمران بن سلامة الألهانى أبو عبد الله النحوى ، ذكره ابن الصلاح فى مقدمته ٥٢٥ وانظر تدريب الراوى ٢/٢٩٤ قال وذكره ابن حبان فى الثقات . وراجع اختصار علوم الحديث ٢٧٢ والبغية ١/٣٥١

(٣) مقدمة ابن الصلاح ٥٢٥ والبغية ١/٣٥١

(٤) « أبو الحسين العكلى ... رحل فى الحديث فأكثر منه ... مات سنة ثلاث ومائتين » : تقريب التهذيب ١/٧٣

(٥) مقدمة ابن الصلاح ٥٢٥

(٦) الباعث الحثيث ٢٧٢

(٧) تدريب الراوى ٢/٢٩٤ والبغية ١/٣٥١

وكتاب الأخفش هذا تقدم ذكره فى هذا الفصل عند تتبع مناهج التأليف فى غريب الحديث والأثر [١] وأنه يندرج تحت النوع الخامس الذى يتعرض لغريب كتاب معين من كتب الحديث ، حيث يتناول المؤلف بالشرح ما جاء من الغريب فى الموطأ للإمام مالك ، ومن هنا يختلف منهج الكتاب عما ذهب إليه القاضى عياض فى « مشارق الأنوار » ؛ لأنه تعرض للغريب الذى ورد فى الموطأ والصحيحين كذلك .

٢٣ - غريب الحديث ، لمحمد بن قادم [٢] ، أبى جعفر النحوى (المتوفى قريبا من سنة ٢٥١ هـ)

كان ابن قادم من « أعيان أصحاب الفراء ، وأخذ عنه ثعلب » [٣] ، وقد تقدم أن الفراء له كتاب فى غريب الحديث [٤] ، فهل تأثر ابن قادم بكتاب شيخه ؟ والإجابة بالنفى أو الإثبات تتطلب العثور على نسخ أو نصوص من الكتابين ، ولم يصل إلى علمى وجود شئ من ذلك .

٢٤ - غريب الحديث ، لأبى عمرو شَمِر بن حَمْدويه [٥] (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ)

كان لشمر عدد كبير من الشيوخ الأعلام الذين يجمعون بين علم اللغة وعلم الحديث ، ومعظمهم له مؤلفات فى « غريب الحديث » فقد أخذ عن ابن الأعرابى

---

(١) صفحة ٦٩

(٢) له ترجمة فى الفهرست ١٠ وطبقات الزبيدى ١٣٨ والبغية ١٤١/١ وذكر ابن النديم أنه خرج من بيته سنة ٢٥١ هـ ولم يرجع .

(٣) البغية ١٤٠/١

(٤) الكتاب رقم ٥ من هذه القائمة .

(٥) له ترجمة فى معجم الأدباء ٢٧٥/١١ وإنباه الرواة ٧٧/٢ والبغية ٥/٢ وضبط الفيروزآبادى اسمه هكذا : (شَمِر) بفتح الشين وكسر الميم ، وانظر القاموس ٦٥/٢

والفراء والأصمعى وأبى حاتم وسلمة بن عاصم وغيرهم [١] . وهذا ما يفسر ضخامة بعض مؤلفات شمر ، فقد وُصف كتابه فى غريب الحديث بأنه كبير جدا [٢] ويقال إنه قدر كتاب أبى عبيد مرارا [٣] .

٢٥ – الجيم ، لشمر بن حمدويه

وكذلك هذا الكتاب وصفه ياقوت بأنه كبير جدا ، وأنه « رتبه على حروف المعجم ابتدأ فيه بحرف الجيم ، لم يسبق إليه ، أودعه تفسير القرآن وغريب الحديث » [٤] .

وهذا النص يدل على أن كتاب شمر – الجيم – أسبق من كتاب الغريبين للهروى (المتوفى سنة ٤٠١ هـ) فى أمرين شاع أن الهروى هو السابق إليهما ، أولهما : الترتيب المعجمى ، وثانيهما : الجمع بين غريبى القرآن والحديث [٥] ، وذهب بعض الباحثين كذلك إلى أن كتاب غريب الحديث للحربى (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) هو أول كتاب وصل إلينا من كتب غريب الحديث وضع الأحاديث وفقا للكلمة الغريبة ، وعلى الحروف الهجائية [٦] . وتقدم فى هذا الفصل الرد على ذلك وبيان أن كتاب الجيم لشمر بن حمدويه أسبق فى هذين المجالين [٧] .

٢٦ – غريب الحديث ، لسلمة بن عاصم [٨] ، أبى محمد النحوى (المتوفى بعد سنة ٢٧٠ هـ)

صاحب الفراء وراوى كتبه كلها ، كان عالما بالنحو [٩] وعرف بالورع

---

(١) البغية ٤/٢

(٢) معجم الأدباء ٢٧٥/١١

(٣) الرسالة المستطرفة ١١٦

(٤) معجم الأدباء ٢٧٥/١١ والبغية ٤/٢ ، ٥

(٥) انظر مثلا المعجم العربى ٦٢/١ – ٦٣

(٦) ظاهرة الغريب ١٣٣/١

(٧) فى المنهجين الثانى والثالث ، والكتاب رقم ٣٠ من هذه القائمة .

(٨) له ترجمة فى مراتب النحويين ١٤٩ والفهرست ١٠١ وطبقات الزبيدى ١٣٧ ومعجم الأدباء ٢٤٣/١١ والبغية ٥٩٦/١

(٩) الفهرست ١٠١

الشديد وكثرة العبادة [١] . كما كان أبو محمد عالما متمكنا يراجع شيخه الفراء ويذكره بما قد يقع منه من السهو [٢] .

ولا ريب أن رواية سلمة عن الفراء ومعرفته بكتبه كلها واختصاصه به كان له أثر ما فى هذا الكتاب الذى الفه سلمة فى غريب الحديث .

٢٧ - غريب الحديث ، لابن قتيبة [٣] أبى محمد عبد الله بن مسلم (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ)

عده ابن الصلاح وابن الأثير أحد الكتب الأمهات فى غريب الحديث والأثر ، وهى كتاب أبى عبيد ثم كتاب ابن قتيبة هذا وثالثها كتاب الخطابى [٤] .

وقد ذكر الخطابى كتاب ابن قتيبة فى مقدمة كتابه « غريب الحديث » مقترنا بكتاب أبى عبيد الذى صار « إماما لأهل الحديث به يتذاكرون وإليه يتحاكمون ، ثم انتهج نهجه ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم ، فتتبع ما أغفله أبو عبيد من ذلك وألف كتابا لم يأل أن يبلغ فيه شاو المبرز السابق » [٥] .

كما وصف بأنه ذيل لكتاب أبى عبيد ، وأنه « أكبر من أصله مع أنه أضاف إليه كثيرا من أوهامه » [٦] .

وقد طبع الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الله الجبورى ، فى بغداد سنة ١٣٩٧هـ ١٩٧٧ م فى ثلاثة أجزاء . ويفهم من تقويم الدكتور محمود الطناحى لهذه الطبعة أنها لا تمثل جميع نصوص الكتاب ، وأن ما نقله ابن الأثير عن غريب الحديث

---

(١) مراتب النحويين ١٤٩

(٢) راجع طبقات الزبيدى ١٣٧

(٣) راجع ترجمته فى مراتب النحويين ١٣٦ والفهرست ١١٦ ودول الإسلام ١٦٧/١ والبداية والنهاية ٤٨/١١ والبغية ٦٤/٢

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٣٩٨ والنهاية ٨/١

(٥) غريب الحديث للخطابى ٤٨/١

(٦) الرسالة المستطرفة ١١٦

لابن قتيبة فى منال الطالب « يعد توثيقا لكتاب ابن قتيبة فقد ، أورد ابن الأثير أربعة أحاديث فى الجزء الأول وذكر أن ابن قتيبة أخرجها فى كتابه وهى أحاديث طهفة ابن أبى زهير النهدى ، وقطن بن حارثة ، واستسقاء النبى ﷺ ، وكتاب قريش والأنصار » [١] ، ثم يقرر أنه لم يجد هذه الأحاديث فى غريب الحديث لابن قتيبة (بتحقيق الدكتور عبد الله الجبورى) ، ثم يقول : « ومعروف أنه لا توجد نسخة كاملة من غريب ابن قتيبة وهذا الذى حكاه ابن الأثير يدل على أن هناك نقصا فى الكتاب وبخاصة فى الجزء الأول المتضمن أحاديث الرسول ﷺ » [٢] .

ولعل ما ذكره ابن قتيبة عن اختلاف نسخ الكتاب يفسر ما تقدم من وجود اختلاف فى النسخ أو نقص فيها ، فقد ذكر ابن قتيبة فى مقدمة كتابه هذا أنه ألف الكتاب مرتين : فى المرة الأولى كان تلاميذه ومريدوه يتلقفون فى كل أسبوع ما ينجزه من الكتاب حتى تم لهم نسخة منه ، ثم جمع ابن قتيبة إضافات جديدة كان ينوى أى يفردها فى كتاب ولكنه رأى الأصوب فى الرأى أن يجمع هذه الزيادة مع النسخة الأولى فى كتاب واحد مع التقديم والتأخير والحذف وغير ذلك [٣] .

ويلفت النظر فى مقدمة تحقيق « غريب الحديث » لابن قتيبة أن الدكتور عبد الله الجبورى قد درس نصوص الكتاب دراسة أفادت البحث بمجموعة من النتائج منها أنه يرى أن كتاب « الفائق » للزمخشرى يعد نسخة أخرى من كتاب غريب الحديث لابن قتيبة ... ولكنه لا يبخس الزمخشرى جهده فقدم مقارنة بين عمل كل منهما وقرر أن ابن قتيبة جرى « فى كتابه على سنن المحدّثين فى وضعهم كتب المسانيد ... وقام الزمخشرى بتفريق المواد اللغوية للأحاديث على حروف الهجاء ... وهو عمل معجمى بارع ... أثبت ابن قتيبة أسانيد الأحاديث ... وجردها الزمخشرى واكتفى بذكر صاحب الحديث فى أوله ... كان ابن قتيبة يستأنس بكلام النحاة فى توجيه بعض الأحاديث أو الشواهد ... فصل الزمخشرى فى وجوه النحو والإعراب ... حذف الزمخشرى الأخبار وأمور التاريخ التى أثبتها

---

(١) ، (٢) منال الطالب ، مقدمة التحقيق ٣٠

(٣) غريب الحديث لابن قتيبة ١٥١/١

ابن قتيبة ... ولم يثبت الزمخشرى إلا قليلا من الألفاظ التى أثبتها ابن قتيبة والتى تدور عند أهل الفقه والتوحيد وأسماء الفرق والنحل » [١] .

هذا بعض ما ذكره الدكتور الجبورى من أوجه الاتفاق والاختلاف بين كتاب ابن قتيبة والفائق للزمخشرى . ولعل ما ذكره من جهود الزمخشرى كاف وحده فى الدلالة على أن « الفائق » عمل علمى مستقل اعتمد فيه الزمخشرى على كتب الغريب المتقدمة عليه شأنه فى ذلك شأن كثير من العلماء والمصنفين فى هذا النوع ، ولكن شخصية الزمخشرى اللغوية والنحوية ومقدرته على فهم النصوص وتحليلها تظهر معالمها خلال « الفائق » جلية واضحة .

٢٨ – المسائل والجوابات ، لابن قتيبة

أشار ابن خير إلى أن هذا الكتاب « فى معانى غريب القرآن والحديث مما لم يقع فى كتاب الغريب » [٢] .

وورد عنوان الكتاب عند ابن النديم [٣] : المسائل والجوابات ، وجاء محرفا فى البداية والنهاية : (المسلسل والجوابات) [٤] ، وفى البغية (المسائل والأجوبة) [٥] .

وذكر الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد أنه يوجد فى دار الكتب المصرية مخطوط باسم « المسائل » تحت رقم (٦ لغة ش) كما توجد نسخة فى مكتبة جوتا [٦] .

وقد نشر الكتاب بتحقيق شاكر العاشور ، بعنوان المسائل والأجوبة ، فى مجلة

---

(١) غريب الحديث لابن قتيبة ، مقدمة التحقيق ١/٨٨

(٢) فهرسة ابن خير ١٩٥

(٣) الفهرست ١١٦

(٤) البداية والنهاية ١١/٤٨

(٥) البغية ٢/٦٤

(٦) مقدمة تحقيق أدب الكاتب لابن قتيبة ٨

المورد ببغداد (المجلد ٣ الجزء ٣ سنة ١٩٧٤) ، كما نشرته مكتبة القدسى بالقاهرة [١] .

٢٩ - شرح حديث أم زَرْع [٢] ، لأحمد بن عبيد بن ناصح [٣] أبى جعفر النحوى (المتوفى سنة ٢٧٨ هـ)

أورده الحافظ ابن حجر ضمن الشروح التى تناولت حديث أم زرع [٤] .

وقد حدث أبو جعفر بن ناصح عن الأصمعى ، وحدث عنه القاسم الأنبارى [٥] ، وكل من الأصمعى وأبى محمد القاسم بن محمد بن الأنبارى (المتوفى سنة ٣٠٤ هـ) له تأليف فى غريب الحديث .

وقال القاضى عياض « وقد روى هذا الحديث من رواية أحمد بن عبيد بن ناصح عن الهيثم بن عدى [٦] الطائى بسنده عن عائشة قالت : قال لى النبى ﷺ - وقد اجتمع عنده نساؤه ليخصنى بذلك - ياعائشة أنا لك كأبى زرع لأم زرع ، قلت : يارسول الله ومن أبو زرع ؟ قال : اجتمع نسوة من قريش بمكة إحدى

---

(١) الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجرى ١٣٢

(٢) راجع تخريج الحديث فى الكتاب رقم ١٤ من هذه القائمة (شرح الحديث أم زرع لإسماعيل ابن أبى أويس) .

(٣) هو أحمد بن عبيد بن ناصح من بلنجر الكوفى ، يعرف بأبى عصيدة ، قيل إن أبا داود حكى عنه وذكر ابن حجر أنه لين الحديث وأنه توفى بعد ٢٧٠ هـ وذكر السيوطى أن وفاته كانت سنة ٢٧٨هـ وقيل ٢٧٣ هـ وانظر تقريب التهذيب ٢١/١ وبغية الوعاة ٣٣٣/١

(٤) فتح البارى ١٦٤/٩

(٥) بغية الوعاة ٣٣٣/١

(٦) ذكره ابن قتيبة فى النسابين وأصحاب الأخبار قال : الهيثم بن عدى بن طيئ وكان يرى رأى الخوارج وله عقب ببغداد وولد قبل سنة ثلاثين ومائة ومات الهيثم سنة تسع ومائتين وانظر المعارف ٥٣٨، والاشتقاق لابن دريد ٣٩٠ وقال عنه الإمام البخارى فى كتاب الضعفاء الصغير ١١٧ سكتوا عنه . وقال والإمام النسائى فى كتاب الضعفاء والمتروكين ١٠٤ : متروك الحديث .

عشرة امرأة ، وساق الحديث بطوله ، فهذا مخالف للأول [١] ، والهيثم بن عدى – عندهم – متكلم فيه » [٢] .

٣٠ – غريب الحديث ، لأبى إسحاق الحربى [٣] ، إبراهيم بن إسحاق بن بشير (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ)

وصفه ابن الأثير بأنه « كتاب كبير ذو مجلدات عدة ، جمع فيه وبسط القول وشرح واستقصى الأحاديث بطرق أسانيدها وأطاله بذكر متونها وألفاظها ، وإن لم يكن فيها إلا كلمة واحدة غريبة فطال لذلك كتابه وبسبب طوله ترك وهجر ، وإن كان كثير الفوائد جم المنافع ، فإن الرجل كان إماما حافظا متقنا عارفا بالفقه والحديث واللغة والأدب ، رحمة الله عليه » [٤] .

وعلى الرغم من ضخامة الكتاب وأهميته فلم يصل إلينا منه إلا المجلدة الخامسة المحفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم ١٥٨٠ ، وقد ذكر بروكلمان أنه يوجد من الكتاب الجزء الأول والخامس فى دمشق [٥] . والله أعلم بحقيقة ذلك .

وقد صدرت المجلدة الخامسة من الكتاب محققة فى ثلاثة أجزاء مع دراسة لها ، قام بالتحقيق والدراسة الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد سنة ١٤٠٥هـ [٦] .

وقد رتب الحربى مادته على طريقة المسانيد ، « يذكر الحديث الأول من مسند أبى بكر – مثلا – فيفسر اللفظة الغريبة التى فيها ، ثم مقلوبها ... إلى أن يستوفى ما ورد من تلك المادة فيما بلغه من أحاديث جميع الصحابة وكذا يصنع فى بقية

---

(١) نقل القاضى عياض ، صفحة ٢٣ قبل ذلك أن هؤلاء النسوة من بطن من بطون اليمن .

(٢) بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد ٢٤ .

(٣) له ترجمة فى الفهرست ٣٢٣ وفوات الوفيات ١٥/١ والبغية ٤٠٨/١

(٤) النهاية ٦/١ انظر الرسالة المستطرفة ١١٦

(٥) بروكلمان (الترجمة) ٢٣٥/٢

(٦) عن مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى .

الأحاديث ولا يعيد شيئا تقدم ولا ينبه عليه فعادت السهولة التى ظنت من وضعه على المسانيد صعوبة » [١] .

ويبدو هذا المنهج واضحا فى سياق المسانيد التى وردت فى الكتاب كما ذكرها ابن النديم فقال : « والذى خرج منه مسند أبى بكر ، مسند عمر ، مسند عثمان ، مسند على ، مسند الزبير ... » إلى أن قال : « مسند عبد الله بن العباس ، مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب ، مسند الموالى ، وهو آخر ما عمل » [٢] .

ويشرح محقق المجلدة الخامسة من الكتاب منهج الحربى هذا بأنه يقوم على الجمع بين طريقة المحدثين فى نظام المسانيد وطريقة اللغويين فى نظام التقاليب والمخارج ، « وقد حاول الحربى - رحمه الله - أن يجمع بين الطريقتين فما تأتى له ضبطهما إذ أخل بأس وأصول نظام التقاليب وفاته طريقة المسانيد ... فاته فى طريقة التقاليب اتحاد المواد المقلبة فى جميع حروفها ، وكان فيما يظهر لا يشترط ذلك ولا ينظر إليه بل يكتفى أحيانا باتفاق هذه المواد بحرفين وإن اختلفت فيما سواها ... ومثل ما فاتته طريقة التقاليب فقد فاتته طريقة المسانيد ، إذ يكتفى أحيانا بورود أول حديث فى المادة عن صاحب المسند ثم يقلب المادة ، وقد لا يكون فى بقية التقاليب حديث واحد عنه » [٣] .

ويرى الدكتور حسن محمد تقى أن منهج الحربى « فى وضع مادته العلمية ، على أغلب الظن ، مقتصر فى بيان المعانى الغريبة على أحاديث الرسول ﷺ ، فابتدأ بالأحاديث التى نقلها العرب عنه ، ثم الأحاديث التى رواها الموالى ، ثم يقول : « وقد توصلت إلى هذا الرأى من خلال ما وجدته فى الفصل الخامس (يريد الجزء الخامس) وهو الوحيد الذى وصل إلينا من الكتاب ، فقد ابتدأ بهذا الجزء بقسم من الحديث التاسع والثلاثين من روايات ابن عمر عن النبى عليه أفضل الصلاة والسلام ، ثم أكمل ثلاثة أحاديث أخرى ، ثم انتقل إلى أحاديث عن ابن

---

(١) كشف الظنون ٢/١٢٠٥

(٢) الفهرست ٣٢٣

(٣) غريب الحديث للخطابى ، مقدمة التحقيق ١/٩٥

عباس عن النبى صلوات الله وسلامه عليه ، ثم انتقل إلى غريب ما روى عن الموالى عن النبى عليه أفضل الصلاة والسلام ، وينتهى الجزء الخامس بهذه الأحاديث » [١] .

وبالرجوع إلى قائمة المسانيد التى أخرجها الحربى فى كتابه ، كما أوردها ابن النديم [٢] ، فيما تقدم من هذه السطور ، مع مراعاة أن ترتيب المسانيد قد يختلف من نسخة إلى أخرى كما هو معروف لمن له صلة بكتب الحديث يتضح من قائمة المسانيد هذه أنها واحد وعشرون مسندا آخرها مسند الموالى وهذا المسند جزء من الجزء الخامس من الكتاب مما يدل على أن حديث الموالى يشكل جزءا صغيرا من الكتاب مما ينفى أن يكون الكتاب مبينا على أن يكون مقسما بين أحاديث العرب والموالى .

ويشير الباحث كذلك إلى أن كتاب الحربى فى غريب الحديث هو أول كتاب « وصل إلينا من كتب غريب الحديث وضع الأحاديث وفقا للكلمة الغريبة وعلى الحروف الهجائية » [٣] .

وتقدم هاهنا أن كتاب الجيم ، لشمر بن حمدويه (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) مرتب على حروف المعجم وجاء فيه بتفسير القرآن وغريب الحديث ، كما ذكر ياقوت [٤] .

٣١ - غريب الحديث ، للمبرد [٥] ، أبى العباس محمد بن يزيد (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ)

هذا الكتاب ذكره ابن الأثير [٦] وصاحب كشف الظنون [٧] وذكره

---

(١) ظاهرة الغريب ١٤٩/١
(٢) وانظر الفهرست ٣٢٣
(٣) ظاهرة الغريب ١٣٣/١
(٤) معجم الأدباء ٢٧٥/١١ وانظر هنا الكتاب رقم ٢٥
(٥) له ترجمة موثقة فى مقدمة تحقيق كتابه البلاغة ٥ - ٦٩ وانظر أخبار النحويين البصريين ٧ ومراتب النحويين ١٣٥ والفهرست ٨٧ وبغية الوعاة ٢٦/١
(٦) النهاية ٧/١
(٧) كشف الظنون ١٢٠٥/٢

بروكلمان ، نقلا عن النهاية ، ولم يشر إلى وجود نسخ مخطوطة أو نقول منه [(١)] .

٣٢ - غريب الحديث ، للخُشَنيّ [(٢)] ، محمد بن عبد السلام (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ)

صرح ابن خير بأن اسم هذا الكتاب « غريب الحديث » [(٣)] على حين قال الزبيدى : « له تأليف فى شرح الحديث فيه من الغريب علم كبير » [(٤)] .

ومن وصف ابن خير للكتاب يتضح أنه كبير الحجم فقد ذكر أنه يزيد عن عشرين جزءا ، وأنه جعل أحاديث النبى ﷺ فى أحد عشر جزءا وأحاديث الصحابة فى ستة أجزاء وأحاديث التابعين فى خمسة أجزاء [(٥)] .

وقد نقل الزبيدى عن شيخه أبى على القالى نقدا لكتاب الخشنى ، فى قوله : « ورأيت كتاب الخشنى فى شرح الحديث وطالعته فما رأيته صنع شيئًا » [(٦)] .

٣٣ - غريب الحديث ، لأبى العباس ثعلب [(٧)] ، أحمد ابن يحيى (المتوفى سنة ٢٩١ هـ)

هذا الكتاب ذكره ابن الأثير [(٨)] وحاجى خليفة [(٩)] وبروكلمان [(١٠)] ولم يشر إلى وجود مخطوطات منه .

---

(١) بروكلمان (الترجمة) ١٦٧/٢

(٢) ترجم له الزبيدى فى طبقاته ٢٦٨ وانظر تاريخ علماء الأندلس ١٤/٢ وجمهرة الأنساب لابن حزم ٤٥٥ والبغية ١٦٠/١

(٣) فهرسة ابن خير ١٩٥

(٤) طبقات الزبيدى ٢٦٨

(٥) راجع فهرسة ابن خير ١٩٥

(٦) طبقات الزبيدى ٢٨٥

(٧) له ترجمة مع ذكر مصادرها فى مقدمة تحقيق مجالس ثعلب ٩/١ - ١٧

(٨) النهاية ٧/١

(٩) كشف الظنون ١٢٠٥/٢

(١٠) بروكلمان (الترجمة) ٢١٣/٢

والراجح أن الكتاب يحتوى على علم كثير ، فى الغريب واللغة ، فقد كان أبو العباس إمام الكوفيين فى النحو واللغة ، ثقة حافظا [١] ، ومما يزيد فى ترجيح أهمية هذا الكتاب أن أغلب من أخذ عنهم ثعلب كانوا مهتمين بالحديث والغريب ولهم مؤلفات فى غريب الحديث ، مثل ابن الأعرابى وعلى بن المغيرة الأثرم وسلمة ابن عاصم ، وكان ثعلب يروى عن ابن نجدة [٢] كتب أبى زيد وعن الأثرم كتب أبى عبيدة ، وعن أبى نصر كتب الأصمعى ، وعن عمرو بن أبى عمرو الشيبانى كتب أبيه [٣] .

٣٤ – غريب الحديث لابن كيسان [٤] ، محمد بن أحمد (المتوفى سنة ٢٩٩ هـ)

كان ابن كيسان بصريا كوفيا ، ومن شيوخه ثعلب والمبرد ، وكان ميله إلى مذهب البصريين أكثر [٥] . وذكر ياقوت أن كتاب ابن كيسان فى غريب الحديث نحو أربعمائة ورقة [٦] .

٣٥ – « ما جاء من الحديث المأثور عن النبى ﷺ مفسرا وعلى أثره ما فسر العلماء من السلف » ، لأبى عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى

يشترك أبو عدنان مع أبى عبيدة معمر بن المثنى فى الأخذ عن أبى البيداء

(١) راجع مراتب النحويين ١٥١ والبغية ٣٩٦/١

(٢) هو محمد بن الحسين الطبرى النحوى . انظر بغية الوعاة ٩٤/١

(٣) مراتب النحويين ١٥٢ والبغية ٣٩٦/١

(٤) راجع الفهرست ١٢٠ وطبقات الزبيدى ١٥٣ ومعجم الأدباء ١٣٩/١٧ والبغية ١٩/١ وفى سنة وفاته قول آخر : وقيل سنة ٣٢٠ هـ .

(٥) طبقات الزبيدى ١٥٣

(٦) معجم الأدباء ١٣٩/١٧

الرياحى [١] ، فقد ذكر أبو الطيب أن أبا عبيدة أخذ عن جماعة منهم أبو البيداء ، وفى ترجمة ابن النديم لأبى عدنان أنه راوية أبى البيداء [٢] . ولم أعثر لأبى عدنان على سنة وفاة فيما بين يدى من المصادر . وقال القفطى : كنيته أشهر من اسمه ، وبعد أن ذكر اسمه عبد الرحمن بن عبد الأعلى ، قال : ويقال : اسمه ورد بن حكيم [٣] .

وقد أورد ابن النديم اسم كتابه كما سلف هاهنا ، لكن القفطى أورد عبارتين لعنوان هذا الكتاب الأولى « ما جاء فى الحديث المأثور عن النبى ﷺ ، مفسرا على ما نشر العلماء » . والثانية نقلها عن الكفرطابى (المتوفى ٥٣٣ هـ) ونصها : « غريب ما جاء من الحديث عن النبى ﷺ » ، كما ذكر القفطى أن الكفرطابى رأى نسخة من هذا الكتاب بالرى ونقل عنها [٤] .

وقد تقدمت مناقشة الرأى القائل بأن أبا عدنان هو أول من ألف فى غريب الحديث وبيان أن عبارة ابن النديم السالفة لا تصلح وحدها لإثبات هذه القضية [٥] .

وقد أورد الخطيب البغدادى ، نقلا عن ابن درستويه ، نصا يذكر فيه أن أباعدنان ألف كتابه على أبواب الفقه مع ذكر الأسانيد ، وأنه ليس بالكبير [٦] .

---

(١) فى الفهرست ٦٦ أن اسمه أسعد بن عصمة ، أعرابى نزل البصرة وكان يعلم الصبيان بأجرة وفى مراتب النحويين ٧٠ أن أبا زيد وأبا عبيدة والأصمعى أخذوا عن جماعة من ثقات الأعراب وعلمائهم منهم أبو البيداء .

(٢) مراتب النحويين ٧٠ ، ٧١ والفهرست ٦٨

(٣) إنباه الرواة ١٤٢/٤

(٤) تقدمت ترجمة للكفرطابى فى هذا الفصل عند الكلام على كتاب أبى عدنان فى منهج الأسانيد ، وانظر إنباه الرواة ١٤٢/٤

(٥) راجع صفحة ٥٩

(٦) تاريخ بغداد ٤٠٥/١٢ وانظر مقدمة تحقيق الخطب والمواعظ ٤٠

٣٦ – غريب الحديث وتصحيح الآثار ، لفستقة [١] محمد ابن على (صاحب الكرابيسى)

بعد أن ترجم ابن النديم لأبى على الحسين بن على المهلبى المعروف بالكرابيسى [٢] قال : « ومن غلمانه فستقة واسمه محمد بن على ... ولفستقة كتاب غريب الحديث وتصحيح الآثار ، ولم يتمه ، كبير » [٣] .

ولم أعثر لفستقه على سنة وفاة ، فى مصادرى .

٣٧ – غريب الحديث ، للجعد ، محمد بن عثمان

أبو بكر الجعد من أصحاب ابن كيسان [٤] ، وقد تقدم أن ابن كيسان توفى سنة ٢٩٩ هـ ، وقيل ٣٢٠ هـ .

وهذا الكتاب ذكره ابن النديم [٥] .

٣٨ – الدلائل ، لقاسم بن ثابت السرقسطى [٦] (المتوفى سنة ٣٠٢ هـ)

نال هذا الكتاب كثيرا من الثناء من الذين تحدثوا عنه ، ومنهم أبو بكر الزبيدى الذى قال : « ألف قاسم كتابا فى شرح الحديث ، سماه كتاب الدلائل ، وبلغ فيه الغايتين : الإتقان والتجويد حتى حسد عليه ، وذكر الطاعنون عليه أنه من تأليف

---

(١) راجع الفهرست ٢٥٧

(٢) الفهرست ٢٥٦ ودول الإسلام ١٤٩/١ وتقريب التهذيب ١٧٨/١ وتوفى الكرابيسى سنة ٢٤٥ هـ أو ٢٤٨ هـ .

(٣) الفهرست ٢٥٧

(٤) البغية ١٧١/١ وانظر الكتاب رقم ٣٤ فى هذه القائمة .

(٥) الفهرست ١٢٩

(٦) له ترجمة فى طبقات الزبيدى ٢٨٤ وتاريخ علماء الأندلس ٣٦٠/١ والبغية ٢٥٢/٢

غيره من أهل المشرق ، فمات قبل إكماله فأكمله أبوه ثابت » [١] . ثم نقل أبو بكر الزبيدى عن شيخه أبي على القالى تنويها آخر بالكتاب وأنه « لم يؤلف بالأندلس كتاب أكمل من كتاب ثابت فى شرح الحديث » [٢] ، ثم علق أبو بكر الزبيدى على عبارة شيخه فقال : « لو قال إسماعيل إنه لم ير بالمشرق كتابا أكمل من كتاب قاسم فى معناه لما رددت مقالته ، على أن لأبى عبيد فى هذا الفن فضل السبق عليه » [٣] .

وفى دراسة للدكتور شاكر الفحام عن كتاب الدلائل ومخطوطاته ، يذكر أن المرحوم الأستاذ عز الدين التنوخى كان قد بدأ العمل فى تحقيق الكتاب وتوفى - رحمه الله - قبل الانتهاء من تحقيقه ، وفقد ما صنعه . أما مخطوطات الكتاب فيوجد منها بالمكتبة الظاهرية بدمشق الجزء الثانى ١٨٠ ورقة من الرق . كما يوجد بالرباط مخطوطة غير كاملة فقد سفرها الأول وبقى منها السفر الثانى والثالث بمكتبة الزاوية الناصرية بمدينة تمكروت جنوبى المغرب الأقصى ثم نقلا إلى الخزانة العامة بالرباط فى مخطوطات الأوقاف [٤] .

وأشار سزكَين إلى وجود مخطوط باستانبول فى متحف الأوقاف برقم ١٦٨٢ الجزء الثانى فقط من القرن السادس الهجرى كما ذكر مخطوط الظاهرية وأنه منسوخ من نسخه أبى المؤلف تحت رقم ١٥٧٩ وتاريخ النسخ سنة ٤٩٩ هـ ، كما أشار إلى نسخة الرباط برقم ١٩٧ الجزء الثانى والثالث من القرن السابع الهجرى [٥] .

وهناك نقول من كتاب الدلائل فى مشارق الأنوار للقاضى عياض فى مادة

---

(١) طبقات الزبيدى ٢٨٥ وترجمة ثابت فى تاريخ علماء الأندلس ١/١٠٠ توفى سنة ٣١٣ هـ .

(٢) طبقات الزبيدى ٢٨٥

(٣) طبقات الزبيدى ٢٨٥ وانظر تاريخ علماء الأندلس ١/٣٦١

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الجزء (٥١) سنة ١٣٩٦ هـ صفحة ٢٣٢ ؛ ٤٨١

(٥) سزكَين GAS, VIII,252 ومافى هذه الدراسة عن الأصل الألمانى ترجمة أستاذى الدكتور رمضان عبد التواب .

(أبز) فى شرح لفظة (إبزن) قال : « ضـــبطناه فى كتاب ثابت بكسر الهمزة » [١] .

وقد نقل الحافظ ابن حجر نفس المادة ، وقال عن حديث أنس : « كان لى إبزن أتقحم فيه » [٢] : « هذا الأثر وصله قاسم بن ثابت فى « غريب الحديث » له من طريق عيسى بن طَهْمان [٣] سمعت أنس بن مالك يقول » [٤] .

ثم ذكر الحديث . كذلك نقل عنه القاضى عياض فى مادة (أبن) [٥] ومادة ومادة (ترس) [٦] ، وغيرهما .

وقد ذكر عدد من الدارسين لغريب الحديث أن لثابت بن أبى ثابت [٧] ، المعروف بوراق أبى عبيد كتابا فى غريب الحديث [٨] ، ولكنى تتبعت تراجم ثابت ابن أبى ثابت فى مصادرى فلم أجد ذكرا لكتاب فى غريب الحديث يُنْسَبُ إليه ، ثم وجدتُ أن نصوص بعض كتب التراجم يمكن أن تؤدى إلى احتمال الخلط بين ثابت والد قاسم صاحب الدلائل وثابت بن أبى ثابت وراق أبى عبيد فقد ذكر الزبيدى فى ترجمة ثابت وابنه قاسم أن اسمه ثابت بن عبد العزيز السرقسطى [٩] ،

---

(١) مشارق الأنوار ١٢/١

(٢) هذه رواية القاضى عياض فى مشارق الأنوار ١٢/١ وانظر فتح البارى ١٨٣/٤

(٣) راجع تقريب التهذيب ٩٨/٢ : وهو صدوق .

(٤) فتح البارى ١٨٣/٤

(٥) مشارق الأنوار ١٢/١

(٦) مشارق الأنوار ٢٤٨/١

(٧) قال ابن النديم فى الفهرست ١٠٣ واسم أبى ثابت سعيد ، ومن خط الكسرى : اسم ابن ثابت محمد ، وفى معجم الأدباء ١٤١/٧ : ثابت بن أبى ثابت ، عبد العزيز ، وفى طبقات الزبيدى : ٢٠٥ : ومن أخذ عن أبى عبيد القاسم بن سلام أبو محمد ثابت بن أبى ثابت ، وفى البغية ٤٨١/١ ثابت بن أبى ثابت عبد العزيز وراق أبى عبيد . وانظر مقدمة تحقيق الخطب والمواعظ ٢٦

(٨) المعجم العربى ٥٤/١ ومقدمة تحقيق النهاية ٤/١ وظاهرة الغريب ١٣٠/١

(٩) فى طبقات الزبيدى ٢٨٤ ثابت بن عبد العزيز السرقسطى وابنه قاسم . وفى تاريخ علماء الأندلس أن اسم ثابت والد قاسم : ثابت بن حزم بن عبد الرحمن . وانظر تاريخ علـــماء الأندلس ١٠٠/١

كما ذكر ياقوت فى ترجمة ثابت وراق أبى عبيد أن اسمه ثابت بن عبد العزيز أيضا [١] ، وكذلك الأمر فى النص الذى نقله الزبيدى عن أبى على القالى الذى يثنى فيه على كتاب الدلائل ، فقد ذكر القالى الكتاب باسم « كتاب ثابت فى شرح الحديث » وأنه لم يؤلف بالأندلس مثله [٢] فنسب الكتاب إلى الأب ولم ينسبه إلى الابن مما يزيد من احتمال حدوث اللبس بين ثابت وراق أبى عبيد وثابت الذى أكمل كتاب الدلائل من تأليف ابنه قاسم ، فينسب كتاب فى غريب الحديث لثابت وراق أبى عبيد ، وأكد لدى هذا الاحتمال ما وجدته من استخدام نص أبى على القالى الوارد عند الزبيدى عن كتاب الدلائل فى بحث عن غريب الحديث وقد جاء فى سياق الحديث عن ثابت وراق أبى عبيد [٣] ؛ مما جعلنى أحذف ما نسب إلى ثابت وراق أبى عبيد من تسلسل هذه القائمة .

٣٩ – غريب الحديث ، لأبى محمد الأنبارى [٤] ، القاسم بن محمد (المتوفى سنة ٣٠٤ هـ)

من شيوخه سلمة بن عاصم ، وهو من مؤلفى غريب الحديث ، وكان القاسم محدثا إخباريا ، صاحب عربية ومعرفة بالأدب والغريب [٥] .

وكتابه أشار إليه ابن النديم [٦] وياقوت [٧] والسيوطى [٨] .

---

(١) معجم الأدباء ١٤١/٧

(٢) طبقات الزبيدى ٢٨٥

(٣) ظاهرة الغريب ١٣٠/١

(٤) والد أبى بكر بن الأنبارى ، من أهل الأنبار ، كان محدثا ثقة ، ترجم له ابن النديم فى الفهرست ١١٢ والزبيدى فى طبقاته ٢٠٨ والسيوطى فى البغية ٦٠١/١

(٥) البغية ٢٦١/٢

(٦) الفهرست ١١٢

(٧) معجم الأدباء ٣٦٧/١٦

(٨) البغية ٢٦١/٢

٤٠ - غريب الحديث ، لأبى موسى الحامض [١] ، سليمان ابن محمد بن أحمد (المتوفى سنة ٣٠٥ هـ)

أبو موسى من تلاميذ ثعلب ، أخذ عنه النحو ، وخلفه بعد موته ، وكان يلقب بالحامض لشراسة فى أخلاقه ، ووصف بأنه كان دينا صالحا ، أَوْحَدَ الناس فى البيان والعربية ، روى عنه أبو عمر الزاهد [٢] ؛ وهو من المؤلفين فى غريب الحديث .

ذكر ابن النديم كتاب أبى موسى فى سياق حديثه عن كتب غريب الحديث ، ولم يشر إليه فى ترجمته [٣] ولكن أشار إليه ابن كثير [٤] .

٤١ - غريب الحديث ، لأبى بكر بن دريد [٥] ، محمد بن الحسن الأزدى (المتوفى سنة ٣٢١ هـ)

قال أبو الطيب فى ترجمة ابن دريد : « فهو الذى انتهى إليه علم لغة البصريين وكان أحفظ الناس وأوسعهم علما » [٦] .

---

(١) له ترجمة فى مقدمة تحقيق كتابه « ما يذكر ويؤنث من الإنسان واللباس لأستاذى الدكتور رمضان عبد التواب ، وهو منشور فى حوليات كلية آداب عين شمس . وانظر الفهرست ١٦٧ وطبقات الزبيدى ١٥٤ وجاء اسمه فيها (أبو موسى محمد بن سليمان) وذكر الأستاذ أبو الفضل أن المشهور من اسمه سليمان بن محمد ، وجاء فى البداية والنهاية ١٢٨/١ (أبو موسى محمد بن الجاحظ) ولا ريب أنه قد سقط من العبارة (سليمان بن) وحرفت كلمة (الحامض) إلى الجاحظ . ولعل هذا سهو فى النسخ أو الطباعة ، وفى البغية ١٠٦/١ سليمان بن محمد بن أحمد أبو موسى .

(٢) البغية ٦٠١/١

(٣) الفهرست ١١٢ ، ١٢٩

(٤) البداية والنهاية ١٢٨/١١ وورد اسمه فيها (أبو موسى محمد بن أحمد الجاحظ) . وصوابه أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد الحامض) كما أشرت إليه هاهنا .

(٥) له ترجمه فى مراتب النحويين ١٣٥ والفهرست ٩١ وطبقات الزبيد ١٨٣ والبغية ٧٦/١ ومقدمة تحقيق كتاب الاشتقاق لابن دريد ٣ - ٣٠

(٦) مراتب النحويين ١٣٥

وكتابه غريب الحديث أشار إليه ابن النديم عند حديثه عن كتب غريب الحديث ولم يذكره في ترجمة ابن دريد [١] .

٤٢ - غريب الحديث ، لأبى بكر بن الأنبارى [٢] ، محمد ابن القاسم (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ)

كان أبو بكر ثقة دينا صدوقا خيرا من أهل السنة [٣] ، نهاية فى الذكاء والفطنة وجودة القريحة وسرعة الحفظ [٤] ، من شيوخه أبو العباس ثعلب [٥] ، أحد أعلام المؤلفين فى اللغة والغريب .

وقال ياقوت عن كتاب أبى بكر فى غريب الحديث إنه - فيما يقال - « أربعون ألف ورقة ، أملاه من حفظه » [٦] ، وقيل : خمسة وأربعون ألف ورقة [٧] .

وقد روى الخطابى فى كتابه « غريب الحديث » عن ابن الأنبارى ونقل بعض آرائه فى تفسير الغريب ومنها بعض استدركات على ابن قتيبة [٨] ، وكذلك نقل عنه الهروى فى الغريبين [٩] .

ولأبى بكر مؤلفات فى شرح غريب حديث بعينه ، وفيما يلى ما عرفته منها :

---

(١) الفهرست ١٢٩/١

(٢) راجع الفهرست ١١٢ وطبقات الزبيدى ١٥٣ ومعجم الأدباء ٣١٢/١٨ والبغية ٢١٢/١

(٣) طبقات الزبيدى ١٥٤ والبغية ٢١٢/١

(٤) الفهرست ١١٢

(٥) البغية ٢١٢/١

(٦) معجم الأدباء ٣١٢/١٨

(٧) وفيات الأعيان ٣٤٢/٤

(٨) راجع غريب الحديث للخطابى ٥١/١ ومن أمثلة استدراكه على ابن قتيبة ما ورد فى ٤١٦/١ و ٣٤٧/٢ - ٣٤٨

(٩) الغريبين ، مقدمة التحقيق ٢٦/١

٤٣ – شرح غريب حديث أم زَرْع [١] ، لأبى بكر بن الأنبارى

أشار إليه ابن خير فيما رواه عن شيوخه [٢] ، وذكره ابن حجر فى شروح حديث أم زرع [٣] .

ونقل عنه القاضى عياض فى شرحه لهذا الحديث ، ومن أمثلة ذلك مانقله فى شرح كلمة (فهد) قال : « قال ابن الأنبارى : أى نام وغفل فصار كالفهد لكثرة نومه ، يقال : أنوم من فهد [٤] ، قال القاضى أبو الفضل : « فى رواية ابن الأنبارى : « وهو أمام القوم فى المهالك » [٥] ، وقال فى موضع آخر : « فى رواية ابن الأنبارى عن الهيثم بن عدى : (عُبْر جارتها) قال ابن الأنبارى : « معناه أن ضرتها ترى منها ما يُعَبِّر عينيها ، أى يبكيها » قال : وفيه معنى آخر : أنها ترى من عفتها ما تعتبر به » [٦] .

كما نقل الحافظ ابن حجر عن ابن الأنبارى ، وذكر أنه انتصر لأبى عبيد من الذين خالفوه فى تفسير بعض ألفاظ الحديث [٧] .

٤٤ – شرح غريب خطبة عائشة ، أم المؤمنين ، فى أبيها أبى بكر الصديق [٨] ، رضى الله عنهما ، لأبى بكر بن الأنبارى

ذكره ابن خير فى فهرسته [٩] . وخرّج الحديث ابن الأثير فى منال

---

(١) تقدم تخريج الحديث فى الكتاب رقم ١٤ من هذه القائمة .

(٢) فهرسة ابن خير ١٩٧

(٣) فتح البارى ١٦٤/٩

(٤) بغية الرائد ٧٠ وفى مجمع الأمثال ٤١١/٣ « أنوم من الفهد لأن الفهد أنوم الخلق » ، ثم ذكر العبارة الواردة فى الحديث بعد أن قال : وقالت امرأة من العرب .

(٥) بغية الرائد ١١٥

(٦) بغية الرائد ١٤٠

(٧) فتح البارى ١٧٢/٩

(٨) انظر تخريج ابن الأثير فى منال الطالب ٥٦٣ وما استدركه الدكتور الطناحى فى ٥٦٣

(٩) فهرسة ابن خير ١٩٨

الطالب [١] ، ثم شرحه ، وأشار الدكتور محمود الطناحى إلى أن شرح ابن الأنبارى نشر بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد لأول مرة فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق (العدد ٣٧ عام ١٩٦٢) ثم نشره مستقلا فى بيروت عام ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م [٢] .

٤٥ - شرح غريب كلام هند بن أبى هالة التميمى [٣] ، فى صفة النبى ﷺ ، لأبى بكر بن الأنبارى

وهذا الشرح من الكتب التى رواها ابن خير فى فهرسة شيوخه [٤] ، والحديث رواه مجد الدين بن الأثير أبو السعادات فى « منال الطالب » ثم قال : « هذا حديث مشهور معروف عند الرواة ، مسطور فى كتب العلماء ، مدوَّن فى كتب شمائل النبى ﷺ ، وصدر الحديث مروى عن الحسن بن على ، والحديث يعرف بهند لكونه لا حديث عنه سواه ، وإن كان أكثره عن على » [٥] .

وهند بن أبى هالة ربيب رسول الله ﷺ ، أمه خديجة بنت خويلد رضى الله عنها ، وإخوته لأمه : زينب ورقية وأم كلثوم وفاطمة ، رضى الله عنهن ، وشهد هند بن أبى هالة بدراً ، وقيل بل شهد أحدا وقتل مع علىّ يوم الجمل » [٦] .

وذكر ابن الأثير أن الغالب على هند أن يسمَّى به النساء ويسمى به الرجال قليلا [٧] .

---

(١) منال الطالب ٥٦١ ، ٥٧٣

(٢) منال الطالب ٥٦٣

(٣) راجع ترجمته (رضى الله عنه) فى أسد الغابة ٤١٧/٥ والبداية والنهاية ٣٧/٦ وتقريب التهذيب ٣٢٢/٢

(٤) فهرسة ابن خير ١٩٧

(٥) منال الطالب ١٩٩ وانظر تخريج المحقق فى هامش الصفحة وراجع كذلك البداية والنهاية ٣٧/٦ وأسد الغابة ٣١/١ و ٤١٧/٥

(٦) أسد الغابة ٤١٧/٥

(٧) منال الطالب ٢٠٠

٤٦ – غريب الحديث ، لأبى الحسين بن أبى عمر [١] ، القاضى عمر بن محمد بن يوسف (المتوفى سنة ٣٢٨ هـ)

قال ياقوت إن كتابه غريب الحديث كبير ، ولم يتم [٢] ، ونقل ذلك السيوطى [٣] وقد أشار ابن كثير إلى أن أبا الحسين صنف مسندا ، فرزق قوة الفهم وجودة القريحة وشرف الأخلاق [٤] ، كما ذكر أن أبا عمر الزاهد كان يؤدب ولد القاضى أبى عمر [٥] يريد أبا الحسين – ولاشك أن تصنيفه فى الحديث وأخذه عن أبى عمر الزاهد كان له أثر فى كتابه هذا .

٤٧ – غريب الحديث ، لأبى عمر الزاهد [٦] ، محمد بن عبد الواحد المعروف بغلام ثعلب (المتوفى سنة ٣٤٥ هـ)

وصف ابن النديم هذا الكتاب بأنه « كتاب على الكلمات ، عمله للحصرى وأنحله إياه » ، وترجم له « بالكتاب الحصرى » [٧] .

---

(١) هو القاضى أبو الحسين بن أبى عمر الأزدى الفقيه المالكى كان حافظا للقرآن والحديث مشكور السيرة فى القضاء عدلا ثقة إماما وكان أبوه أحد أئمة الإسلام ، يضرب بعقله المثل روى عنه الدارقطنى وغيره . وراجع البداية والنهاية ١٧١/١١ ، ١٩٤ وانظر أيضا ترجمة أبى الحسين فى معجم الأدباء ٦٩/١٦ والبغية ٢٢٦/٢

(٢) معجم الأدباء ٦٩/١٦

(٣) البغية ٢٢٦/٢ وانظر كشف الظنون ١٢٠٥/٢

(٤) البداية والنهاية ١٩٤/١١

(٥) البداية والنهاية ٢٣١/١١ والبغية ١٦٥/١

(٦) يعرف بغلام ثعلب ، مشهور بسعة الحفظ والتبحر فى اللغة ، وله ترجمة فى الفهرست ١١٣ ووفيات الأعيان ٣٣٤/٤ وطبقات الشافعية ١٩٠/٣ وإنباه الرواة ١٧٧/٣ والبداية والنهاية ٢٣٠/١١ والبغية ١٦٤/١

(٧) الفهرست ١١٤ وفى طبعة طهران ٨٣ كتاب « غريب الحديث » على الكلمات ، عمله للحصرى .

وقد حرفت كلمة (الحصرى) والعبارة التى وردت فيها فى موضع آخر من الفهرست فصارت (الحصرى) هناك : (الحضرمى) ، وأصبحت العبارة : « كتاب غريب الحديث « للحضرمى » ، ألفه عن أبى عمر الزاهد » [١] ، وكذلك وردت العبارة فى طبعة طهران من الفهرست ولكن صوبت الحضرمى إلى الحصرى ، ومع ذلك تظل العبارة غير مستقيمة .

ويرجح أستاذى الدكتور رمضان عبد التواب أن الاضطراب جاء فى هذه العبارة نتيجة سقوط كلمة منها من إحدى النسخ ثم استدركها قارئ فكتبها على هامش تلك النسخة فجاء ناسخ آخر لينسخ صورة من هذه النسخة المصوبة بالهامش فأراد وضع الكلمة فى المتن فوضعها فى غير مكانها فاضطربت العبارة .

وقد وردت العبارة الصحيحة فى كثير من المصادر التى جمعها أستاذى الدكتور رمضان عبد التواب فى جزازة أعدها ضمن عمله لتحقيق أحد كتب أبى عمر الزاهد [٢] ، مما يحمل على الجزم بتحريف العبارة التى ورد فيها ذكر (الحضرمى) بدلا من (الحصرى) [٣] .

ويتميز هذا الكتاب بالإضافة إلى ترتيبه على الكلمات بأنه يختص بغريب مسند الإمام أحمد [٤] ، فصار يجمع بين الترتيب الهجائى والاختصاص بشرح غريب كتاب معين من كتب الحديث .

---

(١) الفهرست ١٢٩ وانظر طبعة طهران ٩٦

(٢) انظر مثلا إنباه الرواة ١٧٧/٣ ومعجم الأدباء ٢٣٢/١٨ وهدية العارفين ٤٢/٢

(٣) ورد فى المعجم العربى نشأته وتطوره ٥٦/١ فى سياق التأليف فى غريب الحديث : « والحضرمى (تلميذ الزاهد ...) الذى ألف كتابا فى غريب مسند أحمد بن حنبل » .

(٤) وفيات الأعيان ٣٣٤/٤ وطبقات الشافعية ١٩٠/٣

٤٨ – شرح حديث أم زَرْع [١] ، لإِسحاق الكَاذِى [٢] ، أبى الحسين إسحاق بن أحمد (المتوفى سنة ٣٤٦ هـ)

من الشروح المفردة التى ذكرها الحافظ ابن حجر لهذا الحديث [٣] ، وقال إنه جزء مفرد جمعه الكاذى عن يعقوب بن السكيت وأبى عبيدة وغيرهما [٤] .

ونقل الحافظ عن هذا الشرح فيما نسبه إلى ابن السكيت ، على ماأرجحه ، ولكنه صرح برواية الكاذى عن ابن السكيت فى قوله : « وزاد الكاذى فى روايته عن ابن السكيت : « وصفر ردائها » ، وزاد فى رواية : « قباء هضيمة الحشا ، جائلة الوشاح ، عكناء فعماء نجلاء » [٥] .

٤٩ – غريب الحديث ، لابن درستويه [٦] ، عبد الله بن جعفر (المتوفى سنة ٣٤٧ هـ)

من أصحاب المبرد ، وسمع من ابن قتيبة [٧] وثعلب [٨] ، والثلاثة من كبار العلماء المؤلفين فى غريب الحديث .

وقد وصف ابن درستويه بأنه « أحد من اشتهر وعلا قدره وكثر علمه ، جيد

---

(١) راجع تخريج الحديث فى الكتاب رقم ١٤ من هذه القائمة .

(٢) روى إسحاق الكاذى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل وأبى العباس ثعلب ، وكان ثقة زاهدا . وراجع تاريخ بغداد ٤٠٠/٦ والمشتبه ٥٣٩ وورد اسمه فى القاموس ٣٧١/١ إسحاق بن محمد ، والصواب ابن أحمد بن محمد . وكاذة قرية من قرى بغداد ، كما فى المشتبه ٥٣٩

(٣) فتح البارى ١٦٤/٩

(٤) فتح البارى ١٦٤/٩

(٥) فتح البارى ١٧٩/٩

(٦) له ترجمة فى الفهرست ٩٣ ووفيات الأعيان ٤٥/٣ والبداية والنهاية ٢٣٣/١١ والبغية ٢/ ٣٦ وقال السيوطى عن ضبط (درستويه) : بضم الدال والراء ، كما نقل أنه يضبط بالفتح فيهما .

(٧) البغية ٣٦/٢

(٨) الفهرست ٩٣

التصنيف » [١] ، وكتابه في غريب الحديث ذكره ابن النديم[٢] ، وابن خلكان [٣] .

٥٠ - غريب الحديث ، لأبى أحمد العسال [٤] ، محمد بن أحمد (المتوفى سنة ٣٤٩ هـ)

قال ابن كثير فى ترجمته : « أحد الأئمة الحفاظ وأكابر العلماء ، سمع الحديث وحدث به » [٥] .

كتابه فى غريب الحديث ذكره الداودى فى طبقاته [٦] .

٥١ - غريب القرآن والسنة ، لأبى بكر النقاش [٧] ، محمد بن الحسن (المتوفى سنة ٣٥١ هـ)

جاء فى البداية والنهاية أنه « سمع الكثير ، فى بلدان شتى ، عن خلق من المشايخ [٨] وأخذ عنه كثير من طلاب العلم » [٩] ، وفى طبقات القراء أنه كتب الحديث وقيد السنن وصنف المصنفات فى القراءات والتفسير [١٠] .

وكتابه « غريب القرآن والسنة » ذكره السيوطى [١١] .

---

(١) البغية ٣٦/٢ (٢) الفهرست ١٣٠/٩٣

(٣) وفيات الأعيان ١٤٥/٣ وانظر كذلك البغية ٣٦/٢ وكشف الظنون ١٢٠٥/٢

(٤) راجع البداية ٢٣٧/١١ والمشتبه ٤٥٨ وطبقات المفسرين للداودى ٥٣/٢

(٥) البداية والنهاية ٢٣٧/١١

(٦) طبقات المفسرين ٥٣/٢

(٧) هو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلى البغدادى المفسر المقرئ ، له ترجمة فى الفهرست ٥٠ والبداية والنهاية ٢٤٢/١١ وغاية النهاية ١١٩/٢

(٨) لذلك تميز بعلو الإسناد فى القراءة فكان يقصد فى قراءة ابن كثير وابن عامر لأنه كان عالى الإسناد بهما وكان أبو الحسن الدارقطنى يستملى له وينتقى للناس من حديثه . وانظر غاية النهاية ١١٩/٢

(٩) البداية والنهاية ٢٤٢/١١

(١٠) غاية النهاية ١١٩/٢

(١١) طبقات الحفاظ للسيوطى ٣٧١

٥٢ – غريب الحديث ، للديمرتى [١] ، القاسم بن محمد الأصبهانى (المتوفى سنة حدود سنة ٣٥٥ هـ)

كان نحويا لغويا ، ونقل السيوطى أنه انتصب للإقراء أربعين سنة [٢] .
كتابه أشار إليه ياقوت [٣] والسيوطى وغيرهما [٤] .

٥٣ – « أحاديث منتقاة ، وغرائب ألفاظ رسول الله ﷺ مما يحتاج لاستعماله » ، لأبى الفتح الأزدى [٥] محمد بن الحسين الموصلى (المتوفى سنة ٣٦٧ هـ)

كان من الحفاظ المصنفين فى الجرح والتعديل ، قال ابن كثير : « ضعفه كثير من الحفاظ من أهل زمانه » [٦] . ونقل الكتانى عن الذهبى أن توهينه « بلا مستند طائل » [٧] .

وهناك مخطوط من الكتاب بالمكتبة الظاهرية بدمشق وعليه سماع فى سنة ٥٧١ هـ ، وذكر سزكَين أن هذه الأحاديث اختارها أبو الحسن أحمد بن الفتح بن عبد الله بن فرغان مع حديث أبى هشام الحسين بن محمد بن الفرج الحداد البزار [٨] .

---

(١) جاء فى الأنساب ٤٥٢/٥ « الديميرتى » بالياء الساكنة بين الدال المهملة والميم المكسورتين ثم ياء والتاء ثالثة الحروف . وورد ضبط الديمرتى فى هدية العارفين ٨٢٧/١ بكسر الدال وفتح الياء وضم الميم وانظر ترجمته فى الفهرست ١٢٨ ومعجم الأدباء ٣٢٠/٦ والبغية ٢٦٣/٢

(٢) البغية ٢٦٣/٢

(٣) معجم الأدباء ٣٢٠/١٠

(٤) البغية ٢٦٣/٢ وهدية العارفين ٨٢٧/١

(٥) له ترجمة فى البداية والنهاية ٣٠٣/١١ وانظر الرسالة المستطرفة ١٠٨ وتاريخ التراث العربى (الترجمة) ٤٩٤/١

(٦) البداية والنهاية ٣٠٣/١١

(٧) الرسالة المستطرفة ١٠٨

(٨) تاريخ التراث العربى (الترجمة) ٤٩٤/١ ، ٥٣٦

وفى حاشية لابن ناصر على المشتبه أن أحمد بن الفتح بن عبد الله بن فرغان « تفقه على الشيخ ابن حامد فى سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة . روى عن أبى الفتح محمد بن الحسين الحافظ وأبى هاشم الحسين بن محمد الحداد » (١) .

٥٤ – غريب الحديث ، لابن خالويه (٢) ، الحسين بن أحمد (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ)

ذكر سزكين أن الكتاب من مصادر أحمد بن يوسف الفهرى (٣) (المتوفى سنة ٦٩١ هـ) فى كتابه « تحفة المجد الصريح فى شرح الفصيح » (٤) .

٥٥ – غريب الحديث لابن بابويه (٥) ، أبى جعفر القمى (المتوفى سنة ٣٨١ هـ)

أشار صاحب إيضاح المكنون إلى هذا الكتاب على أنه أمالى ابن بابويه فى الحديث (٦) ، ولكنه ذكر فى هدية العارفين أن له أمالى فى الحديث ، وكتابا فى غريب الحديث (٧) .

---

(١) المشتبه ٥٠٦

(٢) راجع البداية والنهاية ١١/٢٧/٩ والبغية ١/٥٢٩

(٣) هو أحمد بن يوسف الفهرى اللبلى أبو جعفر اللغوى ، أحد مشاهير أصحاب الشلوبين سمع الحديث من ابن خروف ... وروى عنه أبو حيان وابن رشيد . وانظر البغية ١/٤٠٢ ، ومعجم المؤلفين ٢/٢١٢

(٤) راجع سزكين (GAS,VIII,112) . والجزء المتبقى من الكتاب منه مخطوط بدار الكتب برقم ٢٠ لغة ش .

(تنبيه) اطلعت على مخطوط (تحفة المجد الصريح فى شرح كتاب الفصيح) فلم أجد ذكرا لكتب غريب الحديث إلا فى قول الفهرى : « وما وقع فى الأغربة كغريبى الهروى والقتيبى وغيرهما وما سقط إلى من شروحاته ككتاب ابن درستويه وابن خالويه والمطرز » (تحفة المجد ورقة ٦) والراجح أن سزكين قد وهم فظن أن قول الفهرى (من شروحاته) يعنى شروح غريب الحديث . ولكن الواقع والسياق يقطعان بأنه يريد شروح الفصيح . وآثرت عدم حذف الكتاب رجاء مزيد من التحقيق .

(٥) هو محمد بن أحمد بن على بابويه القمى الشيعى . راجع ترجمته فى هدية العارفين ٢/٥٢ وإيضاح المكنون ٢/١٤٦

(٦) ترجم له فى حرف الغين بغريب الحديث ثم أحال على الأمالى . وانظر إيضاح المكنون ٢/١٤٦ ، ١/١٢٣

(٧) هدية العارفين ٢/٥٢

٥٦ - « الحكم والأمثال المروية عن رسول الله ﷺ وشرح ألفاظه التى لم يسبق إليها » لأبى أحمد العسكرى [١] ، الحسن بن عبد الله (المتوفى سنة ٣٨٢ هـ)

من الكتب التى ذكرها ابن خير ضمن ما رواه من كتب شرح غريب الحديث ومعانيه [٢] .

وهناك عبارات وردت فى حديث رسول الله ﷺ قرر العلماء أنه لم يسبق إليها ، وقد تقدمت الإشارة إلى طرف من ذلك فى هذه الدراسة [٣] .

٥٧ - غريب الحديث ، للحافظ الدارقطنى [٤] على بن عمر (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ)

ترجم له ابن كثير وأثنى عليه ثناء جميلا ، ومن ذلك قوله إن الدارقطنى « جمع وصنف وألف وأجاد وأفاد ، وأحسن النظر والتعليل والانتقاد والاعتقاد ، وكان فريد عصره ونسيج وحده وإمام دهره فى أسماء الرجال وصناعة التعليل والجرح والتعديل ، وحُسْن التصنيف والتأليف واتساع الرواية والاطلاع التام فى الدراية » [٥] .

وكتاب الحافظ الدارقطنى فى غريب الحديث منه مخطوط فى مكتبة رامبور (بالهند) ٥١١/١ رقم ٣١٦ فى سنة ٥٦٦ هـ ٩٢ ورقة [٦] .

---

(١) هو الحسن بن عبد الله بن سعيد ، خال أبى هلال العسكرى ، وكان أبو أحمد أحد الأئمة فى اللغة والأدب والنحو والنوادر ، اشتهر بجودة التصنيف وحسن التأليف . وراجع دول الإسـلام ٢٣٣/١ والبداية والنهاية ٣١٢/١١ والخزانة ٢٠٢/١

(٢) فهرسة ابن خير ٢٠٢

(٣) الفصل الأول من الباب الأول : مبحث الدراسات الدلالية ومفهوم الغرابة .

(٤) راجع دول الإسلام ٢٣٤/١ والبداية والنهاية ٣١٧/١١

(٥) البداية والنهاية ٣١٧/١١

(٦) راجع بروكلمان (الترجمة) ٢١٢/٣ وتاريخ التراث العربى (الترجمة) ٥١٢/١

٥٨ - غريب الحديث ، لأبى سليمان الخطابى [(١)] ، حَمْد بن محمد البُستىّ (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ)

ثالث الكتب الأمهات فى غريب الحديث والأثر : الأول كتاب أبى عبيد والثانى كتاب ابن قتيبة [(٢)] ، كما تقدم .

وكان منهج الخطابى فى هذا الكتاب أن يكمل ما بدأه أبو عبيد وعززه ابن قتيبة ، وقد تحدث عن عمله فى مقدمة الكتاب فقال : « واتسق الكتاب فصار كنحو من كتاب أبى عبيد أو كتاب صاحبه ، ونحوت نحوهما فى الوضع والترتيب ، وابتدأت أولا بتفسير أحاديث الرسول ﷺ ، ثم ثنيت بأحاديث الصحابة والتابعين ، وألحقت به مقطعات عن الحديث لم أجد لها فى الرواية سندا ، إلا أنها قد أخذت من المقانع من أهل العلم والأثبات من أصحاب اللغة ، وختمت الكتاب بإصلاح ألفاظ من مشاهير الحديث يرويها عوام النقلة ملحونة محرفة عن جهة قصدها ، رأيت داعية الحاجة منهم إلى ذكرها شديدة والفائدة من تقويمها عظيمة ، ولم أعرض لشئ فسر فى كتابيهما إلا أن يتصل حرف منه بكلام فيذكر ضمنه أو يقع شئ منه فى استشهاد أو نحوه ، وإلا أحاديث وجدت فى تفسيرها لمتقدمى السلف أو لمن بعدهم من أهل الاعتبار والنظر أقاويل تخالف بعض مذاهبهما وتعدل عن سنن اختيارهما ، اقتضى حق هذا الكتاب وشرط ما هو ضامنه من استيفاء هذا الباب أن يكون مشتملا عليها محيطا بها » [(٣)] .

وقد شرح محقق الكتاب منهج الخطابى فى معالجة مادته وأنه « يورد الحديث ثم يتبعه بسنده ، وأحيانا كثيرة يأتى بسند آخر وبرواية أخرى ثم يفسر الكلمات اللغوية ويؤيد تفسيرها بحديث آخر أو بعض حديث أو آية قرآنية أو بيت من الشعر

---

(١) له ترجمة مع ذكر مصادرها فى مقدمة تحقيق غريب الحديث للخطابى ٨/١

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٣٩٨ والنهاية ٨/١

(٣) غريب الحديث للخطابى ٤٩/١

أو الرجز ، وكثيرا ما يستطرد فيشرح الكلمات الغريبة فى هذه الشواهد فى إفاضة ومقدرة ، وإذا كان فى الحديث شئ من الفقه سجله بعد الشرح » [١] .

وقد عقد الخطابى فى نهاية مقدمة الكتاب عدة فصول قال عنها : « وقد رأيت أن أقدم هذه الفصول بين يدى ما أنا مفسره من الغريب فى كتابنا هذا ليتمثلها أصحاب الحديث وطلاب الأثر فتكون تقدمة للمعرفة وتوطئة للصناعة » [٢] ، وأول ما ذكره من ذلك « القول فيما يجب على من طلب الحديث من تعلم كلام العرب وتعرف مذاهبها ومصارف وجوهها » ، وبدأ الفصل بقوله لما كان بيان الشريعة مصدره عن لسان العرب ، « وكان العمل بموجبه لا يصح إلا بإحكام العلم بمقدمته ، كان من الواجب على أهل العلم وطلاب الأثر أن يجعلوا أولا عظم اجتهادهم ، وأن يصرفوا جل عنايتهم إلى علم اللغة والمعرفة بوجوهها ، والوقوف على مثلها ورسومها ... وملاك الأمر فيما تمس منه بهم الحاجة إليه منها معرفة أبواب ثلاثة : وهى أمثلة الأسماء وأبنية الأفعال وجهات الإعراب ، فإن من لم يحكم هذه الأصول لم يكمل أن يكون واعيا لعلم أو راوية له » [٣] ، ثم عقد فصلا عن التصحيف وسوء التأويل ، فقال : « إن طالب الحديث إذا أغفل معرفة الأبواب الثلاثة التى قدمنا ذكرها لم يكد يسلم من التصحيف وسوء التأويل ، وذلك لأن فيما يرد من الحديث ألفاظا متشابهة فى الصورة والخط متنافية فى المعنى والحكم ، فحق على طالب الحديث أن يرفق فى تأمل مواضع الكلام » [٤] .

وهذا الفصول التى كتبها أبو سليمان جديرة بالاهتمام ومدارسة أهل العلم ، لأنها تتعرض لأهم قضايا التعامل مع النصوص وبخاصة نصوص الحديث الشريف .

---

(١) غريب الحديث للخطابى ، مقدمة التحقيق ٢٧/١

(٢) غريب الحديث للخطابى ٥٢/١

(٣) غريب الحديث للخطابى ٥٣/١

(٤) غريب الحديث للخطابى ٥٧/١

٥٩ - كتاب الغريبين ، للهروى [١] ، أبى عبيد أحمد بن محمد (المتوفى سنة ٤٠١ هـ)

نال هذا الكتاب شهرة واسعة ، لأن مؤلفه قصد إلى حسن تصنيف المادة الموجودة فى كتب الغريب التى ألفت قبله ، وعمل على تقريبها للباحث .

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الهروى فى هذا الكتاب أول من اتبع الترتيب المعجمى فى تصنيف المادة ، وقد تقدم فى هذه الدراسة أن شمر بن حمدويه (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) له كتاب رتبه على حروف المعجم جمع فيه غريب القرآن وغريب الحديث [٢] .

وقد تحدث الهروى عن منهجه فى الكتاب فأوضح أن كتب الغريب السابقة كثيرة « وفى كل منها فائدة وجمعها متعب وحفظها عن آخرها معجز » [٣] ، ثم قال « وكنت أرجو أن يكون سبقنى إلى جمعها ، وضم كل شئ إلى لفقه منهما على ترتيب حسن واختصار كاف ، سابق ، فكفانى مؤونة الدأب وصعوبة الطلب فلم أجد أحدا عمل ذلك إلى غايتنا هذه ... وكتابى هذا لمن حمل القرآن وعرف الحديث ، ونظر فى اللغة ، ثم احتاج إلى معرفة غرائبهما ، وهو موضوع على نسق الحروف المعجمة ، نبدأ بالهمزة فنفيض بها على سائر الحروف حرفا حرفا ، ونعمل لكل حرف بابا ونفتتح كل باب بالحرف الذى يكون أوله الهمزة ثم الباء ثم التاء إلى آخر الحروف ، إلا أن لا نجده فنتعداه إلى ما نجده على الترتيب فيه ، ثم نأخذ فى كتاب الباء على هذا العمل إلى أن ننتهى بالحروف كلها إلى آخرها » [٤] .

وقد شرح محقق الكتاب منهج الهروى فى كتابه ، فذكر أنه يبدأ بتفسير غريب القرآن الكريم ، ثم يثنى بغريب حديث رسول الله ﷺ وآثار الصحابة والتابعين مستشهدا بالشعر فى غير تكثر ناقلا عن أئمة التفسير واللغة كابن عباس ومجاهد وابن قتيبة والفراء وثعلب والحربى وأبى بكر بن الأنبارى ، ومن إليهم ،

---

(١) له ترجمة فى معجم الأدباء ٤/٢٦٠ وبغية الوعاة ٣٧١/١ والرسالة المستطرفة ١١٧

(٢) راجع الكتاب رقم ٢٥ فى هذه القائمة .

(٣) و (٤) الغريبين ٦/١

ومن قبل هؤلاء وبعدهم أستاذه أبو منصور الأزهرى ... وحين يأتى إلى شرح غريب الحديث نراه يسكت أحيانا عن ذكر صاحب الحديث - على عكس ما نرى عند ابن الأثير فى النهاية - ... والمصنف يروى بعض الأحاديث بسنده ، ثم يفيض الكلام على الأحاديث المشكلة » [١] .

وقد اهتم كثير من العلماء بدراسة « الغريبين » واختصاره والاستدراك عليه ، ومن ذلك :

التنبيه على الألفاظ التى وقع فى نقلها وضبطها تصحيف فى كتاب الغريبين ، لأبى الفضل محمد بن ناصر [٢] (المتوفى سنة ٥٥٠ هـ) ومنه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٦ لغة تيمور ، وفى المكتبة الظاهرية برقم ٦٣ [٣] .

مختصر الغريبين ، لأبى المكارم على بن محمد النحوى [٤] (المتوفى سنة ٥٦١ هـ) .

وصنف الحافظ محمد بن عمر أبو موسى المدينى الأصبهانى (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) كتاب هفوات الغريبين [٥] . وله تتمة للغريبين سماها « المجموع المغيث » ، لها ترجمة فى هذه القائمة .

وقد اعتمد أبو الفرج بن الجوزى (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ) على الغريبين فى تصنيف كتابه « غريب الحديث » ، وقد أشار إلى ذلك ابن الأثير [٦] .

---

(١) الغريبين - مقدمة التحقيق ٢٦/١ - ٢٧

(٢) له ترجمة فى البداية والنهاية ٢٣٣/١٢ وانظر مقدمة تحقيق الغريبين ٣١/١ وقال ابن كثير : كان حافظا ضابطا مكثرا من السنة ، كثير الذكر سريع الدمعة وقد تخرج به جماعة منهم أبو الفرج بن الجوزى .

(٣) راجع بروكلمان (الترجمة) ٣٧٢/٢ ومقدمة تحقيق الغريبين ٣١/١

(٤) راجع البغية ٢٠١/١ وكشف الظنون ١٢٠٩/٢ ومقدمة تحقيق الغريبين ٣٣/١

(٥) كشف الظنون ١٢٠٩/٢

(٦) النهاية ٩/١

٦٠ - مشكل الحديث وغريبه ، لابن فُورَك [١] محمد بن الحسن
(المتوفى سنة ٤٠٦ هـ)

ورد هذا الكتاب فى قوائم فهارس المخطوطات تحت مجموعة من العناوين منها « مشكل الحديث وغريبه » ، كما تقدم ، ومنها « شرح غريب الحديث » [٢] .

وقد نشر الكتاب بعنوان « مشكل الحديث وبيانه » بالهند سنة ١٣٦٢هـ [٣] .

ومنه مخطوطات فى مكتبات العالم ، منها (مشكل الحديث وغريبه) فى ليبزج برقم ٣١٦ ، (شرح غريب الحديث) فى مكتبه راغب باستانبول برقم ٣١٢ [٤] ، وقد تقدم فى هذه الدراسة بيان العلاقة بين المشكل والغريب وأن كثيرا من مصنفى غريب الحديث يدخلون المشكل فى دراسة الغريب [٥] .

ويتضح من مقدمة ابن فورك للكتاب أنه يأخذ بالمنهج الذى اعتمده جمهور المصنفين فى غريب القرآن وغريب الحديث « والمشكل » منهما ، وهو تفسير النص وفق ما ورد عن العرب وطبقا لخصائص العربية وعرف أهلها فى البيان [٦] ، يقول ابن فورك فى هذا الصدد : « وذلك أن آى الكتاب قسمان : فقسم هو محكم تأويله بتنزيله يفهم المراد منه بظاهره وذاته . وقسم لا يوقف على معناه إلا بالرد إلى المحكم وانتزاع وجه تأويله منه ، فكذلك أخبار الرسول ﷺ جارية هذا المجرى ومنزلة على هذا التنزيل ، فمنها الكلام البين المستقل فى بيانه ، ومنها المفتقر إلى

---

(١) محمد بن الحسن بن فُورَك ، بضم الفاء وفتح الراء ، كما ذكر ابن العماد فى ترجمته فى شذرات الذهب ١٨١/٣

(٢) بروكلمان (الترجمة) ٢١٨/٣ وذكر للكتاب ثمانية عناوين منقولة عن نسخ منه .

(٣) راجع أصول الحديث للدكتور محمد عجاج الخطيب ٢٨٦

(٤) بروكلمان (الترجمة) ٢١٨/٣

(٥) الفصل الأول من الباب الأول : مبحث مفهوم الغريب عند المحدِّثين ومؤلفى غريب الحديث .

(٦) فى الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة إشارة لذلك فى مبحث مفهوم الغريب وعلوم القرآن .

غيره وذلك على حسب عادة العرب فى خطابها وعرف أهل اللغة فى بيانها ، إذ لم يكن كل خطابهم مستغنيا عن بيان وتفسير ولاكله مستحيلا يحتاج إلى بيان وتفسير من غيره ... وكما لم يعترض ما خفى من دلائل العقل على ما تجلى منها حتى يسقط دلائل العقول رأسا ، فكذلك ما خفى من دلائل السمع لا يعترض ما تجلى منها ، وإنما أراد الله عز وجل أن يرفع الذين أوتوا العلم بخصائص رفعة ودرجات فيها يبين حالهم بها عمن لم ينعم عليه بمثلها » [١] .

ومن القضايا التى يتضح فيها هذا المنهج معالجته لحديث « خلق الله آدم على صورته » [٢] ، قال ابن فورك : « وأظهر وجوه التأويل عن ذلك ، ومما قيل إن هذا الخبر خرج على سبب ، وذلك أن النبى ﷺ مر برجل يضرب ابنه أو عبده فى وجهه لطما ويقول : قبح الله وجهك ومن أشبه وجهك ، فقال ﷺ : « إذا ضرب أحدكم عبده فليتق الوجه فإن الله خلق آدم على صورته » ، وقد نقل الناقلون هذه القصة مع هذه اللفظة من الطرق الصحيحة ، وإنما ترك بعض الرواة بعض الخبر اختصارا على ما يذكر منه للدلالة على ما يحذف إذا كانت القصة مشهورة مضبوطة بنقل الأثبات لأن أكثر الغرض عندهم الأسانيد دون المتون فلذلك ترك بعضهم ذكر السبب فيه ، فالأولى أن يحمل المختصر من ذلك على المفسر حتى يزول الإشكال ... وذلك سب للأنبياء والمؤمنين فزجره عن ذلك ، وخص آدم بالذكر لأنه هو الذى ابتدئت خلقة وجهه على الحد الذى يحتذى عليه » [٣] . ثم قال فى موضع آخر : « والطريقة الثانية فى تأويل ذلك أن يكون الهاء كناية عن الله (تعالى) ، وهذا أضعف الوجهين من قبل أن الظاهر أن الهاء ترجع إلى أقرب المذكور إليه ، إلا أن تدل دلالة على خلاف ذلك » [٤] .

---

(١) مشكل الحديث وبيانه ٤

(٢) الحديث رواه البخارى فى أول كتاب الاستئذان (فتح البارى ٥/١١) وورد فى صحيح مسلم فى كتاب الجنة ٤١٩/٨ ورواه الإمام أحمد فى مسنده ٢٤٤/٢ وانظر جمع الجوامع ٦٩/١ وكشف الخفاء ١٠٢/١ وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ١٤٧ ودفع شبه التشبيه ، لابن الجوزى ٤٧ ورد المتشابه للمحكم ، لابن العربى ١٠

(٣) مشكل الحديث وبيانه ٧

(٤) مشكل الحديث وبيانه ١٠ وانظر فى عود الضمير إلى أقرب مذكور : همع الهوامع ٦٥/١

٦١ – سمط الثريا فى معانى غريب الحديث ، لأبى القاسم الغازى [١] إسماعيل بن الحسين البيهقى (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ)

ورد هذا الكتاب عند ياقوت [٢] ، وذكره السيوطى نقلا عنه [٣] .

٦٢ – شرح غريب كتاب البخارى ، لأبى الوليد الصابونى [٤] ، هشام بن عبد الرحمن (المتوفى سنة ٤٢٣ هـ)

هذه التسمية ذكرها ابن خير [٥] ، وقال ابن بشكوال : « له كتاب تفسير البخارى على حروف المعجم » [٦] .

٦٣ – تقريب الغريبين ، لسُلَيم الرازى [٧] أبى الفتح بن أيوب (المتوفى سنة ٤٤٧ هـ)

المقصود بالغريبين هنا غريب الحديث لأبى عبيد وغريب الحديث لابن قتيبة ، فقد اختصرهما المصنف وجمع بينهما [٨] ، مع زيادات قليلة ، لم يخرج عن المنهج الذى اتبعاه فجعل كتابه على المسانيد « ورتب الأحاديث فيها ، ولجأ فى اختصاره إلى حذف الأسانيد واختصار بعض الشروح » [٩] .

---

(١) له ترجمة فى معجم الأدباء ١٤١/٦ والبغية ٤٤٥/١

(٢) معجم الأدباء ١٤١/٦

(٣) البغية ٤٤٥/١ وانظر المعجم العربى ٥٦/١ ومقدمة تحقيق النهاية ٦/١

(٤) هشام بن عبد الرحمن بن عبد الله يعرف بابن الصابونى من أهل قرطبة يكنى أبا الوليد . ترجم له ابن بشكوال فى الصلة ٥٦٠/٢ وانظر الأعلام ٨٤/٩ ومعجم المؤلفين ١٤٩/١٣

(٥) فهرست ابن خير ١٩٨

(٦) الصلة ٥٦٠/٢

(٧) هو أبو الفتح سليم بن أيوب الرازى الفقيه الشافعى الأديب له ترجمة فى وفيات الأعيان ٣٩٧/٢ ودول الإسلام ٢٦٣/١ وانظر الرسالة المستطرفة ١٢٣

(٨) فهرست ابن خير ١٩٥

(٩) المعجم العربى ٥٧/١

والكتاب منه مخطوط فى دار الكتب المصرية تحت رقم ١٠١٧ تفسير ، نسخ فى عام ٤٢٤ هـ [١] .

٦٤ - تفسير غريب الصحيحين ، للحميدى [٢] محمد بن أبى نصر (المتوفى سنة ٤٨٨ هـ)

هذا الكتاب مرتب على المسانيد ، ومنه مخطوط فى مكتبة أحمد تيمور بدار الكتب المصرية [٣] ، وفى كلية آداب القاهرة نوقشت رسالة ماجستير حول تحقيق هذا الكتاب ودراسته سنة ١٩٨٥ م إعداد عبد الله محمد عبد الرحمن .

كما نشر الكتاب بعنوان (تفسير غريب مافى الصحيحين البخارى ومسلم) دراسة وتحقيق الدكتورة زبيدة محمد سعيد عبد العزيز ، وهو رسالة لنيل درجة الدكتوراه من مدريد باسبانيا ، منشورات مكتبة السنة بالقاهرة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٦٥ - « جزء فى مسألة فى تفسير قول النبى ﷺ فى خالد بن الوليد رضى الله عنه : « إن خالداً قد احتبس أدراعه وأعتده » واختلاف الرواية فى ذلك » [٤] ، لأبى بكر المعافرى [٥] محمد بن حيدرة (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ)

الجزء عند المحدِّثين - كما ذكر الكتانى - « تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم ، وقد يختارون من المطالب المذكورة فى صفة الجامع مطلبا جزئيا يصنفون فيه مبسوطا »[٦] .

---

(١) المعجم العربى ٥٧/١ ومقدمة تحقيق النهاية ٦/١

(٢) هو محمد بن أبى نصر فتوح بن عبد الله بن حميد الأندلسى ، قدم بغداد فسمع بها الحديث وكان حافظا مكثرا أديبا ماهرا عفيفا نزيها . وراجع البداية والنهاية ١٥٣/١٢ ودول الإسلام ١٨/١

(٣) بروكلمان (الترجمة) ١٦٧/٣ وسزكين (الترجمة) ٣٤٤/١

(٤) فهرسه ابن خير ١٩٨

(٥) فى بغية الملتمس ٦٢ محمد بن حيدرة بن مفوز ، شاطبى فقيه أديب من أهل بيت جلالة وتقدم .

(٦) الرسالة المستطرفة ٦٤

وهذا الكتاب اختار فيه المؤلف جزئية من الحديث وهو قوله ﷺ : « إن خالدا احتبس أدراعه وأعتده » ، وخصها بالشرح وسرد الروايات المتعلقة بها .

والعبارة المشروحة فى هذا الجزء وردت فى حديث أبى هريرة رضى الله عنه ، قال : « أمر رسول الله ﷺ بالصدقة فقيل : منع ابن حميل وخالد بن الوليد وعباس بن المطلب . فقال النبى ﷺ : « أما خالدٌ ، فإنكم تظلمون خالدا ، قد احتبس أَدْراعَه وأَعْتُدَه فى سبيل الله ، وأما العباس بن عبد المطلب فعم رسول الله ﷺ فهى عليه صدقة ومثلها معها » [(١)] .

قال ابن الأثير : الأعتد جمع قلة للعتاد وهو ما أعده الرجل من السلاح والدواب آلة للحرب ... والأدرع جمع درع [(٢)] ، وقال ابن حجر : « أعتُده بضم المثناة جمع عَتَد بفتحتين ، ووقع فى رواية مسلم « أعتاده » [(٣)] ، وهو جمعه أيضا ... وقيل إن لبعض رواة البخارى أعبده ، بالموحدة ، جمع عبد [(٤)] .

٦٦ - غريب الحديث ، لأبى إسحاق النسوى [(٥)] ، إبراهيم بن محمد (المتوفى سنة ٥١٩ هـ)

كان أبو إسحاق صاحب رحلة فى طلب العلم ، سمع الكثير فى أسفاره ، ووُصف كتابه فى غريب الحديث بأنه تصنيف مفيد [(٦)] .

---

(١) الحديث رواه البخارى فى كتاب الزكاة (فتح البارى ٣٨٨/٣) ومسلم فى صحيحه ٦٨/٣ وأبو داود فى السنن ٤١٠/١ والإمام أحمد فى المسند ٣٢٢/٢ وانظر جمع الجوامع ٧٣٥/١ والفائق ٣٨٩/٢ وغريب الحديث لابن الجوزى ٦٦/١ ومشارق الأنوار للقاضى عياض ٦٤/٢ والنهاية ١١٤/٢ و ١٧٦/٣

(٢) النهاية ١٧٦/٣

(٣) صحيح مسلم ٦٨/٣

(٤) فتح البارى ٣٩٠/٣

(٥) له ترجمة فى البغية ٤٢٥/١ وهدية العارفين ٩/١

(٦) البغية ٤٢٥/١ والمعجم العربى ٥٧/١

٦٧ – التعليق ، لأبى محمد البَطَلْيُوسى ، عبد الله بن محمد (المتوفى سنة ٥٢١ هـ)

أشار إليه العلامة محمد الطاهر بن عاشور فى « كشف المغطى » (صفحة ٦) وذكر أن لديه نسخة منه ، وأنه فى شرح غريب الموطأ .

٦٨ – المفهم بشرح غريب صحيح مسلم ، للحافظ عبد الغافر الفارسى [١] : عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد (المتوفى سنة ٥٢٩ هـ)

أبو الحسن عبد الغافر من أسرة من الأسر المنجبة للعلماء والمحدِّثين ، وسيأتى فى الكتاب التالى (مجمع الغرائب) إشارة لأبيه وجده ، وكان أبو الحسن سبط الإمام أبى القاسم القشيرى [٢] وسمع الكثير عليه ، ورحل إلى البلاد وأسمع [٣] .

وكتابه ذكره ابن خلكان [٤] وابن كثير [٥] واليافعى [٦] وابن العماد ونقل عنه البغدادى فى خزانة الأدب [٧] .

---

(١) راجع ترجمته فى وفيات الأعيان ٢٢٥/٣ والبداية والنهاية ٢٣٥/١٢ وشـذرات الذهب ٥٣/٤ ومرآة الجنان ٢٥٦/٣

(٢) كان من أصحاب الشيخ أبى على الدقاق وأخذ الفقه عن أبى بكر بن محمد الطوسى وأخذ الكلام عن أبى بكر بن فورك وصنف الكثير وله التفسير والرسالة التى ترجم فيها جماعة من المشايخ والصالحين (البداية والنهاية ١٠٧/١٢)

(٣) البداية والنهاية ٢٣٥/١٢

(٤) وفيات الأعيان ٢٢٥/٣

(٥) البداية والنهاية ٢٣٥/١٢

(٦) مرآة الجنان ٢٥٦/٣

(٧) خزانة الأدب ٢٥٧/٢

٦٩ - مجمع الغرائب ومنبع الرغائب ، للحافظ أبى الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسى

كان صاحب مجمع الغرائب ، كما تقدم ، من أسرة منجبة للعلماء والمحدثين ، ولما وجدت خلطا بين أفراد هذه الأسرة فيما يتصل ببعض قضايا كتب غريب الحديث فلذلك أشير إلى أهم ما وجدته عن ثلاثة من هذه الأسرة :

الأول : جد صاحب مجمع الغرائب وهو عبد الغافر بن محمد الفارسى ، ويشترك معه فى اسم (عبد الغافر) وكان الجد من كبار المحدِّثين ، وهناك مجموعة من الكتب التى ترجمت ، له وكلها يذكر أنه راوى صحيح مسلم ، توفى سنة ٤٤٨ هـ (١) .

الثانى : والد صاحب مجمع الغرائب وهو إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد الفارسى وكان محدثا ورحل فى طلب الحديث ولقى كثيرا من أئمته ، نسب إليه حاجى خليفة أنه راوى صحيح مسلم ، ولم أجد فى مصادرى من ذكر ذلك ولكن المصادر - كما تقدم - تذكر أن أباه هو راوى صحيح مسلم ، كما نسب إليه حاجى خليفة كتابا فى غريب الحديث (٢) . وقد تشكك الدكتور حسين نصار ، بحق ، فى هذه النسبة وأشار إلى احتمال الخلط بين إسماعيل وابنه عبد الغافر صاحب مجمع الغرائب (٣) وقد توفى إسماعيل سنة ٥٠٤ هـ (٤) .

الثالث : صاحب هذا الكتاب (مجمع الغرائب) وقد تقدم فى الكلام على كتابه السابق (المفهم) فى هذه القائمة شئ من ترجمته .

ولما لم أجد لإسماعيل بن عبد الغافر (المتوفى ٥٠٤ هـ) - كما تقدم - فى مصادرى من ذكر أن له كتابا فى غريب الحديث ، إلا ما ذكره حاجى خليفة ، فقد استبعدت من هذه القائمة ما نسب إليه ولم أذكره فى سياقها .

---

(١) دول الإسلام ٢٦٣/١ وشذرات الذهب ٢٧٧/٣ ومرآة الجنان ٦٦/٣

(٢) كشف الظنون ١٢٠٥/٢

(٣) المعجم العربى ٥٧/١

(٤) المنتظم لابن الجوزى ١٦٦/٩ ومرآة الجنان ٧١٣/٣ وشذرات الذهب ٧/٤

أما كتاب « مجمع الغرائب » فقد اعتمد أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل فى تأليفه على كتب تقدمت عليه ، منها كتاب أبى عبيد وكتاب ابن قتيبة وكتاب الخطابى وكتاب الحربى وكتاب الهروى مع زوائد قليلة ، وتقتنى دار الكتب الجزء الأخير منه تحت رقم ٥٠٦ حديث ومنه مخطوطات بالاسكوريال وآيا صوفيا وداماد زاده [١] .

٧٠ – الفائق فى غريب الحديث ، للزمخشرى [٢] محمود بن عمر (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ)

حظى هذا الكتاب باهتمام كبير من دارسى الثقافة العربية الإِسلامية ، فمؤلفه من أعلام المفسرين واللغويين والنحويين ، وله كثير من المؤلفات المشهورة .

وقد حدد الزمخشرى فى مقدمة « الفائق » هدفه من تأليفه فقال : إن « البيان العربى كأن الله عزت قدرته مخضه وألقى زبدته على لسان محمد عليه أفضل صلاة وأوفر سلام ... وقد صنف العلماء ، رحمهم الله ، فى كشف ما غرب من ألفاظه واستبهم وبيان ما اعتاص من أغراضه واستعجم ، كتبا تنوقوا فى تصنيفها وتجودوا ... ولكن لا يكاد يجد بدا من نبغ فى فن من العلم من استحباب أن يكون له فيه أثر يكسبه من الناس لسان الصدق وجمال الذكر ، ويخزن له عند الله جزيل الأجر وسنى الذخر . وصوب هذين الغرضين ذهبت عند صنعة هذا الكتاب غير آل جهدا ولا مقصر عن مدى ، فيما يعود لمقتبسه بالنصح ويرجع إلى الراغبين فيه بالنجح من اقتضاب ترتيب سلمت فيه كلمات الحديث نسقا ونضدا ، ولم تذهب بددا ... واعتماد فَسْرٍ مُوضِحٍ ... مع الاستقاق غير المستكره والتصريف غير المتعسف والإِعراب المحقق البصرى الناظر فى نص سـيبويه وتقرير الفسوى » [٣] .

---

(١) بروكلمان (الترجمة) ٦/٢٤٥ ومقدمة تحقيق غريب الحديث لابن قتيبة ١/٧١

(٢) هو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد . له ترجمة فى البداية والنهاية ١٢/٢١٩ والبغية ٢/٢٨٠ وانظر الرسالة المستطرفة ١١٧

(٣) الفائق ١/١٢ والفسوى : هو أبو على الفارسى ، كما فى هامش ١١ من الصفحة نفسها .

ويتضح من هذا أنه أراد أن يجمع فى الكتاب بين سهولة الترتيب المعجمى والمحافظة على النص بسياقه فى مكان واحد ، ثم الإحالة على ألفاظه فى آخر كل فصلٍ يعالجه فى الأماكن التى يحتمل أن يطلبها الباحث فيها ، ومثال ذلك أنه فى آخر كلامه عن (الهمزة مع الباء) يقول : « مأبورة فى (سك) . ليس لها أبو حسن فى (عض) . لا يؤبه له فى (ضع) » (١) .

ولكن هذه الرغبة فى سياق النص كاملا جعلت الترتيب صعبا بعض الشئ - وإن كانت الفهارس التى ذيلت بها طبعة عيسى الحلبى قد قضت على هذه المشكلة - ولهذا قال ابن الأثير فى كلامه عن الفائق : « ولقد صادف هذا الاسم مسمى ، وكشف من غريب الحديث كل معمى ورتبه على وضع اختاره مقفى على حروف المعجم ، ولكن فى العثور على طلب الحديث منه كلفة ومشقة ، وإن كانت دون غيره من متقدم الكتب ، لأنه جمع فى التقفية بين إيراد الحديث مسرودا جميعه أو أكثره أو أقله وبين شرح ما فيه من غريب ، فيجئ شرح كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث فى حرف واحد من حروف المعجم ، فترد الكلمة فى غير حرفها ، وإذا تطلبها الإنسان تعب حتى يجدها » (٢) .

ولعل الزمخشرى قد قصد بسياق النص كاملا ، فى أغلب الأحيان ، فى مكان واحد أن يهئ للباحث عن الكلمة الغريبة أن يعايشها فى أثناء النص غير منتزعة منه ، وهذا مسلك قويم فى فهم النصوص ودراسة مدلول الألفاظ مما يجعل الفائق ، كما أراد الزمخشرى ، وسيلة ناجحة لتلمس بعض مناحى بلاغة الرسول ﷺ ، وما أفاء الله تعالى على كلامه من جلال النبوة وروعة الوحى .

ولم يكن من منهج الزمخشرى أن يسوق الأسانيد ، بل كان يكتفى بذكر راوى الحديث أو الحادثة التى يعالجها أو الموقف المشهور الذى جاء فيه ، فهو فى الغالب يعتمد فى نقل النصوص على كتب الغريب المتقدمة عليه ، أما تحليله وشرحه فيعتمد فيه على ثقافته اللغوية والدينية الواسعة .

---

(١) راجع الفائق ١/ ٢٠

(٢) النهاية ١/ ٩

ولقد بذل الزمخشرى جهدا كبيرا فى دراسة نصوص الحديث الشريف فى « الفائق » دراسة نحوية ولغوية معتمدا على معرفته الواسعة بالنحو العربى وبخاصة كتاب سيبويه ، وقد عالج كثيراً من قضايا النحو واللغة مستشهدا بالحديث الشريف والأثر على إثبات بعضها مما يضيف جديدا إلى رصيد الذاهبين إلى أن الاستشهاد بالحديث فى إثبات قضايا النحو كان معروفا من قديم ، على ما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى .

كما اهتم الزمخشرى بالألفاظ المعربة وبخاصة الفارسية الأصل ، ومن أمثلة ذلك كلمة (البرق) معرب « بره » [١] ، ولفظة (البريد) ، قال : « البريد فى الأصل : البغل ، وهى كلمة فارسية أصلها بريده دم ، أى محذوف الذنب [٢] » ، كما شرح لفظة « سعانين » وقال : « السعانين : عيدهم الأول قبل الفصح بأسبوع » [٣] . والكلمة عبرية الأصل وهى فى الأصل بالشين : (شعانين) [٤] .

٧١ - شرح غريب البخارى لابن الحسن الجيانى [٥] محمد بن أحمد بن محمد بن أبى خيثمة القيسى
(المتوفى سنة ٥٤٠ هـ)

كان ذا علم باللغة والنحو والأدب فقيها حافظا متقدما فى الكتابة والفصاحة ، أخذ عن أبى على الغسانى وأبى الحسن بن الباذش [٦] .

وذكر بعض الباحثين أن كتابه مفقود [٧] .

---

(١) الفائق ١/١٠٤ وانظر تصحيح التصحيف ١٥٣ والمعجم الفارسى العربى الجامع ٥٥

(٢) الفائق ١/٩٢ وانظر المعجم الفارسى العربى الجامع ١٦١

(٣) الفائق ٣/٢٢٠

(٤) راجع تصحيح التصحيف ٣٤٩ حيث نقل الصفدى عن التثقيف ١٠٢ أن العامة تقول الصعانين قال والصواب السعانين . وفى غرائب اللغة العربية ٢١١ أنها فى العبرية بالشين .

(٥) بغية الوعاة ١/٤٢ (٦) البغية ١/٤٢

(٧) الدراسات اللغوية فى الأندلس ٨٠

٧٢ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضى عياض (١)
أبى الفضل بن موسى اليحصبى السبتى الحافظ
(المتوفى سنة ٥٤٤ هـ)

كان القاضى عياض إمام وقته فى علوم شتى ، وله المصنفات الكثيرة المفيدة (٢) منها مشارق الأنوار الذى وصف بأنه كتاب لو وُزن بالجوهر أو كتب بالذهب كان قليلا فيه (٣) .

ومفهوم القاضى عياض للغريب كما يتضح من الكتاب ، يقوم - بالإضافة إلى الشرح اللغوى - على بيان المعانى المشكلة والفصل فى اختلاف الروايات وإظهار « أحقها بالحق وأولاها » (٤) .

وتدور مباحث الكتاب حول النصوص الواردة فى موطأ مالك وصحيح البخارى وصحيح مسلم ، وهى « الأمهات الثلاث الجامعة لصحيح الآثار التى أجمع على تقديمها فى الأعصار وقبلها العلماء فى سائر الأمصار » (٥) .

وافتتح القاضى عياض مقدمة الكتاب ببيان أن الرواة من المتقدمين كان أكثرهم يحرص على « أداء ما سمع وروى وتبليغ ما ضبط ووعى دون التكلم فيما لم يحط به علما أو التسور على تبديل لفظ أو تأويل معنى ، وهى رتبة أكثر المشائخ ، أما الإتقان والمعرفة ففى الأعلام الأئمة ولكنهم كانوا فيما تقدم كثرة وجملة ، وتساهل الناس بعد فى الأخذ والأداء حتى أوسعوه اختلالا ولم يألوه خبالا » (٦) . ولكنه يقرر بعد ذلك أن العدول من أهل العلم قد تصدوا لهذا التساهل ، « وتكلم الأكياس والنقاد من الرواة فى ذلك بقدر ما أوتوه ، فمن بين غال ومقصر ،

---

(١) دول الإسلام ٦١/٢ والبداية والنهاية ٢٢٥/١٢ شذرات الذهب ١٣٨/٤ وانظر الرسالة المستطرفة ٧٩

(٢) دول الإسلام ٦١/٢

(٣) الرسالة المستطرفة ١١٨

(٤) مشارق الأنوار ٥/١

(٥) مشارق الأنوار ٥/١

(٦) مشارق الأنوار ٣/١

ومشكور عليم ، ومتكلف هجوم . فمنهم من جسر على إصلاح ما خالف الصواب عنده وغير الرواية بمنتهى علمه وقدر إدراكه ، وربما كان غلطه فى ذلك أشد من استدراكه » [١] ، ولهذا السبب لم يقبل القاضى عياض مبدأ الرواية بالمعنى وعلل ذلك بقوله إنه : « متى فتح هذا الباب لم يوثق بعد بتحمل رواية ولا أنس إلى الاعتداد بسماع ، مع أنه قد لا يسلم له ما رآه ولا يوافق على ما أتاه ، إذ فوق كل ذى علم عليم ، ولهذا سد المحققون باب الحديث على المعنى وشددوا فيه ، وهو الحق الذى أعتقده ولا أمتريه ، إذ باب الاحتمال مفتوح والكلام للتأويل معرض وأفهام الناس مختلفة والرأى ليس فى صدر واحد ، والمرء يفتن بكلامه ونظره ، والمغتر يعتقد الكمال فى نفسه ، فإذا فتح هذا الباب وأوردت الأخبار على ما ينفهم للراوى منها لم يتحقق أصل المشروع ولم يكن الثانى بالحكم على كلام الأول بأولى من كلام الثالث على كلام الثانى فيندرج التأويل وتتناسخ الأقاويل » [٢] .

وقد رتب القاضى عياض « مشارق الأنوار » ترتيبا معجميا وفق ترتيب حروف الهجاء عند المغاربة [٣] ، ورتب ثانى الكلمة وثالثها كذلك ، وإن كان الحرف الذى يتكلم عنه فيه ألفاظ اختلفت فيها الروايات نبه على ذلك بقوله : (فصل فى الاختلاف والوهم) ، وأشار إلى الأرجح والصواب « بحكم ما يوجد فى حديث آخر رافع للاختلاف مزيح للإشكال مريح من حيرة الإبهام والإهمال أو يكون هو المعروف من كلام العرب أو الأشهر أو الأليق بمساق الكلام » [٤] .

كما عقد فصلا فى كل حرف لينبه على ما « وقع فيها من أسماء أماكن من الأرض وبلاد يشكل تقييدها ويقل متقن أساميها ومجيدها ، ويقع فيها لكثير من الرواة تصحيف » [٥] ، كما نبه كذلك على مشكل الأسماء والكنى والألقاب .

---

(١) مشارق الأنوار ١/٤

(٢) مشارق الأنوار ١/٤

(٣) وسياقها هكذا (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و ى) ، وانظر معجم ما استعجم ، مقدمة التحقيق ١/٧

(٤) مشارق الأنوار ١/٦

(٥) مشارق الأنوار ١/٦ وفيه (لكثير من الروات) .

أما منهج القاضى عياض فى شرح الغريب فيقوم على تقويم اللفظ أولا وإزالة ما قد يكون اعتراه من وهم ولبس فى الرواية ، ثم يشرح اللفظ ويوضح المعنى والمفهوم « دون تقص لذلك ولا اتساع إلا عند الحاجة ، لغموضه ، أو الحجة على خلاف يقع هنالك فى الرواية أو الشرح » [١] .

هذا ما يتصل بالألفاظ ، أما الجمل التى لم تضبط فى سياق المواد فقد أفرد لها ثلاثة أبواب فى آخر هذا المصنف الجليل ، وقد فصل الأبواب فقال : « أولها : فى الجمل التى وقع فيها تصحيف وطمس معناها التلفيف ... » [٢] .

الباب الثانى : « فى تقويم ضبط جمل فى المتون والأسانيد وتصحيح إعرابها وتحقيق هجاء كتابها وشكل كلماتها وتبيين التقديم والتأخير اللاحق لها ليستبين وجه صوابها وينفتح للأفهام مغلق أبوابها » [٣] . الباب الثالث [٤] : « فى إلحاق ألفاظ سقطت من أحاديث هذه الأمهات أو من بعض الروايات ، أو بترت اختصارا واقتصارا على التعريف بطريق الحديث لأهل العلم به لا يفهم مراد الحديث إلا بإلحاقها ولا يستقل الكلام إلا باستدراكها » [٥] .

وقد ذكر ضمن الباب الأول من هذه الأبواب الثلاثة فصلا فيما جاء من الوهم فى هذه الأصول فى حروف من القرآن « استمرت الرواية عند بعض الرواة على خلاف التلاوة بها » [٦] ، كما تضمن الباب الثانى فصلا فى بيان « إضمارات مشكلة فى أثناء الأحاديث من هذه الكتب » [٧] .

ويرجو القاضى الحافظ أن يقضى كتابه هذا على كل إشكال فى هذه الأصول

---

(١) مشارق الأنوار ٧/١

(٢) مشارق الأنوار ٧/١ وانظر ٣٠٨/٢

(٣) مشارق الأنوار ٧/١ و٣٥١/٢

(٤) مشارق الأنوار ٣٧٩/٢

(٥) مشارق الأنوار ٧/١

(٦) انظر مشارق الأنوار ٣٢٩/٢

(٧) مشارق الأنوار ٣٦٦/٢

الثلاثة (الموطأ والبخارى ومسلم) ويقول فى ذلك : « فإذا كملت بحول الله هذه الأغراض وصحت تلك الأمراض رجوت ألا يبقى على طالب معرفة الأصول المذكورة إشكال ، وأنه يستغنى بما يجده فى كتابنا هذا عن الرحلة لمتقنى الرجال ، بل يكتفى بالسماع على الأشياخ ، إن كان من أهل السماع والرواية ، أو يقتصر على درس أصل مشهور الصحة أو يصحح به كتابه ويعتمد على ماهنا إن كان من طالبى التفقه والدراية » [١] .

والكتاب منه مخطوطات فى برلين والاسكوريال وباتنه والجزائر والرباط والقاهرة ، وطبع فى فاس سنة ١٣٢٨ - ١٣٢٩ هـ وبالقاهرة سنة ١٣٣٢ هـ [٢] .

٧٣ - بُغْيَة الرائد لما تضمنه حديث أُمّ زَرْع [٣] من الفوائد ، للقاضى عياض

ذكر ابن خير هذا الكتاب باسم « شرح حديث أم زرع » ، وقال : « حدثنى به مؤلفه رحمه الله ، إجازة منه لى ومشافهة فيما كتبه لى وأذن لى فيه » [٤] ، وورد الاسم - كما جاء فى فهرسة ابن خير - عند السيوطى [٥] وحاجى خليفة [٦] .

وقد وصف الحافظ ابن حجر هذا الكتاب بأنه أجمع شروح هذا الحديث وأوسعها وقد « أخذ منه غالب الشراح بعده » [٧] ، ونقل ابن حجر فى شرحه للحديث بعض التفسيرات والآراء للقاضى عياض عن هذا الكتاب [٨] .

---

(١) مشارق الأنوار ٧/١
(٢) بروكلمان (الترجمة) ٢٧٣/٦
(٣) تقدم تخريج الحديث فى هذه القائمة فى الكتاب رقم ١٤
(٤) فهرسة ابن خير ١٩٧
(٥) طبقات الحفاظ للسيوطى ٤٦٩
(٦) كشف الظنون ١٣٠٩/٢
(٧) فتح البارى ١٦٤/٩ وانظر منال الطالب ٥٣٨
(٨) انظر مثلا فتح البارى ١٦٦/٩ ؛ ١٦٨ ؛ ١٧٣

وصدر الكتاب بتحقيق صلاح الدين الأدلبى وزميليه ، عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

وقد تحدث القاضى عياض عن منهجه فى الكتاب وأنه أراد تفسير معانى هذا الحديث « وأغراضه ، وفتح مقفل غريبه وألفاظه » [١] ، وقد بدأ بسياق الحديث وذكر اختلاف ألفاظه وزيادة بعض نقلته على بعض ثم ذكر إسناد الحديث وآراء العلماء فيه ، ومن ذلك قوله : « إنه لا خلاف فى رفع قوله فى الحديث : « كنت لك كأبى زرع لأم زرع » ، وإنما الخلاف فى بقيته . وقد قال أبو بكر بن ثابت الخطيب البغدادى الحافظ : المرفوع من هذا الحديث إلى النبى ﷺ قوله لعائشة « كنت لك كأبى زرع لأم زرع » ، وما عداه فمن كلام عائشة رضى الله عنها ، حدثت به هى النبى ﷺ » [٢] .

وقد قسم القاضى عياض الحديث إلى فقرات حسب ما ورد عن كل واحدة من النسوة اللائى وردن فى الحديث ، وفى كل فقرة يتحدث غالبا عن الغريب والعربية والفقه ، كما عنى بتوضيح أوجه البلاغة والفصاحة فى ألفاظ الحديث وعباراته ، وكان يناقش آراء العلماء فى النص الذى يعالجه ، وقد نقل عن شرح ابن أبى أويس [٣] وروى طرفا من رواية أحمد بن عبيد بن ناصح [٤] ، كما أخذ عن شرح أبى بكر بن الأنبارى [٥] .

---

(١) بغية الرائد ٢

(٢) بغية الرائد ٢ وقد ذكر الحافظ ابن حجر آراء العلماء فى سند الحديث وبين أن المرفوع منه فى الصحيحين : « كنت لك كأبى زرع لأم زرع » ، ولكنه جاء خارج الصحيحين مرفوعا كله ، وانظر فتح البارى ٨٥/٩

(٣) راجع فى هذه القائمة الكتاب قم ١٤

(٤) ورد هذا الشرح فى هذه القائمة تحت رقم ٢٩

(٥) انظر هنا ما ورد فى هذه القائمة تحت رقم ٤٣

٧٤ – شرح حديث أم زَرْع [١] ، لأبى بكر بن العربى [٢] ، محمد بن عبد الله المعافرى (المتوفى سنة ٥٤٦ هـ)

هذا الشرح من الكتب التى ذكرها صاحب نفح الطيب فى ترجمة أبى بكر بن العربى [٣] ، ولم أجد معلومات أخرى تتصل به .

٧٥ – مطالع الأنوار على صحاح الآثار ، لأبى إسحاق بن قُرْقُول [٤] ، إبراهيم بن يوسف الوهرانى (المتوفى سنة ٥٦٩ هـ)

وهو من تلاميذ القاضى عياض [٥] ، وصنف هذا الكتاب « على مثال المشارق مختصرا له ، مع زيادة البعض وخصه أيضا بالكتب المذكورة » [٦] ، (يقصد صحيح البخارى وصحيح مسلم والموطأ) .

وقد اهتم بعض الدارسين بهذا الكتاب وصنفوا حوله عددا من المؤلفات ، من ذلك :

– منتخب مطالع الأنوار ، للحسامى القريمى ، صنفه سنة ٧٥٧ هـ ، منه مخطوط فى توبنجن [٧] .

– التقريب فى علم الغريب ، لأبى الثناء محمود بن أحمد الفيومى المعروف بابن خطيب الدهشة [٨] (المتوفى سنة ٨٣٤ هـ) منه مخطوطات فى دار الكتب

---

(١) راجع التخريج فى هذه القائمة فى الكتاب رقم ١٤

(٢) له ترجمة فى نفح الطيب ٣٦/٢ والبداية والنهاية ٢٢٨/١٢

(٣) نفح الطيب ٣٦/٢

(٤) كان حافظا ثقة مأمونا ، وانظر شذرات الذهب ٢٣١/٤

(٥) الرسالة المستطرفة ١١٨

(٦) الرسالة المستطرفة ١١٨

(٧) بروكلمان (الترجمة) ٢٧٧/٦

(٨) هو ابن صاحب المصباح المنير وانظر الخزانة ٣٩٩/٨ وقد ذكر البغدادى كتاب أبى الثناء فى مصادره (الخزانة ٢٢٥/١ ، وقد ورد باسم « تهذيب المطالع » عند بروكلمان الترجمة – ٢٧٧/٦) .

المصرية ومكتبة الاسكندرية ، وقد استعمله السيوطى فى كتاب « تحفة ذوى الأدب فى مشكل الأسماء والنسب » [١] .

– مشكل الصحيحين (من المطالع والمشارق) ، لعبد العزيز العصارى ، منه مخطوط فى كوبريلى برقم ٣٣٤ [٢] (سنة ٧٥٨ هـ) .

– لوامع الأنوار فى نظم غريب الأخبار ، (وهو نظم لمطالع الأنوار لابن قرقول) ، لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الموصلى [٣] (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ) فرغ من نظمه سنة ٧٤٤ هـ ، ومنه نسخة بمكتبة الأزهر برقم ٥٦٢٢ كتبت سنة ٨٧٦ هـ [٤] .

٧٦ – المجموع المغيث فى غريبى القرآن والحديث ، لأبى موسى المدينى [٥] محمد بن عمر بن أحمد الأصبهانى الحافظ (المتوفى سنة ٥٨١ هـ)

أراد أبو موسى بهذا الكتاب أن يكمل كتاب الغريبين للهروى ويستدرك عليه ، وقد تقدم أن أبا موسى ألف كذلك كتابا فى هفوات الغريبين .

ولم يتعرض أبو موسى بالشرح لما فسره أبو عبيد الهروى فى الغريبين [٦] وقد سار فى كتابه على منهج الهروى فى الترتيب وتقطيع النص على المواد ، وقد شرح هذا المنهج فى مقدمة الكتاب فقال : « فإنى لما طالعت كتاب الغريبين لأبى عبيد

---

(١) بروكلمان (الترجمة) ٢٧٧/٦ وفهرس المخطوطات بدار الكتب تصنيف فؤاد سيد ١٩٠/١

(٢) بروكلمان (الترجمة) ٢٧٨/٦

(٣) الدرر الكامنة ٣٠٦/٤ وشذرات الذهب ٢٣٦/٦

(٤) فهرس مكتبة الأزهر ٥٨٧/١

(٥) هو أبو موسى محمد بن أبى بكر بن أبى عيسى المدينى الأصفهانى أحد الحفاظ المشهورين الرحالين ، له ترجمة فى البداية والنهاية ٣١٨/١٢ وغاية النهاية ٢١٥/٢ وانظر مقدمة تحقيق المجموع المغيث ١٥/١

(٦) المجموع المغيث ، مقدمة التحقيق ٣٧/١

الهروى ، رحمه الله ، ورأيت تقريبه الفائدة لمطالعه ، واحتياج طلاب فوائد القرآن والحديث إلى مودعه ، واستحسنته جدا ، وأحمدته سعيا وكدا ، غير أنى وجدت كلمات كثيرة شذت عن كتابه ، إذ لا يحاط بجميع ما تكلم فيه من غريب الكلم ، فلم أزل أتتبع مافاته واكتب ما غفل عنه ... وخرجت كتابى على ترتيب أبى عبيد سواء بسواء » [١] .

وإذا كان الهروى قد اعتمد فى الغريبين على المادة الموجودة فى الكتب المؤلفة قبله إلا اليسير منه ، فإن أبا موسى يشير إلى أنه جمع معظم مادته من « متفرقة الأحاديث والكتب » [٢] .

وقد صدر الكتاب فى أربعة أجزاء بتحقيق الأستاذ عبد الكريم العزباوى عن مركز البحث العلمى وإحياء التراث بجامعة أم القرى . وقد اعتمد المحقق على ثلاث نسخ خطية بالإضافة إلى ماجاء فى النهاية لابن الأثير من مادة الكتاب .

ويلاحظ المحقق أن ما أخذه ابن الأثير من كتاب أبى موسى ورمز إليه بحرف (السين) لا يوجد بعضه فى النسخ التى رجع إليها ، كما حدث خلط بين ما ينسب إلى الهروى وما ينسب لأبى موسى . وقد يكون سبب ذلك - كما يقول المحقق - أن نسخة ابن الأثير من المجموع المغيث غير التى بأيدينا [٣] .

٧٧ - الواعى ، لعبد الحق الإشبيلى الأزدى [٤] أبى محمد بن عبد الرحمن (المتوفى سنة ٥٨١ هـ)

وصف الكتاب بأن صاحبه ضاهى به كتاب الغريبين للهروى [٥] ، وقد اعتمد

---

(١) المجموع المغيث ١/٤

(٢) المجموع المغيث ١/٤

(٣) المجموع المغيث - مقدمة التحقيق ١/٤٤

(٤) يعرف بابن الخراط من المحدثين وفقهاء المالكية وكان موصوفا بالورع والصلاح ، وانظر بغية الملتمس ٣٧٨ وشذرات الذهب ٤/٢٧١ وهدية العارفين ١/٥٠٣ والدراسات اللغوية فى الأندلس ٨١

(٥) الدراسات اللغوية فى الأندلس ٨١

أبو جعفر اللبلى أحمد بن يوسف الفهرى فى كتابه « تحفة المجد الصريح شرح كتاب الفصيح »[١] على هذا الكتاب ، وأكثر من النقل عنه .

٧٨ – غريب الحديث ، لابن الدهان[٢] ، محمد بن شعيب
(المتوفى سنة ٥٩٠ هـ)

من المعلومات القليلة التى ذكرتها المصادر عن هذا الكتاب يتضح أنه كان كبير الحجم نوعا فى « ستة عشر مجلدا لطافا »[٣] .

وقد وصف ابن خلكان منهج ابن الدهان فى الكتاب وترتيبه للمادة فيه فقال : « رمز فيه حروفا يستدل بها على أماكن الكلمات المطلوبة منه »[٤] .

ولعله يريد بذلك أن الكتاب مرتب على حروف المعجم ، أو أنه صنع له فهرسا يستدل به على أماكن الكلمات المطلوبة .

٧٩ – غريب الحديث ، لأبى الفرج بن الجوزى[٥]
عبد الرحمن بن على
(المتوفى سنة ٥٩٧ هـ)

اعتمد ابن الجوزى فى كتابه هذا على كتاب الغريبين للهروى ، فجرد ما يتصل

---

(١) راجع فى هذه القائمة الكتاب رقم ٥٤

(٢) هو أبو شجاع فخر الدين بن الدهان ، كان عالما بالنحو ، وله معرفة تامة بالأدب والرياضيات وله فى ذلك مصنفات ، وله كذلك مصنف فى التاريخ ، وانظر وفيات الأعيان ١٢/٥ والبغية ١٨٠/١ وكشف الظنون ١٢٠٥/٢

(٣) عبارة (لطافا) عن ابن خلكان فى الوفيات ١٢/٥ وكلمة لطيف من معانيها : الصغر . وانظر المصباح المنير ٧٦٠

(٤) وفيات الأعيان ١٢/٥

(٥) هو الإمام الحافظ جمال الدين عبد الرحمن بن على بن محمد بن عبيد الله البكرى ، راجع ترجمته فى دول الإسلام ١٠٦/٢ والبداية والنهاية ٢٨/١٣ وطبقات المفسرين للسيوطى ٦١ وانظر تصحيح التصحيف ٦٢

بالحديث وضمنه كتابه بنفس ترتيب الهروى ، وزاد عليه جزءا يسيرا ، كما ورد فى وصف ابن الأثير لعمل ابن الجوزى ، قال « وكان فى زماننا أيضا معاصر أبى موسى الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى البغدادى ، رحمه الله ، وكان متفننا فى علومه متنوعا فى معارفه ، فاضلا ، لكنه كان يغلب عليه الوعظ ، وقد صنف كتابا فى غريب الحديث خاصة نهج فيه طريق الهروى فى كتابه وسلك محجته مجردا من غريب القرآن ... ولقد تتبعت كتابه فرأيته مختصرا من كتاب الهروى ، منتزعا من أبوابه شيئا فشيئا ، ووضعا فوضعا ، ولم يزد عليه إلا الكلمة الشاذة واللفظة الفاذة ، ولقد قايست مازاد فى كتابه على ما أخذه من كتاب الهروى فلم يكن إلا جزءا يسيرا من أجزاء كثيرة » [١] .

وكان هدف ابن الجوزى الاختصار وعدم التوسع بذكر الشواهد والاشتقاق والتصريف لأنه كما قال ، صنفه للمشتغلين بالحديث ، وقد شرح ذلك فى مقدمة الكتاب فقال : « فرأيت أن أبذل الوسع فى جمع غريب حديث رسول الله ﷺ وأصحابه وتابعيهم وأرجو ألا [٢] يشذ عنى مهم من ذلك ، وأن يغنى كتابى عن جميع ما صنف فى ذلك ، وقد رتبته على حروف المعجم ، وإنما آتى بالمقصود من شرح الكلمة من غير إيغال فى التصريف والاشتقاق ، إذ كتب اللغة أولى بذكر ذلك وإنما آثرت هذا الاختصار تلطفا للحافظ ، والله الموفق » [٣] .

وقد صدر الكتاب بتحقيق الدكتور عبد المعطى أمين قلعجى ، فى مجلدين (عن دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٥ هـ) بالرجوع إلى نسختين مخطوطتين منهما نسخة بخط المصنف [٤] .

---

(١) النهاية ١/٩ - ١٠

(٢) فى المطبوع من غريب الحديث لابن الجوزى (أن لايشذ) وأثبت ما جاء فى النهاية ١/١٠ ، وهو الصواب .

(٣) غريب الحديث لابن الجوزى ١/٤

(٤) غريب الحديث لابن الجوزى ، مقدمة التحقيق ١/١٩ والنسخة الأولى بخط المصنف مأخوذة عن الخزانة العامة بالرباط كما يتضح من صورة بداية النسخة المثبتة فى مقدمة التحقيق . والنسخة الثانية من مكتبة فيض الله وكتبت سنة ٥٩٨ هـ .

وأرجو أن يستدرك الناشر فى طبعة تالية الأخطاء التى وردت فى تلك الطبعة من هذا الكتاب المفيد ، وأمثلة ذلك ما ورد فى الجزء الأول : (نخلاً قد أبدت ... ومؤبدة) [١] ، والصواب أن ذلك كله بالراء : أبرت ومؤبرة . وفى نفس الصفحة (يأبل آدم) والصواب (تأبل) [٢] ، وفى مادة (أكل) [٣] : (فليضع فى يده أكلةٍ) بضبط أكلة بكسرتين فى آخرها . والصواب (أكلةً) بفتحتين ، على النصب كما ورد فى الفائق [٤] مثلا ، وفى مادة (عذر) : « لا يَهلَك الناس » ضبطت يهلك بفتح اللام [٥] . والصواب « يهلِك » بكسر اللام ، كما ورد فى سنن أبى داود [٦] .

٨٠ - النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين بن الأثير [٧] المبارك بن محمد الجزرى (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ)

وصف الكتاب بأنه « أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها ... وأكثرها تداولا » [٨] ، فلقد « انتهى إلى ابن الأثير حصاد طيب فى شرح غريب الحديث أفاد منه وأربى عليه فى استقصاء معجز ، ودأب مشكور بحيث جاء كتابه بحق النهاية فى هذا الفن الشريف ، ولم تند عنه إلا أحاديث يسيرة ذكرها السيوطى فى الدر النثير وفى التذييل والتذنيب » [٩] .

---

(١) غريب الحديث لابن الجوزى ٦/١

(٢) راجع مثلا الفائق ١٩/١

(٣) غريب الحديث لابن الجوزى ٣٢/١

(٤) انظر الفائق ٢٥٥/٢

(٥) غريب الحديث لابن الجوزى ٧٦/٢

(٦) سنن أبى داود ٤٧٩/٢ وانظر تصحيح التصحيف ٥٦٧

(٧) هو العلامة أبو السعادات المبارك بن محمد الشيبانى الإربلى ، كان رحمه الله من محاسن الزمان كما قال ابن كثير فى البداية والنهاية ٥٤/١٣ وانظر معجم الأدباء ٧١/١٧ ومقدمة تحقيق النهاية ٩/١ ومنال الطالب ١١

(٨) الرسالة المستطرفة ١١٧

(٩) النهاية ، مقدمة التحقيق ٧/١

وقد ضمن ابن الأثير كتابه المادة التى وردت فى كتابين يجمعان بين الشمول وسهولة الترتيب : أما الكتاب الأول وهو كتاب الغريبين للهروى ، فقد تقدم أنه جمع ما وصل إليه من كتب الغريب قبله ورتبه ترتيبا حسنا [١] ، والكتاب الثانى هو كتاب أبى موسى المدينى « المجموع المغيث » وقد تقدم هنا أيضا أنه تكملة للغريبين واستدراك عليه [٢] . يقول ابن الأثير عن كتاب أبى موسى ، شارحا منهجه فى الأخذ عن الكتابين : « ولما وقفت على كتابه الذى جعله مكملا لكتاب الهروى ومتمما ، وهو فى غاية من الحسن والكمال ... فرأيت أن أجمع مافيهما من غريب الحديث مجردا من غريب القرآن وأضيف كل كلمة إلى أختها فى بابها تسهيلا لكلفة الطلب ، وتمادت بى الأيام فى ذلك أقدم رجلا وأؤخر أخرى إلى أن قويت العزيمة وخلصت النية ... فحينئذ أمعنت النظر وأنعمت الفكر فى اعتبار الكتابين والجمع بين ألفاظهما وإضافة كل منهما إلى نظيره فى بابه فوجدتهما على كثرة ما أودع فيهما من غريب الحديث والأثر قد فاتهما الكثير الوافر ، فإنى فى بادئ الأمر وأول النظر مر بذكرى كلمات غريبة من غرائب أحاديث الصحاح كالبخارى ومسلم – وكفاك بهما شهرة فى كتب الحديث – لم يرد شئ منها فى هذين الكتابين ، فحيث عرفت ذلك تنبهت لاعتبار هذين الكتابين من كتب الحديث المدونة فى أول الزمان وأوسطه وآخره ، فتتبعتها واستقريت ما حضرنى منها واستقصيت مطالعتها من المسانيد والمجاميع وكتب السنن والغرائب قديمها وحديثها وكتب اللغة على اختلافها ، فرأيت فيها من الكلمات الغريبة مما فات الكتابين كثيرا ، فصدفت حينئذ عن الاقتصار على الجمع بين كتابيهما ، وأضفت ما عثرت عليه ووجدته من الغرائب إلى ما فى كتابيهما فى حروفها وأمثالها » [٣] .

وقد سلك ابن الأثير طريق الهروى وأبى موسى فى الترتيب ، كما أشار إلى أنه قد يثبت الكلمة فى حرف من حروفها الزوائد تيسيرا على طلبة غريب الحديث

---

(١) راجع فى هذه القائمة الكتاب رقم ٥٩

(٢) ورد فى هذه القائمة تحت رقم ٧٦

(٣) النهاية ١/١١

ومنهم من لا يكاد يفرق بين الأصلى والزائد (١) . وقد جعل ابن الأثير لما نقله عن الهروى رمزا هو حرف الهاء . وجعل لما أخذ عن كتاب أبى موسى حرف السين . وما أضافه من بحثه وتتبعه لكتب الحديث والغريب لم يجعل له علامة ، ليسهل التمييز بين كل منها (٢) .

ويرى محقق كتاب أبى موسى « المجموع المغيث » أن هذا التمييز الذى وضعه ابن الأثير لم يكن حازما « فكثير جدا من الأحاديث خلت من العلامة وهى لأبى موسى وبعض الأحاديث عليها (هـ) وهى لأبى موسى ، وقليل جدا من الأحاديث معزوة لأبى موسى وهى للهروى وبعض الأحاديث عليها علامتا (هـ ، س) وهى لأبى موسى وحده ، وبعض الأحاديث عزيت لأبى موسى ولم تأت فى باقى نسخ المغيث ... وهناك احتمال آخر وهو أن يكون ابن الأثير كانت لديه نسخة من المغيث غير التى بأيدينا » (٣) .

ويؤيد الاحتمال الأخير القائل باختلاف النسخ ما جاء فى مقدمة تحقيق كتاب الغريبين من إشارة إلى اختلاف نسخ الكتاب وأن ابن الأثير أشار إلى ذلك ، وهذا « شاهد على أن كتاب الغريبين تفاوتت نسخه سلامة وخطأ وليس لهذا التفاوت من سبب سوى اختلاف الرواية ، وهو أمر معروف فى كثير من الكتب التى تأدت إلينا بروايات مختلفة » (٤) .

واهتم كثير من الدارسين والمصنفين بكتاب ابن الأثير هذا ، فظهرت مؤلفات تدور حوله ، ومن ذلك :

- تتمة لصفى الدين محمود بن أبى بكر الأرموى (المتوفى سنة ٧٢٣ هـ) (٥) .

---

(١) النهاية ١١/١

(٢) النهاية ١١/١

(٣) المجموع المغيث ، مقدمة التحقيق ٤٤/١

(٤) راجع الغريبين ، مقدمة التحقيق ٣١/١

(٥) كشف الظنون ١٢٠٣/٢ والرسالة المستطرفة ١١٧

- الدر النثير ، للسيوطى ، وهو اختصار للنهاية مع زيادات وتعقيبات بعد حذف الأحاديث والاقتصار على تفسير الألفاظ [١] . وقد طبع بهامش النهاية [٢] .

- والتذييل والتذنيب على نهاية الغريب ، للسيوطى أيضا ، أفرد فيه زيادته على النهاية ، ومنه نسخة بدار الكتب المصرية بآخر نسخة من نسخ النهاية برقم ٢٠٩٤ حديث ، ونسخة فى برلين تحت رقم ١٦٦٠ [٣] . وقد صدر بتحقيق الدكتور عبد الله الجبورى عن دار الرفاعى بالرياض سنة ١٤٠٢ هـ .

- الكفاية فى نظم النهاية ، لعماد الدين إسماعيل بن محمد الحنبلى الحافظ [٤] (المتوفى سنة ٧٨٦ هـ) ومنه نسخة ببرلين تحت رقم ١٦٥٩ [٥] .

- واختصر النهاية كذلك كل من عيسى بن محمد الصفوى [٦] (المتوفى سنة ٩٥٣ هـ) ، والمتقى الهندى على بن حسام الدين [٧] (المتوفى سنة ٩٧٥ هـ) .

٨١ - منال الطالب فى شرح طوال الغرائب ، لمجد الدين بن الأثير

صدر هذا الكتاب بتحقيق الدكتور محمود الطناحى [٨] مع مقدمة للتحقيق درس فيها المحقق كثيرا من الموضوعات المتعلقة بالكتاب ، وسأشير إلى بعضها هاهنا .

وقد شرح ابن الأثير منهجه فى الكتاب ، وما يتميز به عن كتابه « النهاية فى غريب الحديث والأثر » فقال : « فإنى لما بلغت الأمل والغرض وأديت النفل

---

(١) المعجم العربى ٦٢/١

(٢) وفى مقدمة تحقيق النهاية ١٢٠/١ أن معظمها تعليقات للسيوطى عن ابن الجوزى « ولعله اطلع على غريبه » .

(٣) راجع المعجم العربى ٦٢/١ وبروكلمان (الترجمة) ١٩٧/٦ ومقدمة تحقيق النهاية ٨/١

(٤) هو إسماعيل بن محمد بن بردس البعلبكى ، له ترجمة فى الدرر الكامنة ٤٠٤/١

(٥) بروكلمان (الترجمة) ١٩٧/٦ ومقدمة تحقيق النهاية ٨/١

(٦) له ترجمة فى شذرات الذهب ٢٩٧/٨ وانظر كشف الظنون ١٩٨٩/٢

(٧) كان من العلماء العاملين وعباد الله الصالحين ، له مصنفات عديدة توفى بمكة المشرفة سنة ٩٧٥ هـ وراجع شذرات الذهب ٣٧٩/٨

(٨) عن « مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى » ، بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٣ هـ ، ثم أعاد الدكتور محمود الطناحى - رحمه الله - نشره بمكتبة الخانجى بالقاهرة سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

والمفترض من تصنيف كتاب النهاية فى غريب الحديث والأثر ... وكان الغريب الوارد فيه المدرج فى أثنائه ومطاويه مفرقا على أنواع صنوفه ، مقسما فى أبواب حروفه ... أحببت أن أستأنف كتابا مختصرا أجمع فيه من الأحاديث والآثار الطوال والأوساط ما أكثر ألفاظه غريب ولا يفهمه أكثر الناس ، ويعز إدراك بعضه على كثير من الخواص ، أوردها كاملة متناسقة الألفاظ ... وأتبع كل حديث وأثر شرح غريبه وتفسير معانيه وإيضاح المقاصد المودعة فيه » (١) .

ويصف محقق الكتاب هذا المنهج بما يظهر تفرد ابن الأثير به ، وأنه لا يعلم « لهذا الكتاب سميا فى مناهج من صنفوا فى غريب الحديث ... وقد قسم ابن الأثير الكتاب قسمين : الأول فى أحاديث رسول الله ﷺ : ما له فيه ذكر سيق الحديث له ، أو بنى عليه . ومعظم أحاديث هذا القسم يدور على أحاديث الوفود التى وفدت على رسول الله ﷺ وأحاديث المولد والمبعث ودلائل النبوة وخصائصه ﷺ . والقسم الثانى فى آثار جماعة من الصحابة وبعض التابعين لهم بإحسان ، رضى الله عنهم أجمعين » (٢) .

كما كان من منهج ابن الأثير فى هذا الكتاب بعد أن يذكر متن الحديث كاملا أن « يذكر فى آخره من خرجه من علماء الحديث والغريب ، ويعقب بما قيل فى الحديث جرحا وتعديلا وقبولا وردا » (٣) ، وقد لاحظ المحقق أن « الغاية التى تغياها ابن الأثير من وضع هذا الكتاب إنما هى غاية لغوية » ، (٤) لأنه يرى أن ضعف الحديث من هذا النوع عند علماء الجرح والتعديل لا يقدح فى قمته اللغوية ، ويوضح ابن الأثير هذا بقوله معلقا على حديث فدك : « هذا الحديث أكثر ما يروى عن طريق أهل البيت ، وإن كان قد روى من طريق أخرى أطول من هذا ، وأكثر أهل الحديث يقولون إنه موضوع على فاطمة ... قلت : هذا الحديث وإن كان

---

(١) منال الطالب ٣/١

(٢) منال الطالب – مقدمة التحقيق ٢٤/١

(٣) منال الطالب – مقدمة التحقيق ٢٥

(٤) منال الطالب – مقدمة التحقيق ٢٥

موضوعا كما ذكروا فهو من أفصح الكلام وأحسنه مأخذا واحتجاجا ، ولعل واضعه لا ينقص درجة عن الحجاج بن يوسف الثقفى ، وكتب غريب الحديث مشحونة بشرح كلامه وخطبه ، فلا بأس أن يجرى هذا الحديث مجراها فى شرح غريبه ومعانيه ، ولعل أكثر ما يروى من أحاديث الغريب الطوال جارية هذا المجرى فى التصنع ، والله أعلم » [١] .

ويلاحظ كذلك أن ابن الأثير يدخل المشكل من الحديث فى معنى الغريب وأنه « قد يشرح بعض الأحاديث لا لغريب ألفاظها بل لإشكال معناها [٢] . وقد تقدم فى الفصل الأول من هذا الباب بيان العلاقة بين المشكل ومفهوم الغريب .

٨٢ – غريب الحديث لمحمد بن بختيار اليعقوبى [٣] ، شهاب الدين الحنبلى (المتوفى سنة ٦١٧ هـ)

وهو من تلاميذ ابن الجوزى [٤] صاحب « غريب الحديث » [٥] ، وكتاب ابن بختيار ذكره ابن المستوفى وقال عنه : « سمعه عليه بإربل جماعة ليسوا من أهل العلم » [٦] ، كما أشار إليه ابن العماد فى ترجمة مؤلفه [٧] .

٨٣ – غريب الحديث ، لموفق الدين البغدادى [٨] ، عبد اللطيف ابن يوسف (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ)

يبدو أن المؤلف قد صنف « غريب الحديث » أولا ، ثم اختصره بعد ذلك

(١) منال الطالب ٥٠٨ وانظر مقدمة التحقيق ٢٦

(٢) منال الطالب مقدمة التحقيق ٢٧

(٣) له ترجمة فى تاريخ إربل ١٩٠/١ وشذرات الذهب ٧٦/٥

(٤) شذرات الذهب ٧٦/٥

(٥) راجع فى هذه القائمة الكتاب رقم ٧٩

(٦) تاريخ إربل ١٩٠/١

(٧) شذرات الذهب ٧٧/٥ وانظر تاريخ إربل ٣١٤/٢

(٨) له ترجمة فى فوات الوفيات ٣٨٦/٢

وسماه « المجرد للغة الحديث » ، فقد قال ابن شاكر الكتبى : « من تصانيفه : غريب الحديث ، والمجرد منه » (١) .

أما « المجرد للغة الحديث » فقد صدر الجزء الأول منه بتحقيق فاطمة حمزة الراضى (٢) عن رسالة بجامعة بغداد سنة ١٩٧١ م (٣) .

٨٤ – المشرع الروى فى الزيادة على غريب الهروى ، لأبى عبد الله الغسانى (٤) ، محمد بن على بن الخضر بن هارون (المتوفى سنة ٦٣٦ هـ)

كان نحويا ماهرا مقرئا ، من رواة الحديث ، متين الدين ، تام المروءة ، رحب الصدر ، مسارعا إلى قضاء حوائج الناس ، شديد الاحتمال ، محسنا لمن أساء إليه روى عنه القاضى عياض ، (٥) ولاشك أن هذه الصفات كان لها بعض الآثار فى مؤلفه ، وقيل إن هذا الكتاب مفقود (٦) .

ويظهر من عنوان الكتاب أنه تكملة واستدراك على الغريبين للهروى (٧) .

٨٥ – المفصح المفهم والموضح الملهم لمعانى صحيح مسلم ، لابن هشام الخضراوى (٨) ، أبى عبد الله محمد بن يحيى (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ)

كان رأسا فى العربية ، عاكفا على التعليم ، أخذ عن ابن خروف والشلوبين وغيرهما ، وقد ألف فى الرد على ابن عصفور : النقض على الممتع (٩) .

---

(١) فوات الوفيات ٣٨٦/٢

(٢) عن مطبعة الشعب ببغداد سنة ١٩٧٧

(٣) الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجرى صفحة ٧٢

(٤) ترجم له السيوطى فى البغية ١٨٠/١

(٥) عن البغية ١٨٠/١ مع بعض التصرف .

(٦) انظر الدراسات اللغوية فى الأندلس ٨٢

(٧) راجع كشف الظنون ١٢٠٩/٢ ومقدمة تحقيق الغريبين ٣٤/١

(٨) له ترجمة فى بغية الوعاة ٢٦٧/١

(٩) عن البغية ٢٦٧/١

والمفصح المفهم منه نسخة بدار الكتب المصرية [١] . وقد « اعتنى فيه بتفسير الألفاظ النبوية وتبيين المعانى الغامضة الخفية على ما ورد من كلام العرب ، ولم يذكر أسماء الرواة ، ورتب الألفاظ على حروف الهجاء ، مجلد بقلم مغربى تمت كتابته سنة ٧٤٣ هـ » [٢] .

٨٦ – اختصار صحيح البخارى وشرح غريبه ، لجمال الدين الأنصارى [٣] أبى العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبى (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ)

كان محدثا فقيها مدرسا بالإسكندرية ، اختصر الصحيحين ، وشرح صحيح مسلم وسماه « المفهم » [٤] . « واختصار صحيح البخارى وشرح غريبه » منه نسخ بدار الكتب المصرية ومكتبة القرويين بفاس [٥] .

٨٧ – غريب جامع الأصول ، لمحب الدين الطبرى [٦] ، أحمد بن عبد الله (المتوفى سنة ٦٩٤ هـ)

قرأ المحب الطبرى على كثير من علماء عصره ، ومن ذلك سنن أبى داود والنسائى وجامع الترمذى وصحيح البخارى وغير ذلك ، وله مصنفات كثيرة ذكرها ابن تغرى بردى فى ترجمته [٧] ، ومنها غريب جامع الأصول [٨] .

---

(١) بمكتبة طلعت برقم ٧٩٤ حديث .

(٢) فهرس مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية جـ ٦

(٣) له ترجمة فى البداية والنهاية ٢١٣/١٣

(٤) البداية والنهاية ٢١٣/١٢

(٥) بروكلمان (الترجمة) ١٧٦/٣

(٦) له ترجمة مفيدة فى المنهل الصافى ٤٣٢/١ ؛ ٣٤٧

(٧) راجع المنهل الصافى ٣٤٢/١ ومابعدها .

(٨) لمجد الدين بن الأثير صاحب النهاية كتاب جامع الأصول « جمع فيه بين البخارى ومسلم والموطأ وسنن أبى داود والترمذى على حروف المعجم ، وشرح غريب الأحاديث ومعانيها وأحكامها . =

٨٨ - شرح غريب الحديث ، لعلى بن يوسف التوقاتى ، (المتوفى بعد سنة ٧٠٥ هـ)

ذكر صاحب (الأعلام) أنه من العلماء بالحديث ، وأنه قد رتب الأحاديث فى هذا الكتاب على حروف المعجم ، ومنه مخطوطة أنجزتْ سنة ٧٠٥ [١] .

٨٩ - شرح غريب شهاب الأخبار ، لأبى منصور التلمسانى [٢] ، محمد ابن منصور (المتوفى سنة ٧٣٦ هـ)

شرح فيه المؤلف الغريب الوارد فى كتاب « شهاب الأخبار والحكم والأمثال والآداب من الأحاديث النبوية » ، للقاضى أبى عبد الله محمد بن سلامة القضاعى الشافعى [٣] (المتوفى سنة ٤٥٤ هـ) ، وشهاب الأخبار منه نسخة مصورة بدار الكتب المصرية [٤] .

أما شرح غريب شهاب الأخبار فيوجد ضمن مجموعة فى الحديث بالمكتبة التيمورية بدار الكتب تحت رقم ٣٠٠ [٥] .

= وقد طبع بالقاهرة سنة ١٣٦٨ هـ ، ثم أعيد نشره بتحقيق الأستاذ عبد القادر الأرناؤوط بدمشق سنة ١٣٩٤ . وانظر منال الطالب - مقدمة التحقيق ، فى ترجمة ابن الأثير صفحة ٢٠

(١) الأعلام ، للزركلى ٣٤/٥

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن منصور بن على بن هدية ، أديب من القضاة له ترجمة فى تعريف الخلف ٤٥٩/٢ وانظر الأعلام ٣٣٢/٧

(٣) راجع كشف الظنون ١٠٦٧/٢

(٤) انظر القائمة الببلوجرافية للمخطوطات التى تم تصويرها بالميكروفيلم من دار الكتب المصرية والمكتبات الملحقة بها - القاهرة سنة ١٩٦٤ مسلسل رقم ٢٢٠

(٥) فهارس المكتبة التيمورية ٢٩٩/١

٩٠ – التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ، لبدر الدين الزركشى (١) محمد بن عبد الله (المتوفى سنة ٧٩٤ هـ)

كان منهجه فى الكــتاب أن يوضح ما وقع فى صحيح الإمام البخارى من لفظ غريب أو إعراب غامض أو نسب عويص أو راوٍ يخشى فى اسمه التصحيف (٢) .

ومنه نسخة بخط المؤلف فى برلين برقم ١١٥٩ وفى غيرها من مكتبات العالم نسخ أخرى ، وقد طبع بالقاهرة سنة ١٣٥١ هـ (٣) .

والكتاب من المراجع التى نقل عنها البغدادى فى خزانة الأدب (٤) .

٩١ – المقتفى فى حل ألفاظ الشفا ، لبرهان الدين الحلبى (٥) المعروف بسبط ابن العجمى (المتوفى سنة ٨٤١ هـ)

فرغ من تأليف هذا الكتاب سنة ٧٩٧ هـ بحلب (٦) ، ومنه مخطوطات فى بعض مكتبات العالم (٧) .

أما « الشفا » فهو من تأليف القاضى عياض وقد وصف بأنه « عظيم النفع لم يؤلف مثله فى الإِسلام » (٨) .

---

(١) هو بدر الدين محمد بن عبد الله ، صاحب البرهان فى علوم القرآن وغير ذلك ، له ترجمة فى حسن المحاضرة ٤٣٧/١

(٢) فهرس مكتبة الأزهر ٢٣٤/١

(٣) راجع بروكلمان (الترجمة) ١٦٨/٣ وسزكَين (الترجمة) ٣١٥/١

(٤) خزانة الأدب ٦٧/٢

(٥) هو إبراهيم بن محمد برهان الدين الحلبى ، ترجم له ابن تغرى بردى فى المنهل الصــــافى ١٤٧/١ ونقل أنه شيخ إمام عامل حافظ ورع مفيد زاهد على طريق السلف الصالح ليس مقبلا إلا على شأنه ، وانظر شذرات الذهب ٢٣٧/٧

(٦) كشف الظنون ١٠٥٤/٢ وهدية العارفين ٩/١ (٧) بروكلمان (الترجمة) ٢٦٩/٦

(٨) راجع الرسالة المستطرفة ٧٩ وأشار الكتانى إلى نقد الذهبى لبعض ما ورد فى الكتاب ، ورد عليه ، وانظر مخطوطات الشفا وطبعاته وما كتب حوله فى بروكلمان (الترجمة) ٢٦٨/٦ – ٢٧٣

٩٢ – تحفة المنجد والمتهم فى غريب صحيح مسلم لمؤلف مجهول ، جمع هوامش أستاذه سبط ابن العجمى (المتوفى سنة ٨٤١ هـ)

تمت كتابته سنة ٨١٦ هـ [١] ، ومنه مخطوط فى الحميدية برقم ١١٨ فى ٣٤٨ ورقة [٢] .

٩٣ – رَيْع الفَرْع فى شرح حديث أم زَرْع ، لابن ناصر الدين حافظ دمشق [٣] أبى عبد الله محمد بن عبد الله (المتوفى سنة ٨٤٢ هـ)

هذا الكتاب ذكره السخاوى ووصفه بأنه كراريس [٤] ، كما أشار إليه ابن العماد [٥] ، ومنه مخطوط بدار الكتب بسماع المؤلف وعليه إجازته سنة ٨٣٧ هـ فى ٣٩ ورقة تحت رقم ٢٢٣٣٦ ب [٦] .

٩٤ – الفصل الخامس من (هدى السارى) المنشور بعنوان : تفسير غريب الحديث للحافظ ابن حجر [٧] ، أحمد بن على (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ)

ورد ذكره فى مراجع تحقيق « غريب الحديث » لابن قتيبة ، للدكتور عبد الله الجبورى ، وأنه طبع فى مطبعة الإمام بالقاهرة . نشر على يوسف [٨] .

---

(١) راجع بروكلمان (الترجمة) ١٨٢/٢ وسزكَين (الترجمة) ٣٥٩/١ وورد اسم الكتاب فيه (تحفة المفهم فى غريب صحيح مسلم) ، ولعل الصواب ما ورد عند بروكلمان .

(٢) تاريخ التراث العربى لسزكَين ٣٥٩/١

(٣) له ترجمة فى الضوء اللامع ١٠٣/٨ وشذرات الذهب ٢٤٣/٧

(٤) الضوء اللامع ١٠٤/٨

(٥) شذرات الذهب ٢٤٣/٧

(٦) فهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية نشرة فؤاد سيد ٤٤٧/١ وانظر تخريج حديث أم زرع هاهنا فى الكتاب رقم ١٤

(٧) شيخ الإسلام قاضى القضاة ، العسقلانى الأصل المصرى المولد والدار والوفاة . ترجم له ابن تغرى بردى فى المنهل الصافى ١٧/٢ – ٣٢ وانظر الضوء اللامع ٣٦/٢ وشذرات الذهب ٢٧٠/٧

(٨) غريب الحديث لابن قتيبة ١٠٨٩/٣

ولم أجد لهذا الكتاب ذكرا فى معجم المطبوعات العربية والمعربة ولا فى اكتفاء القنوع ، كما لم أعثر عليه فى فهارس دار الكتب

ثم رأيت نسخة مصورة منه ببيروت ، ذكر الناشر فى أولها أنه اقتطع الفصل الخامس من مقدمة (فتح البارى) : (هدى السارى) ونشرها .

وقد ذكر الحافظ الفصل « فى سياق ما فى الكتاب (أى صحيح البخارى) من الألفاظ الغريبة على ترتيب الحروف مشروحا » ... [١] ثم قال : « وقد ذكرت كثيرا منه على ظاهر لفظه غير مراع لأصل مادته تيسيرا للكشف ، ونبهت على بعض ذلك وأوردت فيه [٢] كثيرا وإن كان مذكورا فى الأصل (أى فتح البارى) لتتم به الفائدة فى موضع واحد » [٣] .

ويفهم من هذه العبارة أنه جعل هذا الفصل محتويًا على غريب البخارى ، لأنه لم يكتف بما شرحه فى فتح البارى .

٩٥ – مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا ، للشُّمُنّى [٤] أحمد بن محمد (المتوفى سنة ٨٧٢ هـ)

استفاد فيه من شرح البرهان الحلبى (تقدم هنا برقم ٩١) ، « وزاد عليه تتمات يسيرة فيها تحقيقات دقيقة » [٥] . ومنه مخطوط فى مكتبة مكرم بدار الكتب المصرية برقم ٥٥ وطبع باستانبول سنة ١٢٦٤ هـ [٦] .

---

(١) هدى السارى ٧٧

(٢) كذا ، ولعله (منه) .

(٣) هدى السارى ٧٧

(٤) راجع ترجمته فى المنهل الصافى ١٠٤/٢ والبغية ٣٧٥/١ وهو من شيوخ السيوطى .

(٥) كشف الظنون ١٥٠٣/٢ (الحاشية) .

(٦) بروكلمان (الترجمة) ٢٧/٦ وقد أصدرته دار الكتب العلمية ببيروت ، وبأعلى الصفحات متن الشفا وبأسفلها مزيل الخفا (بدون تاريخ) ، ولعلها طبعة مصورة عن طبعة استانبول .

٩٦ - شرح غريب ما فى « الجامع الصغير »[١] للسيوطى ، تأليف جمال الدين يوسف بن عبد الله الأرميونى المصرى[٢] الشافعى (المتوفى سنة ٩٥٨ هـ)

المؤلف تلميذ من تلاميذ جلال الدين السيوطى[٣] .
والكتاب منه نسخة بدار الكتب المصرية تمت كتابتها سنة ١٠٨٧ هـ ضمن مجموعة ، من ورقة ١٩ - إلى ٢٧ تحت رقم ٣٧٠٢٣ ب[٤] .

٩٧ - فيض البارى فى شرح غريب صحيح البخارى ، لعبد الرحيم العباسى[٥] : عبد الرحيم بن عبد الرحمن (المتوفى سنة ٩٦٣ هـ)

منه مخطوط بخط المؤلف فى مكتبة عاطف برقم ٥٢٩ ، وفى مكتبة راغب برقم ٢٩٨ والمكتبة الحميدية برقم ٢٩٨ ، وفى سراى أحمد الثالث برقم ٣٩١ بعنوان ضوء السارى فى شرح صحيح البخارى ، وهو نفس الكتاب ، وهو بخط المؤلف أيضا[٦] .

٩٨ - مجمع بحار الأنوار فى غرائب التنزيل ولطائف الأخبار ، لمحمد طاهر الصديقى[٧] الهندى الفتّنى (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ)

اختصره من النهاية ، وضم إليه فوائد أخرى ، ورتبه على حروف المعجم ،

---

(١) راجع الرسالة المستطرفة ١٣٧
(٢) له ترجمة فى شذرات الذهب ٣٢٢/٨ وهدية العارفين ٥٦٤/٢ وانظر الأعلام ٢٤٠/٨
(٣) شذرات الذهب ٣٢٢/٨ وهدية العارفين ٥٦٤/٢
(٤) فهرس المخطوطات بدار الكتب نشرة فؤاد سيد ٥٢/٢
(٥) من تصانيفه « معاهد التنصيص » . وانظر هدية العارفين ٥٦٣/١
(٦) تاريخ التراث العربى لسزكين ٣٢٧/١
(٧) راجع الرسالة المستطرفة ١١٣ ؛ ١١٨ وذكر أنه رئيس محدثى الهند .

وذيله بتكملة له ، سماها « تكملة مجمع بحار الأنوار » ، ضمنها ماتيسر له الإطلاع عليه مما زاد على الأصل من اللغات والمعانى ، وقد طبع بالهند سنة ١٢٨٣ هـ [١] ، وفى دائرة المعارف العثمانية فى حيدر آباد سنة ١٣٨٧ هـ .

٩٩ - شرح حديث أم زَرْع [٢] ، لشهاب الدين أحمد بن الخلال [٣] (من علماء القرن العاشر الهجرى)

منه نسخة بقلم معتاد ، ناقصة فى آخرها بقدر بيان تاريخ الكتابة . نقلت من خط المؤلف فى ٩ ورقات بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٠١١١ ب [٤] .

١٠٠ - شرح حديث أم زرع [٥] ، لأحمد بن بهاء الدين محمد بن عبد الله الشنشورى [٦] الشافعى (من علماء القرن العاشر الهجرى)

هذا الشرح منه مخطوط ضمن مجموعة (من ورقة ٢٦٥ إلى ٢٧٢) بدار الكتب المصرية بقلم معتاد ، نقلت من خط المؤلف ، تحت رقم ٣٤٤٣ جـ [٧] .

---

(١) فهرس مكتبة الأزهر ٥٩٣/١

(٢) تقدت الإشارة إلى تخريج هذا الحديث فى هذه القائمة فى الكتاب رقم ١٤

(٣) لم أجد له ترجمة فى مصادرى .

(٤) فهرس المخطوطات بدار الكتب - نشرة فؤاد سيد ٢٣/٢

(٥) راجع هامش ٢

(٦) لم أجد له ترجمة فى مصادرى .

(٧) فهرس المخطوطات بدار الكتب - نشرة فؤاد سيد ٢٣/٢

١٠١ – منتخب الزهر والثمر
فى غريب الحديث والأثر
تأليف عقيل بن عمر الظفارى اليمانى
(المتوفى ١٠٦٢ هـ)

منه مخطوط فى آصفية ١/٦٧٦/٢٤٦ [١]

١٠٢ – مجمع البحرين ومطلع
النيرين ، لفخر الدين
محمد بن على الطريحى (المتوفى ١٠٨٥ هـ)

من علما الإمامية [٢] تناول فيه « غريب القرآن ولغات الحديث الخاصة » ، ورتبه مبوّبا على الحرف الأخير من المادة الأصلية ، وجمع الهمزة والألف فى باب واحد ، كما جاء فى مقدمة الطبعة الصادرة عن مكـتبة الهلال ببيروت سنة ١٩٨٥ .

* * *

(١) الأعلام ٢٤٢/٤ وبروكلمان (الترجمة) القسم التاسع ١٢٦
(٢) الأعلام ١٣٨/٥ ، وانظر مجمع البحرين – مقدمة الناشر فى الجزء الأول .

١٠٣ – حُسْن القَرْع على حديث أم زَرْع [(١)] ، للشيخ أحمد بن عبد الغنى التميمى الخليلى [(٢)]
(من علماء القرن الثالث عشر الهجرى)

أوله : « لباب مولانا أدمنا القرع ... » ، فرغ من تأليفه سنة ١١٨٥ هـ ، ومن تبييضه سنة ١٢٠٢ هـ . منه نسخة فى مجلد بقلم معتاد كتبت سنة ١٢٠٣ هـ فى ١٢ ورقة برقم ٢٤١٠ [(٣)] .

١٠٤ – كشف المغطى من المعانى والألفاظ الواقعة فى الموطا ، للعلامة محمد الطاهر بن عاشور
(المتوفى ١٣٩٣هـ)

اهتم فيه بشرح ما غمض وأشكل من المعانى والألفاظ والروايات ، نشر بالجزائر سنة ١٩٧٥ م . وكان المؤلف – رحمه الله – شيخ جامع الزيتونة ، وشيخًا للإسلام مالكيًا ، ومن أعضاء المجمعين العربيين فى القاهرة ودمشق [(٤)] .

* * *

---

(١) تقدمت الإشارة إلى تخريج هذا الحديث فى هذه القائمة فى الكتاب رقم ١٤

(٢) لم أجد له ترجمة فى مصادرى .

(٣) فهرس مكتبة الأزهر ٤٨٧/١

(٤) الأعلام ١٧٤/٦

ثانيا : الكتب التى لم تعرف سنوات وفيات مؤلفيها على وجه التحديد :

وفيما يلى الكتب التى لم تعرف سنوات وفيات مؤلفيها على وجه التحديد ، وجعلتها فى تسلسل القائمة لأنها من كتب غريب الحديث على وجه القطع :

١٠٥ - غريب الحديث لأحمد بن الحسن الكندى

ذكره ابن النديم (١) والخطابى (٢) وحاجى خليفة (٣) .

ونقل سزكَين ما ذكره الخطابى ، ولكن الاسم تحرف عنده من (الكندى) إلى (الكنهى) (٤) .

١٠٦ - كتاب ابن قاسم (أو أبو القاسم) العثمانى المصرى

ذكره القاضى عياض فى ترتيب المدارك (١/٢٠٠) فيمن شرحوا غريب الموطأ : (ابن قاسم) ، ونقل عنه السيوطى فى تنوير الحوالك (١/١٢) وفيه (أبو القاسم) ، وفى أوجز المسالك (١/٥٣) : أبو قاسم . ويحتمل أن يكون المؤلف هو عبد الرحمن بن قاسم (المتوفى سنة ١٩١ هـ) ، ولم أجد دليلا قاطعا على ذلك .

١٠٧ - غريب الحديث ، لأبى محمد عبد الله بن على المروزى

كتب فى عام ٤٦٤ هـ ، ومنه مختصر لأبى عبد الله الحسين بن على الأسترابادى (٥) .

---

(١) الفهرست ١٣٠

(٢) غريب الحديث للخطابى ١/٥٠

(٣) كشف الظنون ٢/١٢٠٥

(٤) راجع بروكلمان : GAS, VII, 208.

(٥) بروكلمان (الترجمة) ٥/١٩٩

١٠٨ - جمل الغرائب فى تفسير الحديث ، لمحمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابورى الغزنوى [١]

ذكره ياقوت [٢] والسيوطى [٣] وحاجى خليفة [٤] .

١٠٩ - غريب الشفا ، لأبى عبد الله محمد بن الحسن بن مخلوف الراشدى الحافظ [٥]

١١٠ - كتاب مهذب الدين بن الحاجب [٦]

ذكر حاجى خليفة أنه فى عشرة مجلدات [٧] .

وليس المؤلف ابن الحاجب النحوى [٨] ؛ لأن كنيته (جمال الدين) ، وماورد فى كشف الظنون (مهذب الدين) ولم يذكر اسمه أو سنة وفاته ، وقد ذهب بعض الدارسين إلى أنه ابن الحاجب صاحب الشافية والكافية وغيرهما [٩] . ولم أجد مايؤيد ذلك .

---

(١) له ترجمة فى معجم الأدباء ١٢٤/١٩ ولم يذكر سنة وفاته ، وانظر البغية ٢٧٧/٢

(٢) معجم الأدباء ١٢٤/١٩

(٣) بغية الوعاة ٢٧٧/٢

(٤) كشف الظنون ١٠٥٣/٢

(٥) راجع كشف الظنون ١٠٥٣/٢ وبروكلمان (الترجمة ٢٧١/٦) .

(٦) لم أجد له ترجمة فى مصادرى .

(٧) كشف الظنون ١٢٠٧/٢

(٨) هو العلامة جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الفقيه المالكى ، الأصولى النحوى المقرئ صنف فى النحو الكافية وشرحها ونظمها والوافية وشرحها وفى التصريف الشافية وشرحها وغير ذلك توفى رحمه الله سنة ٦٤٦ هـ . وراجع ترجمته فى البداية والنهاية ١٨٦/١٣ وغاية النهاية ٥٠٨/١ وبغية الوعاة ١٣٤/٢

(٩) المعجم العربى نشأته وتطوره ٦٠/١ ومقدمة تحقيق « النهاية » ٧/١ وقد سُمِّى فى هذا العصر كثيرون باسم ابن الحاجب ، وانظر مثلا المنهل الصافى ٣٠٤/١ ، ٢٩٧/٤ وغاية النهاية ٥٠٩/١

١١١ - غريب الحديث ، لمؤلف مجهول

منه نسخة فى ١٦ ورقة فى دار الكتب المصرية برقم ٥٦٦ لغة تيمور [١] .

ثالثا : الكتب التى يحتمل أن تكون من مصنفات غريب الحديث المستقلة ، ولم أجد دليلا قاطعا يؤيد ذلك :

١ - شرح حديث أم زرع [٢] ، للزبير بن بكار [٣]
(المتوفى سنة ٢٥٦ هـ)

ذكره الحافظ ابن حجر فى شروح حديث أم زرع ولم يصرح بأنه شرح مستقل [٤] ، وذكر الدكتور محمود الطناحى أن الحديث خرجه الزبير فى كتابه « الموفقيات » [٥] .

٢ - التقريب فى كشف الغريب ، للقاضى أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة [٦]
(المتوفى سنة ٣٥٠ هـ)

أشار إليه ياقوت [٧] والداودى [٨] . ولم أجد ما يرجح أنه فى غريب الحديث .

---

(١) الفهرس الهجائى للمخطوطات بدار الكتب المصرية - حرف الغين ١٦٥٠

(٢) تقدمت الإشارة إلى تخريج الحديث فى القائمة المثبتة فى هذه الدراسة عن كتب غريب الحديث برقم ١٤

(٣) له ترجمة فى دول الإسلام ١٥٥/١ والبداية والنهاية ٢٤/١١ وتقريب التهذيب ٢٥٧/١

(٤) فتح البارى ١٦٤/٩

(٥) منال الطالب ٥٣٨

(٦) راجع ترجمته فى معجم الأدباء ١٠٢/٤ والبغية ٣٥٤/١ وطبقات المفسرين للداودى ٦٥/١

(٧) معجم الأدباء ١٠٢/٤

(٨) طبقات المفسرين ٦٥/١

٣ – مجموع غرائب الأحاديث ، لأبى منصور السمعانى [١] ، محمد بن عبد الجبار ابن أحمد (المتوفى سنة ٤٥٠ هـ)

منه مخطوط فى مكتبة كوبريلى برقم ٥٩٦ [٢] . ويحتمل أن يكون فى غريب الإِسناد فيكون جامعا لأحاديث من هذا النوع ، ويحتمل أن يكون كذلك فى غريب الألفاظ .

٤ – تقريب الغريب ، للحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ)

ورد فى ترجمته فى المنهل الصافى [٣] ، وأشار إليه ابن العماد [٤] .

٥ – شرح حديث أم زرع [٥] ، لأبى القاسم عبد الحكيم ابن حبان المصرى [٦]

ذكره الحافظ ابن حجر فى مستهل شرحه لهذا الحديث ، مع الكتب التى تعرضت لحديث أم زرع بالشرح ، ولم يصرح بأنه تأليف مفرد [٧] .

* * *

---

(١) الأنساب ٢٢٢/٧ والوافى ٢١٤/٣

(٢) بروكلمان (الترجمة) ١٧٦/٦

(٣) المنهل الصافى ٢٤/٢

(٤) شذرات الذهب ٢٧٢/٧

(٥) راجع فى هذا الفصل القائمة الخاصة بكتب غريب الحديث الكتاب رقم ١٤

(٦) ورد فى المؤتلف والمختلف للدارقطنى ٤٢٤/١ : « عبد الكريم بن إبراهيم بن حبان بن إبراهيم الجنبى من أهل مصر ... وعن أبيه إبراهيم بن حبان ، ثقة حدثنا عن جماعة من المصريين » ، وفى تلخيص المتشابه فى الرسم ، للخطيب البغدادى ٢٢٤/١ « إبراهيم بن حبان ... نا عنه ابنه عبد الكريم ابن إبراهيم ، توفى فى المحرم سنة ٢٣٩ هـ كان موثقا » . ولكن ما ورد فى فتح البارى ١٦٤/٩ : عبد الحكيم بن حبان المصرى ، كما تقدم .

(٧) فتح البارى ١٦٤/٩

نتائج هذا الفصل

تبين من تتبع مؤلفات غريب الحديث والأثر فى هذا الفصل أن مناهج مؤلفيها تندرج تحت ثمانية مناهج . أقدمها وألصقها بطبيعة الفكر الإسلامى القائم على التحرى والتحقيق منهج الأسانيد الذى اتبع مع البدايات الأولى للتأليف فى غريب الحديث والأثر .

ولم يكن كتاب أبى عدنان أول ما ألف فى هذا الباب - كما ذهب إلى ذلك بعض الدارسين - لأن عبارة ابن النديم التى اتخذت دليلا على ذلك لا تحتمل هذا الحكم ، كما أوضحت هذه الدراسة .

أما التأليف فى الغريبين : غريبى القرآن والحديث ، فقد اتضح من هذه الدراسة أن كتاب الجيم لشمر بن حمدويه (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) قد تعرض لهذا النوع من التأليف ، وكذلك كتاب المسائل لابن قتيبة (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ) وكتاب غريب الحديث للحربى (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) ، وألف أبو بكر النقاش (المتوفى سنة ٣٥١ هـ) غريب القرآن والسنة .

وفيما يتصل بالترتيب الهجائى فقد عرف فى فترة تالية لمنهج الأسانيد ، وتبين هنا أن كتاب الجيم لشمر مرتب على حروف المعجم ، وإن ابتدأه بحرف الجيم .

وفيما يتصل بشرح غريب حديث معين أو مجموعة من الأحاديث لها صفة خاصة فقد أحصت هذه الدراسة من شروح حديث أم زرع أكثر من عشرة شروح مستقلة مفردة ، وشرحين لم يتوافر الدليل على أنهما مستقلان .

أما شرح غريب كتاب من كتب الحديث أو مجموعة من هذه الكتب فقد استحوذ كتاب صحيح البخارى على اهتمام كثير من مؤلفى غريب الحديث ثم يليه صحيح مسلم ثم الموطأ وغيره من الكتب . أما ظاهرة الاستدراك فقد اتضح أنها تعود إلى أسباب كثيرة ، منها اتساع مادة الحديث النبوى الشريف ، واختلاف أفهام العلماء والقراء ، وتنوع البيئات ، واتساع اللهجات العربية ، وميل العلماء المسلمين إلى التحرى والتحقيق . وهناك مجموعة من المؤلفات فى غريب الحديث والأثر اتضح من تتبع هذه الدراسة لها أنها ذات أهمية كبيرة وتحتاج إلى التحقيق

والنشر ، منها كتاب القاضى عياض « مشارق الأنوار » الذى طبع طبعة جيدة ولكنها تحتاج إلى المكملات الضرورية والفهارس والتراجم وعلاج المسائل التى تحتاج لتنبيه وإكمال كثير من النصوص التى أوردها القاضى عياض وتخريج حشد هائل منها ، وكذلك مختصره لتلميذه ابن قرقول وهو مخطوط وعنوانه « مطالع الأنوار على صحاح الآثار » .

ومن مختصراته أيضا التى تحتاج إلى التحقيق « التقريب فى علم الغريب » لأبى الثناء بن خطيب الدهشة ، « ولوامع الأنوار » لشمس الدين محمد بن محمد ابن عبد الكريم المعروف بابن الموصلى وهو نظم لمطالع الأنوار ، وواضح أنه تعليمى المنهج .

ومن الكتب التى خدمت صحيح مسلم - وما أحوجنا إلى إخراج ما يتصل به - كتابان هما :

- المفصح المفهم والموضح الملهم لمعانى صحيح مسلم ، لابن هشام الخضراوى ، وهو مخطوط أيضا .

- تحفة المنجد والمتهم فى غريب صحيح مسلم ، لمؤلف مجهول ، تمت كتابة نسخته سنة ٤٨١ هـ .

وكذلك يوجد عدة مخطوطات تعرضت لشرح حديث أم زرع منها :

- ريع الفرع ، للقيسى حافظ دمشق .
- شرح حديث أم زرع للشنشورى .
- شرح حديث أم زرع للخلال .
- حسن القرع ، للخليلى .

ومن هذه المخطوطات التى تحتاج إلى التحقيق كذلك « شرح غريب شهاب الأخبار » ، لأبى منصور التلمسانى ، و« شرح غريب مافى الجامع الصغير للسيوطى » ، تأليف جمال الدين يوسف بن عبد الله المصرى الشافعى ، وغير ذلك مما ورد فى هذه الدراسة .

هذا وقد استدركت القائمة على ما كتب عن مؤلفات غريب الحديث حتى نهاية القرن الثالث الهجرى أحد عشر كتابا ، وعلى ما كتب بعد ذلك ما يزيد على خمسين كتابا .

وقد تبين من الدراسة وتتبع هذه الكتب عدة ملاحظات :

١ - وهم سزكَين فى نسبة كتاب الحسين الباجدائى (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) إلى شعبة بن عياش (المتوفى سنة ١٩٣ هـ) .

٢ - أن أبا عمر الزاهد ليس له تلميذ اسمه (الحضرمى) ولكن أبا عمر ألف كتابا فى غريب الحديث ونحله (للحصرى) ، وقد حُرِّفت (الحصرى) إلى (الحضرمى) .

٣ - أن إسماعيل بن عبد الغافر (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) ليس راوى صحيح مسلم ، ولكن أباه عبد الغافر بن محمد الفارسى (المتوفى سنة ٤٤٨ هـ) هو راوى صحيح مسلم وهو جد صاحب « مجمع الغرائب » عبد الغافر بن إسماعيل (المتوفى سنة ٥٢٩ هـ) .

* * *

البَابُ الثاني

الفصل الأوّل

أهم المؤثرات التى أدت إلى إقلال النحاة من الاستشهاد بالحديث لإِثبات قضايا النحو

يهتم هذا البحث بدراسة قضية الاستشهاد بالحديث فى اللغة والنحو ، مع التركيز على موقف النحاة ، بادئا بمؤلفات غريب الحديث والأثر ، لمعرفة منهجها فى الاستدلال بالحديث ، وبخاصة فى قضايا النحو ، لأن معاجم غريب الحديث والأثر - التى كانت محل اهتمام الباب الأول من هذه الدراسة - نوع مهم من الدراسات التى تناولت نصوص الحديث بالدراسة اللغوية والنحوية والفقهية أحيانا ، مستفيدة مما أتيح للثقافة العربية فى أطوارها المختلفة ومناحيها المتعددة .

وفيما يتصل بمنهج الاستدلال بالحديث فى معاجم غريب الحديث والأثر فقد اتضح أنها تستدل بالحديث فى قضايا اللغة أكثر من استدلالها به فى قضايا النحو ، ويكفى فى هذا المجال عرض لأمثلة مما ورد فى كتاب « غريب الحديث » لأبى عبيد القاسم بن سلام لأنه أول كتاب وصل إلينا من هذه المعاجم ، وقد ساق أبو عبيد كثيرا من الأحاديث للاستدلال بها لإثبات قضايا اللغة ، ومن أمثلة ذلك :

١ - استدل أبو عبيد على أن العرب « تدخل الميم على الباء والباء على الميم »[(١)] أى تستخدم أحد الحرفين مكان الآخر ، استدل على ذلك بحديث رسول الله ﷺ « أنا أفصح العرب ميد أنى من قريش ، ونشأت فى بنى سعد »[(٢)] ، فى رواية بعض الشاميين ، كما ذكر أبو عبيد [(٣)] .

٢ - واستدل بحديث ابن عباس ، رضى الله عنهما ، « أنه قدم مكة مُسَبِّدًا

---

(١) غريب الحديث ، لأبى عبيد ١٣٩/١

(٢) ورد الحديث فى كتب الغريب ، ومنها الفائق ١٤١/١ قال : ويروى (ميد) ، وفى غريب الحديث لابن الجوزى ٩٦/١ (بيد) ، وفى النهاية ١٧١/١ (بيد) ، وفى اللسان (بيد) ٦٨/٤ ، ونقل عن أبى عبيد (ميد) لغة أخرى . وذكر فى كشف الخفاء ٢٠٠/١ رواية « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش » ونقل أن معنى الحديث صحيح ولكن لا أصل له ، وأن رواية « أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش أوردها أصحاب الغرائب ولا يعلم من أخرجه ولا إسناده » .

(٣) غريب الحديث ، لأبى عبيد ١٤٠/١

رأسه ، فأتى الحجر فقبله ثم سجد » [١] ، على أن التسبيد بمعنى ترك التدهن والغسل ، كما ذهب إليه أبو عبيدة ، وقال غيره : إنما هو الحلق [٢] .

٣ – واستشهد أبو عبيد على أن القنوت يكون بمعنى الصلاة كلها ، بحديث « مثل المجاهد فى سبيل الله كمثل القانت الصائم » [٣] ، وقال أبو عبيد : « ومما يشهد على هذا الحديث عن النبى ﷺ » ، ثم ساق الحديث ، وقال : « يريد بالقانت المصلى ، ولم يرد القيام دون الركوع والسجود » [٤] ، وكان قد ذكر قبل ذلك عن ابن عمر ، رضى الله عنهما ، أن القنوت طول القيام [٥] .

٤ – واستدل بما روى عن النبى ﷺ « أنه نهى عن قيل وقال » [٦] ، على أن القال مصدر بمعنى القول ، قال أبو عبيد : وفى قوله « نهى عن قيل وقال » نَحْوٌ وعربية ، وذلك أنه جعل القالَ مصدراً ... فكأنه قال : عن قيلٍ وقولٍ ، يقال على هذا قلت قولاً وقيلاً وقالاً [٧] .

---

(١) غريب الحديث لأبى عبيد ٢٦٨/١ والفائق ١٥١/٢ وغريب الحديث لابن الجوزى ٤٥٥/١ والنهاية ٣٣٣/٢ وانظر اللسان (سبد) ١٨٦/٤

(٢) غريب الحديث لأبى عبيد ٢٦٧/١

(٣) الحديث رواه الإمام مسلم فى صحيحه فى كتاب الإمارة باب الشهادة فى سبيل الله تعالى ٣٥/٦ (كمثل الصائم القائم القانت بآيات الله) وكذلك الإمام أحمد فى المسند ٤٢٤/٢ ، وغريب الحديث لابن الجوزى ٢٦٦/٢

(٤) غريب الحديث ، لأبى عبيد ١٣٤/٣

(٥) غريب الحديث ، لأبى عبيد ١٣٣/٣

(٦) الحديث رواه الإمام البخارى فى كتاب الاستقراض ، باب ما ينهى عن إضاعته وفى كتاب الأدب باب عقوق الوالدين من الكبائر ، وانظر فتح البارى ٨٣/٥ ؛ ٤١٩/١٠ وفيهما (قيلَ ، قالَ) بفتح اللام ، قال الحافظ (٤٢١/١٠) : كذا للأكثر فى جميع المواضع بغير تنوين . والحديث فى صحيح مسلم ١٣٠/٥ فى كتاب الأقضية ، باب النهى عن كثرة المسائل (قيلَ ، قالَ) بدون تنوين كذلك . وانظر مشارق الأنوار ١٩٤/٢ والفائق ١٢١/٣ (ويروى قيلٍ وقالٍ) بالتنوين وفى النهاية ١١٢/٤ ونقل ما ذكره أبو عبيد هاهنا .

(٧) غريب الحديث ، لأبى عبيد ٥٠/٢

٥ - وذكر أبو عبيد من معانى (العِقَال) أنه صدقة عام ، أو هو الحبل المعروف [١] ، واستدل للقول الثانى بما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه « كان يأخذ مع كل فريضة عقالا ورِواء ، فإذا جاء من المدينة باعها وتصدق بتلك العُقُل والأَرْوية » [٢] .

والمتتبع لكُتُب غريب الحديث والأثر التى أُلفت بعد كتاب أبى عبيد يجد فيها الكثير من الأحاديث التى استشهد بها المصنفون على قضايا لغوية ، ولما كان الاستشهاد بالحديث من الدعائم التى قام عليها المعجم العربى - كما أثبت ذلك عدد من الدراسات المعاصرة ، بتتبع مناهجها فى الاستشهاد بالحديث عبر العصور[٣] . بل ذهب بعض المصنفين فى المعاجم العربية إلى « الإكثار من الاستشهاد بالحديث ، والإقلال من الشعر » [٤] ، كما ظهر من دراسة مناهج معاجم الفقه ، حتى أشبه (المغرب) للمطرزى ، وتهذيب الأسماء واللغات لأبى زكريا النووى ، كتب غريب الحديث ... » [٥] - لما كان ذلك رأيت الاكتفاء بما تقدم من أمثلة الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا اللغة من كتاب غريب الحديث لأبى عبيد .

ولكن الأمر فيما يتصل بالاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو يختلف عما أخذ به اللغويون ومصنفو المعاجم العربية ، ولذلك سأعرض لما جاء من ذلك فى كتب غريب الحديث ، والأثر قدر الإمكان .

وقد تبين من تتبع الاستشهاد بالحديث والأثر لإثبات قضايا النحو فى معاجم

---

(١) غريب الحديث ، لأبى عبيد ٢١٠/٣

(٢) الأثر فى غريب الحديث لأبى عبيد ٢١٠/٣ والفائق ١٤/٣ وفى مشارق الأنوار ١٠٠/٢ وفى النهاية ٢٨٠/٣ أن اللفظ يحتمل المعنيين ، وقد استدل فى النهاية « على القول الآخر (صدقة عام) بحديث عمر أيضا أنه أخر الصدقة فى عام الرمادة فلما أحيا الناس بعث عامله ، فقال : اعقل عنهم عقالين فاقسم فيهم عقالا وأتنى بالآخر » .

(٣) راجع الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية ٣١٣ - ٣٢٩

(٤) المعجم العربى ، للدكتور حسين نصار ٦٧/١

(٥) المعجم العربى ٦٦/١

غريب الحديث والأثر أن هذه المصنفات منذ البدايات الأولى لها عرفت الاستدلال بالحديث والأثر لإثبات قضايا النحو ، وأن مصنفيها عدوا الحديث الشريف مصدرا من مصادر الاحتجاج النحوى ، كما استدلوا به فى الاحتجاج اللغوى كما تقدم ، وإن كان الموقف النحوى العام غير بعيد التأثير عليهم ، لاتصال علوم العربية بعضها ببعض وبخاصة فى بداياتها الأولى .

وسأعرض هاهنا لأمثلة من استدلال مصنفى معاجم غريب الحديث والأثر بالحديث الشريف لإثبات قضايا النحو ، مما وجدته فى أثناء تناولى لهذه المعاجم :

أولا : ما جاء فى كتاب « غريب الحديث » لأبى عبيد من استشهاد بالحديث والأثر لإثبات القضايا النحوية :

يلاحظ أن أبا عبيد قد استدل بالحديث والأثر لإثبات قضايا نحوية ، فدل ذلك على أنه كان يرى أن الحديث الشريف لا غنى عنه فى تقرير قواعد النحو ، ولما كان أبو عبيد يعيش فى أواخر القرن الثانى الهجرى وأوائل القرن الثالث (توفى سنة ٢٢٤ هـ) فإن وجود الاستدلال بالحديث عنده وبخاصة فى قضايا النحو يدل دلالة قاطعة على أن القول بأن المتقدمين لم يستشهدوا بالحديث الشريف لإثبات قواعد النحو تنقصه الدقة والتحرى .

ومن أمثلة ذلك مما جاء فى « غريب الحديث » لأبى عبيد :

١ - ما جاء فى شرحه للحديث الشريف : « إذا سافرتم فأعطوا الرُّكُب أَسِنَّتَها » (١) ، قال أبو عبيد :- « وأما قوله (أسنتها) فأنه أراد الأسنان ، يقال : أمكنوها من الرعى ... وقوله : الأسنة ، ولم يقل الأسنان ، وهكذا الحديث ،

---

(١) غريب الحديث ، لأبى عبيد ٦٩/٢ والحديث بهذه الرواية فى مسند الإمام أحمد ٣٨٢/٣ ، وورد فى المسند أيضا ٣٠٥/٣ برواية جابر بن عبد الله ، وفيها « فأمكنوا الركاب أسنانها » وورد فى الموطأ (تنوير الحوالك ١٤٥/٣) بألفاظ أخرى وفى سنن أبى داود ٢٩/٢ (فأعطوا الإبل حقها) وانظر الفائق ٧٩/٢ وغريب الحديث ، لابن الجوزى ٥٠٤/١ واللسان (سنن) ٨٤/١٧

ولا نعرف الأسنة فى الكلام إلا أسنة الرماح ، فإن كان هذا محفوظا فهو أراد جمع السن ، فقال : أسنان ، ثم جمع الأسنان فقال : أسنة ، فصار جمع الجمع ، هذا وجه فى العربية » [١] .

وقد جاء فى اللسان تأييد لرأى أبى عبيد السابق ، وأن الذى قاله فى هذه المسألة صحيح بَيِّن ، وقد رُوى عن الفراء : السِّن : الأكل الشديد ، وسُمع غير واحد من العرب يقول : « أصابت الإبل اليوم سنا من الرعي ، ويجمع السن بهذا المعنى أسنانا ، ثم يجمع الأسنان أسنة ، كما يقال : كِنّ وأكنان ثم أكنة ، جمع الجمع ، فهذا صحيح من جهة العربية ، ويقويه حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : « إذا سرتم فى الخصب فأمكنوا الركاب أسنانها » [٢] .

أما الزمخشرى فقد ذهب إلى أن « الأسنة » فى الحديث جمع « سن » ، قال : « ونظيرها فى الغرابة : أَقِنة ، جمع قِنّ ... والأَسِدّة والأَندية والأنجدة ، جمع سَدّ ، وهو العيب ، وندىّ ، ونجد ، وغرائب مثلها ، وقيل هى جمع سِنان ، والمعنى : أعطوها ما تمتنع به من النحر ، لأن صاحبها إذا أحسن رعيها سمنت وحسنت فى عينه » [٣] .

٢ - وفى موضع آخر من « غريب الحديث » استدل أبو عبيد على تقرير قاعدة نحوية بحديث رسول الله ﷺ : « عليكم بالباءة ، فأنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، فمن لم يقدر فعليه بالصوم فإنه له وجاء » [٤] ، قال أبو عبيد فى تعليقه على قوله ﷺ « فعليه بالصوم » : « فأغرى غائبا ، ولا تكاد العرب تغرى إلا

---

(١) غريب الحديث لأبى عبيد ٧٠/٢

(٢) اللسان (سنن) ٨٥/١٧ ورواية جابر فى مسند الإمام أحمد ٣٠٥/٣ كما تقدم .

(٣) الفائق ٧٩/٢ وانظر غريب الحديث لابن الجوزى ٥٠٤/١

(٤) الحديث رواه البخارى فى كتاب الصوم (فعليه بالصوم) وكذلك الرواية فى المصادر التالية : وانظر فتح البارى ١٤٢/٤ وصحيح مسلم ، كتاب النكاح ١٢٨/٤ وسنن الترمذى ٢٧٣/٢ وقال : هذا الحديث حسن صحيح . ومسند الإمام أحمد ٤٣٢/١ وانظر غريب الحديث لأبى عبيد ٧٣/٢ ، وغريب الحديث ، لابن الجوزى ٨٩/١ . وجاء فى سنن النسائى ٥٧/٦ وسنن الدارمى ١٣٢/٢ روايتان : (فعليه بالصوم) و (فليصم) ، وفى سنن أبى داود ٥١٣/١ وسنن الترمذى (فعليه بالصوم) .

الشاهد ، يقولون عليك زيدا ، ودونك عمرا ، وعندك ، ولا يقولون عليك زيدا ، إلا فى هذا الحديث ، فهذا حجة لكل من أغرى غائبا » [١] .

وبالرجوع إلى آراء النحاة فى هذه القضية اتضح أن سيبويه قد تعرض لها فى باب عقده لأسماء الأفعال المنقولة من ظرف أو جار ومجرور [٢] ، وقد قرر سيبويه أنه « لا يجوز أن تقول : رويده زيدا ، ودونه عمرا ، وأنت تريد غير المخاطب ، لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرفه ، وحدثنى من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسنى ، وهذا قليل شبهوه بالفعل » [٣] ، ثم قال سيبويه : « واعلم أنه لا يجوز أن تقول : عليه زيدا ، تريد الأمر ، كما أردت ذلك فى الفعل حين قلت : ليضرب زيدا ، لأن « عليه » ليس من الفعل » [٤] .

ولعل كلام سيبويه المتقدم هو السبب فى ذهاب بعض النحاة إلى أنه لايجوز (عليه) فى هذا الأسلوب ، وأنه « لا يستعمل هذا النوع أيضا إلا متصلا بضمير المخاطب ، وشذ قولهم عليه رجلا ، بمعنى ليلزم ، وعلى الشئ ، بمعنى أولنيه » [٥] .

ولكن كلام ابن مالك فى « التسهيل » يقتضى أن هذا الأسلوب (عليه رجلا) ليس شاذا [٦] مما يفيد أنه ذهب مذهب أبى عبيد فى الاحتجاج بالحديث المتقدم « فعليه بالصوم » فى جواز إغراء الغائب ، قال ابن مالك : « ومنها ظروف وشبهها ، جارة ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب قليلا ... وإليك ، وإلىّ ... وعليك ، وعلىّ ، وعليه ، بمعنى الزم ، أولنى ، وليلزم » [٧] .

وهناك فرق بين عبارة ابن مالك وعبارة رضى الدين الاستراباذى فى قوله :

---

(١) غريب الحديث ، لأبى عبيد ٧٥/٢ وهناك إشارة إلى كلام أبى عبيد فى هذه المسألة فى ظاهرة الغريب ١٧٨/١

(٢) الكتاب ٢٤٨/١ وانظر هامش ٢

(٣) الكتاب ٢٥٠/٦

(٤) الكتاب ٢٥٢/١

(٥) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٢٠١/٣

(٦) التسهيل ٢١٢ وانظر شرح الأشمونى على الألفية ٢٠١/٣ حيث أشار إلى كلام ابن مالك فى التسهيل ، وأنه لم يجعل إغراء الغائب شاذا .

(٧) التسهيل ٢١٢

« ومنها الظروف وشبهها تجر ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذ قليلا ، نحو قوله : عليه شخصا ليسنى ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « من اشتهى منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع [١] فعليه بالصوم » [٢] .

فقد استخدم الاستراباذى عبارة (شاذ قليلا) ، على حين لم يذكر ابن مالك إلا كلمة (قليلا) مما يؤكد ما أشار إليه الأشمونى حين ذكر أن كلام ابن مالك يقتضى أن إغراء الغائب ليس شاذا [٣] .

ثانيا : ما جاء من الاستدلال بالحديث لإثبات قاعدة نحوية فى « غريب الحديث لابن قتيبة »

قال أبو محمد فى شرح حديث عثمان رضى الله عنه : « إن هؤلاء النفر رعاع غثرة » [٤] : قوله : « رعاع غثرة » ، كذا سمعته ، يروى غثرة ، كأنه جمع غاثر ، مثل كافر وكفرة ، وفاجر وفجرة ، ولم أسمع لغاثر جمعا ، وإنما يقال : رجل أغثر ، إذا كان جاهلا ... وكان ينبغى على هذا أن يكون « رعاع غثرة » مثل « أغبر وغبر » ولعله أن يكون يجتمع فى الحرف (أَفْعل وفاعل) كما يقال : واحد وأَوْحد ، ومائل وأميل ، أو يكون (أَفْعل) قد يجمع على (فَعَلَة) ، فإنى سمعت فى حديث آخر أن رسول الله ﷺ قال : « ما أخاف على قريش إلا أنفسها » ، ثم وصفهم فقال : « أشحة بَجَرَة ، يفتنون الناس حتى تراهم بينهم كالغنم بين الحوضين ، إلى هذا مرة وإلى هذا مرة » [٥] ، والبجرة : العظام البطون » [٦] .

---

(١) فى المطبوع من شرح الرضى (لم يستطيع) .

(٢) شرح الرضى للكافية ٧٥/٢

(٣) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٢٠١/٣

(٤) الحديث فى الفائق ٦٦/٢ وغريب الحديث لابن الجوزى ١٤٦/٢ وأشار إلى بعض ما ذكره ابن قتيبة . وفى النهاية ٣٤٣/٣ ومنال الطالب ٣٤١ ونقل ما قاله ابن قتيبة فى ٣٤٢

(٥) الحديث فى مسند الإمام أحمد ٦٦/٤ بسنده إلى عمران بن حصين قال : أخبرنى أعرابى أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « ما أخاف على قريش إلا أنفسها » قلت ما لهم ؟ قال أشحة بجرة ، وإن طال بك عمر لتنظرن إليهم يفتنون الناس حتى ترى الناس بينهم كالغنم بين الحوضين إلى هذا مرة وإلى هذا مرة » . وانظر الجامع الكبير للسيوطى ٦٩١/١ والنهاية ٩٦/١٠

(٦) غريب الحديث لابن قتيبة ٧٩/٢

في هذا النص جعل ابن قتيبة قول رسول الله ﷺ : « أشحة بجرة » دليلا على أن (أَفْعَل) قد يجمع على (فَعَلَة) .

ولعل الدكتورة خديجة الحديثى لم تطلع على هذا النص عندما ذكرت أن ابن قتيبة « لم يكن يرى الاحتجاج بالحديث النبوى فى النحو والصرف » [١] .

ثالثا : المجلدة الخامسة من « غريب الحديث » للحربى :

فى هذا الجزء الذى وصل إلينا من الكتاب مثال لاستدلال الحربى بالحديث الشريف على قضايا النحو ، فى شرحه لقول رسول الله ﷺ : « إنى سألت ربى ألا يهلك أمتى بسنة بعامة » [٢] ، أى بسنة عامة ، واستدل الحربى بذلك على زيادة الباء للتوكيد [٣] .

وقد أشار المبرد إلى زيادة الباء للتوكيد ، وأنها « إنما تزاد فى غير الواجب توكيدا تقول : ما زيد بقائم ، وليس زيد بمنطلق » [٤] .

ويشرح ابن يعيش المراد بالزيادة للتوكيد ، فيقرر أن الباء قد « تزاد فى الكلام ، والمراد بقولنا تزاد أنها تجئ توكيدا ، ولم تحدث معنى من المعانى المذكورة » [٥] . ولذلك جعل ابن هشام زيادة الباء للتوكيد آخر ما ذكره من المعانى الأربعة عشر التى أوردها للباء [٦] .

---

(١) راجع « موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف » ٨٨

(٢) الحديث فى صحيح مسلم ١٧١/٨ فى كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض ، وعبارته « وإنى سألت ربى لأمتى ألا يهلكها بسنة بعامة » . وفى سنن الترمذى ٣١٩/٣ وقال هذا حديث حسن صحيح (ألا يهلكها بسنة عامة) وكذلك فى تيسير الوصول ٣٥١/٣ (عامة) وفى مسند أحمد ٢٧٨/٥ ؛ ٢٨٤ وسنن أبى داود ٤٥١/٢ (بعامة) .

(٣) غريب الحديث للحربى ٩٥٦

(٤) المقتضب ٤٢١/٤

(٥) شرح ابن يعيش للمفصل ٢٣/٨

(٦) مغنى اللبيب ٩٩/١

وقد نص الشارح المحقق رضى الدين الاستراباذى على أن من غريب زيادة الباء « أن تزاد فى المجرور » [(١)] ، وهذا ينطبق على عبارة الحديث التى استدل بها الحربى ، وهى قوله ﷺ فى الحديث المتقدم : « سنة بعامة » [(٢)] .

رابعا : من شواهد الحديث التى استدل بها الخطابى فى قضايا النحو فى كتابه « غريب الحديث » :

١ – من ذلك ما علق به أبو سليمان الخطابى على حديث رسول الله ﷺ حين سمع رجلا يقرأ القرآن ليلا : « أتقوله مرائيا » [(٣)] ، قال الخطابى : « قوله : أتقوله ، يريد : أتظنه » ، ثم أيد رأيه بما ورد عن العرب من أنهم يجعلون ما بعد القول مرفوعا على الحكاية « إلا فى « أتقول » وحدها فى حروف الاستفهام ، فإنهم ينزلونها منزلة أتظن » [(٤)] . ثم ساق دليلا على ذلك ما جاء فى حديث آخر فيه قول الرسول ﷺ : « أَلبرَّ تقولون بهن » [(٥)] .

٢ – واستدل أبو سليمان على جواز وصف المؤنث الذى سقطت منه الهاء [(٦)] (أى المؤنث المعنوى) بالمذكر ، بما جاء فى قول صحابى فى رسول الله ﷺ :

يَاخَيْرَ مَنْ يَمْشِى بِنَعْلٍ فَرْدِ [(٧)]

---

(١) شرح الرضى للكافية ٣٢٨/٢

(٢) قال ابن الأثير بعد أن ذكر الحديث : « والباء فى « بعامة » زائدة ... ويجوز ألا تكون زائدة ، ويكون قد أبدل عامة من سنة بإعادة العامل ، تقول : مررت بأخيك بعمرو » . وراجع النهاية ٣٠٢/٣

(٣) الحديث فى مسند الإمام أحمد ٣٤٩/٥ والجامع الكبير ٣٠٤/٢ وانظر غريب الحديث لابن الجوزى ٢٧١/٢ والنهاية ١٢٣/٤

(٤) غريب الحديث للخطابى ٣٣٥/١

(٥) هذا اللفظ رواه الإمام مالك فى الموطأ (تنوير الحوالك ٢٩٥/١) والحديث له رواية أخرى عند البخارى وانظر فتح البارى ٣٢٤/٤

(٦) المقصود تاء التأنيث ، وذكر الشيخ خالد عن هذه التاء أنها تبدل فى الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء (التصريح بمضمون التوضيح ٢٨٥/٢) و « مذهب البصريين أن التاء هى الأصل والهاء المبدلة فى الوقف فرعها ، وعكس الكوفيون » وانظر شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٩٥/٤

(٧) الخبر والبيت (ولم ينسب) فى الفائق ١٠٣/٣ وغريب الحديث لابن الجوزى ١٨٣/٢ والنهاية ٤٢٦/٣ ، ١٣٥/٥ وانظر اللسان (فرد) ٣٢٨/٤

قال أبو سليمان : « قوله : بنعل فرد ، فيه وجهان : أحدهما أن يجعل الفرد من نعت النعل ، وذلك جائز ، مع سقوط هاء التأنيث ، لأن كل اسم ليس فيه علم التأنيث فتذكيره جائز ، كالسماء والأرض والشمس والنار والبئر والحرب ونحوها ، وأخبرنى أبو عمر أنا ثعلب عن سلمة عن الفراء قال : العرب تجترئ على تذكير كل مؤنث ليس فيها علم التأنيث » (١) .

خامسا : مما جاء من ذلك فى الفائق :

١ - ما استدل به الزمخشرى على أن (أَفْعل) مما يجوز فيه إذا أُضيف التسويةُ بين المذكر والمؤنث ، كما جاء فى حديث على رضى الله عنه ، من قوله : « حمله على أصقب القريتين إليه » (٢) ، قال الزمخشرى : وفى هذا دليل على أن (أفعل) مما يجوز فيه - إذا أضيف - التسوية بين المذكر والمؤنث وأن الذى قاله ثعلب فى عنوان « الفصيح » (٣) : « فاخترنا أفصحهن » لا غميزة فيه » (٤) .

وقد ذكر الزمخشرى هذا الحكم فى « المفصل » فقال : وأفعل التفضيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه أىّ ... وله معنيان : أحدهما أن يراد به أنه زائد على المضاف إليهم فى الخصلة التى هو وهم فيها شركاء ، والثانى أن يؤخذ مطلقا له الزيادة فيها إطلاقا ، ثم يضاف ، لا للتفضيل على المضاف إليهم ، ولكن لمجرد التخصيص ... فأنت على الأول يجوز لك توحيده فى التثنية والجمع ، وألا تؤنثه ... وقد اجتمع الوجهان فى قوله عليه السلام : « ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى مجالس يوم القيامة » (٥) .

---

(١) غريب الحديث للخطابى ٦٨٨/١ وجاء فى المذكر والمؤنث للفراء ٨١ والعرب يجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء .

(٢) الحديث فى « غريب الحديث » لابن الجوزى ٥٩٧/١ والنهاية ٤١/٣

(٣) وراجع التلويح بشرح الفصيح صفحة ٢

(٤) الفائق ٣٠٧/٢

(٥) الحديث فى مسند الإمام أحمد ١٩٣/٤ ، وانظر الجامع الكبير للسيوطى ٢٢٠/١ والجامع الأزهر للمناوى ١٢٤/١ وتصحيح التصحيف ٣٣٢ وشرح ابن يعيش للمفصل ٧/٣

وقال ابن يعيش تعليقا على هذا الشاهد من الحديث الشريف : « الشاهد فيه أنه وحد أحبكم وأقربكم ، لأنه أراد المعنى الأول ، وهو أفعل الذى بمعنى التفضيل » (١) .

٢ - وكذلك استدلال الزمخشرى بحديث عمر رضى الله عنه فى قوله : « تَمَعْدَدُوا » (٢) على أصالة الميم فى « مَعَدّ » قال : « وبتمعددوا استدل النحويون على أصالة الميم فى معد وأنه فَعَلّ ، لا مَفَعْل » (٣) .

سادسا : « بغية الرائد » للقاضى عياض :

١ - استدل القاضى عياض على جواز إلحاق الفعل علامة الجمع ، كما جاء فى بعض روايات حديث أم زرع : « جلس إحدى عشرة امرأة » (٤) .

واستشهد لذلك برواية لحديث : « يتعاقبون فيكم ملائكة » (٥) .

٢ - وفى أثناء رد القاضى عياض على أبى سعيد الضرير لإنكاره ما ورد فى حديث أم زرع من جمع الوطب على أوطاب (٦) ، قال القاضى الفقيه رضى الله

---

(١) راجع شرح ابن يعيش ٤/٣ - ٧

(٢) جزء من حديث لعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، رواه أبو عبيد فى غريب الحديث ٣٢٥/٣ وانظر غريب الحديث لابن الجوزى ٣٦٤/٢ والنهاية ٣٤١/٤

(٣) الفائق ١٠٦/٣ . وقد ذكر سيبويه وزن (فَعَلّ) ومثل له فى الاســم بمعد ، وانظر الكتاب ٢٧٧/٤ وارتشاف الضرب ٣٢/١ واللسان (عدد) ٢٧٨/٤

(٤) تقدم تخريج حديث أم زرع فى الفصل الثانى من هذه الدراسة ، فى قائمة كتب غريب الحديث برقم ١٤

(٥) من حديث شريف رواه الإمام البخارى ١٠٥/١ وورد فى الموطأ (تنوير الحوالك ١٨٤/١) ومسند أحمد ٤٨٦/٢ ، وقد سمى الإمام ابن مالك لغة « أكلونى البراغيث » فى كتبة لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » ، وانظر شرح ابن عقيل ٤٧/٢ وراجع ما جاء من الخلاف حول روايات الحديث ، وبعض آراء العلماء فيه فى « تصحيح التصحيف » ٤١١ التعليق رقم ٢ وانظر بغية الرائد ٢٦

(٦) قال القاضى عياض : الأوطاب تختص بأسقية اللبن . وذكر حجة أبى سعيد فى إنكار جمع وطب على أوطاب أن فعلا لا يجمع على أفعال . وانظر بغية الرائد ١٥٣ - ١٥٤

عنه « لم يقل أبو سعيد شيئا ، أما إنكاره أن يجمع وطب على أوطاب فى العربية ، فهذه عربية صحيحة منقولة عن أفصح العرب ، وبأصح الطرق : فحكاها النبى ﷺ ، أو حكتها عائشة بحضرته ، ورواها فصحاء التابعين ، ولا يحكون لحنا ، وذكروها عن عرب عاربة وجاهلية بائدة قولها حجة ، وليتنا وجدنا مثل هذه الطرق فى أكثر اللغة ، ولا يقال فى هذا منكر ولا خطأ ، ولكنه يقال نادر » (١) ، ثم استدل القاضى عياض على صحة جمع وطب على أوطاب بما جاء فى الحديث الصحيح من جمع نقب على أنقاب قال : « وفى الحديث الصحيح : « على أنقاب المدينة ملائكة » (٢) .

سابعا : من شواهد الحديث التى استدل بها ابن الأثير فى كتاب « منال الطالب » لإثبات بعض قضايا النحو :

١ - من ذلك ما جاء فى حديث لقمان بن عاد فى عبارة « المائة البقرة » و « المائة الضائنة » (٣) ، قال ابن الأثير : « قوله : المائة البقرة ، والمائة الضائنة ، بتعريف المائة مع الإضافة ، مما لا يجيزه نحاة البصرة ، وإنما يقولون : أخذت مائة الدرهم ، لا غير لأن الألف واللام لا يجتمعان مع الإضافة . وأجاز ذلك نحاة الكوفة فى العدد خاصة » (٤) .

وقد أشار الزمخشرى إلى ذلك فى المفصل فقال : « قضية الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف ، وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الأثواب

(١) بغية الرائد ١٥٤

(٢) الحديث رواه الإمام البخارى فى كتاب فضائل المدينة ، وانظر فتح البارى ١١٤/٤ (على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال) ، وكذلك رواه فى كتاب الفتن باب لا يدخل الدجال المدينة (فتح البارى ١٠٩/١٣) ورواه الإمام مسلم فى صحيحه ٢٠٦/٨ ، كتاب الفتن باب فى خروج الدجال . والإمام أحمد فى المسند ٢٣٧/٢ ، وراجع بغية الرائد ١٥٤

(٣) راجع منال الطالب ١٢١ والفائق ٧٥/١

(٤) منال الطالب ١٢٦

والخمسة الدراهم ، فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء » [١] ، وقال ابن يعيش : « وأما الخمسة الأثواب والأربعة الغلمان ، فهو شئ صار إلى جوازه الكوفيون » [٢] ، وذكر أن علتهم لإِجازته أنهم شبهوا هذا الأسلوب بالحسن الوجه ، وحكم على هذا المذهب بأنه غير صحيح [٣] .

وعبارة ابن الأثير يفهم منها أن ما جاء فى الخبر السابق يمكن عده دليلا مؤيدا لمذهب الكوفيين .

٢ - واستدل ابن الأثير بعبارة « فربما ربما » [٤] ، التى وردت فى خبر سطيح على أن « رُبّ » قد تستعمل للتكثير ، وقال : « قوله : فربما ربما ، مكرر لكثرة حصول الفعل منهم ورب وإن كانت للتقليل فى أصل الوضع فقد تستعمل للتكثير » [٥] .

وفى شرح الرضى للكافية أن التقليل هو الأصل « ثم تستعمل فى معنى التكثير حتى صارت فى معنى التكثير كالحقيقة ، وفى معنى التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة » [٦] .

وقال ابن هشام : « ليس معناها التقليل دائما ، خلافا لابن درستويه وجماعة ، بل ترد للتكثير كثيرا ، والتقليل قليلا [٧] .

* * *

---

(١) شرح المفصل ١٢١/٢

(٢) شرح المفصل ١٢١/٢ وانظر ارتشاف الضرب ٣٦٦/١

(٣) شرح المفصل ١٢١/٢

(٤) خبر سطيح فى منال الطالب ١٥٤ - ١٥٨ وانظر البداية والنهاية ٢٦٩/٢ واللسان (سطح) ٣١٣/٣ ونقل أنه حديث حسن غريب . والعبارة التى استدل بها ابن الأثير جاءت فى هذا البيت .

فـربمـا ربمـا أضـحـوا بمـنـزلـة تهاب صولهم الأسد المهاصير

(٥) منال الطالب ١٦٩

(٦) شرح الرضى للكافية ٣٣٠/٢

(٧) مغنى اللبيب ١١٩/١ وانظر تصحيح التصحيف ٢٧٨

وفيما يتصل بتتبع شواهد الحديث التى استدل بها النحاة فى كتبهم فقد كان من خطة هذه الدراسة أن تقوم بذلك ، ولكننى وجدت عدة دراسات تتبعت هذه الأحاديث بما يغنى عن إعادة تتبعها هاهنا ، ومن هذه الدراسات :

١ - « أبو القاسم السهيلى ومذهبه النحوى » ، للدكتور محمد إبراهيم البنا ، وقد أشار إلى ١٨ شاهدا من الحديث الشريف استدل بها أبو القاسم السهيلى لإثبات قضايا نحوية [١] .

٢ - « الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية » ، للدكتور محمد ضارى حمادى ، وقد ذكر أمثلة لاستشهاد كثير من النحويين بالحديث الشريف لإثبات القضايا النحوية [٢] .

٣ - « موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف » ، للدكتورة خديجة الحديثى ، وقد بدأت بما استدل به أبو عمرو بن العلاء فذكرت ثلاثة أحاديث [٣] ، ثم الخليل بن أحمد فذكرت له أربعة أحاديث [٤] ، وتتبعتْ لسيبويه اثنى عشر شاهدا من شواهد الحديث والأثر ، وإن كانت قد نقلت تشكك بعض الباحثين فى ثلاثة شواهد منها [٥] ، أما الفراء فقد ذكرت له أربعة أحاديث استدل بها لإثبات قضايا صرفية ، وسبعة أحاديث فى قضايا نحوية [٦] ، وذكرت لأبى عبيدة حديثين فى قضايا الصرف [٧] ، كما تتبعت شواهد الحديث عند كل من المبرد والزجاج وابن السراج وأبى بكر بن الأنبارى والزجاجى وابن النحاس وابن درستويه وابن

---

(١) أبو القاسم السهيلى ومذهبه النحوى ٢٦٢ - ٢٦٦

(٢) الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية ٣٣٥ - ٣٤٣

(٣) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٤٢

(٤) موقف النحاة ٤٦

(٥) موقف النحاة ٧٧

(٦) موقف النحاة ٨٢

(٧) موقف النحاة ٨٦

خالويه ... وغيرهم من النحاة إلى عصر ابن مالك وأبى حيان [١] ، فى تتبع مفيد ودقيق ظهرت ثمرته فى الكشف الذى ضمنته المؤلِّفة الأحاديث التى جمعتها من كتب النحاة الذين ذكرتهم وقد استدلوا بها فى قضايا النحو ، مع حذف المكرر ، ودون النظر إلى اختلاف الروايات ، فبلغت هذه الأحاديث ٨٧ حديثا شريفا و ٢٩ أثراً عن آل البيت والصحابة رضوان الله عليهم أجمعين [٢] .

٤ - « السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى » ، للدكتور محمود فجال ، والكتاب دراسة نحوية للأحاديث الواردة فى شرح الكافية للرضى ، وقد أورد المؤلف ٧٦ مسألة تم الاستشهاد فيها بالأحاديث والآثار لإثبات قضايا النحو ، كما عنى المؤلف بعرض المسائل النحوية وتخريج الأحاديث المستشهد بها [٣] .

وفى الكتاب إشارة إلى أن الدكتور محمود فجال قد أصدر قبل ذلك بحثا بعنوان « الحديث النبوى فى النحو العربى » ، وفيه دراسة نحوية للأحاديث النبوية الواردة فى ستة شروح لألفية ابن مالك [٤] .

ومهما يكن من أمر فإن الأمثلة التى تقدمت لاستدلال مؤلفى معاجم غريب الحديث والأثر بالحديث الشريف لإثبات قضايا النحو ، وكذلك ما أشرت إليه من الدراسات التى تتبعت شواهد الحديث فى كتب النحاة ، كل هذا يكفى للتدليل على أن الاستشهاد بالحديث فى ميدان النحو كان معروفا منذ البدايات الأولى للمؤلفات العربية ، وأن هذا الاتجاه استمر بعد ذلك حتى أصبح طريقة ثابتة عند الإمام ابن مالك ، ولكن هذا لا يعنى أن الاستشهاد بالحديث الشريف فى قضايا النحو كان بنفس القدر الذى استشهد به النحاة من القرآن الكريم والشعر العربى ،

---

(١) موقف النحاة ٨٨ - ١٨٠

(٢) موقف النحاة ١٨١ - ١٨٩

(٣) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث ١١٩ - ٥٤٣

(٤) السير الحثيث ، كلمة الناشر ، صفحة ب .

بل كان استشهادهم بالحديث أقل بكثير من استدلالهم بآيات القرآن أو بأبيات الشعر .

أما أسباب هذا الإقلال من الاستشهاد بالحديث فى قضايا النحو فهى محل اهتمام هذه الصفحات من هذه الدراسة .

وينبغى أن أشير هاهنا إلى أن دور الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه فى تأسيس مناهج الاستدلال والقياس والتعليل فى النحو وتكميلها كان له أثر فى هذا المجال - فقد تناول « النحاة كتاب سيبويه بالشرح والتفصيل تارة ، وبالاختصار والإيجاز تارة أخرى ويختلف بعضهم مع بعض فى بعض نقاطه ، ولكن أصوله تسير وتُدْرس وتُدرَّس حتى يومنا هذا ، وما زالت البحوث الضخمة تدور فى فلك أصوله ولا تجرؤ على تعديها أو المساس بها » (١) ، فلا غرو أن يوصف كتاب سيبويه بأنه قرآن النحو (٢) ، وأن يقول أبو عثمان المازنى : « من أراد أن يعمل كتابا كبيرا فى النحو بعد كتاب سيبويه فليستح » (٣) .

والواقع أن كتاب سيبويه يستحق ما أحاطه به النحاة العرب وغيرهم من الاهتمام والتقدير والتقديم على سائر ما كتب فى النحو العربى ، فالكتاب يمثل أكبر تجميع لآراء الخليل بن أحمد فى النحو ، وغيره من نحاة البصرة ، والخليل هو عميد المدرسة البصرية ، والمدرسة البصرية هى المؤسس الحقيقى لعلم النحو العربى ، وقد أشار إلى ذلك ابن النديم حين برر تقديم البصريين على الكوفيين فى الترتيب فى كتابه ، فقال : « إنما قدمنا البصريين أولا لأن علم العربية عنهم أخذ » (٤) ، فالبصرة هى التى قامت بالصياغة الأساسية للنحو العربى « منذ نشأته حتى أصبح

---

(١) دراسات فى النحو العربى ، صفحة (و) . وانظر « فى النحو العربى نقد وتوجيه » للدكتور مهدى المخزومى ٢٤

(٢) مراتب النحويين ١٠٦

(٣) أخبار النحويين البصريين للسيرافى ٣٩ وفى الفهرست ٧٧ (فليستحى) . وهما لغتان ، وانظر المصباح المنير (حيى) ٢٢٠

(٤) الفهرست ٩٦ وانظر مدرسة الكوفة ٣٦ والمدارس النحوية ٢٠

خلقا سويا »[١] ، وكان هناك فارق زمنى كبير بين ما قامت به مدرسة البصرة فى هذا المجال وبين ظهور بوادر مدرسة الكوفة النحوية ، فقد « شادت البصرة صرح النحو ورفعت أركانه بينما كانت الكوفة مشغولة عن ذلك كله ، على الأقل حتى منتصف القرن الثانى الهجرى بقراءات الذكر الحكيم ورواية الأشعار والأخبار ، وقلما نظرتْ فى قواعد النحو إلا ما سقط إلى بعض أساتذتها من نحاة البصرة إذ كانوا يتتلمذون لهم ويختلفون إلى مجالس محاضراتهم وإملاءاتهم »[٢] ، ولهذا كان للبصرة الريادة فى علوم النحو واللغة وتدوينها ، وتقدمت الكوفة فى ذلك بما لا يقل عن مائة عام ، وقبل أن تؤسس الكوفة لها فى ذلك مذهبا ، كانت البصرة قد سبقتها فى تأسيس النحو ووضع قواعده[٣] .

ولذلك كان من الأجدى فى دراسة الأسباب التى أدت إلى إقلال النحاة من الاستدلال بالحديث لإِثبات قواعد النحو أن يتطرق البحث إلى البناء الفكرى لمدرسة البصرة النحوية ، ولآثار ذلك فى فكر الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه على وجه الخصوص ، وقبل المضى فى هذه السبيل أريد أن أوضح أمرين يمهد بيانهما لفهم موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث : أولهما ما يتصل بكتاب سيبويه ، وثانيهما آثار موقف النحاة من الحديث لدى بعض العلماء الذين لفت نظرهم ما وقع من غبن على الاستدلال بالحديث :

أولا : ما يتصل بكتاب سيبويه :

من المعلوم أن كتاب سيبويه له أكبر الأثر فى تكوين رؤية النحاة بعده فى منهجهم فى الاستشهاد والتقعيد والقياس والتعليل وفى موقفهم من النصوص ، فقد تقدم طرف من الروايات التى تشير إلى سمو مكانته ويضاف إليه ما كان يقوله

---

(١) مدرسة الكوفة ٣٦

(٢) المدارس النحوية ٢٠

(٣) راجع ضحى الإِسلام ٢٨٣/٢

المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه ، يقول له : « هل ركبت البحر ؟ تعظيما له واستصعابا لما فيه » [١] .

وهناك ظاهرة واضحة فى كتاب سيبويه فيما يتصل باستشهاده بالحديث لإثبات قضايا النحو ، أنه استخدم عددا قليلا من الأحاديث بالمقارنة بالآيات القرآنية وأبيات الشعر ، وأنه كان فى الغالب لا يذكر أنها أحاديث ، « إنما كان يدرجها مع أمثلة الكتاب ، فيقول مثلا : « وأما قولهم » ، أو يقول : « يقول » ، أو « من العرب من يرفع فيقول » ، أو « مثل ذلك » ، أو « من ذلك » [٢] ، وقد حاولت الدكتورة خديجة الحديثى تعليل هذه الظاهرة عند سيبويه ، فأشارت إلى أنه « إنما ترك الإكثار منها لأن أسلوب الحديث لا يمكن أن يخرج فى شئ من القواعد عما جاء من كلام الله عز وجل ، فالحديث النبوى أصلا بعد القرآن الكريم فى المنزلة وفى وجوب الاستشهاد به وبما ثبت أنه قال بلفظه ، إلا أن الآيات القرآنية أولى من غيرها فى الاحتجاج بها مادام الحديث جاريا عليها فى كل شئ » [٣] .

ثم حاولت المؤلفة كذلك أن تعلل ما ذكرته من ترك سيبويه التنبيه على نصوص الحديث والأثر التى استشهد بها ، ولم يبين صراحة أنها من الحديث الشريف ، وذكرت « أن مقصوده أن يسوى بينها (أى الأحاديث) وبين ما نطق به العرب على اختلاف قبائلهم واحتج به ، لذلك قدم لها بعبارات يقدم بها عادة لما يستشهد به من كلام العرب المنثور ، فاهتم بنسبة الشواهد إلى القبائل لا إلى الأشخاص » [٤] .

---

(١) طبقات السيرافى ٣٩ والفهرست ٧٧ وفيه (استعظاما لما فيه) . ولعل عبارة السيرافى هى الصواب ، ولكن ما ورد فى الفهرست ، يعكس الأثر النفسى لمكانة كتاب سيبويه .

(٢) الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه ٦٩

(٣) الشاهد وأصول النحو ٧٠

(٤) الشاهد وأصول النحو ٧٥

هذا ملخص ما ذكرته الدكتورة خديجة الحديثى فى هذا الصدد ، وهو جهد مشكور فى هذا الباب ، ولكننى فى أثناء تتبع البناء العقلى لمدرسة البصرة ، وسيبويه من أئمتها ، وجدتُ أن هذا البناء له دخل مباشر فى موقف النحاة من النصوص وبخاصة الحديث الشريف ، على ما سأوضحه فى هذا الفصل إن شاء الله تعالى ، ولكن هاهنا أشير إلى ما يتصل بسيبويه بصفة خاصة ، مما أسعفت به النصوص التى تتحدث عن حياته ، على قلتها ، وفيها بيان لموقف نفسى لا يمكن إنكار أثره فى موقف سيبويه من الحديث ، وهو الإِمام والقدوة والعقل المنظر ، والوارث لعلوم الخليل وعبقرية البصريين .

وهذا الموقف النفسى يتمثل فى ثلاث روايات تدور بين سيبويه وشيخه حماد ابن سلمة (المتوفى فى حدود سنة ١٦٧ هـ) وفى نقد لاذع من الشيخ لتلميذه لخطئه أو لحنه فى نص من نصوص الحديث الشريف ، وكان حماد بن سلمة « شيخ أهل البصرة فى العربية » [(١)] كما كان « فصيحا بليغا صاحب سنة ، شديدا على المبتدعة » [(٢)] ، كما عرف عنه التشدد فى محاربة اللحن فى الحديث ، وأنه لايجوز رواية الحديث الملحون ، وكان يقول : « من لحن فى حديثى فقد كذب على » [(٣)] ، وقد قال أحد تلاميذه : « ما وجدتم فى كتابى عن حماد بن سلمة لحنا فعربوه فإن حمادا كان لا يلحن » [(٤)] .

أما الروايات التى نقد فيها حماد تلميذه سيبويه فهى :

١ - روى الزجاجى بسنده عن حماد بن سلمة قال : « جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئا من الحديث فكان فيما أمليت ذكر الصفا ، عن رسول الله ﷺ

---

(١) بغية الوعاة ٥٤٨/١

(٢) البغية ٥٤٨/١

(٣) أخبار النحويين البصريين ٣٤ وفى الكفاية للخطيب البغدادى ٢٣٠ « فليس يحدث عنى » وجاء الخبر كذلك فى غريب الحديث للخطابى ٦٣/١ والبغية ٥٤٨/١

(٤) الكفاية ٢٣٠

فقلت : « صَعِدَ النبى ﷺ الصفا » [١] ، وهو الذى كان يستملّ ، فقال : « صعد النبى ﷺ الصفاء » ، فقلت يافارسى لا تقل الصفاء ، لأن الصفا مقصور . فلما فرغ من مجلسه كسر القلم وقال : لا أكتب شيئا حتى أحكم العربية » [٢] .

٢ - روى الزجاجى أيضا أن سيبويه كان « مستمليا لحماد بن سلمة ، وكان حماد فصيحا فاستملاه يوما قول رسول الله ﷺ : « ليس من أصحابى أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ، ليس أبا الدرداء » [٣] ، فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء . فصاح حماد : لحنت ياسيبويه ليس هذا حيث ذهبت ، إنما هو استثناء . فقال سيبويه : لا جرم ، والله لأطلبن علما لا تلحننى معه . فمضى ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمى والخليل وسائر النحويين » [٤] .

٣ - وروى الزبيدى خبرا ثالثا لحن فيه حماد سيبويه فى الحديث كذلك ، وأن سيبويه جاء « حماد بن سلمة فقال : أحدثك هشام بن عروة عن أبيه فى رجل رَعُفَ فى الصلاة [٥] فقال حماد : أخطأت إنما هو رَعَفَ » [٦] .

---

(١) الحديث رواه الإمام أحمد عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « صعد رسول الله ﷺ يوما الصفا » الحديث ، وانظر تفسير ابن كثير ٣٤٩/٣ عند تفسير الآية ٢١٤ من سورة الشعراء .

(٢) مجالس العلماء للزجاجى ١١٨ وانظر السيرافى ٣٤ والبغية ٥٤٨/١

(٣) فى الجامع الكبير للسيوطى ٧١٢/١ « ما من أحد من أصحابى إلا لو شئت أخذت عليه فى خلقه ليس أبا عبيدة بن الجراح » .

(٤) مجالس العلماء ١١٨ وأخبار النحويين البصريين ٣٤ (فطلب النحو ولزم الخليل) . وانظر طبقات الزبيدى ٦٦ والبغية ٥٤٨/١

(٥) جاء فى الموطأ (تنوير الحوالك ٦٢/١) باب ما جاء فى الرعاف ، وفيه « رأى سعيد بن المسيب رَعَفَ (بفتح العين) وهو يصلى » ، وفى باب العمل فيمن غلبه الدم من جرح أو رعاف « حدثنى يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن المسور بن مخرمة أخبره أنه دخل على عمر فى الليلة التى طعن فيها » وذكر الحديث ، وانظر آراء فى الوضوء من الرعاف فى سنن الترمذى ٥٩/١ ، وقد ذكر القاضى عياض فى مشارق الأنوار ٢٩٤/١ رَعَفَ بفتح العين وقيل رَعُف بضمها . واقتصر الخطابى على (رَعَفَ) بفتح العين (غريب الحديث للخطابى ٣٨٩/٢) وانظر النهاية ٢٣٥/٢

(٦) طبقات الزبيدى ٦٦

ويلاحظ فى هذه الروايات الثلاث أنها متصلة بالحديث الشريف ، وأن سيبويه كان مستمليا لحماد بن سلمة ، يعيد على مسامع الطلبة والحاضرين فى المجلس ما يقوله الشيخ ، وهى وظيفة يختار لها الأَكْفاء من نجباء الطلبة « وما كانوا يقدمون للاستملاء إلا خيرهم وأفضلهم » [١] ، ويلاحظ كذلك أن المستملى كان يجلس فى مكان مرتفع ، لأن المقصود من الإملاء أن يبلغ جميع الحاضرين [٢] ، كما يلفت النظر أن حمادا كان (يصيح) وهو يصوب لسيبويه ما أخطأ فيه ، كما ورد فى الخبر الثانى ، وكان حماد يروى ما أخطأ فيه سيبويه بعد ذلك فى مجلسه ، كما ورد فى الخبر الأول ، وأن سيبويه قد ظهر تأثره النفسى من هذا النقد اللاذع فيما ورد من تعبيره عن ذلك بكسر قلمه وإعلان تصميمه على الانقطاع لعلم يجنبه اللحن والنقد العنيف .

وكان سيبويه يجد فى الخليل بن أحمد الأستاذ الحانى صاحب القلب الكبير ، فكان يشكو إليه ما لقيه من شيخه حماد ، كما جاء فى بقية الرواية الثالثة ، فقال له الخليل : « صدق حماد ومثل حماد يقول هذا رَعُفَ لغة ضعيفة والصحيح رَعَفَ » [٣] ، وكان الخليل إذا رأى سيبويه يقول : « مرحبا بزائر لا يملّ » [٤] ، مما يوضح الفارق بين موقف كل من حماد والخليل من سيبويه ، وهذا يفسر السؤال الذى طرحه الأستاذ على النجدى ناصف حين استغرب ألا يأخذ سيبويه العربية عن شيخه حماد بن سلمة [٥] .

* * *

(١) أدب الإملاء والاستملاء ٩١

(٢) أدب الإملاء والاستملاء ٨٨

(٣) طبقات الزبيدى ٦٦

(٤) طبقات الزبيدى ٦٧

(٥) سيبويه إمام النحاة ٩٠

ثانيا : آراء بعض العلماء الذين لفت نظرهم وقوع غَبْنٍ على الاستدلال بالحديث الشريف والأثر :

والمتتبع لتاريخ الاستدلال بالحديث الشريف فى النحو العربى يشعر بوجود فارق كبير بينه وبين غيره من النصوص التى تليه فى الأهمية ، ولقد ارتفعت بعض الأصوات محاولة التنبيه إلى ضرورة تعديل هذا المسار ، ولكن الإمام ابن مالك كان صاحب الجهد الأكبر فى هذا المجال حين جعل الاستشهاد بالحديث والأثر الأصل الثانى بعد نصوص القرآن الكريم ومقدما على الاستشهاد بالشعر (١) ومن هذه الآراء :

١ - ما علق به أبو منصور الأزهرى (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ) على إنكار أبى سعيد الضرير (٢) للفظة « بَبَّان » (٣) التى وردت فى حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال « بَبَّان » بباءين ، حرف رواه هشام بن سعد (٤) ، وأبو معشر (٥) عن زيد بن أسلم (٦) عن أبيه (٧) ، سمعت عمر ، ومثل هؤلاء الرواة لايخطئون فيصحفوا ، وبَبَّان وإن لم يكن عربيا فهو صحيح بهذا المعنى » (٨) .

---

(١) راجع تسهيل الفوائد - مقدمة التحقيق ٤٥

(٢) هو أحمد بن خالد البغدادى . راجع ترجمته فى البغية ٣٠٥/١

(٣) رواه أبو عبيد فى غريب الحديث ٢٦٨/٣ وانظر الغريبين ١٢١/١ والحديث رواه البخارى وشرحه الحافظ فى « الفتح » ٥٦٠/٧

(٤) هشام بن سعد المدنى ، توفى سنة ١٦٠ هـ أو قبلها ، وراجع الجمع بين رجال الصحيحين ٥٥٠/٢ وتقريب التهذيب ٣١٨/٢

(٥) ورد فى تقريب التهذيب عدة أشخاص بهذه الكنية ، وانظر ٤٧٥/٢

(٦) زيد بن أسلم ، ثقة عالم ، توفى سنة ١٣٦ هـ ، راجع الجمع بين رجال الصحيحين ١٤٤/١ وتقريب التهذيب ٢٧٢/١

(٧) أسلم العدوى مولى عمر ثقة مخضرم ، توفى سنة ثمانين ، وقيل بعد سنة ستين ، وهو ابن أربع عشرة ومائة سنة . وراجع الجمع بين رجال الصحيحين ١٤٤/١ وتقريب التهذيب ٦٤/١

(٨) تهذيب اللغة ٥٩٢/١٥

ونقل الهروى عن أبى منصور دفاعا آخر عن هذا الحديث ، فى رده على أبى سعيد كذلك وعبارته : « وهذا حديث مشهور رواه أهل الإتقان ، وكأنها لغة يمانية لم تفش فى كلام معد » [١] .

٢ - ومن أوضح هذه التنبيهات ما ذكره أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سعود الأنصارى (المتوفى حدود سنة ٤٧٠ هـ) [٢] فى مقدمة كتابه « التبيين والاقتصاد فى الفرق بين السين والصاد » [٣] ، حين تكلم عن منهجه فى الاستشهاد فقال : « وحذفت الشاهد من الشعر ، وأثبت الشاهد من القرآن والحديث ، ليكون الناس إليهما أميل ، والاحتجاج بهما أفضل ، مع إيحائهم إليهما ، وحرصهم عليهما ، وبحثهم على ما يتفرع منهما ، وإضرابهم عما شذ منهما » [٤] .

وقد ذكر محقق الكتاب أن المؤلف « قد سلك مسلكا فريدا فى الاستشهاد ذلك أنه مال للاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف ، فأورد فى الكتاب عددا كبيرا من الآيات والقراءات ، وأكثر من ثمانين من أحاديث الرسول ﷺ ، وأحاديث الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم ، ولم يلجأ إلى الشعر والأمثال إلا فى مواضع لم تتجاوز أصابع اليد الواحدة » [٥] .

٣ - ومن ذلك ما قاله القاضى عياض (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) فى الرد على أبى سعيد الضرير أيضا لإنكاره جمع وطب على أوطاب ، كما جاء فى حديث أم زرع ، كما تقدم فى هذه الدراسة [٦] ، قال القاضى عياض : « فهذه عربية

---

(١) راجع الغريبين ١٣١/١

(٢) فى غاية النهاية ٦٣/٢ « محمد بن أحمد بن سعود أبو عبد الله الأنصارى الدانى ، شيخ القراء بدانية وأكبر تلاميذ الحافظ أبى عمرو الدانى ، قرأ عليه القراءات وأتقنها فتصدر فى حياة شيخه وصنف فى القراءات والعربية ... عاش إلى حدود السبعين وأربعمائة » .

(٣) حققه الدكتور على حسين البواب ، ونشر فى مجلة المورد العراقية فى المجلد ١٥ العدد الأول سنة ١٤٠٦ هـ (فى الصفحات من ٩٧ - إلى ١٩٢)

(٤) التبيين والاقتصاد ١٠١

(٥) التبيين والاقتصاد - مقدمة التحقيق ٩٨ . وقد أشار المحقق فى موضع آخر إلى أن المؤلف أورد فى هذا الكتاب بيتين فقط من الشعر . وانظر ١٥٣

(٦) راجع هنا صفحة ١٨٨

صحيحة منقولة عن أفصح العرب ، وبأصح الطرق ، فحكاها النبى ﷺ ، أو حكتها عائشة بحضرته ، ورواها فصحاء التابعين ، ولا يحكون لحنا ، وذكروها عن عرب عاربة وجاهلية بائدة قولها حجة ، وليتنا وجدنا مثل هذه الطرق فى أكثر اللغة » [١] .

٤ – وكذلك تعليق ابن الأثير على ما روى عن فدك [٢] ، موضحا قيمته فى الاستشهاد ، فقال : هذا الحديث وإن كان موضوعا ، كما ذكروا ، فهو من أفصح الكلام وأحسنه مأخذا واحتجاجا ، ولعل واضعه لا ينقص درجة عن الحجاج بن يوسف الثقفى ، وكتب غريب الحديث مشحونة بشرح كلامه وخطبه ، فلا بأس أن يجرى هذا الحديث مجراها » [٣] .

٥ – وقد استدل العلامة الفيومى أحمد بن محمد (المتوفى بعد سنة ٧٧٠هـ) على جواز استعمال « الثناء » فى معنى الذكر بشر ، استدل على جواز ذلك بحديث « مروا بجنازة فأثنوا عليها خيرا فقال عليه الصلاة والسلام : وجبت ، ثم مرو بأخرى فأثنوا عليها شرا » [٤] الحديث ، قال أحمد بن محمد الفيومى : « وقد نقل النوعان (يريد استخدام الثناء فى الذكر بخير والذكر بشر) فى واقعتين تراخت إحداهما عن الأخرى من العدل الضابط عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب ، فكان أوثق من نقل أهل اللغة فإنهم قد يكتفون بالنقل عن واحد لا يعرف حاله ، فإنه قد يعرض له ما يخرجه عن حد الاعتدال من دهش وسكر وغير ذلك ، فإذا عرف حالة لم يحتج بقوله » [٥] .

---

(١) بغية الرائد ١٥٤

(٢) منال الطالب ٥٠١ – ٥٠٧ وما ورد فيه كلام منسوب للسيدة فاطمة رضى الله عنها ، وما ورد فى الصحيح أنها سألت أبا بكر ميراثها . وانظر فتح البارى ٢٢٧/٦ كتاب فرض الخمس وصحيح مسلم ١٥٣/٥ كتاب الجهاد ، باب قول النبى ﷺ : « لا نورث ما تركنا فهو صدقة » .

(٣) منال الطالب ٥٠٨

(٤) الحديث رواه البخارى فى كتاب الجنائز باب ثناء الناس على الميـــت ، وانظر فتح البارى ٢٧٠/٣ وفى صحيح مسلم ٥٣/٣ فى كتاب الجنائز فيمن يثنى عليه خيرا أو شرا من الموتى ، وفى مسند أحمد فى عدة مواضع منها ٢٢/١

(٥) المصباح المنير (ثنى) ١١٩ وانظر البحث اللغوى عند العرب ٣٣

هذه النصوص المتقدمة التى فيها إشارات إلى موقف غير طبيعى من نصوص الحديث الشريف فى مجال الاستدلال والاحتجاج - بالإضافة إلى ما تقدم كذلك عن تعرض سيبويه لتأثر نفسى من نقد شيخه حماد له على رءوس الأشهاد للحنه فى نصوص تتصل بالحديث الشريف - كل هذا يدفع إلى تتبع المؤثرات الظاهرة والخفية التى أدت إلى هذا الموقف .

فمن أهم ما يميز مدرسة البصرة النحوية ، منذ نشأتها الاهتمام بالجانب العقلى فى دراسة النحو ، وذلك أمر مطلوب فى حدود ما تسمح به طبيعة اللغة ، فالمعروف « أنه لكى يصاغ علم صياغة دقيقة لابد له من اطراد قواعده وأن تقوم على الاستقراء الدقيق ، وأن يكفل لها التعليل ، وأن تصبح كل قاعدة أصلا مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا . وكل ذلك نهض به ابن أبى إسحاق وتلاميذه البصريون » [١] . ولكن عندما نصل إلى الخليل بن أحمد وهو المؤسس الحقيقى للمدرسة البصرية ، كما تقدم ، نراه قد « اعتد بأحكام العقل وعنى بالقياس على أنه أصل من أصول الدراسة النحوية » [٢] .

ولذلك كان القياس والتعليل لهما دور كبير فى رؤية النحاة البصريين بخاصة والنحاة العرب عموما ، ولهما أكبر الأثر فى منهجهم فى الاستدلال .

أما القياس فقد قيل فى تعريفه : « القياس فى اللغة عبارة عن التقدير ، يقال قست النعل بالنعل إذا قدرته وسويته ، وهو عبارة عن رد الشئ إلى نظيره ، وفى الشريعة عبارة عن المعنى المستنبط من النصوص لتعدية الحكم المنصوص عليه إلى غيره ، وهو الجمع بين الأصل والفرع فى الحكم » [٣] .

وقيل فى تعريف التعليل : هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر ، أو « هو انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر ، كانتقال الذهن من النار إلى الدخان ، والاستدلال هو انتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر » [٤] .

---

(١) المدارس النحوية ١٨
(٢) مدرسة الكوفة ٤٧
(٣) التعريفات ، للجرجانى ١٥٩
(٤) التعريفات ٥٣ - ٥٤

والواقع أن النحاة ، وبخاصة المتقدمون منهم ، أتقنوا القياس والتعليل وشيدوا صرح النحو عليهما شامخا متماسكا ، ولهذا نقل السيوطى أنه « إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها فى غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها » [١] .

ولكن يلاحظ أن النحاة البصريين الأوائل ، وتبعهم فى ذلك النحاة من بعدهم ، قد بالغوا فى القياس والتعليل ، فاستخدم بعضهم عللا « من قبيل الفرضيات التى لا تستطيع أن تردها على قائلها ، كما أنك لا تضعها بمحل العلم أو الظن القريب منه » [٢] ، كما وصل الأمر بالقياس عند بعضهم إلى أن أصبح « أداة تحكم بدل أن يكون نتيجة ملاحظة ، واستخدم فى الترجيح والمفاضلة بين اللغات بدلا من اقتصاره على مورده من الأمثلة » [٣] .

ولقد دفع هذا وغيره بعض الناقدين للنحاة القدامى إلى مثل ما قاله ابن مضاء[٤] فى مقدمة « الرد على النحاة » قال : « وإنى رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التى أموا ، وانتهوا إلى المطلوب الذى ابتغوا ، إلا أنهم التزموا مالا يلزمهم وتجاوزوا فيها القدر الكافى فيما أرادوه منها ، فتوعرت مسالكها ، ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإِقناع حججها » [٥] .

كما انتقد الأستاذ أحمد أمين ظاهرة الإِغراق فى القياس عند النحاة فقال : « هذا القياس الذى اخترع منه النحويون كليات القواعد كان له أثر كبير فى اللغة العربية ، وأخشى أن تكون لغتنا التى نستعملها اليوم وقبل اليوم هى وليدة النحو

(١) الاقتراح ٤٦

(٢) القياس فى اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين ٧٥

(٣) المستوى اللغوى للفصحى واللهجات للدكتور محمد عيد ٨٤

(٤) أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ... اللخمى قاضى الجماعة ، روى عن القاضى عياض وخلائق كان مقرئا مجودا ومحدثا مكثرا ... وتوفى سنة ٥٩٢ هـ . وراجع البغية ٣٢٣/١

(٥) الرد على النحاة ٧٢

واللغة معا ، وليست وليدة اللغة وحدها ، فاللغة عادة لا تخضع لقياس مطرد ... فالنحويون بقياسهم هذا أهدروا كثيرا من الاستعمالات التى كان ينطق بها العرب فى نظير وضع قواعدهم الكلية وشددوا فى احترامها ، وخضع الناس لها لأنهم كانوا المسيطرين على التعليم ، وسموا ما خرج عن قواعدهم شذوذا ، أو أولوه تأويلا بعيدا ليتفق ومذهبهم » [١] .

وليس الهدف مما تقدم أن يظهر النحاة العرب بمظهر غير لائق ، وإنما الهدف هو تتبع البناء الفكرى للمدرسة التى أقامت صرح النحو العربى ، فالنحاة المتقدمون أقاموا بنيان النحو العربى بهذه الوسيلة الدقيقة التى كانت متاحة لهم ، ومن نتاج بيئتهم ، وعلى الدارسين المتخصصين فى النحو واللغة أن يدرسوا النحو كما شاده النحاة فى مؤلفاتهم ، فالدارس المتخصص عليه « أن يعمل فكره ويعرف آراء من سبقه ، وله أن يرى رأيه ... بشرط أن يتمشى هذا الرأى مع العقل والمنطق السليم ... فلابد أن تحكم اللغة بقوانين » [٢] حتى لا تكون عرضة لما يبعدها عن وظيفتها ، وبخاصة الفصحى التى هى مفتاح الفهم السليم للقرآن والسنة الشريفة ولكن الأمر إذا تعلق بالشادِين والمبتدئين فهو فى حاجة إلى مراعاة التسهيل والتشويق والتقريب [٣] .

ويَرْجِع وَلوعُ النحاة بالقياس والتعليل إلى أوائل النحاة البصريين ، فعبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى (المتوفى سنة ١١٧ هـ) وصف بأنه « كان أشد تجريداً للقياس » [٤] ، وأنه « أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل ، وكان مائلا إلى القياس فى النحو » [٥] ، وكان يقول : « عليك بباب من النحو يطرد

(١) ضحى الإسلام ٢٨٢/٢

(٢) دراسات فى النحو ٥٠

(٣) راجع فصول فى فقه العربية ٤١٤ وما بعدها .

(٤) أخبار النحويين البصريين ٢٠

(٥) طبقات الزبيدى ٣١

وينقاس »[١] ، وقال أبو الطيب : « عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ، ففرع النحو وقاسه »[٢] .

وقال السيرافى عن الخليل : « وأما الخليل بن أحمد ... فقد كان الغاية فى استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه »[٣] . وقد سئل الخليل عن العلل التى يعتل بها فى النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها ؟ أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : « إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست وإن تكن هناك علة [غير ما ذكرت فالذى ذكرته محتمل أن يكون][٤] علة له ، فمثلى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شئ منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم البانى[٥] للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها »[٦] .

وقد نجح سيبويه فى تسجيل كثير مما ذكره الخليل وغيره من العلل والقياس بالإضافة إلى ما أسهم به بجهده وبحثه ، وقد قدم الاستاذ أحمد أمين تحليلا لهذا

---

(١) طبقات الزبيدى ٣٢

(٢) مراتب النحويين ٣١

(٣) أخبار النحويين البصريين ٣٠

(٤) عبارة « غير ما ذكرت ... أن يكون » ساقطة من الإيضاح بسبب انتقال النظر ، وهى موجودة فى الاقتراح للسيوطى .

(٥) فى الاقتراح ٥٨ : (الثانى) ، والصواب مافى الإيضاح .

(٦) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ٦٦ - ٦٧ وانظر الاقتراح ٥٨

الجانب فى كتاب سيبويه مبينا آثاره فى مسيرة النحو بعد سيبويه فذكر أن الكتاب « مملوء بالقياس والعلل ويذكرنا عمله بتفريع الحنفية وتعليلها وقياسها ، وفى الكتاب مصداق ما ذكرنا من أن للنحويين دخلا كبيرا فى اللغة التى بين أيدينا ، وأنهم خلقوا أشياء لا تعرفها العرب وعمموا مالم تعممه العرب فهو يعقد بابا عنوانه « هذا باب ما استكرهه النحويون ، وهو قبيح ، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب » [1] . وفى موضع آخر يشرح وجهة نظره السابقة فيقول : « وقبل الخليل كان العلماء يميلون للقياس ، كما كان قبل أبى حنيفة من فعل ذلك فى الفقه ، فقد ذكروا أن ابن أبى إسحاق الحضرمى كان شديد التجريد للقياس ، وهذا القياس الذى مهر فيه الخليل هو الذى أوجد النحو ، ووسع اللغة من وجوه عدة :

١ – أن القواعد التى وضعوها اشتقوها من طريق استقراء ناقص ، فطردوها فى الباب كله ، فقد سمعوا أفعالا ثم وضعوا قواعد أن الماضى إذا كان كذا كان مضارعه كذا ، وأمره كذا ، واسم فاعله كذا ، واسم مفعوله كذا ، وهم لم يسمعوا كل فعل ، ولا كل اسم فاعل ، ومفعول ، وهذا باب عظيم الخطر ، لأنه مكن النحويين من وضع القواعد العامة ، وجعلهم يهدرون ماعدا ذلك مما ورد غير سائر على مقتضاها ، وعدوه شاذا ...

٢ – ومن ذلك أن يقيسوا على كلمة وردت كلمات أخرى من قبيلها ، من ذلك ماقالوا فى (مَوّيت) إذا كتبت (ما) ، و (لَوّيت) إذا كتبت (لا) ... وواضح أن العرب لم تنطق بهذا كله ...

٣ – ومن ذلك أيضا أن الطريقة التعليمية التى جرى عليها النحويون والصرفيون جعلتهم يجرون فى ذلك إلى حد بعيد ... [2]

---

(١) ضحى الإسلام ٢٩٢/٢ ، وانظر الكتاب لسيبويه ٣٣٤/١ وفيه (هذا باب منه استكرهه النحويون) .

(٢) استشهد المؤلف على ذلك بما جاء فى الخصائص ٣٦٠/١ : أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف نحو قولهم فى مثال (صمحمح) من الضرب (ضربرب) ومن القتل (قتلتل) ومن الأكل (أكلكل) ... إلى أن قال ابن جنى : « فقال قائل : بأى لغة كان هؤلاء =

٤ – ومن ذلك أنهم يخترعون علة لما ورد ثم يقيسون عليها ... وعلى كل حال يطردون القاعدة فيما يعرض ولم يسمع ، إلى غير ذلك من ضروب القياس التى ملئت بها كتب النحو ، وتوسع فى ذلك من أتى بعد » [١] .

وما ذهب إليه الأستاذ أحمد أمين من أن القياس والتعليل لهما أثر كبير فى النحو العربى أمر مشاهد وملموس لكل من له صلة بكتب النحو العربى وإلمام بأصوله ، ولكن ما أشار إليه من أثر ذلك فى توسيع اللغة يحتاج إلى دراسة إحصائية مستندة إلى المقارنة بين أثر السماع وأثر القياس فى ذلك ، ومدى إسهامهما فى بناء المعجم العربى ، ومبلغ علمى أن ذلك لم يتم حتى الآن ، وعلى ذلك يظل ما ذهب إليه الأستاذ أحمد أمين بشأن أثر القياس فى توسيع اللغة أمرا يحتاج إلى تحديد ، لخطورة ما ينبنى عليه من النتائج .

ومهما يكن من أمر فإن النحو العربى يظل دليلا على التفوق العقلى الذى واكب تأسيسه واكتمال أصوله ومبانيه ، وعلى المتخصصين أن يدرسوه بكل ما فيه ، ويتعمقوا دراسة أصوله وخصائصه وأهدافه ، بالأدوات العلمية التى تمكنهم من ذلك مع مراعاة الأهداف التعليمية التى تحتاج إلى التبسيط والتقريب ، ونتائج البحث اللغوى المعاصر التى أظهرت كثيرا من المعطيات التى يمكن توظيفها لخدمة النحو العربى دون حيف أو تهجم ، فهؤلاء العلماء هم الذين علمونا – كما نقلوا عن الإمام مالك رحمه الله – أن كل إنسان يؤخذ من كلامه ويترك ، إلا المعصوم ﷺ [٢] .

= يتكلمون؟ لم تجد بدا من أن تقول : بالعربية ، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف » .

ويرى الدكتور شوقى ضيف أن الخليل وسيبويه هما اللذان فتحا باب التمارين غير العملية على مصاريعه ، حيث نرى سيبويه يتوقف فى كتابه مرارا ليسأل أستاذه عن تطبيق قاعدة فى مثال لم يأت عن العرب . وعمم النحاة ذلك فيما بعد واتسعوا فيه إظهاراً لمهارتهم ، وقد يكون بعض ذلك لمحاولة تدريب ناشئة النحاة على الدقة فى التطبيق » . وانظر المدارس النحوية ٥٥

(١) ضحى الإسلام ٢/٢٧٩ – ٢٨١

(٢) راجع تمييز الطيب من الخبيث ١١٨ وكشف الخفا ٢/١١٩

وجدير بالملاحظة أن العلل والأقيسة عند الخليل وسيبويه لا تنتمى إلى علل الفلاسفة والمناطقة وأقيستهما التى أثرت فى بعض النحاة بعدهما حين اتصلوا من قريب أو بعيد بما ترجم من كتب المنطق والفلسفة اليونانية ، ولكن العلل والأقيسة التى تأسس عليها النحو البصرى - كما يمثله كتاب سيبويه - تنتمى إلى منهج نبت فى البيئة الإسلامية ، وهو منهج علماء الكلام فى التعليل والجدل وإقناع الخصوم وإقامة البراهين وطرد القواعد بالقياس والتعميم ، ويقرر الدكتور مهدى المخزومى فى دراسته عن الخليل بن أحمد أنه كان متكلما وإن لم تصل إلينا آراؤه الكلامية [١] ، كما يشير إلى أن عناية البصريين كانت تنصب على الدراسة اللغوية النحوية وما تستتبع من أقيسة وعلل ومباحث الكلام [٢] ، ويقول فى موضع آخر : « لقد ظهر أثر القياس عند عيسى بن عمر الثقفى وعبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ... ثم جاء الخليل بن أحمد فاعتد بأحكام العقل وعنى بالقياس على أنه أصل من أصول الدراسة النحوية ... فكان ذلك إعلانا بخروج النحو من أسلوبه الفطرى القديم الذى جرت عليه الطبقات الأولى إلى أسلوبه النظرى الجديد ، أو بانتهاجه منهج المدرسة الكلامية ، لأن الخليل نفسه كان من أصحاب الكلام ، فلم يكن اصطناع القياس فى عهد الخليل إذن طفرة ، إنما ظهرت الاستفادة منه فى وقت مبكر ، وإن لم يصطبغ إذ ذاك بالصبغة الفلسفية ، وكان ظهوره والاستفادة منه إيذانا بدخول الدراسة اللغوية فى عهد جديد » [٣] .

* * *

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدى . أعماله ومنهجه ٧٠

(٢) مدرسة الكوفة ٢١

(٣) مدرسة الكوفة ٤٦ - ٤٧

يقرر الأستاذ على النجدى ناصف فى أثناء دراسته لكتاب سيبويه وأبوابه أنه بعد النظر والمراجعة فى الكتاب تبين له أن الفكرة التى كان يرعاها سيبويه ويصدر عنها فى تنويع مباحث النحو وترتيب أبوابه مدارها العامل أولا وأخيرا ، ويشير إلى أن هذا النسق « مخالف لنسق الخالفين فى كتب النحو ، فهم فى جملة الأمر ينظرون إلى أحوال الإعراب ، أى أثر العوامل لا إلى العوامل نفسها ، ويقسمون الأسماء تبعا لذلك إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ، ويفردون كل موضوع بباب ، وهو لا جرم أجمع للشمل وأعون على الربط من نسق سيبويه . والمسألة على كل حال فى الهيئة والشكل لا فى اللباب والصميم » (١) .

ولا يخفى أن نظرية العامل التى بنى عليها سيبويه كتابه ورتبه على أساسها ، كما جاء فى العبارة السابقة ، هذه النظرية تعود فى المقام الأول إلى تأثير منهج علماء الكلام المهتمين بإثبات الوحدانية والرد على مروجى النحل المخالفة لتعاليم الإسلام الحنيف مثل الدهرية الذين زعموا « أن كل حادث يحدث فى نفسه لا من صانع » (٢) ، وقد قام المتكلمون بجهد جبار فى الذود عن حياض العقيدة الإسلامية بكل ما يملكون من أدوات الفكر وعطاء العقل ، وكان لهم أثر واضح فى مسيرة الفكر العربى الإسلامى ، وكان لطائفة منهم بعض السلبيات ، ولم تكن بدعا فى هذا الأمر ، وانعكس ذلك على هذا الفكر فى كثير من جوانبه .

وكانت دراسة النحو العربى من هذا الفكر الذى نال قسطا من هذا التأثير ، كما تقدم ، ويضاف إلى ذلك ما ذكره أبو الطيب فى ترجمة أبى الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة أنه كان يقول بالعدل ، ونقل عن المازنى أن الأخفش أعلم الناس

---

(١) سيبويه إمام النحاة ١٨٣ - ١٨٤

(٢) أصول الدين لأبى منصور بن طاهر البغدادى ٦٨ وقد جعل عنوان هذه المسألة التى تمثل أصلا من أصول علم الكلام « فى أن الحوادث لابد لها من محدث ، قال : « والدليل على أن الحادث لابد له من محدث أنه يحدث فى وقت ويحدث ما هو من جنسه فى وقت آخر ، فلو كان حدوثه فى وقته لاختصاصه لوجب أن يحدث فى وقته لكل ما هو من جنسه ... ولأنه إذا لم يصح حدوث كتابة لا من كاتب ونسج لا من ناسج ... بان كذلك لا يصح وقوع حادث لا من محدث » .

بالكلام وأحذقهم بالجدل [١] ، وأبو الحسن الأخفش كان معاصرا لسيبويه ، وكان أسن منه ، لكنه أخذ عن سيبويه ، « وهو الذى تكلم على كتاب سيبويه وشرحه وبينه » [٢] ، بل إن الأخفش يصرح بأن سيبويه كان يستشيره فى مسائل الكتاب ويعرضها عليه عند وضعها ، قال : « كان سيبويه إذا وضع شيئا من كتابه عرضه علىَّ » [٣] .

ومن الطبيعى أن علم الكلام ليس هو المؤثر الوحيد فى بناء عقلية النحاة المتقدمين ، وبخاصة نحاة البصرة ، فالفقه الحنفى كان سائداً فى العراق ، وكان مؤسسو النحو البصرى معاصرين لأئمة الفقه الحنفى أو أصحاب الرأى العراقيين ، كما ورد ذكرهم فى عبارة ابن النديم [٤] . ومن هؤلاء الأعلام من أصحاب الرأى العراقيين المعاصرين لحقبة نشأة النحو العربى واكتمال أهم مقوماته الإمام أبو حنيفة (المتوفى سنة ١٥٠ هـ) النعمان بن ثابت [٥] ، رضى الله عنه ، وكان لمنهجه وآرائه أكبر الأثر فى تلاميذه ومن تبع مذهبه ، ومن أعلام هؤلاء التلاميذ ربيعة الرأى ، وهو ربيعة بن أبى عبد الرحمن (المتوفى سنة ١٣٦ هـ) « وعن أبى حنيفة أخذ ، ولكنه تقدمه فى الوفاة » [٦] .

ومنهم زُفر بن الهذيل (المتوفى بالبصرة سنة ١٥٨ هـ) وكان قد سمع الحديث وغلب عليه الرأى [٧] .

وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (المتوفى سنة ١٨٢ هـ) وكان صاحب حديث حافظا ثم لزم أبا حنيفة ، فغلب عليه الرأى [٨] .

---

(١) ؛ (٢) مراتب النحويين ١١١

(٣) مراتب النحويين ١١٢

(٤) الفهرست ٢٨٤

(٥) راجع المعارف ٤٩٥ والفهرست ٢٨٤

(٦) الفهرست ٢٨٥ وانظر المعارف ٤٩٦

(٧) المعارف ٤٩٦ والفهرست ٢٨٥

(٨) المعارف ٤٩٩ والفهرست ٢٨٦

ومحمد بن الحسن الفقيه ، جالس أبا حنيفة وسمع منه ، وتوفى سنة تسع وثمانين ومائة فى السنة التى توفى فيها الكسائى [١] ، « ودفنا فى يوم واحد ، فقال الرشيد : دفنا الفقه واللغة فى يوم واحد » [٢] .

على أن التأثير المتبادل فى منهج البحث بين أصحاب الرأى وبين أهل الكلام لا يعنى اتفاقهم فى الموقف من الحديث ، فالمتكلمون من أهل السنة لا يوافقون المعتزلة فى موقفهم من الحديث ، وكذلك أبو حنيفة وهو من أعلام أهل السنة ، ولا ينبغى أن يفهم من إطلاق تسمية أصحاب الرأى على أبى حنيفة وأصحابه « أنهم يقدمون رأيهم على سنة رسول الله ﷺ ولا على قول الصحابة ، لأنهم براء من ذلك ، فقد جاء عن أبى حنيفة من طرق كثيرة ما ملخصه أنه أولاً يأخذ بما فى القرآن ، فإن لم يجد فبالسنة فإن لم يجد فبقول الصحابة ، فإن اختلفوا أخذ بما كان أقرب إلى القرآن أو السنة من أقوالهم ولم يخرج عنهم ، فإن لم يجد لأحد منهم قولا لم يأخذ بقول أحد من التابعين بل يجتهد كما اجتهدوا ، قال الفضيل ابن عياض : إن كان فى المسألة حديث صحيح تبعه وإن كان عن الصحابة أو التابعين فكذلك وإلا قاس فأحسن القياس » [٣] .

ولكن المقصود بأثر أهل الرأى فى ترسيخ القياس والتعليل والمنهج الكلامى فى دراسة النحو ، ما أشاعه ذوو النزعة الاعتزالية من أهل الرأى والمتكلمين من توجس من رواية الحديث وحرج من الاستدلال به .

وإقلال أبى حنيفة من رواية الحديث أمر له أسبابه وهى اشتغاله بالاستنباط حتى وصل ما استنبطه من المسائل عددا لا يحصى كثرة ولأجل اشتغاله بهذا الأهم لم يظهر حديثه فى الخارج ... على أن كثرة الرواية بدون دراية ليس فيه كبير مدح [٤] . وقد قال أبو حنيفة « مثل من يطلب الحديث ولا يتفقه مثل الصيدلانى

---

(١) المعارف ٥٠٠ والفهرست ٢٨٧

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ١٣٠

(٣) الخيرات الحسان فى مناقب أبى حنيفة النعمان ، لابن حجر الهيتمى ٢٩

(٤) الخيرات الحسان ٦٦

يجمع الأدوية ولا يدرى لأى داء هى حتى يجئ الطبيب ، هكذا طالب الحديث لا يعرف وجه حديثه حتى يجئ الفقيه » [(١)] . ولذلك قال ابن خلدون : « إنما قلل منهم من قلل الرواية لأجل المطاعن التى تعترض فيها والعلل التى تعرض فى طرقها ... فيؤديه الاجتهاد إلى ترك الأخذ بما يعرض مثل ذلك فيه من الأحاديث وطرق الأسانيد ويكثر ذلك فتقل روايته لضعف الطرق . هذا مع أن أهل الحجاز أكثر رواية للحديث من أهل العراق » [(٢)] ، وقال فى موضع آخر : « انقسم الفقه إلى طريقتين : طريقة أهل الرأى والقياس وهم أهل العراق ، وطريقة أهل الحديث وهم أهل الحجاز وكان الحديث قليلا فى أهل العراق ... فاستكثروا من القياس ومهروا فيه » [(٣)] .

وقد تتبع ولى الله الدهلوى الأصول الفكرية لمدرسة أهل الرأى ومدرسة أهل الحديث ليقدم الأسباب التى أدت إلى اختلاف منهجيهما وبخاصة فى رواية الحديث ، فذكر أن المتقدمين من أهل الرأى كانوا قوما « لا يكرهون المسائل ولا يهابون الفتيا ... ويهابون رواية حديث النبى ﷺ والرفع إليه ... فوقع تدوين الحديث والفقه من حاجتهم بموقع من وجه آخر ، وذلك أنه لم يكن عندهم من الأحاديث والآثار ما يقدرون به على استنباط الفقه على الأصول التى اختارها أهل الحديث ولم تنشرح صدورهم للنظر فى أقوال علماء البلدان وجمعهما والبحث عنها ، واتهموا أنفسهم فى ذلك ، وكانوا اعتقدوا فى أئمتهم أنهم فى الدرجة العليا من التحقيق ، وكانت قلوبهم أميل شئ إلى أصحابهم ... وكان عندهم من الفطانة والحدس وسرعة انتقال الذهن من شئ إلى شئ ما يقدرون به على تخريج جواب المسائل على أقوال أصحابهم ، وكل ميسر لما خلق له ... وربما استدل بعض المخرِّجين من فعل أئمتهم وسكوتهم ونحو ذلك ، فهذا هو التخريج ... يقال لهؤلاء: المجتهدون فى المذهب ، وعَنَى هذا الاجتهاد من قال : من حفظ

---

(١) مناقب الإمام الأعظم أبى حنيفة ، للموفق المكى ٩١/١

(٢) مقدمة ابن خلدون ٤٩٥

(٣) مقدمة ابن خلدون ٤٩٨

المبسوط [١] كان مجتهدا ، أى وإن لم يكن له علم بالرواية أصلا ، ولا لحديث واحد » [٢] . والمهم هاهنا أن هذا الإقلال من رواية الحديث جعل أبا حنيفة ، وهو إمام أهل الرأى ، يذهب إلى « التوسع فى القياس والاستحسان ... كذلك كان من مبدئه إعمال عقله فيما روى إذا روى فى المسألة قولان أو أكثر للصحابة فيختار منها أعدلها وأقربها إلى الأصول العامة وعدم الاعتداد بأقوال التابعين إلا أن يوافق اجتهاده ... وهذا المنهج يسلم إلى عدم التزام العمل بالمأثور عن التابعين ، ثم يسلم بعد إلى القياس والاستحسان ، فهذا التشدد فى قبول الحديث وهذه الحرية فى وزن أقوال الصحابة والتابعين ... جعلت القياس أساسا كبيرا من أسس التشريع فى فقه أبى حنيفة » [٣] .

ومن دواعى الإنصاف - كما أشار ولى الله الدهلوى - أن يذكر هاهنا أن المعتزلة الذين كانوا بين صفوف الحنفية كان لهم دور أساسى فى توجيه مدرسة الرأى هذه الوجهة ، قال : « ووجدت بعضهم يزعم أن بناء المذهب على هذه المحاورات الجدلية المذكورة فى مبسوط السرخسى ... ونحو ذلك ، ولا يَعْلم أن أول من أظهر ذلك فيهم المعتزلة ، وليس عليه بناء مذهبهم ، ثم استطاب ذلك المتأخرون توسعا وتشحيذا لأذهان الطالبين ولغير ذلك » [٤] .

وكان لذلك كله أثر ملموس فى دراسة النحو العربى وبناء أصوله ، فلمنهج المتكلمين وبخاصة المعتزلة ، ومن تأثر بهم من أصحاب الرأى أثر واضح فى النحو ، مما جعل الخليل فى النحو شبيها بأبى حنيفة فى الفقه ، قيّاسا يجيد القياس ويمد أطنابه » [٥] .

---

(١) « المبسوط » كتاب فى فقه الحنفية لشمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسى . وانظر أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ٢٧٣

(٢) راجع الإنصاف فى أسباب الاختلاف لولى الله الدهلوى ٤٤ - ٤٧

(٣) ضحى الإسلام ١٨٧/٢

(٤) الإنصاف ، لولى الله الدهلوى ٧٩

(٥) ضحى الإسلام ٢٧٨/٢

وقد ظهر الربط بين دراسة النحو ، وبخاصة ما يتصل بأصوله ، وبين مناهج المتكلمين وأهل الرأى ، عند بعض المهتمين بفقه اللغة من اللغويين العرب ، فقد صرح ابن جنى بأن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين[١] ، ولكنه فى موضع آخر تلوح من عبارته أمارات تأثر النحاة بالفقه الحنفى ، قال : « واعلم أن هذه المواضع التى ضممتها وعقدت العلة على مجموعها قد أرادها أصحابنا وعنوها ... وكذلك كتب محمد بن الحسن [٢] رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة فى أثناء كلامه ، فيجمع بعضها إلى بعض الملاطفة والرفق » [٣] ، ولأمر ما سمى أبو البركات بن الأنبارى كتابه فى أصول النحو الإِغراب فى جدل الإِعراب « وذكر فى مقدمته أنه وضعه ليكون أول ما صنف فى هذه الصناعة فى قوانين الجدل والآداب » [٤] ، وقال السيوطى فى مقدمة الاقتراح أن الكتاب فى أصول النحو الذى هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه [٥] .

وقد صور كاتب معاصر أثر مدرسة الرأى والقياس فى ميدان النحو واللغة ، فى أثناء ما كتبه عن أبى حنيفة رحمه الله ، فقال : « انتقلت هذه العصا السحرية إلى اللغة والنحو كما يذيع الخير ويشيع النور ، وتنتقل الصحة - والصحة تعدى كما يعدى المرض . فإذا القياس فى البصرة والكوفة يهب اللغة طرازات كأنها الاختراعات ، فلو كنت من أهل البوادى فى ذلك الزمان ممن يعولون فى اللغة على السماع وحده كهؤلاء الذين كانوا يعولون فى الفقه على النصوص وحدها ، ثم جئت إلى مصر أو إلى الشام ، بله العراق - بعد أن أعمل علماء الكوفة والبصرة فى

---

(١) الخصائص ٤٨/١

(٢) يرى الشيخ محمد على النجار أنه محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة (الخصائص ١٦٣/١ هامش ١) ، وتابعتُه على ذلك فى أصل هذا الكتاب . ونبهنى أ.د.محمد إبراهيم عبادة إلى أنه محمد بن الحسن بن مقسم المقرئ النحوى ، وانظر البغية ٨٩/١

(٣) الخصائص ١٦٢/١

(٤) الإِغراب فى جدل الإِعراب ٣٥

(٥) الاقتراح ٢

اللغة آلة القياس – لظننت أن العربية التى تسمعها ليست هى العربية التى تعهدها » [١] .

ومن كل ما تقدم يتضح أن المنهج الذى درس به النحو وشيدت به أصوله ومبانيه التى استمر عليها يعتمد أساسا على منهج المتكلمين ، وكان المعتزلة من أكثرهم تأثيرا فى هذه الفترة . وكذلك منهج مدرسة الرأى والقياس فى الفقه الحنفى والعراقى ، وكان الاعتداد بأحكام العقل والإقلال من رواية الحديث من أبرز ما يميز هذا الاتجاه فى البحث والتفكير مما يفسر جانبا من موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الذى يتمثل فى قلة الاستدلال به ، ولكن لهذا الموقف وجها آخر يتضح من تتبع العلاقة بين أهل الرأى وأهل الحديث وآثار ذلك على قضية الاستشهاد بالحديث فى النحو .

* * *

(١) أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح ، للأستاذ عبد الحليم الجندى ٢٢٠

كان الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه عبقريتين نادرتين فى تاريخ العلم بصفة عامة ، وفى تاريخ النحو العربى على وجه الخصوص ، فالخليل بن أحمد ، كما ذكر أبو الطيب ، أذكى العرب ، ومفتاح العلوم ومصرفها » [١] ، كما أن الخليل هو « واضع النحو العربى فى صورته المركبة ، سواء من حيث عوامله ومعمولاته الظاهرة والمقدرة ، أو من حيث ما يجرى فيه من شواهد ومن علل وأقيسة ، ونصٍّ على العبارات المهملة والأخرى الشاذة ، وإحداث ما سرى فيه من تمارين غير عملية يقصد بها إلى التمرين والتدريب ، ومد ذلك فى علم الصرف والفقه بأبنية الكلم واشتقاقاتها وتصريفاتها [٢] .

ولكن تلميذه سيبويه هو الذى هيأه الله تعالى لحفظ علم الخليل بالإضافة إلى ما نقله عن شيوخه الآخرين ، وما أضافه ببحثه وسعة علمه ، ولذلك كان سيبويه خليقا بما وصفه به ابن جنى فقال : « ولما كان النحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم متحلين ، ولمعانيهم وقصودهم آمّين ، جاز لصاحب هذا العلم ، الذى جمع شعاعه وشرع أوضاعه ورسم أشكاله ووسم أغفاله ... أن يرى فيه نحوا مما رأوا ، ويحذوه على أمثلتهم التى حذوا ... لاسيما والقياس إليه مصغ وله قابل وعنه غير متثاقل » [٣] .

فلا غرو إذن أن تسير دراسة النحو على هذه الأسس التى أرساها هذان العالمان الجليلان ، وأن تكون الأصول التى قامت عليها دراسة النحو فى كتاب سيبويه هى أساس منهج الدراسة النحوية حتى يومنا هذا [٤] .

وكانت الفترة التى تم فيها تأسيس دراسة النحو العربى ومناهجه فى الاستشهاد فى كنف مدرسة البصرة - كانت هذه الفترة تمتد من أوائل القرن الثانى الهجرى

---

(١) مراتب النحويين ٥٥

(٢) المدارس النحوية ٥٦

(٣) الخصائص ٣٠٩/١ وانظر المدارس النحوية ٩٣

(٤) راجع دراسات فى النحو العربى ، صفحة (و) . والمدارس النحوية ٩٢

إلى أواخر القرن الثالث ، وهى حقبة من أخصب المراحل التى مرت بها الثقافة العربية الإسلامية .

وقد توزعت أهم المراكز العلمية فى هذه الحقبة ، بين الحجاز والعراق ، وقد غلب على مدرسة الحجاز الاهتمام بالحديث الشريف ، « وما ينبنى عليه من فقه ، وما يتصل به من أخبار وسير ... وقد كانت حركة الحج الدائمة سببا فى اتصال العالم الإسلامى بعلماء مكة والمدينة ، ينتهزون فرصته فيجتمعون بعلمائهما ، ويروون عنهم ويروونهم ، ويرجعون إلى بلادهم يحملون ما أخذوا وينشرون ما تلقوا ، وتراجم المحدثين والإخباريين دليل على ذلك »[1] ، أما العراق فقد كان « فى ذلك العصر أهم مراكز الحياة العقلية فى فروع العلم والفن ، من تفسير وحديث وفقه ومن لغة ونحو وصرف ومن ترجمة كتب فلسفية ، وجدٍّ فى تفهمها والتعليق عليها ، ومن مذاهب كلامية ، ومن علوم طبية ورياضية »[2] .

وقد كونت المدرستان - مدرسة الحجاز ومدرسة العراق - إن صح التعبير ، منهجين متكاملين فى دراسة الثقافة العربية الإسلامية ، كان لهما أكبر الأثر فى تلك النهضة العلمية فى علوم الشريعة وعلوم العربية .

وهذان المنهجان يعبر عنهما بمنهج « أصحاب الحديث » ، ومنهج « أصحاب الرأى »[3] .

أما البصرة فقد كانت قطب الرحى فى حركة مدرسة الرأى العراقى ، فقد كانت الموطن الذى نشأ فيه علم الكلام ، وبخاصة مدرسة المعتزلة التى « تنقسم إلى فرعين كبيرين فرع البصرة وفرع بغداد ، وفرع البصرة أسبق فى الوجود ، وله الفضل الأكبر فى تأسيس المذهب وأكثر استقلالا فى رأيه يتلوه فى كل ذلك فرع بغداد »[4] .

---

(١) ضحى الإسلام ٧٥/٢

(٢) ضحى الإسلام ٧٧/٢

(٣) راجع مثلا المعارف ٤٩٤ ، ٥٠١ وتأويل مختلف الحديث ١٢ - ٥٠ وأصول الدين لأبى منصور البغدادى ٣١٢ والإنصاف للدهلوى ٣٣

(٤) ضحى الإسلام ٩٦/٣

كما يلاحظ « أن عقل البصرة كان أدق وأعمق من عقل الكوفة ، وكان أكثر استعدادا لوضع العلوم ، إذ سبقتها إلى الاتصال بالثقافات الأجنبية وبالفكر اليونانى وما وضعه ارسطاليس من المنطق وحدوده وأقيسته ، ويمكن أن نلاحظ آثار ذلك فى نشاط المباحث الدينية فى البلدتين ، فقد عنيت الكوفة بالفقه بينما عنيت البصرة بعلم الكلام » [١] .

ولم يكن أصحاب الرأى ، أو فقهاء العراق من الأحناف ، بعيدين من دائرة علم الكلام ، فأبوحنيفة – كما تقدم – كان فى مطلع حياته العلمية مقبلا على علم الكلام ، ثم تحول عنه إلى الفقه ، وقد صنف أبوحنيفة فى الرد على القدرية كتاباً « سماه كتاب الفقه الأكبر » [٢] .

وله رسالة أملاها فى نصرة قول أهل السنة إن الاستطاعة مع الفعل [٣] .

والمهم هاهنا أن أهم التيارات الفكرية التى أثرت فى عقل البصرة فى فترة نشأة النحو ونموه كانت تيار المتكلمين وبخاصة المعتزلة ، وتيار أهل الرأى – وقد تقدم أن هناك فرقا بين موقفيهما من الحديث – وقد كان من منهجهم أنهم « قوم لا يكرهون المسائل ولا يهابون الفتيا ... ويهابون رواية حديث النبى ﷺ والرفع إليه » [٤] .

وكان موقف المعتزلة من الحديث الشريف أساس ما ذهب إليه علماء البصرة فى تلك الفترة من إقلال الرواية والتشدد فيما خالف العقل ، فيما يظهر ، فهم حين قرروا أصولهم وآمنوا بها إيمانا تاما « كان ما يعارضها من آيات يؤولونها ... وما يعارضها من أحاديث ينكرونها ، وكل ذلك فى جرأة وصراحة ، ولذلك كان

---

(١) المدارس النحوية ٢١

(٢) طبع بالقاهرة سنة ١٣١٣ هـ مع شرحه للعلامة ملا على القارى ، بتصحيح السيد محمد بدر الدين النعسانى ، مطبعة التقدم .

(٣) أصول الدين ، لأبى منصور البغدادى ٣٠٨

(٤) الإنصاف فى أسباب الاختلاف ، لولى الله الدهلوى ٤٥

موقفهم من الحديث كثيرا ما يكون موقف المتشكك فى صمته وأحيانا موقف المنكر له ، لأنهم يحكمون العقل فى الحديث ، لا الحديث فى العقل » [١] .

وبالإضافة إلى التأثير العام للمعتزلة فى بيئة البصرة النحوية ، هناك إشارات إلى التأثير المباشر لهم فى هذا الميدان ، فأبو الحسن الأخفش ، قرين سيبويه وشارح كتابه ، كان يقول بالعدل [٢] ، ونقل عن المازنى أن الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل [٣] ، وذكر السيوطى أن أبا الفتح بن جنى كان معتزليا ، مثل شيخه أبى على الفارسى [٤] .

والذى يعنينا هاهنا أن نحاة البصرة ، فى فترة تأسيس النحو واكتمال أصوله ، التى قام عليها واستمرت مع الدارسين بعد ذلك ، كانوا متأثرين بهذا الجو العام الذى نشطت فيه الدراسات العربية والإسلامية فى العراق وبخاصة مدرسة أصحاب الرأى ومدرسة المتكلمين ، ومن الآثار التى تشير إلى ذلك أن النحاة فى هذه الفترة « طلبوا لكل قاعدة علة ، ولم يكتفوا بالعلة التى هى مدار الحكم ، فقد التمسوا عللا وراءها ، وقانون القياس عام ، وظلاله مهيمنة على كل القواعد إلى أقصى حد » [٥] .

أما مدرسة أصحاب الحديث ، فقد يعبر عنهم « بأهل الحجاز » ، كما ورد فى عبارة ابن خلدون حين قارن بين مدرسة العراق من أهل الرأى ومدرسة أصحاب الحديث فقال : « وانقسم الفقه إلى طريقتين : طريقة أهل الرأى والقياس وهم أهل

---

(١) ضحى الإسلام ٨٥/٣

(٢) قال الخوارزمى عن المعتزلة : « ويتسمون بأصحاب العدل والتوحيد » . وانظر مفاتيح العلوم ١٨ وفى ضحى الإسلام ٤٤/٣ « والأصل الثانى من أصولهم (أى المعتزلة) العدل ، والعدل والتوحيد أهم أصول المعتزلة » .

(٣) مراتب النحويين ١١٢

(٤) المزهر ١٠/١ وانظر الخصائص – مقدمة التحقيق ٤٢/١

(٥) المدارس النحوية ٢٠

العراق وطريقة أهل الحديث ، وهم أهل الحجاز ، وكان الحديث قليلا فى أهل العراق فاستكثروا من القياس ومهروا فيه » [(١)] .

وقد تميزت مدرسة أصحاب الحديث بالإقبال الشديد على جمع الحديث الشريف والرحلة فى طلبه ومعرفة درجاته وفقه أحكامه وضبط سنده ومعرفة أحوال رجاله ، وكان من سماتهم أنهم « يكرهون الخوض بالرأى ، ويهابون الفتيا والاستنباط إلا بضرورة لا يجدون منها بدا ، وكان أكبر همهم رواية حديث رسول الله ﷺ ... فوقع شيوع تدوين الحديث والأثر فى بلدان الإسلام وكتابة الصحف والنسخ - حتى قل من يكون من أهل الرواية إلا كان له تدوين أو صحيفة أو نسخة - من حاجتهم بموقع عظيم ، فطاف من أدرك من عظمائهم ذلك الزمان بلاد الحجاز والشام والعراق ومصر واليمن وخراسان ، وجمعوا الكتب وتتبعوا النسخ ، وأمعنوا فى التفحص فى غريب الحديث ونوادر الأثر وتيسر لهم مالم يتيسر لأحد قبلهم وخلص لهم من طرق الأحاديث شئ كثير ... وأمعنت هذه الطبقة فى هذا الفن وجعلوه شيئا مستقلا بالتدوين والبحث ، وناظروا فى الحكم بالصحة وغيرها ... وهذه الطبقة هى الطراز الأول من طبقات المحدثين ، فرجع المحققون منهم بعد إحكام فن الرواية ومعرفة مراتب الأحاديث إلى الفقه ، فلم يكن عندهم من الرأى أن يجمع على تقليد رجل ممن مضى مع ما يروون من الأحاديث » [(٢)] .

وليس معنى كراهيتهم للفتوى أنهم ليسوا أهل نظر واستدلال ، وأنهم ينكرون حجة العقل ، كما نقل ذلك ابن تيمية عن بعض أهل الكلام ، ثم قال فى الرد على ذلك : « فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء بالقرآن ، هذا أصل متفق عليه بينهم . والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكير والتدبير فى غير آية ، ولا يعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك ، بل كلهم متفقون

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٤٩٨

(٢) عن الإنصاف فى أسباب الاختلاف ٣٣ - ٣٦ .

على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظر والتفكير والاعتبار والتدبر وغير ذلك ، ولكن وَقَعَ اشتراك فى لفظ (النظر والاستدلال) ولفظ (الكلام) ؛ فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واستدلالهم فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإِنكار جنس النظر والاستدلال » [(١)] .

ومما تقدم يتضح الفارق فى المنهج بين مدرسة المتكلمين وأصحاب الرأى ومدرسة أصحاب الحديث ، فى مدى التعويل على نصوص الحديث والأثر ومدى الاعتداد بها فى إثبات الأحكام وتقرير القواعد والاستدلال على صحتها ، وجعل هذه النصوص تلى نصوص القرآن فى المرتبة ، أم أن هناك أصولا أخرى مقدمة عليها لأسباب وآراء معينة ؟ وليس المقصود هاهنا أن يتقرر أن أصحاب الكلام أو الرأى يتركون الحديث والأثر فى الاستدلال كلية فقد ثبت أن أبا حنيفة كان لا يترك الخبر من أجل القياس « ولكنه كان يقدم القياس فى أخبار الآحاد التى لم يكن سندها مقبولا عنده » [(٢)] ، كما أن الرأى الذى رفضه أصحاب الحديث ليس مقصودا به « نفس الفهم والعقل ، فإن ذلك لا ينفك من أحد من العلماء ولا الرأى الذى لا يعتمد على سنة أصلا فإنه لا ينتحله مسلم البتة ، ولا القدرة على الاستنباط والقياس فإن أحمد وإسحاق بل الشافعى أيضا ليسوا من أهل الرأى بالاتفاق ، وهم يستنبطون ويقيسون ، بل المراد من أهل الرأى : قوم توجهوا بعد المسائل المجمع عليها بين المسلمين ، أو من جمهورهم ، إلى التخريج على أصل رجل من المتقدمين ، وكان أكثر أمرهم حمل النظير على النظير ، والرأى أصل من الأصول ، دون تتبع الأحاديث والآثار » [(٣)] .

ويؤكد هذا ما ذهب إليه ابن فورك فى وصفه لأصحاب الحديث وأنهم « الطائفة التى هى الظاهرة بالحق لسانا وبيانا وقهرا وعلوا وإمكانا ، والطاهرة عقائدها من شوائب الأباطيل وشوائن البدع والأهواء الفاسدة ، وهى المعروفة بأنها

---

(١) نقض المنطق ٤٧

(٢) راجع توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى ، أسسه واتجاهاته ، للدكتور رفعت فوزى ٤٠٠

(٣) الإِنصاف للدهلوى ٨٠

أصحاب الحديث ، وهم فرقتان فرقة منها هى أهل النقل والرواية الذين تشتد عنايتهم بنقل السنن وتتوفر دواعيهم على تحصيل طرقها وحصر أسانيدها والتمييز بين صحيحها وسقيمها ، فيغلب عليهم ذلك ، ويعرفون به وينسبون إليه . وفرقة منهم يغلب عليهم تحقيق طرق النظر والمقاييس [١] والإبانة عن ترتيب الفروع على الأصول ، نفى شبه الملبّسين عنها ، وإيضاح وجوه الحجج والبراهين على حقائقها ، فالفرقة الأولى للدين كالخزنة للملك ، والفرقة الأخرى كالبطارقة التى تذب عن خزائن الملك » [٢] .

ومن الواضح أنه يريد « بالفرقة الأخرى » من أصحاب الحديث متكلمى أهل السنة ، الذين يجعلون نصوص الحديث والأثر تالية للقرآن ، ولا يقدمون عليها أصلا آخر ، بدليل قوله فى نفس الفقرة : « وذكرتم أهل البدع وأصحاب الأهواء الفاسدة العادلة عن مناهج الكتاب والسنة ، نحو الجهمية والمعتزلة والخوارج والرافضة والجسمية ، ومن ناصب هذه الفرقة بالعداوة من سائر أهل الأهواء الباطلة ، تقصد دائما تهجين هذا العصابة » [٣] .

ومما تقدم يتضح وجود فروق مصنوعة ومقصودة بين أصحاب الرأى وأصحاب الحديث وأنها لم تكن حدودا وفروقا مانعة مغلقة ، وإنما كانت موجودة بفعل عدد من المؤثرات منها ما هو فكرى ومنها ما يرجع إلى أثر سياسى ، ومنها ما يعود إلى خطأ منهجى يتصل بفهم أتباع كل فريق لأصول ما يتعصب له ويخاصم غيره من أجله ، ولكنها اجتمعت على التأثير فى موقف كل طرف منهم من نصوص الحديث ، وبخاصة ما يتصل بالمقلدين للفريقين والمتشيعين بدون تخصص وتمحيص كافيين لإدراك أوجه الالتقاء والتباين بينهما .

وقبل التطرق إلى مناقشة هذه المؤثرات وانعكاسها على قضية الاستشهاد بالحديث عند النحاة أرى أنه من المفيد أن تتضح بعض ملامح الخصومة بين

---

(١) فى المطبوع من مشكل الحديث (المقايس) !

(٢) مشكل الحديث وبيانه ٣

(٣) مشكل الحديث وبيانه ٣

أصحاب الرأى - وبالذات الذين تأثروا بموقف المعتزلة من نصوص الحديث - وأصحاب الحديث ، وقد ورد طرف من ذلك فى عبارة ابن فورك السابقة فى إشارته إلى أهل البدع والأهواء الذين يناصبون أصحاب الحديث وأهل السنة العداء ، ثم ذكر أنهم يرمونهم بنقل الأخبار المتناقضة بهدف « التلبيس على الضعفاء لتوهمهم أنها (أى فرقة أصحاب الحديث) تنقل ما لا يليق بالتوحيد ولا يصح فى الدين ... فرمتها بكفر التشبيه وبفعلة أهل الإِلحاد والتعطيل » (١) .

ولا جدال فى أن الرمى بالكفر والإِلحاد سابقة خطيرة ، لها دور مؤثر فى سياق قضية الاستدلال بنصوص الحديث ، خصوصا إذا أضفنا إلى موقف الذين يرمون أصحاب الحديث بذلك ما ذهب إليه بعض من ينتسبون إلى أصحاب الحديث ، ولكنهم يخالفون أصول منهجهم بالتعصب وعدم التحقيق ، فعابهم ابن تيمية بأنهم « قد يكفرون ويضللون ويبدعون أقواما من أعيان هذه الأمة ويجهلونهم ، ففى بعضهم من التفريط فى الحق والتعدى على الخلق ما قد يكون خطأ مغفورا وقد يكون منكرا من القول وزورا » (٢) .

ولكن ما ذكره ابن قتيبة فى كتابه « غريب الحديث » وكذلك ما فصله فى مقدمة « تأويل مختلف الحديث » يعطى صورة أوضح لملامح هذه الخصومة ، فقد نصح ابن قتيبة فى مقدمة كتابه « غريب الحديث » طلبة العلم - وبخاصة من يطلبون الحديث بمعرفة أوجه الجمع بين الأخبار التى ظاهرها التناقض وأن على الطالب أن يهتم بهذا حتى لا يقدح فى صدره عارض الشكوك فيما يدعيه قوم من أهل البدع على أصحاب رسول الله ﷺ ... فلا يتوهم على نقلة الحديث ما يشنع به ذوو الأهواء عليهم فى مثل هذه الأحاديث من حمل الكذب والمتناقض » (٣) .

أما مقدمة كتاب « تأويل مختلف الحديث » ، فهى مصدر مهم يساعد على فهم طبيعة هذه الخصومة بين أهل الرأى وأصحاب الحديث ، وقد بدأ ابن قتيبة هذه

---

(١) مشكل الحديث وبيانه ٣

(٢) نقض المنطق ٢٢

(٣) غريب الحديث ، لابن قتيبة ١/١٥٠

المقدمة بمخاطبة من ألّف الكتاب إجابة لطلبه ، فيقول : « فإنك كتبتَ إليّ تُعْلمنى ما وقعتَ عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتهانهم ، وإسهابهم فى الكتب بذمهم ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض ، حتى وقع الاختلاف ، وكثرت النحل وتقطعت العصم ، وتعادى المسلمون وأكفر بعضهم بعضا ، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث ... هذا مع روايات كثيرة فى الأحكام اختلف لها الفقهاء فى الفتيا حتى افترق الحجازيون والعراقيون فى أكثر أبواب الفقه ، كل يبنى على أصل من روايتهم ، قالوا (يعنى خصوم أصحاب الحديث) : ومع افترائهم على الله تعالى أحاديث التشبيه ... ومن عجيب شأنهم أنهم ينسبون الشيخ إلى الكذب ولا يكتبون عنه مايوافقه عليه المحدثون بقول يحيى بن معين وعلى بن المدينى وأشباههما ويحتجون بحديث أبى هريرة فيما لا يوافقه عليه أحد من الصحابة ... ويبهرجون الرجل بالقدر فلا يحملون عنه ... ويقدحون فى الشيخ يسوى بين على وعثمان أو يقدم عليا عليه ... قالوا : وهم مع هذا أجهل الناس بما يحملون وأبخس الناس حظاً فيما يطلبون قد قنعوا من العلم برسمه ومن الحديث باسمه ، ورضوا بأن يقولوا فلان عارف بالطرق راوية للحديث ، وزهدوا فى أن يقال عالم بما كتب ، أو عامل بما علم ... قالوا : كلما كان المحدث أموق [١] كان عندهم أنفق ، وإذا كان كثير اللحن والتصحيف كانوا به أوثق وإذا ساء خلقه وكثر غضبه واشتد حدة وعسرة فى الحديث تهافتوا عليه ... (قال أبو محمد) : هذا ما حكيتَ من طعنهم على أصحاب الحديث وشكوت تطاول الأمر بهم على ذلك من غير أن ينضح عنهم ناضح ، ويحتج لهذه الأحاديث محتج أو يتأول لها متأول ، حتى أنسوا بالعيب ورضوا بالقذف وصاروا بالإمساك عن الجواب كالمسلِّمين وبتلك الأمور معترفين » [٢] .

وقد دافع ابن قتيبة عن أصحاب الحديث بالرد على ما تقدم من تهم وجهها

---

(١) فى اللسان (موق) ٢٢٧/١٢ « المائق الهالك حمقا وغباوة ... وقيل المائق الأحمق وليس له معنى غيره » . ولم أجد فيه لفظ (أموق) .

(٢) عن تأويل مختلف الحديث ٥ – ١٠

إليهم خصومهم ، وحكاها عنهم ، وقد انتقد فى أثناء رده خصوم أصحاب الحديث ولكنه كان حريصا على الإنصاف فقال : « وأرجو ألا يطَّلع ذو النهى منى على تعمد لتمويه ولا إيثار لهوى وظلم لخصم » [١] ، كما انتقد بعض السلبيات عند بعض من ينتسبون إلى أهل الحديث ، فمن الطبيعى أن يكون فى كل فرقة وفى كل تخصص قوم يسيئون من حيث أرادوا الإحسان [٢] .

وما يتصل بقضية الاستشهاد من دفاع ابن قتيبة عن أصحاب الحديث أنه وجه النقد لخصومهم بأنهم « يتهمون غيرهم فى النقل ولا يتهمون آراءهم فى التأويل ، ومعانى الكتاب والحديث وما أودعاه من لطائف الحكم وغرائب اللغة لا يدرك بالطفرة والعرض والجوهر الكيفية والأينية ، ولو ردوا المشكل منهما إلى أهل العلم بهما وضح لهم المنهج واتسع لهم المخرج ، ولكن يمنع من ذلك طلب الرياسة وحب الاتباع واعتقاد الإخوان بالمقالات ، والناس أسراب طير يتبع بعضها بعضا ، ولو ظهر لهم من يدعى النبوة مع معرفتهم بأن رسول الله ﷺ خاتم الأنبياء ، أو من يدعى الربوبية ، لوجدوا على ذلك أشياعا . وقد كان يجب مع ما يدعونه من معرفة القياس وإعداد آلات النظر ألا يختلفوا كما لا يختلف الحُسَّاب والمُسَّاح والمهندسون ... فما بالهم أكثر الناس اختلافا ، لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد فى الدين » [٣] .

والمتتبع لكلام أبى محمد بن قتيبة يستشف كذلك أنه يعنى بالمتكلمين وخصوم أصحاب الحديث من أهل الرأى ذوى نزعة الاعتزال منهم على وجه الخصوص ، بدليل إشارته فى العبارة السابقة إلى أنهم يتهمون النقل ولا يتهمون آراءهم فى التأويل ، كما أشار إلى أن من هؤلاء من يرد أصول الدين « إلى استحسانه ونظره وما أوجبه القياس عنده » [٤] ، وليس أدل على ذلك من موقف

(١) تأويل مختلف الحديث ١٢

(٢) راجع تأويل مختلف الحديث ٥٥

(٣) راجع تأويل مختلف الحديث ١٣

(٤) تأويل مختلف الحديث ١٤

النَّظَّام من الحديث الشريف « ومهاجمته للمحدِّثين وبيان ما فى الأحاديث التى رووها من تناقض ، ثم هو يحكم العقل فى الأحاديث ، فإن كان عقله لا يقر الحقيقة التى رواها الحديث أنكر الحديث فى شدة غريبة » (١) ، فقد كان معظم الذين يرد عليهم ابن قتيبة بالتفصيل غالبا من المعتزلة مثل النّظّام وأبى الهذيل العلاّف والجاحظ وثُمامة بن أشرس وغيرهم (٢) .

وحين يدرس الإمام أبو حامد الغزالى قضية الخلاف بين هذين المنهجين نجده يحصره فى الخلاف بين أنصار العقل وأنصار النقل ، ولكنه يقرر فى بادئ الأمر أن هذا الخلاف من حيث الظاهر وفى أول النظر ، فيقول : « بين المعقول والمنقول تصادم فى أول النظر وظاهر الفكر والخائضون فيه تحزبوا إلى مفرط بتجريد النظر إلى المنقول ، وإلى مفرط بتجريد النظر إلى المعقول ، وإلى متوسط طمع فى الجمع والتلفيق ، والمتوسطون انقسموا إلى من جعل المعقول أصلا والمنقول تابعا ، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه ، وإلى من جعل كل واحد أصلا وسعى فى التأليف والتوفيق بينهما » (٣) ، وحين فصل الكلام على هذه الأقسام حدد سماتها بمهارته المعهودة ، فالفرقة الأولى « هم الذين جردوا النظر إلى المنقول ، وهم الواقفون على المنزل الأول من منازل الطريق القانعون بما سبق إلى أفهامهم من ظاهر المسموع ...(٤) والفرقة الثانية تباعدوا عن هؤلاء إلى الطرف الأقصى المقابل ، وجردوا النظر إلى المعقول ولم يكترثوا بالنقل ، فإن سمعوا فى الشرع ما يوافقهم قبلوه ، وإن سمعوا ما يخالف عقولهم زعموا أن ذلك صوره الأنبياء ، فهؤلاء غلوا فى المعقول حتى كفروا (٥) ... والفرقة الثالثة جعلوا المعقول أصلا وضعف عنايتهم

---

(١) ضحى الإسلام ١١٦/٣

(٢) انظر تأويل مختلف الحديث ١٥ - ٣٦

(٣) قانون التأويل (مع معارج القدس) ٢٣٥

(٤) لعله يشير إلى أهل الظاهر ، وانظر تعريف الظاهرى فى الإنصاف للدهلوى ٨٠

(٥) الإشارة هنا إلى قوم من الفلاسفة « وهم الذين اعتقدوا أن الرسل لم يفصحوا للخلق بالحقائق إذ ليس فى قواهم إدراكها وإنما أبرزوا لهم المقصود فى صورة المحسوس . وانظر الصواعق المرسلة ٦١

بالمنقول لكن ما سمعوه من الظواهر المخالفة للمعقول جحدوه وأنكروه وكذبوا روايته ، إلا ما يتواتر عندهم كالقرآن أو ما قرب تأويله من ألفاظ الحديث وما شق عليهم تأويله جحدوه حذرا من الإبعاد فى التأويل فرأوا التوقف عن القبول أولى من الإبعاد فى التأويل ، ولا يخفى ما فى هذا الرأى من الخطر فى رد الأحاديث الصحيحة المنقولة عن الثقات الذين بهم وصل الشرع إلينا (١) .

وكأنى بأبى حامد ، رحمه الله ، يعنى بما ذكره عن الفرقة الثالثة الإشارة إلى مسلك الغلاة من المعتزلة ومن تأثر بهم من المتكلمين وأهل الرأى ، وأصحاب الموقف السلبى (٢) من حديث رسول الله ، وما اهتموا به من طرد قواعدهم حتى بالإمعان فى رد الحديث ولو كان صحيحا ، كما أشار أبو حامد ، أو بتأويل الحديث إن طاوعهم التأويل أو بترك الرواية وإنكار الحديث ، أو الإقلال من الرواية قدر الإمكان تجنبا لمشاكلها .

والشواهد تدل على أن مسلك هذه الفرقة أصبح منهجا متبعا عند كثير من الناس فى هذه الفترة التى تم فيها بناء النحو ومنهجه فى الاستشهاد ، وهى فترة المد بالنسبة للمعتزلة ، وأصبح موقفهم من الحديث ينتقل بالتقليد إلى تلاميذهم ومتبعيهم والمعجبين بهم أو المنتفعين بسلطانهم آنذاك ، وكان لذلك أثره فيما وصل إليه الاستشهاد بالحديث عندهم عموما وفى قضايا النحو على وجه الخصوص .

وعلى أن المسئولية عن هذا الأمر يقع جزء منها على عاتق مدرسة أصحاب الحديث بصورة أو بأخرى ، فقد اكتفى أصحاب الحديث بما وضع من أسس لدراسة النحو فى مدرسة البصرة التى تكون عقلها فى هذه البيئة التى تجعل النشاط العقلى والمنهج الكلامى أساس بحثها ، ولم يكن للحجازيين وأصحاب الحديث جهود مذكورة فى تأسيس النحو أو إعطاء البديل لما قدمه البصريون وما أسسوا

---

(١) قانون التأويل ٢٣٧

(٢) من المعانى التى أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة فى المعجم الوسيط . « السلبية » (عند الفلاسفة) : حال نفسية تؤدى إلى البطء والتردد فى الحركة وقد تنتهى إلى توقفها . وتطلق أيضا على اتجاه عام يقوم على الإضراب وعدم التعاون » . وانظر المعجم الوسيط (سلب) ٤٥٨/١

النحو عليه ، وكان من قدر دراسة النحو – وبخاصة فى الاستدلال – أن تكون نبتا بصريا ونتاجا عراقيا ، فى نشأته ونموه متسما بملامح تلك البيئة فى ذلك الزمان وبما يتحرك فى جنباتها ويتلاطم فى أرجائها من تيارات الفكر وما يحكمها من مناهج الدراسة من بداية القرن الثانى الهجرى إلى منتصف القرن الثالث فترة المد الاعتزالى والهيمنة لمناهج علم الكلام على مناهج البحث فى العراق .

أما الفرقة الرابعة فى تقسيم الغزالى السابق فهم الذين « جعلوا المنقول أصلا وطالت ممارستهم له ، وتطرفوا من المعقول ولم يخوضوا فيه » (١) . ولكنه – على ما يظهر من عبارته – يفضل الفرقة الخامسة : « الجامعة بين البحث عن المعقول والمنقول ، والجاعلة كل واحد منهما أصلا مهما ، المنكرة لتعارض العقل والشرع وكونه حقا ، ومن كذب العقل فقد كذب الشرع إذ بالعقل عرف الشرع ، ولولا صدق دليل العقل لما عرفنا الفرق بين النبى والمتنبى والصادق والكاذب ... وهؤلاء هم الفرقة المحقة » (٢) .

وما ذهب إليه أبو حامد فى الفرقة الخامسة من جعل كل من المنقول والمعقول أصلا لا يسلم له ، فالعقل فى الإسلام له دور ومكان ، يتفق مع طبيعته التى فطر عليها ، وقد قرب شارح العقيدة الطحاوية العلاقة بين العقل والنقل فى أثناء شرحه لقول المصنف : « ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام » ، فضرب مثلا لذلك « وهو أن العقل مع النقل كالعامى المقلد مع العالم المجتهد ، بل هو دون ذلك بكثير ، فإن العامى يمكنه أن يصير عالما ، ولا يمكن العالم أن يصير نبيا ولا رسولا ، فإذا عرف العامى المقلد عالما فدل عليه عاميا آخر ، ثم اختلف المفتى والدال ، فإن المستفتى عليه قبول قول المفتى ، دون الدال ، فلو قال الدال : الصواب معى دون المفتى ، لأن الأصل فى علمك بأنه مفتٍ ، فإذا قدمت قوله قدحت فى الأصل الذى به عرفت أنه مفتٍ ، فلزم القدح فى فرعه ، فيقول

---

(١) قانون التأويل ٢٣٧

(٢) قانون التأويل ٢٣٨

المستفتى : أنت كما شهدت له بأنه مفتٍ ، ودللت عليه ، شهدت له بوجوب تقليده دونك ، فموافقتى لك فى هذا العلم المعين لا تستلزم موافقتك فى كل مسألة ، وخطؤك فيما خالفت فيه المفتى الذى هو أعلم منك يستلزم خطأك فى علمك بأنه مفتٍ . هذا مع علمه بأن ذلك المفتى قد يخطئ ، والعقل يعلن أن الرسول (ﷺ) معصوم فى خبره عن الله تعالى ، فيجب عليه التسليم له والانقياد لأمره » (١) .

وموقف أبى محمد بن قتيبة فى قضية الخصومة بين أصحاب الرأى والمتكلمين وأصحاب الحديث يعد مثالا لتشعب هذه القضية وخطورتها وتجددها فى مختلف عصور الفكر الإسلامى ، فابن قتيبة يعرض آراء الطرفين ، ثم ينتصر للطرف الذى يراه على الحق ، ثم يتعرض للهجوم بسبب هذا الموقف من رجال فى عصور مختلفة ، ثم ينبرى للدفاع عنه من لمس الظلم الذى تعرض له .

وفى مجال عرض الخصومة نجد ابن قتيبة يعرض عدداً كبيراً من النصوص التى تبين آراء أهل الكلام والرأى وتوضح هجومهم على أصحاب الحديث ومخالفة بعضهم للأحاديث الصحيحة وما أجمع عليه العلماء ، وما كان عليه بعضهم من تجريح الصحابة والتابعين ، والغالب أن يكون هؤلاء من المعتزلة ، كما تقدم ، فمن ذلك قول النظام فى جواز أن يجمع المسلمون جميعا على الخطأ ومخالفته إجماع المسلمين فى أن الرسول ﷺ بعث إلى الناس كافة ، دون جميع الرسل (صلوات الله عليهم) ، وعلق ابن قتيبة على ذلك بقوله : « وفى مخالفة الرواية وحشة ، فكيف بمخالفة الرواية والإجماع لما استحسن » (٢) ، وكذلك ما قاله النظام حين ذكر قول عمر رضى الله عنه : « لو كان هذا الدين بالقياس لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره (٣) » ، قال النظام : « كان الواجب على عمر العمل بمثل ما قال

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١١٢

(٢) تأويل مختلف الحديث ١٦

(٣) فى سنن أبى داود ١/٤٦ عن على رضى الله عنه قال : « لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظاهره » ، كما رواه أبو داود بسنده عن الأعمش ، وكذلك رواه الحافظ ابن حجر فى فتح البارى ١٣/٣٠٢ وقال : « أخرجه أبو داود بسند حسن » .

في الأحكام كلها » [١] ، ونقل ابن قتيبة عن النظام أنه « شتم زيد بن ثابت (رضى الله عنه) بأقبح الشتم ... وعاب عثمان رضى الله عنه ... قال أبو محمد : هذا قوله فى جلة أصحاب رسول الله ﷺ ، ورضى عنهم ، كأنه لم يسمع بقول الله عز وجل فى كتابه الكريم : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ ﴾ [٢] إلى آخر السورة [٣] ، إلى أن قال بعد أن فَنَّد كل ما أورده النظام : « ولكن عداوته لأصحاب رسول الله ﷺ ، وما احتمله من الضغن عليهم حَالِ بينه وبين النظر ، والعداوة والبغض يعميان ويصمان ، كما أن الهوى يعمى ويصم » [٤] . ويكفى موقف النظام ورد ابن قتيبة عليه لبيان منهج ابن قتيبة فى عرض الخصومة والرد ، وإن كان كلامه فى الرد على الجاحظ يستحق الاهتمام لما للجاحظ من آثار منتشرة بين الدارسين ، وحتى لا تؤخذ الأمور من وجهة نظر واحدة ، قال أبو محمد : « ثم نصير إلى الجاحظ وهو آخر المتكلمين ، والمعاير على المتقدمين وأحسنهم للحجة استثارة وأشدهم تلطفا لتعظيم الصغير حتى يعظم وتصغير العظيم حتى يصغر ، ويبلغ به الاقتدار إلى أن يعمل الشئ ونقيضه ... ويستهزئ من الحديث استهزاء لا يخفى على أهل العلم » [٥] ، وقد أثبت الأستاذ أحمد أمين ظاهرة مهاجمة أصحاب الحديث عند الجاحظ ، وكلامه حجة فى هذا الباب ، لأنه لا يتهم بالتعصب على المعتزلة ، فذكر أن الجاحظ هاجم « رجال الحديث ورماهم بالقصور فى البحث والتنقيب والميل عن التنقير ، والانحراف عن الإنصاف ، وهذا دأب المعتزلة والمحدّثين دائما ، متنافرين متباغضين متخاصمين خصومة عنيفة للاختلاف بينهم فى العقلية ومنهج البحث » [٦] .

---

(١) تأويل مختلف الحديث ١٧

(٢) سورة الفتح ٢٩/٤٨

(٣) تأويل مختلف الحديث ١٩

(٤) تأويل مختلف الحديث ٢٧

(٥) تأويل مختلف الحديث ٤٢

(٦) ضحى الإسلام ١٣٩/٣

وقد تعرض أبو محمد بن قتيبة للهجوم لانتصاره لأصحاب الحديث وإسهابه فى الرد على خصومهم ، وقد أورد الأستاذ السيد أحمد صقر هذه التهم التى وجهت إليه ثم فندها واحدة وراء الأخرى [١] ، وما يهمنا هاهنا ماقاله إمام الحرمين أبو المعالى عبد الملك بن عبد الله الجوينى [٢] (المتوفى سنة ٤٧٨ هـ) فيما نقل عنه ابن حجر ، قال : « ابن قتيبة هجام ولوج فيما لا يحسنه » [٣] ، وقد فسر الحافظ ابن حجر المقصود بعبارة أبى المعالى بقوله : « كأنه يريد كلامه فى (الكلام) » [٤] .

وكذلك قول ابن تغرى بردى : « كان ابن قتيبة خبيث اللسان يقع فى حق كبار العلماء » [٥] .

وقد فند الأستاذ السيد أحمد صقر ما قاله أبو المعالى وابن تغرى بردى بأن ابن قتيبة قد ذكر فى كتبه آراء عن علم الكلام لا تروق « فى نظر رجل انغمس فيه من فرقه إلى قدمه ، وقضى حياته فى تحقيق مسائله ، كإمام الحرمين ... قال فى كتاب تأويل مختلف الحديث : « وقد تدبرت مقالة أهل الكلام فوجدتهم يقولون على الله مالا يعلمون ، ويعيبون الناس بما يأتون ... ويتهمون غيرهم فى النقل ولا يتهمون آراءهم فى التأويل » [٦] ، وقال وقد كنت فى عنفوان الشباب وتطلب الآداب أحب أن أتعلق من كل علم بسبب وأن أضرب فيه بسهم ، فربما حضرت بعض مجالسهم وأنا مغترّ بهم ... فأرى جرأتهم على الله تبارك وتعالى وقلة توقيهم ، وحملهم أنفسهم على العظائم لطرد القياس أو لئلا يقع انقطاع » [٧] .

---

(١) راجع تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - مقدمة التحقيق ٤٥ - ٧٦

(٢) له ترجمة فى تبيين كذب المفترى ، لأبى القاسم بن عساكر ٢٧٨

(٣) راجع لسان الميزان ٣٥٨/٣ وانظر مقدمة تحقيق تأويل مشكل القرآن ٥٢

(٤) لسان الميزان ٣٥٩/٣ وانظر مقدمة تحقيق تأويل مشكل القرآن ٥٢

(٥) النجوم الزاهرة ٧٦/٣ وراجع تأويل مشكل القرآن - مقدمة المحقق ٥١

(٦) تأويل مختلف الحديث ١٢

(٧) تأويل مختلف الحديث ٤٣

كما فند ما قاله ابن تغرى بردى بأن الذى دفعه إليه « أنه من الأحناف أصحاب الرأى والقياس ، وقد عرض لهم ابن قتيبة فى كتاب « تأويل مختلف الحديث » فقال : « ثم نصير إلى أصحاب الرأى فنجدهم يختلفون ويقيسون ثم يدعون القياس ويستحسنون ويقولون بالشئ ويحكمون به ثم يرجعون » [١] .

ثم ضرب لذلك أمثلة خطيرة رجع فيها أبوحنيفة عن رأيه [٢] ، رواها عن أستاذه إسحاق بن راهويه [٣] ... إلى أن قال : « لم يكن ابن قتيبة خبيث اللسان فى حديثه عن أهل الرأى ، وإنما عرض لهم بالنقد العلمى فى بعض ما ذهبوا إليه وروى عن أساتذته ما تدعو ضرورة البحث إلى روايته ، وإذا تحدث عن رأيه تحدث بأسلوب مهذب مؤدب لا يصح وصفه بالخبث ولا نعته بالوقيعة » [٤] .

أما أصحاب الحديث فقد كان منهم من ينتقد أهل الكلام والرأى ، مثل غيرهم ممن خالفوهم ، وكان للمعتزلة النصيب الأوفر من ذلك ، ولكن أهل الحديث كانوا غالبا ما يؤيدون نقدهم بالأدلة الشرعية أو ببيان الأسباب التى أدت إلى ذلك ، وأهمها مخالفة ما جاءت به السنة وصحت طرقه عند علمائهم ، وإن جهل خصومهم ذلك أو تجاهلوه ، وقد عقد البخارى فى صحيحه بابا بعنوان : « ما يذكر من ذم الرأى وتكلف القياس » ، ثم روى حديثا جاء فيه « وأن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون » ، كما روى حديث سهل بن حنيف [٥] ، وفيه : « يأأيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم » [٦] ، ثم قال الحافظ ابن حجر : « قوله :

---

(١) تأويل مختلف الحديث ٣٧

(٢) راجع تأويل مختلف الحديث ٣٧ - ٣٩

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلى ، ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد بن حنبل توفى سنة ٢٣٨ هـ وانظر تقريب التهذيب ٥٤/١

(٤) تأويل مشكل القرآن - مقدمة التحقيق ٦٤

(٥) سهل بن حنيف ... الأنصارى المدنى ... سمع النبى ﷺ . توفى سنة ثمان وثلاثين . وراجع الجمع بين رجال الصحيحين ١٨٦/١

(٦) فتح البارى ٢٩٥/١٣ ، ٢٩٦

باب مايذكر من ذم الرأى ، أى الفتوى بما يؤدى إليه النظر وهو يصدق على مايوافق النص وعلى ما يخالفه ، والمذموم منه ما يوجد النص بخلافه وأشار بقوله (من) إلى أن بعض الفتوى بالرأى لا تذم ، وهو إذا لم يوجد النص من كتاب أو سنة أو إجماع ، وقوله (وتكلف قياس) أى إذا لم يجد الأمور الثلاثة واحتاج إلى القياس فلا يتكلفه ، بل يستعمله على أوضاعه ولا يتعسف فى إثبات العلة الجامعة التى هى من أركان القياس ، بل إذا لم تكن العلة الجامعة واضحة فليتمسك بالبراءة الأصلية ، ويدخل فى تكلف القياس ما إذا استعمله على أوضاعه مع وجود النص ، وما إذا وجد النص فخالفه وتأول لمخالفته شيئا بعيدا ، ويشتد الذم فيه لمن انتصر لمن يقلده مع احتمال ألا يكون الأول اطلع على النص » [١] .

وما ذكره الحافظ ابن حجر هو ملخص موقف أصحاب الحديث من الرأى والقياس وبه تفسير النصوص التى وردت فى نقد الرأى والقياس .

ومن ذلك الباب الذى عقده البخارى أيضا بعنوان : « باب ما كان النبى ﷺ يسأل مما لم ينزل عليه الوحى فيقول : لا أدرى ، أو لم يجب حتى ينزل الوحى ولم يقل برأى ولا قياس ، لقوله تعالى : ﴿ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾ [٢] ، وقال ابن مسعود : سئل النبى ﷺ عن الروح فسكت حتى نزلت الآية » [٣] .

وعقد البخارى بابا لإشعار البُدْن ، وذكر فيه حديث عائشة رضى الله عنها ، وعلق ابن حجر على الباب بقوله : « وفيه مشروعية الإشعار ... وذكر الطحاوى ... كراهيته عن أبى حنيفة ، وذهب غيره إلى استحبابه للاتباع ، حتى صاحباه أبو يوسف ومحمد » [٤] .

---

(١) فتح البارى ٢٩٦/١٣

(٢) سورة النساء ١٠٥/٤

(٣) راجع فتح البارى ٣٠٣/١٣ وقد جاء حديث ابن مسعود فى موضع آخر من البخارى ، وانظر الفتح ٢٧٩/١٣ وفيه الآية التى ذكرت هنا وهى قوله تعالى فى سورة الإسراء ٨٥/١٧ ﴿ ويسألونك عن الروح ﴾ .

(٤) فتح البارى ٦٣٦/٣

وعقد ابن ماجة بابا عن اجتناب القياس [١] ، أما الدارمى فقد عقد بابا آخر بعنوان « التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة » [٢] ، وروى بسنده إلى ابن سيرين أنه كان لا يقول برأيه إلا شيئا سمعه [٣] ، وسئل عطاء عن شئ ، قال : لا أدرى ، قيل له : ألا تقول فيها برأيك قال : إنى استحيى من الله أن يُدَانَ فى الأرض برأيى » [٤] ، وروى عن الشعبى أنه قال ... إياكم والمقايسة ، والذى نفسى بيده لئن أخذتم بالمقايسة لتحلن الحرام ولتحرمن الحلال ولكن ما بلغكم عمن حفظ من أصحاب رسول الله ﷺ فاعملوا به » [٥] .

وروى الحاكم فى « معرفة علوم الحديث » عن أحمد بن سنان القطان [٦] أنه كان يقول : « ليس فى الدين مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث ، فإذا ابتدع الرجل نزع حلاوة الحديث من قلبه » [٧] .

وروى الحاكم أيضا أنه « ليس شئ أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته بإسناد ، قال أبو عبد الله : وعلى هذا عهدنا فى أسفارنا وأوطاننا ، كل من ينسب إلى نوع من الإلحاد والبدعة لا ينظر إلى الطائفة المنصورة (يعنى أصحاب الحديث) إلا بعين الحقارة ، ويسميها الحَشْوية » [٨] .

وقال أبو عبد الله الحاكم : سمعت أبا بكر أحمد بن إسحاق الفقيه [٩] وهو

(١) سنن ابن ماجه ١/١٠

(٢) سنن الدارمى ١/٤٦

(٣) سنن الدارمى ١/٤٧

(٤) سنن الدارمى ١/٤٧

(٥) سنن الدارمى ١/٤٧

(٦) أحمد بن سنان أبو جعفر القطان الواسطى ، ثقة حافظ ، توفى سنة ٢٥٩ هـ . وانظر تقريب التهذيب ١/١٦

(٧) معرفة علوم الحديث ٤

(٨) معرفة علوم الحديث ٤

(٩) هو أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد بن عبد الرحمن بن نوح النيسابورى الإمام الجليل أبو بكر بن إسحاق الصبغى ، أحد الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث روى عنه أبو عبد الله =

يناظر رجلا ، فقال الشيخ : حدثنا فلان ، فقال الرجل : دعنا من حدثنا (!) إلى متى حدثنا (؟!) فقال له الشيخ : قم ياكافر ، ولا يحل لك أن تدخل دارى بعد هذا . ثم التفت إلينا فقال : ماقلت لأحد : لا تدخل دارى إلا لهذا » [١] .

وروى الحافظ ابن حجر عن عمر رضى الله عنه ، قال : « إياكم وأصحاب الرأى فإنهم أعداء السنن ، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا » ، قال الحافظ : « أراد ذم من قال بالرأى مع وجود النص من الحديث ، لإغفاله التنقيب عليه ... وأولى منه باللوم من عرف النص وعمل بما عارضه وتكلف لرده بالتأويل » [٢] .

والذى ذكره الحافظ ابن حجر من تقييد المراد بالرأى وهو الرأى المذموم ، يفسر به ما ورد فى النصوص السابقة من ذم الرأى وأن المراد منها ماهو من هذا النوع ، كما تقدم .

* * *

أما عن المؤثرات التى أدت إلى احتدام هذه الخصومة ووصولها إلى التأثير السلبى الذى تمثل فى الإقلال من الاستشهاد بالحديث فى قضايا النحو فيمكن إجمالها فى ثلاثة مؤثرات تفصيلها كما يلى :

أ - أول هذه المؤثرات - على ما تبين لى - يعود إلى الجانب الفكرى ، الذى عرضت طرفا منه فيما تقدم هاهنا ، ويتلخص فى الخلاف فى النظرة إلى الحديث الشريف من حيث مرتبته فى الاستدلال ، فأصحاب الحديث يجعلون النقل الأصل

= الحاكم ... توفى سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة . راجع طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكى ٩/٣ وانظر الأعلام ٩/١

(١) معرفة علوم الحديث ٤ وفى طبقات الشافعية ٩/٣ أن الصبغى قال « وهو يخاطب فقيها ، فقال : حدثونا عن سليمان بن حرب . فقال : دعنى من حدثنا : إلى متى حدثنا وأخبرنا (؟!) فقال : ما هذا ؟ لست أشم من كلامك رائحة الإيمان ، ولا يحل لك أن تدخل دارى . ثم هجره حتى مات » .

(٢) فتح البارى ٣٠٢/١٣ وانظر كذلك الفصل الذى عقده ابن عبد البر فى « جامع بيان العلم وفضله » ٦١/١ وجعله حول القياس .

الأول والفيصل عند وجود الخلاف ، وعند التشريع والتقعيد . أما المتكلمون - وبخاصة ذوو النزعة الاعتزالية منهم - فيجعلون العقل مقدما على الحديث ، ويتأولون ما خالف أصولهم ونظرهم العقلى منه ، ولجأ بعضهم إلى إغفال الرواية والتقلل منها هربا من التأويل ، كما تقدم .

ب - المؤثر الثانى يرجع إلى آثار صراع تسلل إلى هذه الخصومة بين أصحاب الحديث والمعتزلة على وجه الخصوص ، ويظهر أثره جليا فيما سمى « بمحنة الإمام أحمد بن حنبل » ، وكانت فى الواقع محنة للأمة جميعها ، وقد خصص أبو الفرج ابن الجوزى الباب السادس والستين من « مناقب الإمام أحمد ابن حنبل » لذكر ابتداء المحنة وسببها ، فقال : « لم يزل الناس على قانون السلف وقولهم إن القرآن كلام الله ، غير مخلوق ، حتى نبغت المعتزلة فقالت بخلق القرآن ، وكانت تستر ذلك ، وكان القانون محفوظا فى زمن الرشيد »[١] . ثم روى بسنده إلى هارون الرشيد قال : « بلغنى أن بشرا المريسى[٢] زعم أن القرآن مخلوق ، عَلَيّ إن أظفرنى الله به لأقتلنه قتلة ما قتلتها أحدا قط »[٣] .

ثم قال أبو الفرج بن الجوزى : « قال أحمد : فكان بشر متواريا أيام هارون نحوا من عشرين سنة حتى مات هارون ، فظهر ودعا إلى الضلالة ، وكان من المحنة ما كان . قلت : فلما توفى الرشيد كان الأمر كذلك فى زمن الأمين ، فلما ولى المأمون خالطه قوم من المعتزلة فحسنوا له القول بخلق القرآن ، وكان يتردد فى حمل الناس على ذلك ، ويراقب بقايا الأشياخ ، ثم قوى عزمه على ذلك فحمل الناس عليه »[٤] . وقد لخص الذهبى ما فعله المأمون فقال : « ثم إنه امتحن العلماء كلهم بالقول بخلق القرآن ، وكتب إلى نوابه يتهدد على ذلك ، واشتد الخطب

---

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل ٣٨٥

(٢) فى دول الإسلام ١٣٢/١ : « بشر بن غياث المريسى المتكلم القائل بخلق القرآن » ، توفى سنة ٢١٨ هـ .

(٣) مناقب الإمام أحمد ٣٨٥

(٤) مناقب الإمام أحمد ٣٨٦

وعظمت الرزية فى الدين ، فأجاب أكثر الناس مكرهين ... وامتنع أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح ، فقيدا وبعثا إلى المأمون بثغر طرسوس فمات قبل وصولهما ، ومات ابن نوح فى الطريق [١] ، ثم رد الإمام أحمد وحبس مدة » [٢] .

ومع أن الأستاذ أحمد أمين يقدّر المعتزلة فقد انتقد موقفهم فى هذه المحنة فقال : « أشد ما يدعو إلى الغرابة أن يكون مصدر هذا التعذيب والمحنة هم المعتزلة الداعين إلى حرية الفكر والقائلين بسلطان العقل ، فقد كان الظن بهؤلاء التسامح فى العقيدة ، ولكن المعتزلة كما قلت كانوا عقليين ، وكانوا متزمتين فى عقليتهم ، فهم يؤمنون بسلطان العقل ولكنهم يرون أن من لا يحكم عقله كما حكموا أنعام أو كالأنعام ويجب أن يحمل من لا يعقل على قول من يعقل ... ولعل المعتزلة أو كبراءهم كانوا يؤملون من وراء هذه المسألة آمالا واسعة فكانوا يؤملون أن يصبح الاعتزال مذهب الدولة الرسمى ، كما أن الإسلام دينها الرسمى ، فإذا تم ذلك انتشر الاعتزال تحت حماية الدولة ، وأصبح أكثر المسلمين معتزلة ، فوحدوا الله كما يوحدون ، واعتنقوا أصول الاعتزال كما يعتنقون ، وتحرر المسلمون فى أفكارهم فأصبح المشرعون لا يتقيدون بالحديث تقيد المحدثين » [٣] .

ولا يخفى أن هذا المد الاعتزالى قد غطى الفترة التى شهدت تأسيس النحو ونموه واكتمال الأصول التى قام عليها وبخاصة منهج الاستشهاد ، فلا غرو أن يكون لموقف المعتزلة الواضح من الحديث والمحدّثين أثر فى تناول النحاة للشواهد ، وبخاصة أن منهج المتكلمين كان منهج البحث والدرس والمناظرة المطروح ، وليس هناك بديل يقوم مقامه فى مدرسة البصرة وما تبعها من مدارس بعد ذلك .

---

(١) روى ابن الجوزى عن الإمام أحمد أن محمد بن نوح قال له : أنت رجل يقتدى بك وقد مد الخلق أعناقهم إليك لما يكون منك ، فاتق الله وأثبت لأمر الله » ، ونقل ابن الجوزى أن محمد بن نوح توفى سنة ٢١٨ هـ وانظر مناقب الإمام أحمد ٣٩٣

(٢) دول الإسلام ١٣٢/١ وانظر مناقب الإمام أحمد ٣٨٧ وما بعدها .

(٣) ضحى الإسلام ١٩٢/٣ ؛ ١٩٦

فلا عجب أن يكون المد الاعتزالى مؤثرا إلى هذه الدرجة فى سير مناهج البحث والفكر فى هذه الفترة .

جـ - المؤثر الثالث مصدره مجموعة من الأخطاء المنهجية وعدم الدقة فى فهم النصوص وتوجهات الأئمة لدى طرفى الخصومة ، التى تقدمت بعض ملامحها .

ومن الواضح أن أساس الحملة على أصحاب الحديث يرجع إلى نزعة الاعتزال العقلية بالدرجة الأولى ، ومحاولتهم فرض آرائهم بالقوة ، وكل فعل له رد ، فوجد بين المنتمين لأصحاب الحديث من يتشدد فى مهاجمة أصحاب الرأى والمتكلمين ، وقد أشار الإمام ابن تيمية إلى طرف من ذلك فى نقده لجماعة من المنتمين لأصحاب الحديث فقال : « وإذا قابلنا بين الطائفتين - أهل الحديث وأهل الكلام - فالذى يعيب أهل الحديث وأهل الجماعة بحشو القول إنما يعيبهم بقلة المعرفة أو بقلة الفهم ، أما الأولى : فبأن يحتجوا بأحاديث ضعيفة أو موضوعة أو بآثار لا تصلح للاحتجاج ، وأما الثانى : فبأن لا يفهموا معنى الأحاديث ، بل يقولون القولين المتناقضين ولا يهتدون للخروج من ذلك ... ولا ريب أن هذا موجود فى بعضهم ... ثم إنهم بهذا المنقول الضعيف والمعقول السخيف قد يكفرون ويضللون ويبدعون أقواما من أعيان هذه الأمة ويجهلونهم ... فهذا لا ينكره إلا جاهل أو ظالم ، وقد رأيت من هذا عجائب ولكن هم بالنسبة إلى غيرهم فى ذلك كالمسلمين بالنسبة إلى بقية الملل ، ولا ريب أن فى كثير من المسلمين من الظلم والجهل والبدع والفجور مالا يعلمه إلا من أحاط بكل شئ علما ، ولكن كل شرّ يكون فى بعض المسلمين فهو فى غيرهم أكثر ، وهكذا أهل الحديث بالنسبة إلى غيرهم ، ثم لأهل الحديث من المزية أن ما يقولون من الكلام الذى لا يفهمه بعضهم هو كلام فى نفسه حق »[(١)] .

ومهما يكن من أمر ، فقد تجمعت هذه المؤثرات مع غيرها من عوامل البيئة البصرية والعراقية ، وهمينة المنهج الكلامى - وبخاصة المد الاعتزالى منه - على مناهج الدرس فى هذه الفترة ، فنتج عن ذلك أن نضج النحو وأصوله فى هذه

---

(١) نقض المنطق ٢٢ - ٢٣

الظروف ؛ مما أدى إلى الإقلال من رواية الحديث والاستدلال به لإثبات قواعد النحو ، ولم يكن لمدرسة الحجاز وأصحاب الحديث جهد مذكور فى صناعة النحو ولم يقدموا البديل الذى يحل محل النحو العراقى . « وكان لابد للقدماء من أن يدرسوا وفق منهج معين ، فتناولوا الدرس اللغوى فى منهج كان فى متناول أيديهم ، مألوفا لهم ، وقد سبق إليه دارسون آخرون ، وكان هذا هو المنهج الكلامى ، فلم يجدوا بدا من أن يدرسوا النحو فيه ، وساعد على ذلك أن كان من النحاة الأولين من له اتصال بالمنهج الكلامى وملابسة له ، وأن أغرى المنهج الكلامى الدارسين فغلبوه على دراسة اللغة والنحو ، وتسللت إليها مصطلحات الكلام ومبادئه وأصوله ، وظن المتأخرون أن ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، فغلوا فى ذلك غلوا كبيرا [١] . كل ذلك أدى إلى ما كان من الإقلال من رواية الحديث عند النحاة ومن الاستشهاد به لإثبات قضايا النحو .

* * *

وفى العصور المتأخرة زاد الطين بلة أن النحاة اتصلوا بالفلسفة وتعلقوا بالمنطق ، « فلما استحصدت الفلسفة وأغرم الناس بها دخلت النحو وأثرت فيه ، كما دخلت غيره ... فكان أبو زكريا الفراء وأبو الحسن الرمانى ممن غلبت الفلسفة على كتبهم ، وكان كلاهما نحويا متكلما من أصحاب الاعتزال » [٢] .

والفلسفة تشترك مع الاعتزال فى موقفه من أصحاب الحديث ، بل إن بعض الفلاسفة أشد غلوا من المعتزلة فى ذلك ، وسبب هذا « أن المعظمين للفلسفة والكلام والمعتقدين لمضمونهما هم أبعد الناس عن معرفة الحديث ، وأبعد عن اتباعه ، وهذا أمر محسوس ، بل إذا كشفت أحوالهم وجدتهم أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله ... والزنادقة والفلاسفة والنصيرية وغيرهم يقدحون تارة فى النقل وهو قول جهالهم ، وتارة فى فهم الرسالة ، وهو قول حذاقهم » [٣] .

---

(١) فى النحو العربى ، نقد وتوجيه ، للدكتور مهدى المخزومى ٢٥

(٢) سيبويه إمام النحاة ٣٣ ، وانظر بغية الوعاة ٢/١٨٠ ، ٣٣٣

(٣) نقض المنطق ٨١ ؛ ٨٧

وقد يقول قائل إن الشعر يشترك مع الحديث فى أن أصل نقله الرواية ، ولكن النحاة قد أكثروا من الاستشهاد بالشعر ، فما الفرق بينهما فى هذا الباب ؟

ولعل ما تقدم من عرض للخصومة بين أصحاب الحديث وأصحاب نزعة الاعتزال من المتكلمين وأهل الرأى يوضح أن الشعر وروايته لم يكن طرفاً فى الخصومة التى دارت بين هذين الفريقين ، حيث لا يدخل مضمون الأشعار مباشرة فى تقرير أصول الدين التى اهتم بها المتكلمون وأصحاب الاعتزال على حين أن الحديث عامل حاسم ومباشر فى هذا الباب ، كما لا يدخل الشعر مباشرة فى الفروع التى اهتم بها الفقهاء ، وكانت رواية الشعر لا تحاط بالمحاذير التى تحاط بها رواية الحديث ، من التخوف من الكذب على رسول الله ﷺ ومن الرمى بالكفر والفسوق (١) ، وغير ذلك مما تقدم طرف منه ، ولذلك كان شعبة (٢) يقول : « والله لأنا فى الشعر أسلم منى فى الحديث » (٣) ، ولا يخفى أن الشعر ديوان العرب (٤) ، وأهم مظاهر بلاغتها ، وفصاحتها وقد كان المتكلمون ، وبخاصة المعتزلة ، أهل مناظرات ومجادلات وخطب حريصين على البلاغة والفصاحة ورواية الشعر ، كما هو معروف عن واصل بن عطاء والجاحظ وغيرهما ، فلا عجب أن يهتموا بالشعر وأن يخرج الشعر من دائرة خصومتهم لأصحاب الحديث ولا يتعرض للإقلال من روايته والاستشهاد به فى النحو على غير ماجرى بالنسبة للحديث الشريف والأثر .

وقد تقدم فى هذه الدراسة أن العراقيين معروفون بالإقلال من رواية الحديث الشريف (٥) ، ولكن على العكس من ذلك فهم مشهورون برواية الشعر وبخاصة

---

(١) يرى أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أن النحويين الأوائل آثروا الابتعاد عن موطن تزل فيه الأقدام بعد شيوع الوضع فى الحديث . وانظر فصول فى فقه العربية ٩٧

(٢) هو شعبة بن الحجاج بن الورد ، ثقة حافظ متقن ، توفى بالبصرة سنة ١٦٠ هـ وراجع المعارف ٥٠١ وتقريب التهذيب ٣٥١/١

(٣) الخبر فى المعارف ٥٠١

(٤) وردت العبارة فى قول لابن عباس رضى الله عنهما ، وراجع الإتقان فى علوم القرآن ١٥٦/١

(٥) راجع ص ٢٠٢ ومابعدها .

الكوفة والبصرة ، بل إن الكوفة تمتاز - كما روى عن ابن جنى - بأنها سجلت أشعار العرب من قديم ، فقد روى ابن جنى بسنده إلى حماد الراوية قال : « أمر النعمان بن المنذر فنسخت له أشعار العرب فى الطُّنُوج - يعنى الكراريس - فكُتبت ثم دفنها فى قصره الأبيض ، فلما كان المختار بن أبى عبيد [١] قيل له : إن تحت القصر كنزا ، فاحتفره فأخرج تلك الأشعار ، فمن ثَمَّ أهل الكوفة أعلم بالأشعار من أهل البصرة » [٢] .

كما كان الكوفيون ذوى عناية فائقة بالشواهد الشعرية والنوادر « وكان من أصحاب الكسائى والفراء وثعلب حفظة لهذه الشواهد ... ولم يكن الاهتمام بالشعر والشواهد مما اختص به الكوفيون ، فإن من بين البصريين حفظة لكثير من النوادر والشواهد كالأصمعى وأبى عبيدة وغيرهما » [٣] .

ولكن يلاحظ أن الشعر فى البصرة كان « وسيلة لاستنباط العربية وكان فى الكوفة غرضا لإرضاء نزوع العنصر العربى المتميز البارز الموجود فيها » [٤] .

كما لا يخفى أن النحاة العرب كانوا يشعرون بنوع من التبجيل الزائد تجاه الشعر فعلى حين علل بعضهم ما زعم من ترك روايته للحديث لورود اللحن فى بعض رواياته نجدهم يعدون الشاعر حجة فى كل ما يقوله إذا كان داخلا فى الحيز الزمانى والمكانى للاحتجاج مما دفع الباحثين إلى القول بأن النحاة كانوا ينظرون إلى الشعراء الذين يعتد برواية شعرهم نظرة تقرب من التقديس [٥] ، وأنهم كانوا يتحرجون من الاستشهاد بالمنثور [٦] .

---

(١) هو المختار بن أبى عبيد بن مسعود الثقفى ... كان من الأمراء بالكوفة قتل سنة ٦٧ هـ . وانظر ترجمته وأخباره فى البداية والنهاية ٣١١/٨ ودول الإسلام ٥١/١

(٢) اللسان (طنج) ١٤٢/٣ وانظر رواية اللغة ١٥٦

(٣) مدرسة الكوفة ٣٣٥

(٤) رواية اللغة ١٥٦

(٥) الشواهد والاستشهاد فى النحو ٣٤

(٦) من أسرار اللغة ٢٥١

نتائج هذا الفصل

١ - اتضح من استعراض جهد مؤلفى معاجم غريب الحديث والأثر أنهم قد استدلوا بالحديث والأثر لإثبات قضايا النحو ، ولكن بقلة ، كما هو الحال فى موقف النحاة ، وبخاصة البصريون المتقدمون ، من الاستدلال بالحديث .

٢ - كان لسيبويه مواقف مع شيخه حماد بن سلمة انتقد فيها حماد سيبويه للحن أو خطأ فى الحديث الشريف على رؤوس الأشهاد ، مما أثر فيه نفسيا ، وقد أحصت هذه الدراسة ثلاثة مواقف من ذلك تتصل كلها بحديث شريف ، هذا بالإضافة إلى أخذ سيبويه بمنهج البحث المطروح فى هذه البيئة الزمانية والمكانية ، كما ورد فى تتبع منهج البصريين فى القياس والتعليل .

٣ - ارتفعت بعض الآراء على مر التاريخ الإسلامى تنادى بدفع الغبن عن الاستشهاد بالحديث وتدعو إلى أن يكون فى مرتبته الطبيعية بعد القرآن الكريم ، كما ذكرت عن الأزهرى ، وأبى عبد الله محمد بن أحمد بن سعود الأنصارى والقاضى عياض ، وابن الأثير ، والعلامة الفيومى .

٤ - تبين من تتبع العلل والأقيسة عند البصريين وبخاصة الخليل وسيبويه أنها تنتمى إلى تأثير منهج علم الكلام ، وأن نظرية العامل تعود كذلك إلى هذا التأثير .

٥ - كانت الخصومة بين أصحاب الحديث وأصحاب نزعة الاعتزال من المتكلمين وأهل الرأى سببا فى الإقلال من رواية الحديث والاستدلال به ، وخصوصا أن منهج البحث المطروح كان منهج الكلام وأن أصحاب الحديث لم يقدموا بديلا لهذا المنهج .

٦ - تعود المؤثرات التى أدت إلى احتدام هذه الخصومة إلى أسباب فكرية تتصل بموقف الفريقين من العقل والنقل ، وأسباب سياسية تتصل بموقف المعتزلة فى محنة الإمام أحمد بن حنبل ، وأسباب تتعلق بخطأ فى المنهج وفهمه لدى طرفى الخصومة .

٧ - كان لتأثّر المتأخرين من النحاة بالفلسفة والمنطق أثر فى تعميق الفجوة بينهم وبين الحديث الشريف ، وكان الشعر بمعزل عن هذه الخصومة ولم يكن طرفا فيها بل كان موضع اهتمام المتكلمين وبخاصة المعتزلة ، كما كان غير داخل فى دائرة المخاطر التى تحيط برواية الحديث .

* * *

الفصل الثانى

دراسة آراء العلماء فى الاستشهاد بالحديث فى اللغة والنحو
وسمات الحديث الصالح لذلك

قبل دراسة الآراء التى تناولت قضية الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو ينبغى أن أشير إلى أمور تقدم بحثها فى هذه الدراسة ولكن إجمالها هاهنا يفيد فى تتبع هذه الآراء :

(أ) من هذه الأمور أن الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا اللغة لم يسر فى نفس الاتجاه الذى ذهب إليه الاستشهاد بالحديث فى قضايا النحو بل كان الاستشهاد بالحديث شائعا فى مؤلفات اللغويين [١] .

(ب) وأن دراسة مناهج الاستشهاد بالحديث فى معاجم غريب الحديث والأثر - فى هذه الدراسة بالإضافة إلى الدراسات التى تناولت الاستشهاد بالحديث عند النحاة - قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو كان معروفا ومستخدما فى كل مراحل الدراسات النحوية العربية ولكن بصورة تقل عن الاستشهاد بغيره من النصوص .

(جـ) وأن بعض الآراء قد ارتفعت على امتداد تاريخ الدراسات العربية تدعو إلى دفع الغبن عن الاستشهاد بالحديث - كما تقدم - عن الأزهرى والأنصارى والقاضى عياض والفيومى بالإضافة إلى موقف الإمام ابن مالك الذى سيُعرض فى هذا الفصل .

هذه الأمور التى أشرت إليها تفيد فى بيان أن كلام أبى الحسن على بن محمد ابن الضائع (المتوفى سنة ٦٨٠ هـ) فى قضية الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو لم يكن أول ما أثير فى هذا المجال وينطبق ذلك على كلام أبى حيان محمد ابن يوسف (المتوفى سنة ٧٥٤ هـ) . وإن كان ابن الضائع وتلميذه أبو حيان قد قدما نظرية عامة مؤداها أن النحاة المتقدمين تركوا الاستشهاد بالحديث الشريف رأسا ، فابن الضائع أول « من نبه على أن النحويين الأوائل لم يكونوا يحتجون

---

(١) راجع مثلا ما جاء فى كتاب « الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية » ٣٢٨ ومابعدها .

بالحديث الشريف لأنه مروى بالمعنى ... لكن ابن الضائع لم يفصل فى هذا تفصيلا واضحا إنما وجد رأيه هذا صدى عند تلميذه أبى حيان الأندلسى » [١] .

ولكن ما أشرت إليه من تنبيه الأزهرى وابن سعود والقاضى عياض وغيرهم على وجود موقف غير منصف لبعض دارسى العربية بخصوص الاستشهاد بالحديث ، يدل هذا التنبيه على أن ابن الضائع ليس أول من أشار إلى هذا الموقف وبخاصة فيما يتعلق بالنحاة ، ولكن موقف ابن الضائع وأبى حيان يقوم على أسس مخالفة لما ذهب إليه هؤلاء فهم وإن لم يكونوا نحاة متخصصين فإن لهم رأيا مسموعا فى دراسة العربية لوجود تداخل فى دراسة فروع العلوم الإسلامية والعربية فى هذه الفترة ، كما أنهم وبخاصة القاضى عياض من العارفين بعلوم الحديث ومتونه مما يجعل لما ذهبوا إليه مزيدا من التقدير .

وكذلك يجب التنبيه على أن الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو كان معروفا قبل ابن الضائع ، كما تقدم ، ولكن بقلة ، مما يدل على أن ما شاع من رأيهما – القائل بأن النحاة تركوا الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو – أمر مخالف للحقيقة [٢] .

وقد ورد رأى ابن الضائع فى كتابه « شرح جمل الزجاجى » [٣] ، فى أثناء انتصاره لسيبويه من ابن الطراوة [٤] ، حين خالف سيبويه فى مسألة نحوية مستدلا بحديث شريف ، ولما كان ابن الضائع معنيا بالانتصار لسيبويه والفارسى والرد على

---

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ١٧

(٢) فى كتاب « الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية » ٣٠٧ يشير المؤلف إلى أن المباحث اللغوية اليوم تسودها فكرة تمتد جذورها إلى أبى حيان ومن قبله ابن الضائع مؤداها أن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشئ من الحديث . ولكن هذه الفكرة أخذت تنحسر ، كما يتضح فى كتاب البحث اللغوى عند العرب حين يقرر المؤلف أن ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان قضية خاطئة ، وانظر البحث اللغوى عند العرب ٣٩

(٣) شرح جمل الزجاجى لابن الضائع – مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٠ نحو .

(٤) هو سليمان بن محمد بن الطراوة المتوفى سنة ٥٢٨ هـ ، وراجع البغية ١/٦٠٢

ابن الطراوة فى تخطئته لهما [١] فقد أراد أن يوهن أدلته ، ولما كان الحديث مما يعتمده ابن الطراوة فقد حمل على الاستدلال به [٢] .

يقول ابن الضائع فى الجزء الأول من شرح الجمل « وقد تقدم غير مرة أن الحديث وقع فى روايته تصحيف كثير ولحن ، هذا مع أنهم كانوا يجوزون النقل بالمعنى ، وعليه حذاق الأئمة ، وإن كان المحدِّثون أخيرا قد تجنبوا هذا كثيرا وحافظوا عليه ، لكن لم تبق ثقة مع تجويز من تقدم ذلك فيه » [٣] . وفى موضع آخر من شرح جمل الزجاجى يكرر ابن الضائع رأيه السابق ، ويرتب عليه النتائج التى أخذ بها تلميذه أبو حيان ومن قلدهما من بعد فيقول : « قد تبين فى أصول الفقه أنه يجوز نقل حديث النبى ﷺ بالمعنى ، وعليه حذاق العلماء ، فهذا هو السبب عندى فى ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا فى ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى فى الحديث لكان الأولى فى إثبات فصيح اللغة حديث النبى ﷺ لأنه من المقطوع به أنه أفصح العرب » [٤] .

وإذا كان ابن الضائع يرد فى كلامه السابق على نحوى هو ابن الطراوة يستشهد بالحديث الشريف فى مخالفة رأى لسيبويه فإنه فى موضع آخر من الكتاب ينتقد ابن خروف على بن محمد (المتوفى سنة ٦٠٩ هـ) لكثرة استشهاده بالحديث ويقول « وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا فإن كان على معنى

---

(١) قال السيوطى عن ابن الضائع : « أملى على إيضاح الفارسى ورد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسى واعتراضاته على سيبويه » وراجع البغية ٢/٢٠٤

(٢) راجع (أبو القاسم السهيلى ومذهبه النحوى) للدكتور محمد إبراهيم البنا ٢٥٣

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ١/ورقة ٣٤ أ . وانظر (أبو القاسم السهيلى ومذهبه النحوى) ٢٥٣

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢/ورقة ٩٥ ب وانظر الاقتراح ١٨ وخزانة الأدب ١/١٠ وراجع (أبو القاسم السهيلى ومذهبه النحوى) ٢٥٤

الاستظهار والتبرك بما روى عنه ﷺ فحسن وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى ، والله أعلم » [١] .

ويرى الدكتور محمد إبراهيم البنا إن حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث لم تظهر « إلا مقرونة بالانتصار لسيبويه من ابن الطراوة ، وجاء نقده لابن خروف تبعا لا قصدا » [٢] ، كما يشير إلى أن حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو كانت رد فعل لاتجاه واضح فى الدراسات اللغوية بالأندلس يقوم على الاهتمام بالاستشهاد بالحديث ، ومن أعلام هذا الاتجاه أبو القاسم السهيلى (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) وابن خروف اللذان أكثرا من الاستشهاد بالحديث « ولم يكن ذلك بدعا ، فقد اعتمد الأندلسيون الحديث منذ قامت لهم مدرسة نحوية ... على أن هذا الأمر لم يكن بارزا بروزه فى هذا العصر الذى أقبل فيه الناس على الحديث يدرسونه ويحفظونه ولا يتخلف عن ذلك واحد منهم » [٣] .

وكذلك كان موقف أبى حيان - مع مراعاة تأثره برأى شيخه ابن الضائع - ردا على الإمام ابن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ) الذى يتميز مذهبه النحوى بالاعتماد « على الحديث الشريف كمصدر من مصادر الاحتجاج والاستشهاد » [٤] .

وقد عبر أبو حيان عن رأيه هذا فى مواضع كثيرة من مصنفاته ، ومن ذلك قوله يرد على ابن مالك فى أثناء شرحه لمصنف ابن مالك « تسهيل الفوائد » ، قال أبو حيان : « قد لهج هذا المصنف فى تصانيفه بالاستدلال [٥] بما وقع فى الحديث

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢/ورقة ٩٦ وانظر الاقتراح ١٨ وخزانة الأدب ١/١٠ وكذلك أبو القاسم السهيلى ومذهبه النحوى ٢٥٤

(٢) أبو القاسم السهيلى ومذهبه النحوى ٢٥٤

(٣) أبو القاسم السهيلى ٤١

(٤) تسهيل الفوائد - مقدمة التحقيق ٤٦

(٥) أثبت هنا نص ما جاء فى التذييل والتكميل لأبى حيان مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٦٢ نحو جـ ٥ ورقة ١٦٨ ب - ١٧٠ أو عبارة الاقتراح ١٧ : « قد أكثر هذا المصنف من =

فى إثبات القواعد الكلية فى لسان العرب بما روى فيه ، وما رأيت أحدا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل ، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو ، المستقرين الأحكام من لسان العرب المستنبطين المقاييس كأبى عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر والخليل ، وسيبويه ، من أئمة البصريين ، وكمعاذ [١] والكسائى والفراء وعلى بن المبارك الأحمر وهشام الضرير [٢] من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس ، وقد جرى الكلام فى ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال : إنما تنكب العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله ﷺ ، إذ لو وثقنا به لجرى مجرى القرآن الكريم فى إثبات القواعد الكلية به ، وإنما كان كذلك لأمرين :

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فنجد قصة واحدة قد جرت فى زمانه ﷺ فقال فيه لفظا واحدا فنقل بأنواع من الألفاظ بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله ﷺ [٣] لم يقل بتلك الألفاظ جميعها [٤] ، نحو ما روى من قوله عليه السلام [٥] : « زوجتكها بما معك من القرآن » ، « وملكتها بما معك » [٦] ، وغير

= الاستدلال » وكذلك فى الخزانة ١٠/١ مع إسقاط (هذا) .

(١) (كمعاذ) ليست فى الاقتراح والخزانة ، وقد ذكر ابن النديم فى الفهرست ٩٦ أن معاذ بن مسلم الهراء توفى سنة ١٨٧ وذكره فى الكوفيين ، وانظر طبقات الزبيدى ١٢٥ والبغية ٢٩٠/٢

(٢) هشام بن معاوية الضرير صاحب الكسائى توفى سنة ٢٠٩ هـ وراجع الفهرست ١٠٤ والبغية ٣٢٨/٢

(٣) قوله (فقال فيه لفظا واحدا فنقل بأنواع من الألفاظ بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله ﷺ) ليس فى الاقتراح والخزانة .

(٤) فى الاقتراح (لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها) وفى الخزانة (لم تقل بتلك الألفاظ جميعها) .

(٥) عبارة (عليه السلام) ليست فى الاقتراح والخزانة .

(٦) فى الاقتراح والخزانة زيادة هى (خذها بما معك) ، والحديث رواه البخارى فى مواضع من صحيحه منها ما جاء فى كتاب الوكالة (قد زوجناكها) : فتح البارى ٥٦٧/٤ وفى كتاب فضائل القرآن (قد ملكتكها) : فتح البارى ٦٩٦/٨ وكذلك فى كتاب النكاح : فتح البارى ٣٤/٩ وفى =

ذلك من الألفاظ الواردة فى هذه القصة ، فنعلم قطعا أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا يجزم [١] بأنه قال بعضها أو يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف ، إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى [٢] . ولم يأتوا [٣] بلفظه ﷺ إذ المعنى هو المطلوب ولاسيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ ، والضابط فيهم من ضبط المعنى ، أما ضبط اللفظ فبعيد جدا لاسيما فى الأحاديث الطوال التى لم يسمعها الراوى إلا مرة واحدة ولم تمل عليه [٤] ... وقد قال سفيان الثورى فيما نقل عنه [٥] « إن قلت لكم إنى أحدثكم كما سمعت فلا تصدقونى ، إنما هو المعنى » [٦] ، ومن نظر فى الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم إنما يروون [٧] بالمعنى » .

* * *

= نفس الباب بلفظ (أملكناكها) : فتح البارى ٨٠/٩ وبلفظ (فقد زوجتكها) فتح البارى ٩٥/٩ وبلفظ (زوجناكها) ٩٧/٩ وبلفظ (قد أنكحتكها) ١١٢/٩ . ورواه مسلم بلفظ (ملكتكها) ١٤٣/٤ وبلفظ (فقد زوجتكها) ١٤٤/٤ وفى موطأ مالك ٦٢/٢ (قد أنكحتكها) . ورواه أبو داود ٥٢٩/١ (قد زوجتكها) والترمذى ٢٩١/٢ (قد زوجتكها) وقال هذا حديث حسن صحيح ، وكذلك النسائى ١٢٣/٦ وفى رواية فى ٩٢/٦ (قد أنكحتها) . وابن ماجة ٦٠٨/١ (زوجتكها) وفى مسند أحمد ٣٣٠/٥ (أنكحتكها) وفى ٣٣٤/٥ (قد أملكتكها) وفى ٣٣٦/٥ (زوجتكها) وكذلك الدارمى ١٤٢/٢ والطبرانى فى الكبير ١٣٣/٦ . هذا ولم أجد فيما بين يدى من المراجع (خذها بما معك) ، كما جاء فى الإقتراح والخزانة .

(١) فى الاقتراح (لانجزم) .

(٢) قوله (إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى) غير موجود فى الاقتراح والخزانة .

(٣) فى الاقتراح والخزانة (لم تأت) .

(٤) قوله (ولم تمل عليه) ليس فى الاقتراح والخزانة .

(٥) (فيما نقل عنه) ليس فى الاقتراح والخزانة .

(٦) راجع الكفاية ٢٤٥

(٧) فى الخزانة (أنهم يروون) .

الأمر الثانى : أنه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب [١] بصناعة النحو ؛ فوقع اللحن فى نقلهم [٢] وهم لا يعلمون ذلك [٣] ، ووقع فى كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعا غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس فلم يكن ليتكلم [٤] إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها ، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريقة الإعجاز وتعليم الله ذلك (له) [٥] من غير معلم إنسانى ولا تلقف لها من أهلها [٦] ، والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد فى الأثر متعقبا بزعمه على النحويين ، وما أمعن النظر فى ذلك ولا صحب من له التمييز فى هذا الفن ... وقد قال قاضى القضاة محمد بن إبراهيم بن جماعة [٧] الكنانى - وكان ممن قرأ على المصنف - قلت له : ياسيدى ، هذا الحديث روته الأعاجم ، ووقع فيه بروايتهم ما يعلم [٨] أنه ليس من لفظ الرسول (ﷺ) فلم يجب بشئ [٩] ، (قال أبو حيان) وإنما أمعنت النظر فى الكلام فى هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما روى فى الحديث بنقل العدول كالبخارى

---

(١) فى الاقتراح (ولا يعلمون) ، وفى الخزانة (ويتعلمون) .

(٢) فى الاقتراح والخزانة (كلامهم) .

(٣) كلمة (ذلك) ليست فى الخزانة .

(٤) فى الخزانة (يتكلم) .

(٥) قوله (له) عن الاقتراح والخزانة .

(٦) قوله (إنسانى ولا تلقف لها من أهلها) ليس فى الاقتراح والخزانة .

(٧) بدر الدين بن جماعة ، محمد بن إبراهيم بن سعد الكنانى ، توفى سنة ٧٣٣ هـ له ترجمة فى البداية والنهاية ١٦٣/١٤ ودول الإسلام ٢٤٠/٢ . وانظر تصحيح التصحيف - مقدمة التحقيق ١٥

(٨) فى الخزانة (نعلم) .

(٩) فى التذييل (لم يحر بشئ) وأثبت ما فى الاقتراح . وقال ابن علان فى شرح الاقتراح (مخطوط نحو تيمور ٦٦٦) ورقة ٨٣ معللا سكوت ابن مالك عن جواب ابن جماعة : « سكوته عن الجواب محتمل أن وضوح الاستدلال أغنى عنه ؛ فإن الأصل عدم التغيير » .

ومسلم وأضرابهما ، فإذا طالع ماذكرناه أدرك [١] السبب الذى لأجله لم يستدل النحاة بالحديث » [٢] .

وكرر أبو حيان هذا الرأى فى « ارتشاف الضرب » فقال فى كلامه عن (كأين) : « وزعم ابن مالك أنها قد يستفهم بها واستدل بأثر جاء عن أبّى ، على عادته فى إثبات القواعد النحوية بما روى فى الحديث والآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون ، ومما لم يتعين أنه لفظ الرسول ﷺ ولا لفظ الصحابى فيكون حجة » [٣] .

وفى موضع آخر يعلق على استدلال ابن مالك بحديث « غير الدجال أخوفنى عليكم » [٤] على أن نون الوقاية قد تلحق أفعل التفضيل ، فيذكر أبو حيان أن ابن مالك استدل بهذا الحديث « على عادته فى إثبات القواعد الكلية بما روى فى الحديث » [٥] .

أما الشاطبى إبراهيم بن موسى (توفى سنة ٧٩٠ هـ) فقد وافق أبا حيان فى الرأى وإن خالفه فى التفصيل ، فقال : « لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التى فيها الفحش والخنا ، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها ، بخلاف كلام العرب وشعرهم فإن رواته اعتنوا بألفاظها لما ينبنى عليه من النحو ، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب ، وكذا القرآن ووجوه القراءات ، وأما الحديث فعلى

---

(١) فى الاقتراح والخزانة (فمن طالع ما ذكرناه أدرك) .

(٢) التذييل والتكميل ٥/ ورقة ١٦٨ ب - ١٧٠ أ ، وراجع موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٢٠ - ٢٢ والاقتراح ١٧ - ١٨ . والخزانة ١١/١ - ١٢ وقال السيوطى فى آخر النص (انتهى كلام أبى حيان بلفظه) .

(٣) ارتشاف الضرب ٣٨٧/١ وانظر موقف النحاة ٣٣٣

(٤) الحديث فى صحيح مسلم ١٩٧/٨ (غير الدجال أخوفنى عليكم) وفى مسند الإمام أحمد ١٤٤/٥ (لغير الدجال أخوفنى) وفى سنن ابن ماجه ١٣٥٦/٢ وانظر الفتن والملاحم لابن كثير ٧٥/١

(٥) الارتشاف ٤٧٢/١ وانظر موقف النحاة ٣٣٤

قسمين : قسم يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان . وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التى قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به فى العربية ، وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضرورى الذى لابد منه ، فإنه وبنى كلامه على الحديث مطلقا ، ولا أعرف له سلفا إلا ابن خروف ، فإنه أتى بأحاديث فى بعض المسائل حتى قال ابن الضائع : لا أعرف هل يأتى بها مستدلاً : أم لمجرد التمثيل ؟ والحق أن ابن مالك غير مصيب فى هذا ، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف » (١) .

* * *

هذه النصوص التى وردت عن ابن الضائع وأبى حيان هى أهم ما يحتج به المانعون من الاستشهاد بالحديث لإثبات القواعد الكلية فى النحو ، وقد أضفت إليها ما ورد عن الشاطبى وإن كان البغدادى يضع رأى الشاطبى فى مرتبة وسط بين المانعين والمجوزين (٢) . ولكنى رأيت الشاطبى لا يخرج فيما ورد من رأيه عما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان إلا فيما أشار إليه من الأحاديث التى قصد بها بيان فصاحته ﷺ وتأكد اهتمام الراوى بنقل ألفاظه كالأمثال والكتب والنبوية ، وهو تفصيل لا ينقض شيئا مما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان .

أما آراء المجيزين للاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو فسوف أعرض لها خلال مناقشة ما تقدم من آراء المانعين .

ويتضح من النصوص المتقدمة أن المانعين يعتمدون على سببين أساسيين فى دعوى المنع من الاستشهاد بالحديث فى النحو :

أولهما : رواية الحديث بالمعنى وعدم الوثوق بأنه من لفظ الرسول ﷺ .

---

(١) راجع خزانة الأدب ١٣/١

(٢) الخزانة ١٢/١

وثانيهما : وقوع التصحيف والتحريف واللحن فى كثير من روايات الحديث وأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع . وسأعرض لمناقشة هاتين القضيتين هاهنا محاولا الاستفادة من معطيات هذه الدراسة فى الباب الأول منها .

أولا : الرواية بالمعنى ودعوى عدم الوثوق بأن ذلك من لفظ الرسول ﷺ :

تقدم فى الباب الأول من هذه الدراسة أن معاجم غريب الحديث والأثر ألفها أصحابها لغرض محدد هو خدمة نصوص الحديث الشريف والأثر وحراستها فى ألفاظها ومعانيها ، وبينت هذه الدراسة أن كثيرا من الألفاظ التى وردت فى بعض متون الحديث ودرجت فى نفس الوقت فى كلام العامة قد أصابها التبديل والتطور فى سياق كلام العوام ، على حين ساعدت كتب غريب الحديث على حفظ هذه النصوص وحراستها لتؤدى دورها المطلوب منها (١) . وقد عنى مؤلفو معاجم غريب الحديث والأثر بتتبع الروايات التى ترجح لديهم وجود اللحن فيها وقام عندهم الدليل على أنها ليست قريبة من الصواب ، فوضحوا ذلك فى مؤلفاتهم بدءا من أبى عبيد فى كتابه غريب الحديث ، واستمر ذلك فى سائر كتب غريب الحديث والأثر (٢) ، بالإضافة إلى اهتمامهم ببيان المشكل أو المتعارض فى الظاهر من ألفاظ الحديث الشريف ومتونه ، وبينوا أوجه الصواب فى الجمع بين هذه

---

(١) راجع الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة .

(٢) من أمثلة ذلك مما جاء فى غريب الحديث لأبى عبيد ٣٣٨/١ (الدرء - الـــــدرو) وفى ١٣٥/٢ (وكناتها - مكناتها) وفى ٢٩٤/٢ (غياياء - عياياء) وفى ٣٠٣/٢ (منق) وفى ٢٠٤/٢ - (فأتقمح - فأتقنح) وفى ٣٠٩/٣ (ينش - ينس - ينوش) وفى ٢٨/٤ - ٣١ (بوانيه - نواتيه) وفى ١٩٦/٤ (المخرفجة - المخرفشة) وفى ٢٤٤/٤ (أضحِ - إِضحَ) وفى ٢٤٥/٤ (قِذاف - قُذَف) وفى ٣٤٤/٤ (غَرْب - غَرَب) وفى ٢٧٢/٤ (فتحافّ - فتجافّ) وغير ذلك . وفى غريب الحديث لابن قتيبة ٣٢٣/١ (عصم - عصب) وفى ٣٢٥/١ (تليت - أتليت - ائتليت) وفى ٣٨٠/١ (رهرهة - رحرحة) وفى ٣٨٩/١ (مهرودتين - مهروتين) وفى ٥٣٣/١ (سربة - شـــربة) وفى ٢٨٩/٢ (لاء - آلاء) وفى ٧٠٢/٣ (السقفاء - الشفعاء) وغير ذلك . وفى غريب الحديث للخطابى ١٧٣/١ (القُنْع - القُنَع - القَنَع) ، إلى غير ذلك مما ورد فيه وفى غيره من معاجم غريب الحديث والأثر .

النصوص التى يدعى فيها التناقض ، واستخدموا فى شرحهم لهذا المشكل ما رزقوا من معرفة بوجوه العربية وفقه النصوص بالإضافة إلى سلامة القصد وصفاء الذهن [١] .

كل هذا يشير إلى جانب من الجهد الفذ الذى بذل لتوثيق نصوص الحديث الشريف والأثر والحفاظ عليها ، مما ينبه إلى أن الرواية بالمعنى ليست مطلقة من المحاذير والاحتياط وأنها لم تكن أهم أسباب عدم الوثوق فى روايات الحديث والأثر كما يفهم من كلام ابن الضائع وأبى حيان ، والدليل على ذلك ما جاء فى تفصيل هذه القضية من آراء المحققين من العلماء .

فمن ذلك ما رد به العلامة عبد القادر البغدادى (المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ) على المانعين من الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو فقال فى أول هذين السببين وهو الرواية بالمعنى : « ورد الأول - على تقدير تسليمه - بأن النقل بالمعنى إنما كان فى الصدر الأول قبل تدوينه فى الكتب وقبل فساد اللغة وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق . على أن اليقين غير شرط ، بل الظن كاف » [٢] .

ولكن ابن الطيب الفاسى (المتوفى سنة ١١٧٠ هـ) أفاض فى الرد على هذا الاعتراض متفقا مع صاحب الخزانة فى الرأى ، فذكر أن ما ذهب إليه أبو حيان فيه أن الأحاديث بأسرها ليس موثوقا بأنها من كلام النبى ﷺ ، وهذا مذهب باطل « فإن المتواتر وإن كان قليلا مجزوم بأنه كلامه ﷺ وكذلك ما اشتمل عليه صحيحا البخارى ومسلم إلا قليلا ... قوله (الرواة جوزوا النقل بالمعنى) الخ ... وفى ذلك كله نظر فالخلاف مشهور مقرر ، وكما أجازه قوم منعه آخرون ، بل ذهب إلى المنع كثير من المحدِّثين والفقهاء والأصوليين من المالكية والشافعية وغيرهم ، وقال القرطبى إن المنع هو الصحيح من مذهب إمام دار الهجرة مالك بن

---

(١) فى الفصل الثانى من الباب الأول من هذه الدراسة يشير المنهج السابع إلى دراسة المشكل فى مؤلفات معاجم غريب الحديث والأثر .

(٢) خزانة الأدب ٩/١

أنس [١] رضى الله عنه الذى هو إمام أئمة الحديث وشيخ صنعته ... ثم إن بعض الأئمة شدد فى الرواية بالمعنى غاية التشديد ... كما بسطه الخطيب البغدادى فى الكفاية [٢] ... وقد يكون الشيخ ابن مالك رحمه الله ممن يرى هذا الرأى ويمنع الرواية بالمعنى » [٣] .

ومن الأهمية بمكان هاهنا أن يتضح أمران أجملهما الإِمامان عبد القادر البغدادى وابن الطيب الفاسى فى كلامهما السابق :

أولهما : الخلاف فى الرواية بالمعنى :

فقد جاء فى كلام الإِمام الشافعى رضى الله عنه ، الشروط الواجب توافرها فى خبر الواحد حتى تقوم به الحجة : « أن يكون من حدث به ثقة فى دينه معروفا بالصدق فى حديثه ، عاقلا لما يحدث به عالما بما يحيل معانى الحديث من اللفظ وأن يكون ممن يؤدى الحديث بحروفه كما سمع ، لا يحدث به على المعنى ، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه : لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام ، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف منه إحالته الحديث ، حافظا إن حدث من حفظه ، حافظا لكتابه إن حدث من كتابه ، إذا شَرِكَ أهل الحفظ فى الحديث وافق حديثهم بريا من أن يكون مدلسا ، يحدث : عن من لقى مالم يسمع منه ويحدث عن النبى (ﷺ) ما يحدث الثقات خلافه عن النبى » [٤] .

فالإِمام الشافعى فى هذه الفقرة يعرض قضية الرواية بالمعنى كما ينبغى أن تفهم ، فالأصل فى رواية الحديث الشريف أن يؤديه الراوى كما قاله ﷺ ينقله

---

(١) فى الكفاية ٢٢٣ بسند الخطيب إلى أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « كل حديث للنبى ﷺ يؤدى بلفظه وعلى ما روى عليه ، وما كان من غيره فلا بأس إذا أصاب المعنى » . وفى جامع بيان العلم وفضله ٨١/١ عن مالك أيضا « أما ماكان من قول النبى ﷺ فإنى أكره ذلك وأكره أن يزداد فيه أو ينقص » ٤٢٦

(٢) راجع الكفاية ٢٠٥ وما بعدها .

(٣) فيض نشر الانشراح ، ورقة ٤٣ أ .

(٤) الرسالة ٣٧١ وانظر الكفاية ٤٠ وتوثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى ٤٢٦

عمن سمعه منه بهذه الصورة حتى آخر الإسناد ، ولما كان الناس متفاوتين فى ملكة الحفظ فقد نشأ الخلاف فى هذه المسألة ليوضح أن الإِسلام دين الفطرة ، لا يصادمها ولا يصادرها فتشدد المتشددون فى منع الرواية بالمعنى ذهابا إلى الأصل وهو النقل باللفظ عن رسول الله ﷺ ، ورخص من رخص منهم فى الرواية بالمعنى كما ورد فى نص الإِمام الشافعى بشروط تضمن الحفاظ على الحديث بعيدا عن التحريف واللحن ، وبهذا تتحدد سمات الحديث الصحيح الذى يكون حجة فى الاستدلال به فى قضايا اللغة والنحو ، على ما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى .

وكذلك نصَّ أبو إسحاق الشيرازى على أن « الاختيار فى الرواية أن يروى الخبر بلفظه ﷺ ... فإن أورد الرواية بالمعنى نظرت فإن كان ممن لا يعرف معنى الحديث لم يجز لأنه لا يؤمن أن يغير معنى الحديث ، وإن كان ممن يعرف معنى الحديث نظرت فإن كان فى خبر محتمل لم يجز أن يروى بالمعنى لأنه ربما نقل بلفظ لا يؤدى مراد الرسول ﷺ فلا يجوز أن يتصرف فيه ، وإن كان خبرا ظاهرا ففيه وجهان : من أصحابنا من قال لا يجوز لأنه ربما كان التعبد باللفظ ... والثانى أنه يجوز وهو الأظهر لأنه يؤدى معناه فقام مقامه » (١) .

فمن الواضح أن إباحة الرواية بالمعنى محاطة بقيود شديدة ومانعة من تطرق الفساد إلى الحديث ، وليست تؤدى إلى عدم الوثوق ، وبخاصة إذا روعيت تلك الشروط كما وردت فى عبارة الإِمام الشافعى المتقدمة . ومما يؤكد ذلك أن الإِمام الشافعى ذهب فى موضع آخر من الرسالة إلى التشدد فى الرواية بالمعنى فى الأحاديث التى تتصل بالأحكام فقال : « وكل مالم يكن فيه حكم فاختلاف اللفظ فيه لا يحيل معناه » (٢) .

ويظهر مدى إحكام هذه الشروط التى أحيط بها جواز الرواية بالمعنى فى عبارة الخطيب البغدادى ، قال : « وقد ذكر عن بعض السلف أنه كان يروى الحديث على المعنى إذا علم المعنى وتحققه وعرف القائم من اللفظ مقام غيره ، وقال جمهور

---

(١) اللمع فى أصول الفقه ، لأبى إسحاق الشيرازى ٤٤

(٢) الرسالة ٢٧٤

الفقهاء يجوز للعالم بمواقع الخطاب ومعانى الألفاظ رواية الحديث على المعنى ، وليس بين أهل العلم خلاف فى أن ذلك لا يجوز للجاهل بمعنى الكلام وموقع الخطاب والمحتمل منه وغير المحتمل ، وقال قوم من أهل العلم : الواجب على المحدث أن يروى على اللفظ إذا كان لفظ ينوب معناه غامضا محتملا ، فأما إذا لم يكن كذلك ، بل كان معناه ظاهرا معلوما وللراوى لفظ ينوب مناب لفظ رسول الله ﷺ جاز للراوى روايته على المعنى ... وهذا القول هو الذى نختاره مع شرط آخر وهو أن يكون سامع لفظ النبى ﷺ عالما بموضوع ذلك اللفظ من اللسان وبأن رسول الله ﷺ يريد به ما هو موضوع له ، فإن علم تجوزه به واستعارته له لم يسغ له أن يروى اللفظ مجردا دون ذكر ما عرفه من قصده صلى الله عليه وآله وسلم ضرورة غير مستدل عليه فإنه إن استدل به على أنه قصد به معنى من المعانى جاز عليه الغلط والتقصير فى الاستدلال ووجب نقله له بلفظ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، ولينظر هو وغيره من العلماء فيه ، فأما الدليل على أنه ليس ذلك للجاهل بمواقع الخطاب وبالمتفق معناه والمختلف من الألفاظ فهو أنه لا يؤمن عليه إبدال اللفظ بخلافه بل هو الغالب من أمره » (١) .

ويضاف إلى قيود الرواية بالمعنى ما ذهب إليه الإمام الشافعى من رد حديث الراوى الذى لا يؤدى الحديث بألفاظه إذا ثبت أنه لا يعقل المعنى وإن كان عدلا مقبول الشهادة ، وجاء هذا الرأى فى إجابة للإمام الشافعى حين سئل : « أراك تقبل شهادة من لا تقبل حديثه ؟ قال : فقلت : تكون اللفظة تترك من الحديث فتحيل معناه أو ينطق بها بغير لفظة المحدث ، والناطق بها غير عامد لإحالة الحديث : فيحيل معناه ، فإذا كان الذى يحمل الحديث يجهل هذا المعنى ، كان غير عاقل للحديث فلم نقبل حديثه إذا كان يحمل مالا يعقل إن كان ممن لا يؤدى الحديث بحروفه ، وكان يلتمس تأديته على معانيه وهو لا يعقل المعنى . قال : أفيكون عدلا غير مقبول الحديث ، قلت : نعم إذا كان كما وصفتُ ، كان هذا موضع ظنة بينة نرد بها حديثه ، وقد يكون الرجل عدلا على غيره ، ظنينا فى نفسه وبعض أقربيه ،

---

(١) الكفاية ٢٣٣

ولعله أن يخر من بُعد أهون عليه من أن يشهد بباطل ، ولكن الظنة لما دخلت عليه تُرِكتْ شهادته ، فالظنة ممن لا يؤدى الحديث بحروفه ولا يعقل معانيه أبين منها فى الشاهد لمن ترد شهادته فيما هو ظنين فيه بحال » [١] .

ويستفاد من النصوص المتقدمة أن المحدث الذى تقبل روايته ويحتج بها من أهم مميزاته أنه يروى الحديث بحروفه وإذا رأى الرواية بالمعنى يجب أن يكون مزودا بمعرفة واسعة ودقيقة باللغة مما يجعله عالما بمواقع الخطاب ومعانى الألفاظ ومواطن البلاغة ، بالإِضافة إلى أن يكون اللفظ الذى يرويه ذلك المحدث غير داخل فى نطاق المشترك اللفظى ولا يشكل معناه ولا يكون من باب المجاز إلى غير ذلك من الشروط التى تقدمت الإشارة إلى بعضها ، ولا يخفى أن هذه الشروط لا تجتمع إلا فى عربى ذى سليقة سليمة أو عالم باللغة متخصص فيها متبحر فى علومها وفنونها رواية ودراية .

كما يلاحظ كذلك ما اشترط فى السامع المتلقى أن يكون عالما بموضوع اللفظ من اللسان مما يجعل الدائرة أشد إحكاما بما لا يسمح بما أثير من الشكوك حول الرواية بالمعنى .

ويؤيد ذلك ما ذهب إليه الخطيب البغدادى من التشدد فى الرواية بالمعنى – مما يؤدى إلى التأكد من عدم وجود تأثير ضار لها يتمثل فى اللحن أو تغيير المعنى – فيما رواه عن عبد الرحمن بن مهدى قال « يحرم على الرجل أن يروى حديثا فى أمر الدين حتى يتقنه ويحفظه كالآية من القرآن وكاسم الرجل » ، ثم قال الخطيب « فإن كان ممن يروى على المعنى دون اعتبار اللفظ فيجب أن يكون توقيه أشد وتحرزه أكثر خوفا من إحالة المعنى الذى به يتغير الحكم » [٢] ثم ضرب لذلك مثلا بما رواه شعبة عن إسماعيل بن علية [٣] عن أنس بن مالك « أن النبى ﷺ نهى عن

---

(١) الرسالة ٣٨١ وانظر الكفاية ٢٠٤

(٢) الكفاية ٢٠٠

(٣) إسماعيل بن علية : هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدى مولاهم منسوب إلى أمه . ثقة حافظ توفى سنة ١٩٣ هـ . وانظر المعارف ٥٠٧ وتحفة الأبيه (نوادر المخطوطات ١٠٢/١) وتقريب التهذيب ٦٥/١

التزعفر » ثم روى الخطيب بسنده إلى إسماعيل بن علية « قال : روى عنى شعبة حديثا واحدا فأوهم فيه ، حدثته (يتزعفر الرجل) فقال شعبة أن النبى ﷺ نهى عن التزعفر » (١) قال الخطيب رحمه الله « أفلا ترى إنكار إسماعيل على شعبة روايته هذا الحديث عنه على لفظ العموم فى النهى عن التزعفر وإنما نهى عن ذلك للرجل خاصة ، وكأن شعبة قصد المعنى ولم يفطن لما فطن له إسماعيل فلهذا قلنا إن رواية الحديث على اللفظ أسلم من روايته على المعنى » (٢) .

ويضاف إلى ما تقدم من قيود الرواية بالمعنى ما جاء فى عبارة ابن الصلاح حين اشترط فى الراوى الذى يجوز له أن يروى بالمعنى – عند من يرى ذلك – أن يكون عالما عارفا بالألفاظ ومقاصدها ، خبيرا بما يحيل معانيها ، بصيرا بمقادير التفاوت بينها » (٣) . ثم قال مشيرا إلى الخلاف حول الإباحة والحظر فى الرواية بالمعنى : « ثم إن هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شئ من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظا آخر بمعناه ، بل الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم فى ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب لأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره ، والله أعلم » (٤) .

فهذه الشروط التى وضعها العلماء وجعلوها وسيلة للرخصة فى الرواية بالمعنى يجب أن تطرح أولا قبل طرح قضية الرواية بالمعنى ، لأن الكلام فى قضية الرواية بالمعنى بلا إشارة إلى هذه الشروط أو مراعاة لها يجعل الأمور غير مستقيمة فهذه الشروط تحصر الرواية بالمعنى فى أشخاص محدودين ، لا يقل علمهم باللغة

---

(١) جاء فى البخارى « أن يتزعفر الرجل » ، وانظر فتح البارى كتاب اللباس ٣١٧/١٠ وفى صحيح مسلم ١٥٥/١ بالروايتين .

(٢) الكفاية ٢٠١

(٣) مقدمة ابن الصلاح ٣٣١

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٣٣٣

ومعرفتهم بها عن معرفة علماء اللغة المتخصصين ، فيها كما تحصر هذه الشروط جواز الرواية بالمعنى فى فترة زمنية تعود إلى ما قبل مطلع القرن الثانى الهجرى حيث تم التدوين الرسمى للحديث - كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى - وهى فترة تدخل فى حيز عصر الاستشهاد اللغوى بالمقاييس التى ارتضاها علماء اللغة والنحويون ، كما هو معروف ، وسأعرض لذلك فى موضعه هاهنا .

ومهما يكن من أمر ، فإن حظر الرواية بالمعنى أو التشدد فيها وفى شرط الراوى الذى يرى ذلك حتى يقبل حديثه ، كان بالإضافة لما تقدم من الشروط يجد أنصارا دائما من كبار أئمة العلماء وشيوخ المحدثين مثل القاضى عياض (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) الذى حمل حملة شديدة على الذين يتسرعون فى إصلاح ما يرونه خطأ فى متون الحديث فقال : « فمنهم من جسر على إصلاح ما خالف الصواب عنده وغير الرواية بمنتهى علمه وقدر إدراكه ، وربما كان غلطه فى ذلك أشد من استدراكه ، لأنه متى فتح هذا الباب لم يوثق بعد بتحمل رواية ولا أنس إلى الاعتداد بسماع ، مع أنه قد لا يسلم له ما رآه ولا يوافق على ما آتاه ، إذ فوق كل ذى علم عليم ، ولهذا سد المحققون باب الحديث على المعنى وشددوا فيه ، وهو الحق الذى اعتقده ولا أمتريه إذ باب الاحتمال مفتوح والكلام للتأويل معرض ، وأفهام الناس مختلفة والرأى ليس فى صدر واحد والمرء يفتن بكلامه ونظره ، والمغتر يعتقد الكمال فى نفسه ، فإذا فتح هذا الباب وأوردت الأخبار على ماينفهم للراوى منها لم يتحقق أصل المشروع ، ولم يكن الثانى بالحكم على كلام الأول بأولى من كلام الثالث على كلام الثانى ، فيندرج التأويل وتتناسخ الأقاويل » (١) .

ولا يخفى أن القاضى عياض لم يكتف بأن جعل منع الرواية بالمعنى مذهبه ، بل صرح بأن المحققين من العلماء سدوا هذا الباب وشددوا فيه ، ولكن ابن الطيب الفاسى (المتوفى سنة ١١٧٠ هـ) يضع الرواية بالمعنى فى مكانها الصحيح وهو أنها ليست ذات تأثير يستدعى عدم الثقة بنصوص الحديث الشريف فى الاستدلال

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٤/١

بل العكس هو الصحيح ، وأنها دليل على تحرى من أجازها ودقتهم العلمية حين حصروها فى العلماء باللغة فى عصر ما قبل تدوين الحديث ، يقول ابن الطيب – طيب الله ثراه –: « والصحابة وإن رووا بالمعنى فلا يضرنا فى الاستدلال بكلامهم والاستشهاد به لأنهم عرب فصحاء ... ومنها ألاّ يكون المروى مدونا فى كتاب فقد اتفقوا على منع روايته بالمعنى ، وما استدل به ابن مالك وغيره إنما هو من المدون فى الكتب الصحاح ، ومصنفوها إنما رووها عن كتب شيوخهم وهكذا . وبالجملة فإن من أمعن النظر فى أئمة الحديث علم احتياطهم وما كانوا عليه من التحرز فى الرواية والإتقان علم علما ضروريا أن مثل البخارى ومسلم لم يدخلوا فى صحاحهم ما هو مروى بالمعنى أصلا ، فأنت ترى مسلما كيف يتحرز فى صحيحه فى ألفاظ شيوخه ... فالقول بأن مثل هؤلاء يروون بالمعنى مع هذا التحفظ البالغ والاحتياط بعيد جدا ، والذى تدل له الاصطلاحات وهو الظاهر أنهم يجيزون الرواية بالمعنى فى نحو الوعظ والتقرير باللسان ، وأما ما يثبتونه فى الدواوين فلا معنى للقول فيه بالرواية بالمعنى ، ولاسيما مع عدم التنبيه عليه ولا ذكر الشروط المشروطة ممن يقول به ويميل إليه ، ثم اعتناؤهم فى الروايات والجمع بينها وضبطها والوقوف عندها من غير إقدام على تبديلها ولا اجتراء على إبطالها ظاهر فى أن المقصود الألفاظ حتى أنهم لا يغيرون لغة ضعيفة لأخرى مشهورة بل صرحوا بإبقاء الألفاظ على ماهى عليه ولو كانت ملحونة [1] غير صالحة ، وأجازوا قراءتها على القواعد دون تغييرها وإصلاحها ، فلو كان المعتمد هو الرواية بالمعنى دون الألفاظ ما أبقوا ذلك ولا أجازوه ولا تركوا الألفاظ التى ظاهرها اللحن أو التصحيف مثبتة بل يصلحون ذلك اعتمادا على ما اختاروه من أن المقصود المعنى ، على أنا نجدهم يتأولون ذلك ويخرجون على الوجوه البعيدة ويتكلفون له أكثر مما يتكلفون للآى القرآنية » [2] .

---

(١) عقد الخطيب البغدادى فى (الكفاية) ٢١٦ بابا بعنوان « فى اتباع المحدث على لفظه وإن خالف اللغة الفصيحة ، كما عقد بابا آخر فى ٢٢٠ بعنوان « ذكر الرواية عمن كان لا يرى تغيير اللحن فى الحديث » وقد أشار القاضى عياض إلى خطورة الاجتراء على تغيير ما يراه القارئ لحنا وضرب أمثلة على ذلك مما فعله بعض رواة الكتب ، وراجع مشارق الأنوار ٥/١

(٢) فيض نشر الانشراح ، ورقة ٤٤ (أ) .

وما قرره العلامة ابن الطيب يبعد شبهة اللحن والتحريف بتأثير الرواية بالمعنى عما صح من الحديث وما دون فى الأصول المعتمدة بالإضافة إلى أنه يعزل آثارها فى حيز زمانى وإطار مكانى محدودين كما اتضح من النصوص السابقة وسيأتى تفصيله إن شاء الله تعالى .

الأمر الثانى : مما أجمله البغدادى وابن الطيب الفاسى فى ردهما على المانعين من الاستشهاد بالحديث فى إثبات قضايا النحو أن الرواية بالمعنى عند من يجيزها كانت فى الصدر الأول قبل فساد اللغة وقبل أن يدون الحديث فى الأصول والكتب المعتمدة وقد تقدمت هاهنا الإشارة إلى اتفاق العلماء على عدم جواز الرواية بالمعنى فيما دون فى الكتب ويترتب على ذلك بحث تدوين الحديث وعلاقته بحدود الاستشهاد اللغوى .

فمن المعروف أن الحيز الزمنى للاستشهاد اللغوى يمتد إلى سنة وفاة إبراهيم بن هرمة وكانت وفاته فى خلافة الرشيد بعد الخمسين ومائة تقريبا (١) . وقد ذكر ابن قتيبة أن إبراهيم بن هرمة كان من ساقة الشعراء (٢) . وفى الخزانة تفسير ذلك بأنه آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم (٣) .

وإذا كان بعض الباحثين المعاصرين يذهب إلى توسيع الحيز الزمنى للاحتجاج إلى نهاية القرن الثانى (٤) وهو رأى وجيه يحتاج إلى أدلة قوية فإن الرأى الأول هو المعمول به (٥) .

---

(١) الخزانة ٤٢٥/١

(٢) الشعر والشعراء ٧٥٣/٢

(٣) الخزانة ٤٢٥/١ ، وفى الاقتراح ٢٧ عن الأصمعى قال : ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج .

(٤) رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية للأستاذ عباس حسن ١٨ وانظر البحث اللغوى عند العرب ٤٧

(٥) ذكر الأستاذ عباس حسن فى مرجعه المذكور فى الهامش السابق أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد اتخذ قرارا بأن العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار حتى نهاية القرن الثانى . ولكن أستاذى الدكتور رمضان عبد التواب نبهنى إلى أن مجمع اللغة العربية لم يتخذ قرارا بذلك ولكنه رأى للأستاذ أحمد السكندرى فى تعليقه على إحدى قضايا التعريب فى مجلة المجمع .

وبالرجوع إلى تاريخ تدوين الحديث الشريف يتضح أنه قد مر بثلاث مراحل أو ثلاثة أطوار : الطور الأول هو الذى جمع فيه الرجال ما عندهم من العلم ، والطور الثانى هو الذى قام فيه أهل كل مصر من الأمصار الإسلامية بتدوين ما عند علماء ذلك المصر من العلم فى كتب خاصة بأهل مصرهم ، والطور الثالث هو الذى جمعت فيه علوم الدين الإسلامى كلها فى جميع الأمصار ودونت فى الدواوين الكبرى والمصنفات الجليلة وهى التى صارت إلينا ولا تزال بين أيدينا . والطور الأول استمر إلى سنة ١٠٠ (هـ) وامتد الطور الثانى إلى سنة ١٥٠ (هـ) وبدأ الطور الثالث من سنة ١٥٠ (هـ) إلى القرن الثالث الهجرى أو بعده بقليل . والطور الأول هو الذى كان فيه الصحابة وكبار التابعين . والطور الثانى هو الذى فيه صغار التابعين . والطور الثالث هو عهد المحدِّثين وأئمة السنة كالإمام محمد بن إسماعيل البخارى والإمام مسلم صاحب الجامع الصحيح والإمام الترمذى والإمام أحمد ، وما جمع فى الطور الأول دون فى كتب الطور الثانى وما دون فى الطور الثانى جمع ونظم فى كتب الطور الثالث » (١) .

وقد كان هناك اتجاه قبل نهاية القرن الأول الهجرى يدعو إلى ترك تدوين الحديث خشية « التباس القرآن بالسنة ، أو الانشغال بالسنة عن القرآن ، أو خوف مضاهاة الكتاب الكريم بكراريس الحديث وكتبه ثم انعقد الإجماع على إباحة الكتابة حين زالت أسباب كراهتها ... وأما التدوين الفردى فقد وقع فعلا فى عهد الرسول ﷺ وفى عهد الصحابة والتابعين ولم تبق السنة مهملة طيلة القرن الأول إلى عهد عمر بن عبد العزيز بل تم حفظها فى الصدور جنباً إلى جنب مع حفظها فى الصحف والكراريس » (٢) .

وما يعنينا هاهنا هو الطور الثانى الذى يمثل مرحلة التدوين الرسمى للحديث الشريف بتوجيه من الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز (المتوفى سنة ١٠١ هـ) رضى الله ، فقد « أمر رسميا بالشروع فى تدوين الحديث ... ويتضح من جملة

---

(١) الرسالة المحمدية للسيد سليمان الندوى كبير علماء القارة الهندية ٥٥

(٢) السنة قبل التدوين ٣٤١

الأخبار المروية فى هذا الشأن أن خوف عمر من دروس العلم وذهاب أهله هو الذى حمله على الأمر بتدوين الحديث » [١] .

فقد روى البخارى أن عمر بن عبد العزيز كتب « إلى أبى بكر بن حزم [٢] : انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه فإنى خِفت دروسَ العلم وذهابَ العلماء ولا تقبل إلا حديث النبى ﷺ ولتُفشوا العلم ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا » [٣] .

وروى الدارمى أن عمر بن عبد العزيز كتب « إلى أهل المدينة أن انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه فإنى خفت دروس العلم وذهاب أهله » [٤] .

ولم يقتصر عمر بن عبد العزيز على المدينة فكتب « إلى الآفاق : انظروا حديث رسول الله ﷺ » [٥] ، وفى رواية لابن عبد البر عن ابن شهاب « أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترا دفترا فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترا » [٦] .

فما فعله عمر بن عبد العزيز كان شبيها بما فعله الخليفة الراشد عثمان بن عفان فى جمع المصحف من جهه التدوين الرسمى وإرسال نسخ معتمدة إلى الأمصار ، كما هو واضح من الروايات المتقدمة . ومهما يكن من أمر فإن التدوين الرسمى للحديث بناء على ما تقدم تم فى الطور الثانى مع بداية القرن الثانى الهجرى وكان حركة عامة فى التدوين تتصف بالطابع المحلى لكل مصر أو بلد فكان ذلك أساسا ومصدرا لما دون فى المصنفات التى بين أيدينا مع مراعاة أن الرواية السماعية هى

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه ٤٥

(٢) أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، والى عمر على المدينة توفى رضى الله عنه سنة ١٢٠هـ وانظر تقريب التهذيب ٣٩٩/٢ والرسالة المستطرفة .

(٣) فتح البارى ٢٣٤/١ وسنن الدارمى ١٢٦/١ وانظر علوم الحديث ومصطلحه ٤٥ والسنة قبل التدوين ٣٢٩

(٤) سنن الدارمى ١٢٦/١

(٥) فتح البارى ٢٣٥/١ وانظر تنوير الحوالك ٥/١ والرسالة المستطرفة ٤

(٦) جامع بيان العلم وفضله ٧٦/١

الأصل الأول فى تحمل الحديث ولذلك كان ضبط الرواية يشمل ضبط الصدر وضبط الكتاب [١] .

ومن أهم السمات التى تذكر لمرحلة التدوين الرسمى للحديث التى بدأت مع مطلع القرن الثانى الهجرى « شيوع التدوين فى الحديث والأثر فى بلدان الإسلام وكتابة الصحف والنسخ حتى قل من يكون من أهل الرواية إلا كان له تدوين أو صحيفة أو نسخة ... فطاف من أدرك من عظمائهم ذلك الزمان بلاد الحجاز والشام والعراق ومصر واليمن وخراسان وجمعوا الكتب وتتبعوا النسخ فاجتمع بإهتمام أولئك من الحديث والآثار مالم يجتمع لأحد قبلهم وتيسر لهم مالم يتيسر لأحد قبلهم وخلص إليهم من طرق الأحاديث شئ كثير حتى كان لكثير من الأحاديث عندهم مائة طريق فما فوقها ... ثم أنشأ الله تعالى قرنا آخر فرأوا أصحابهم قد كفوهم مؤنة جمع الأحاديث وتمهيد الفقه على هذا الأصل فتفرغوا لفنون أخرى كتمييز الحديث الصحيح المجمع عليه » [٢] .

ولم يفارق التدوين الحفظ الذى هو الأساس الأول للتوثيق فى الإسلام ولكن الطور الثانى يتميز بشيوع التدوين بتوجيه أولياء الأمور ولم يعد جهدا فرديا ، فقد روى عن محمد بن مسلم الزهرى (المتوفى سنة ١٢٤ هـ) وكان ممن كلفهم عمر ابن عبد العزيز بتدوين الحديث [٣] أنه قال : كنا نكره كتاب العلم حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء فرأينا ألا نمنعه أحدا من المسلمين » [٤] .

فالثابت فيما يتصل بالقرن الثانى الهجرى « أن الكتاب لعب دورا هاما فى توثيق الأحاديث وإعانة العلماء على حفظ مروياتهم من غفلة ذاكرتهم وعلى حفظ مروياتهم أيضا أن تتهم عندما يخالفهم فيها غيرهم ولهذا كان هو المرجع والفيصل فى كثير من حالات اختلاف الرواة » [٥] .

---

(١) راجع شرح نخبة الفكر ٨ .
(٢) الإنصاف فى أسباب الخلاف للدهلوى ٣٤ - ٤٢
(٣) راجع جامع بيان العلم وفضله ٧٦/١
(٤) جامع بيان العلم وفضله ٧٧/١
(٥) توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى ١٦٤

ولما جاء الطور الثالث الذى جمعت فيه دواوين الحديث العامة وفى مقدمتها الصحيحان البخارى ومسلم ، كانت مادتها الأساسية ماتم جمعه وتدوينه بالإضافة إلى السماع والحفظ فى الطور الثانى أو مرحلة التدوين الرسمى ، كما تقدم - ومما يدل على ذلك ما أشار إليه الحافظ ابن حجر من اعتماد البخارى - بعد ملكته الفذة فى الحفظ [١] - على المصنفات التى دونت فى الطور الثانى وأن البخارى لما رأى « هذه التصانيف ورواها وانتشق رياها واستجلى محياها وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله التضعيف فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذى لا يرتاب فيه أمين » [٢] .

وكذلك يشير الحافظ ابن حجر إلى أن مسلما قد صنف صحيحه « فى بلده وبحضور أصوله فى حياة كثير من مشايخه فكان يتحرز فى الألفاظ ويتحرى فى السياق » [٣] .

وخلاصة موقف المحققين من العلماء فى مسألة الرواية بالمعنى أنها لا تؤدى إلى عدم الثقة فى الحديث ولا تدعو إلى ترك الاستشهاد به فتدوين الحديث كما تقدم - ويضاف إليه ما ذكره العلامة ابن خلدون « كان فى الصدر الأول قبل فساد العربية فالتبديل على تقدير ثبوته إنما كان ممن الاحتجاج به والاستدلال بلفظه » [٤] . هذا مع مراعاة أن كثيرا من العلماء والمحققين قد منع الرواية بالمعنى أصلا أو أجازها بشروط تضمن عدم اللحن والتبديل وفى مقدمتها أن يكون الراوى عالما بالعربية وأن من يجيز الرواية بالمعنى بالإضافة لذلك يتحرى ويتشدد فى الضبط والنقل مما يؤكد ، أو يغلب على الظن « من هذا كله أنها لم تبدل ويكون احتمال التبديل مرجوحا فيلغى ولا يقدح فى صحة الاستدلال بها » [٥] .

---

(١) راجع أمثلة لسعة حفظه وتميزه بذلك فى هدى السارى ٥١٠

(٢) هدى السارى ٨

(٣) هدى السارى ١٤

(٤) فيض نشر الانشراح ورقة ٥٦ (أ) .

(٥) الخزانة ١/١٥

ثانيا : دعوى وقوع اللحن كثيرا فيما رُوى من الحديث :

السبب الثانى فى ترك الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو ، كما جاء فى كلام ابن الضائع وتابعه فيه تلميذه أبو حيان هو وقوع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث .

وهذا الاعتراض الموجه لأصحاب الحديث ، لأنهم هم الرواة الذين يتهمون بهذا اللحن والتصحيف والتغيير ، هذا الاعتراض ليس من ابتكار ابن الضائع ولا من اختراع تلميذه أبى حيان ولكنه يعود إلى أصول قديمة فى صراع فكرى ومذهبى بين المحدِّثين وخصومهم وقد تقدم فى هذه الدراسة فى الفصل الأول من هذا الباب عرض طرف من هذه الخصومة ، فأبو محمد بن قتيبة (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ) كان فى عصره أو فيمن تقدمه من يطعن على المحدثين « بقلة المعرفة لما يحملون وكثرة اللحن والتصحيف » [(١)] .

وقد رد أبو محمد بن قتيبة على هذه الدعوى فقال إن الناس « لا يتساوون جميعا فى المعرفة والفضل وليس صنف من الناس إلا وله حشو وشوب ... ولا أعلم أحدا من أهل العلم والأدب إلا وقد أسقط فى علمه كالأصمعى وأبى زيد وأبى عبيدة وسيبويه والأخفش والكسائى والفراء وأبى عمرو الشيبانى وكالأئمة من قراء القرآن والأئمة من المفسرين وقد أخذ الناس على الشعراء فى الجاهلية والإسلام الخطأ فى المعانى والإعراب فهل أصحاب الحديث إلا كصنف من الناس » [(٢)] .
وكذلك تصدى ابن الطيب الفاسى للرد على هذه الدعوى القائلة بكثرة اللحن والتصحيف فى رواية الحديث بخاصة ، وقد استخدم ابن الطيب فى الرد عليها معرفته الواسعة بعلوم الحديث فذكر أنها « دعوى خالية من البرهان حالية بالتعليل عند ذوى الأذهان ، هذا صحيح البخارى : التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين ، ومع ذلك بسطها شراحه وأزال النقاب عن وجوه إشكالها

---

(١) تأويل مختلف الحديث ٥٥ وقد أشار قبل ذلك فى صفحة ١١ إلى أن خصوم أصحاب الحديث يقدحون فيهم بأن المحدّث « إذا كان كثير اللحن والتصحيف كانوا به أوثق » .

(٢) تأويل مختلف الحديث ٥٥

الشيخ ابن مالك فيما كتبه على صحيح البخارى [١] بحيث لم يبق فيها إشكال ولا غرابة ولا خروج عن الظاهر أصلا فضلا عن ادعاء اللحن ، فما نسبة أربعين ونحوها إلى سبعة آلاف ومائتين وسبعين [٢] إلا نقط فى بحر . وهذا صحيح مسلم جملة أحاديثه اثنا [٣] عشر ألف حديث [٤] ولا تكاد المسائل المخالفة للقياس الموجودة فيه تبلغ ثلاثين مع تحرير القاضى عياض لها . وهذا موطأ مالك رضى الله عنه يشتمل على ثلاثمائة وثلاثة وخمسين حديثا موصولة دون ما فيه من البلاغات وغيرها [٥] قلما يوجد فيها تركيب يحتاج إلى التأويل . وهذا بحر الأسانيد مسند الإمام أحمد رحمه الله وجود مثل ذلك فيه قليل جدا ، وكذلك السنن الأربع وغيرها وبالجملة فالدواوين الحديثيّة المشهورة المتداولة من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والمشيخة والتواريخ وغير ذلك على اختلاف أنواعها وتنوع موضوعاتها لا تكاد تجد فيها تركيبا واحدا يحكم عليه باللحن المحض الذى يتيعن فيه الخطأ ولا يكون له وجه ، بل وجوه من الصواب » [٦] .

وقد تقدم فى هذه الدراسة فى أثناء تتبع مناهج التأليف فى معاجم غريب الحديث والأثر أن هذه المعاجم كانت جهدا متواصلا لعلماء الحديث وغيرهم من علماء اللغة والنحويين بهدف فهم نصوص السنة الشريفة وخدمة طالبى علوم

---

(١) يقصد كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح .

(٢) قال الشيخ تقى الدين بن الصلاح عن عدد أحاديث صحيح البخارى : « وجملة ما فى كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالأحاديث المكررة وقد قيل إنها بأسقاط المكررة أربعة آلاف حديث » وانظر مقدمة ابن الصلاح ٩٢ وهدى السارى ٤٨٩ وتدريب الراوى ١٠٢/١

(٣) فى مخطوط فيض نشر الانشراح (اثنى عشر) .

(٤) ذكر النووى أن أحاديث صحيح مسلم بالمكرر « نحو أربعة آلاف » ونقل السيوطى قولين الأول أنها اثنا عشر ألف حديث والثانى ثمانية آلاف وانظر تدريب الراوى ١٠٤/١

(٥) فى مقدمة شرح السيوطى على الموطأ أن عدد أحاديثه « قيل خمسمائة وقيل سبعمائة وفى قول : جملة ما فى الموطأ من الآثار عن النبى ﷺ وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثا المسند منها ستمائة والمرسل مائتان واثنان وعشرون حديثا والموقوف ستمائة وثلاثة عشر ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون » وانظر تنوير الحوالك ٦/١ - ٩

(٦) فيض نشر الانشراح ، ورقة ٤٧ ب .

الشريعة وكان كل منهم يبنى على ما أرساه سابقوه ويكمل ما بدأه سلفه لتحقيق أقرب صورة لما طالب به القرآن الكريم وألحت عليه السنة من الضبط والتوثيق وحسن الفهم وأمانة التبليغ ويرجع هذا إلى ما رسخته تعاليم القرآن الكريم وتوجيهات الرسول ﷺ فى نفوس أتباعه من الاحتراز الشديد من تحريف الكلم عن مواضعه ومن احترام كبير لنصوص القرآن وأقوال الرسول ﷺ وأدى كل ذلك وغيره إلى وجود ظاهرة التوثيق والتحرى فى الرواية فى علوم السنة الشريفة ومصادرها ومنها معاجم غريب الحديث والأثر فلم تكن هذه المعاجم شرحا لمعانى المفردات الغريبة فحسب بل كانت كذلك من أهم وسائل توثيق نصوص الحديث ودراسة رواياتها ودلالاتها وبيان المعتمد من الروايات ومالا يعتد به عند المؤلف وفق ما قام عليه الدليل ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام فى غريب الحديث فهو يروى لفظة (تختفوا) [1] ثم يشير إلى آراء العلماء فى رواية (تحتفئوا) فقد قال الأصمعى « لا أعرف (تحتفئوا) ولكنى أراها (تختفوا بها) بالخاء أى تقتلعونه من الأرض ويقال : اختفيت الشئ أخرجته ... قال أبو عبيد : سألت عنها أبا عمرو فلم يعرف (يحتفئوا) وسألت أبا عبيده فلم يعرفها ثم بلغنى بعد عنه أنه قال : هو الحفأ ، والحفأ مهموز مقصور وهو أصل البردى الأبيض الرطب منه وهو يؤكل فتأوله أبو عبيدة فى قوله (تحتفئوا) يقول : مالم تقتلعوا هذا بعينه فتأكلوه ، قال أبو عبيد وأخبرنى الهيثم بن عدى أنه سأل عنها أعرابيا قال فلعلها (تجتفئوا) بالجيم قال أبو عبيد : يعنى أن تقتلع الشئ ثم ترمى به يقال جفأت الرجل إذا صرعته وضربت به الأرض مهموز وبعضهم يرويه (ما لم تحتفوا) بتشديد الفاء - فإن يكن هذا محفوظا فهو من احتففت الشئ كما تحف المرأة وجهها من الشعر » [2] .

---

(١) وردت هذه اللفظة فى حديث أبى واقد الليثى رواه أبو عبيد فى غريب الحديث ٥٩/١ أن رجلا قال يارسول الله إنا نكون بالأرض فتصيبنا المخمصة فمتى تحل لنا الميتة ؟ فقال : ما لم تصطحبوا أو تغتبقوا أو تختفوا . ورواه الإمام أحمد فى المسند ٢١٨/٥ (ولم تحتفئوا) وفى رواية للدارمى ٨٨/٢ (ولم تختفوا) ثم قال « الناس يقولون بالحاء وهذا قال بالخاء » .

(٢) غريب الحديث ، لأبى عبيد ٥٩/١ - ٦١

وقد تقدمت فى هذا الفصل إشارة إلى أمثلة لمعالجة بعض مؤلفى معاجم غريب الحديث والأثر لاختلاف الروايات عند دراسة قضية الرواية بالمعنى مما يؤكد - بالإضافة إلى ما تقدم - أن الإهتمام بتمحيص الرواية ونفى اللحن والتحريف عن الحديث الشريف والأثر كان هدفا أساسيا من أهداف التأليف فى معاجم غريب الحديث ، وكذلك ما تقدمت الإشارة إليه فى الباب الأول حول معالجة مؤلفى معاجم غريب الحديث للمشكل من الألفاظ والروايات .

على أن هذا الجهد المتواصل لعلماء الحديث وعلماء اللغة فى الحفاظ على الحديث من عوادى اللحن والتحريف قد أثمر وآتى أكله فى الكتب الصحاح والمدونات المعتمدة للحديث الشريف ، ودليل ذلك ما صنعه القاضى عياض فى كتابه « مشارق الأنوار على صحاح الآثار » فقد عالج فيه مشكل الروايات والمعانى وبين وجه الحق فيها فى نصوص كل من صحيح البخارى وصحيح مسلم وموطأ مالك وقد أجاد وأفاد وحق له أن يقول عن كتابه « مشارق الأنوار » حين يستفيد منه المحدث وطالب نصوص الحديث من الكتب الثلاثة : « فإذا كملت بحول الله هذه الأغراض وصحت تلك الأمراض ، رجوت ألا يبقى على طالب الأصول المذكورة إشكال وأنه يستغنى بما يجده فى كتابنا هذا عن الرحلة لمتقنى الرجال بل يكتفى بالسماع على الشيوخ إن كان من أهل السماع والرواية أو يقتصر على درس أصل مشهور الصحة أو يصحح به كتابه ويعتمد فيما أشكل عليه على ماهنا إن كان من طالبى التفقه والدراية »[(١)] .

وقد ربط المانعون من الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو بين اللحن وانتماء بعض رواة الحديث إلى غير العرب ، والردّ على ذلك من عدة وجوه - منها :

١ - أن تدوين الحديث الرسمى بأمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز قد تم فى مطلع القرن الثانى الهجرى فى الطور الثانى من أطوار تدوين الحديث الشريف قبل فساد العربية كما تقدم ، ومعلوم أن اللحن الطفيف فى هذه الفترة كان يقاوم

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٧/١

ويصلح كما أن ما دون كان يُرَاجع من أهل الثقة والإتقان وينقح مما يحقق ، كما سلف هاهنا ، الثقة فيما وصل إلينا من نصوص الحديث التى لم يطعن فيها باللحن وبخاصة الحديث الصحيح كما سيأتى بيانه .

٢ - أن وجود غير العرب فى رواة الحديث لم يكن ظاهرة يتفرد بها علم الحديث ولكنها كانت ظاهرة عامة فى ذلك الزمان وقد عقد العلامة ابن خلدون فى مقدمته فصلا ترجم له بأن « حملة العلم فى الإسلام أكثرهم من العجم » وقد حلل هذه الظاهرة تحليلا دقيقا فقال : « من الغريب الواقع أن حملة العلم فى الملة الإسلامية أكثرهم العجم إلا فى القليل النادر وإن كان فيهم العربى فى نسبته فهو عجمى فى لغته ومرباه ومشيخته ، مع أن الملة عربية وصاحب شريعتها عربى ، والسبب فى ذلك أن الملة فى أولها لم يكن فيها علم ولا صناعة لمقتضى أحوال السذاجة والبداوة وإنما أحكام الشريعة التى هى أوامر الله ونواهيه كان الرجال ينقلونها فى صدورهم وقد عرفوا مأخذها من الكتاب والسنة بما تلقوه من صاحب الشرع وأصحابه والقوم يومئذ عرب لم يعرفوا أمر التعليم والتأليف والتدوين ولا دفعوا إليه ولا دعتهم إليه حاجة ... فلما بعد النقل من لدن دولة الرشيد فيما بعد احتيج إلى وضع التفاسير القرآنية وتقييد الحديث مخافة الضياع ثم احتيج إلى معرفة الأسانيد وتعديل الناقلين للتمييز بين الصحيح من الأسانيد وما دونه ثم كثر استخراج أحكام الواقعات من الكتاب والسنة وفسد مع ذلك اللسان فاحتيج إلى وضع القوانين النحوية وصارت العلوم الشرعية ملكات فى الاستنباط والاستخراج والتنظير والقياس واحتاجت إلى علوم أخرى هى وسائل لها من معرفة قوانين العربية وقوانين ذلك الاستنباط والقياس والذب عن العقائد الإيمانية بالأدلة لكثرة البدع والإلحاد فصارت هذه العلوم كلها علوما ذات ملكات تحتاج إلى التعليم فاندرجت فى جملة الصنائع وقد كنا قومنا أن الصنائع من منتحل الحضر وأن العرب أبعد الناس عنها [١] فصارت العلوم لذلك حضرية وبعد عنها العرب وعن سوقها

(١) راجع ما ذكره فى المقدمة ٤٤٩ - ٤٥١

والحضر لذلك العهد هم العجم أو من فى معناهم من الموالى وأهل الحواضر الذين هم يومئذ تبع للعجم فى الحضارة وأحوالها من الصنائع والحرف لأنهم أقوم على ذلك للحضارة الراسخة فيهم منذ دولة الفرس فكان صاحب صناعة النحو سيبويه والفارسى من بعده والزجاج من بعدهما وكلهم عجم فى أنسابهم وإنما ربوا فى اللسان العربى فاكتسبوه بالمربى ومخالطة العرب وصيروه قوانين وفنا لمن بعدهم »[١] .

٣ - من الثابت أن علماء الحديث فى كل عصر اهتموا بعلوم العربية ، كما تقدم فى شروط الرواية بالمعنى ويجعلون من أهم شروط الرواية بالمعنى لمن يرى ذلك أن يكون الراوى على علم بالعربية يجعله فى مصاف كبار علماء اللغة والنحو بل إن أبا سليمان الخطابى قد جعل العلم بالعربية والمعرفة المتخصصة فيه واجباً على كل طالب لعلم الحديث فقد عقد فصلا فى كتابه (غريب الحديث) بعنوان « القول فيما يجب على طالب الحديث من تعلم كلام العرب وتعرف مذاهبها ومصارف وجوهها » قال فيه « إن بيان الشريعة لما كان مصدره لسان العرب وكان العمل بموجبه لا يصح إلا بإحكام العلم بمقدمته كان من الواجب على أهل العلم وطلاب الأثر أن يجعلوا عُظم اجتهادهم وأن يصرفوا جل عنايتهم إلى علم اللغة والمعرفة بوجوهها والوقوف على مثلها ورسومها »[٢] .

ولذلك يرد العلامة ابن الطيب الفاسى على أبى حيان فى قوله عن رواة الحديث إنهم « لا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو » - كما تقدم فى نص كلامه هاهنا - يرد ابن الطيب بأن ادعاءه أنهم لا يعلمون النحو مخالف لما أطبق عليه علماء الحديث من شرط المحدّث أن يكون عالما بما يحتاج إليه من العربية واللغة « بل إنه لابد أن يكون عارفا بالغريب أيضا زيادة على العلوم المتعلقة بالأسانيد ... ومن خلا من الشروط ولم يستوفها لا تجوز له الرواية فى نفسه فضلا عن تصديه

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٦٣٧

(٢) غريب الحديث ، للخطابى ٥٣/١

للرواية عنه ... لأن الجاهل بالعربية لا يدرى قوانينها فهو يخالف من حيث لا يشعر وهؤلاء علماء الطبقات والرواة الذين اشتمل عليهم الصحيحان وغيرهما من الكتب الستة أو غيرها يذكرون أحوال الرواة وأوصافهم وسعة اطلاعهم ورسوخ قدمهم فى العلوم زيادة على الضبط ... والدين والورع وغير ذلك فما وصفوا أحداً من الرواة بالجهل بالعربية هذا الجهل الذى لا يعلم معه اللحن ولا يميز بين الصحيح والسقيم كما لا يخفى على من مارس ذلك » (١) .

ومهما يكن من أمر فقد أصبح من المقرر لدى كثير من الباحثين المعاصرين أن المتأخرين « كانوا مخطئين فيما ادعوه من رفض القدماء الاستشهاد بالحديث وكانوا واهمين حينما ظنوا أنهم هم أيضا برفضهم الاستشهاد بالحديث إنما يتأثرون خطاهم وينهجون نهجهم ، ونحن نحمل ابن الضائع وأبا حيان تبعة شيوع هذه القضية الخاطئة فهما أول من روج لها ونادى بها » (٢) .

على أن الإنصاف يقتضى أن أذكر ما توصلت إليه الدكتورة خديجة الحديثى فى بحثها عن موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث فيما يتصل بأبى حيان حيث انتهت إلى « أنه يحتج به على إحدى صورتين » :

الأولى : يحتج ببعضه للتمثيل والاستدراك كما فعل معظم السابقين ولا يبنى عليه قاعدة جديدة أو يستدرك به على قاعدة قديمة .

الثانية : يحتج ببعضه الآخر لبناء قاعدة جديدة أو لإثبات استعمال جديد لأداة من الأدوات أو يستدرك به قاعدة وضعها السابقون وإن كان هذا أقل من الأول ... وإنما كان رفضه للحديث الذى لم يثبت أنه مروى بلفظه لمجيئه بأكثر من رواية » (٣) .

---

(١) فيض نشر الانشراح ، ورقة ٤٨ ب .

(٢) البحث اللغوى عند العرب ٣٩ وانظر الشواهد والاستشهاد فى النحو ٣٣٥ وذكر أنَّ موقف أبى حيان من المستشهدين بالحديث يدعو إلى الدهش . وانظر الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية ٣٠٨ وما بعدها .

(٣) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٤٢٦

على أن هذا لا يهون من أمر تحمله مع شيخه ابن الضائع تبعة شيوع مقولة عدم الاحتجاج بالحديث وعدم الوثوق به بصورة معممة ينقصها التحديد الذى يؤدى إلى البراءة من سوء فهم بعض الناس لما يقوله الإنسان ، وهذا التحديد هو دأب العلماء المحققين .

كما رأيتُ الدكتورة خديجة الحديثى تحمل على الإمام ابن مالك فى سياق عرضها لموقف أبى حيان ، وذهبت إلى أن معظم ردود أبى حيان « على ابن مالك كانت فى الأحاديث التى احتج بها ابن مالك مما لم يقتنع أبو حيان بصحتها ولعدم تمييز ابن مالك – فى استقرائه للأحاديث واستخلاصه للقواعد فى بعضها أو استدراكه على السابقين فى بعضها الآخر – بين ما هو صحيح وما لم يكن صحيحا واعتد الحديث مطلقا بلا تمييز أو تفصيل » [١] .

ولا يخفى أن الإمام ابن مالك « كان أمة فى الاطلاع على الحديث » [٢] كما ذكر السيوطى مما يدفع إلى التساؤل : « من أولى من ابن مالك فى عصره بتمييز صحيح الحديث من زائفه ؟ » [٣] .

كما أن ابن مالك فى استشهاده بالأحاديث كان يعمد إلى تأييدها بشواهد أخرى من كلام العرب حتى ذهب بعض العلماء إلى أنه يأتى بالحديث للاعتضاد [٤] .

* * *

ومن أهم جوانب قضية الاستشهاد بالحديث تحديد سمات الحديث الذى يصلح للاحتجاج به لإثبات قضايا النحو واللغة .

ومنشأ الخلاف فى هذا الباب كما تقدم ما يرجع إلى اختلاف آراء العلماء فى جواز الرواية بالمعنى وفى جرح الرواة وتعديلهم وبالتالى فى الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف .

---

(١) راجع موقف النحاة ٤٦

(٢) بغية الوعاة ١/١٣٤

(٣) التسهيل – مقدمة التحقيق ٤٧

(٤) راجع فيض نشر الانشراح ، ورقة ٤٩ ب .

وجدير بالذكر أن ما يهم النحوى أو اللغوى من نص الحديث الشريف أو الأثر أن يطمئن إلى أن ألفاظه لم تتعرض للتغير أو اللحن مما يجعلها صالحة للاحتجاج بها ، ولقد اتضح فى هذه الدراسة فى أثناء معالجة آراء الدارسين فى قضية الاستشهاد فى اللغة والنحو أن المحدِّثين لديهم تصور واضح لضبط الحديث مما يقدم حلا متكاملا يضمن للباحث اللغوى أو النحوى أن تطمئن نفسه إلى الأخذ بالحديث دليلا وشاهدا لما يقرره .

وقبل التعرض لذلك أشير بإيجاز إلى آراء العلماء حول ما يتصل بالمعايير التى حددوها للحديث الذى يستشهد به فى النحو واللغة فى بعض الدراسات التى تعرضت لهذه الجزئية . من ذلك ما ذهب إليه أبو إسحاق الشاطبى ، إبراهيم بن موسى حين ذكر أن الحديث الذى يستشهد به هو ما « عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص ، كالأحاديث التى قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به فى العربية » (١) .

أما السيوطى فقد قصر الاستشهاد بالحديث فى النحو على ما « ثبت أنه (ﷺ) قاله على اللفظ المروى وذلك نادر جدا إنما يوجد فى الأحاديث القصار على قلة أيضا » (٢) . ولكنِ الشيخُ محمد الخضر حسين قد فصل فى هذه المعايير بما يوسع دائرة الاحتجاج بالحديث أكثر مما ورد عند الشاطبى والسيوطى فذكر أن « من الأحاديث مالا ينبغى الاختلاف فى الاحتجاج به فى اللغة وهو ستة أنواع :

أحدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله : « حمى الوطيس » وقوله : « مات حتف أنفه » (٣) ، وقوله : « الظلم ظلمات يوم القيامة » (٤) ، إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شئ من محاسن البيان .

---

(١) خزانة الأدب ١٣/١

(٢) الاقتراح ١٦

(٣) حديث (حمى الوطيس) وحديث (مات حتف أنفه) تقدمت الإشارة إلى تخريجها .

(٤) الحديث رواه البخارى ٦٧/١ فى كتاب المظالم .

ثانيها : ما يروى من الأقوال التى كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها ، كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التى كان يدعو بها فى أوقات خاصة .

ثالثها : ما يروى شاهدا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم .
ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون فى هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

رابعها : الأحاديث التى وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها ، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا فى ألفاظها ، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبى ﷺ ، أو إلى الصحابة أو إلى التابعين الذين ينطقون الكلام العربى فصيحا .

خامسها : الأحاديث التى دونها من نشأ فى بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والإمام الشافعى .

سادسها : ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلى بن المدينى .

ومن الأحاديث مالا ينبغى الاختلاف فى عدم الاحتجاج به وهى الأحاديث التى لم تدون فى الصدر الأول وإنما تروى فى بعض كتب المتأخرين ... وخلاصة البحث أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى فى كتب الحديث المدونة فى الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية ولا نستثنى إلا الألفاظ التى تجئ فى رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين غمزا لا مرد له ويشد أزرنا فى ترجيح هذا الرأى أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة فى الحديث ولو على بعض رواياته » (١) .

وقد أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارا بشأن الاحتجاج بلفظ الحديث الشريف فى العربية وجاء القرار معتمدا على ما ذكره الشيخ محمد الخضر حسين فى مقاله الذى تقدمت بعض عباراته هاهنا ، ولكن يتميز قرار المجمع ببعض

---

(١) الاستشهاد بالحديث فى اللغة بحث للشيخ محمد الخضر حسين فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة – العدد الثالث ٢٠٨ ومابعدها .

التعديلات والإِضافات ، ومما جاء فيه أن المجمع يرى أنه : « لا يحتج فى العربية بحديث لا يوجد فى الكتب المدونة فى الصدر الأول كالكتب الصحاح الست فما قبلها .

٢ - يحتج بالحديث المدون فى هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتى :

(أ) الأحاديث المتواترة والمشهورة .

(ب) الأحاديث التى تستعمل ألفاظها فى العبادات .

(جـ) الأحاديث التى تعد من جوامع الكلم .

(د) كُتُب النبى ﷺ .

(هـ) الأحاديث المروية لبيان أنه (ﷺ) يخاطب كل قوم بلغتهم .

(و) الأحاديث التى دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

(ز) الأحاديث التى عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة وابن سيرين .

(ح) الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة » [1] .

ويلاحظ على قرار المجمع أنه حدد المقصود بعبارة « مادُوِّن فى الصدر الأول » التى وردت فى كلام الشيخ محمد الخضر حسين الآنف فنص القرار على أنها تشمل الكتب الصحاح الست فما قبلها ، وهذا نظر علمى دقيق يتفق مع ما أشرت إليه هاهنا فى هذا الفصل من اعتماد الصحيحين وباقى الكتب الستة بالإِضافة إلى السماع من الشيوخ على الأصول التى دونت فى الطور الثانى بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز .

* * *

---

(١) عن مجموعة القرارات العلمية فى خمسين عاما (١٩٣٤ - ١٩٨٤) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة - صفحة ٥

ولكنى أضيف إلى ما تقدم من المعايير التى قصدت إلى تحديد سمات الحديث المحتج به فى النحو واللغة ، أضيف أن الحديث الصحيح الذى ورد فى صحيح البخارى أو صحيح مسلم أو أحد الأصول الستة وغيرها وحكم له أحد العلماء المحدِّثين المعتمدين فى هذا الشأن بأنه حديث صحيح وكان مدونا فى الكتب المعتمدة التى أشار إليها قرار مجمع اللغة العربية السابق ، ولم يشر أحد من هؤلاء العلماء المعتمدين إلى وجود غمز غير مردود للفظ المستشهد به فى رواياته الواردة ، فهذا الحديث بهذه المواصفات والسمات صالح للاستشهاد به فى النحو واللغة .

وبيان ذلك أن الحديث الصحيح قد أحاطه علماء الحديث بضمانات وجدتها كافية فى اطمئنان النفس إلى أن الحديث الصحيح بهذه المواصفات والسمات صالح للاحتجاج به فى النحو واللغة ، ومن أهم هذه الضمانات ما جاء فى تعريف العلماء للحديث الصحيح الذى يميزه من غيره كالحسن والضعيف وأصل هذا التعريف ما ذكره الإمام الشافعى رضى الله عنه فى وصف خبر الواحد الذى تقوم به الحجة فقال : « ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا ، منها أن يكون من حدث به ثقة فى دينه ، معروفا بالصدق فى حديثه عاقلا لما يحدث به ، عالما بما يحيل معانى الحديث من اللفظ وأن يكون ممن يؤدى الحديث بحروفه كما سمع لا يحدث به على المعنى لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه : لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث ، حافظا إن حدث من حفظه ، حافظا لكتابه إن حدث من كتابه ، إذا شرك أهل الحفظ فى الحديث وافق حديثهم ، بريًّا من أن يكون مدلسا : يحدث عن من لقى مالم يسمع منه ويحدث عن النبى ما يحدث الثقات خلافه عن النبى ويكون هكذا من فوقه حتى ينتهى بالحديث موصولا إلى النبى أو من انتهى به إليه دونه لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه ومثبت على من حدث عنه فلا يستغنى فى كل واحد منهم عما وصفت » [(١)] .

---

(١) الرسالة للإمام الشافعى ٣٧٢

ويلاحظ فى عبارة الإمام الشافعى رضى الله عنه أنه سمى خبر الواحد (خبر الخاصة) إشارة إلى أن ما تقوم به الحجة فى الاستدلال نوعية خاصة من خبر الواحد وليس خبر الواحد على إطلاقه وهو الذى توافرت فيه الشروط التى أشار إليها وفى مقدمتها الحفظ والضبط التام والرواية على اللفظ ما لم يكن من علماء اللغة الموثقين فيها وهذه الصفات أو السمات التى حددها الإمام الشافعى فى هذه العبارة هى الأصل فى تحديد الحديث الصحيح الذى يعد بعد المتواتر أعلى مراتب الاحتجاج على تفصيل عند علماء المصطلح فى مراتب الصحيح ذاته .

وقد روى الخطيب البغدادى هذا النص السالف عن الإمام الشافعى فى صدر الفصل الذى عقده فى « الكفاية » بعنوان « وصف من يحتج بحديثه ويلزم قبول روايته على الإجمال دون التفصيل » [١] ، والشرط المذكور فى عبارة الشافعى فيما يتصل بأن يكون المحدث ثقة صادقا عالما ، يروى الحديث بحروفه ، هو الأصل فى الحفظ أما إذا كان الراوى ممن يجيز الرواية بالمعنى فلابد أن يكون عالما باللغة وبخاصة ما يحيل المعنى وأن يكون حافظا ضابطا لما فى ذاكرته وما فى كتابه وألا تخالف روايته ما يرويه الثقات فى نفس الموضوع وألا يدلِّس وأن يكون السند متصلا بالصفات التى ذكرها .

وإذا رجعنا إلى تعريف الحديث الصحيح عند علماء المصطلح نجد هذه السمات مضمنة فيه ؛ فقد ذكر ابن الصلاح فى تعريف الحديث الصحيح أنه « الحديث المسند الذى يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا ... فهذا هو الحديث الذى يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث » [٢] .

ويلاحظ أن الحكم بالصحة يعود إلى أمور أساسية من أهمها العدالة والضبط ، وما يهم فى هذه الدراسة هو الضبط الذى جعله علماء المصطلح واحدا من أهم أركان صحة الحديث بل إن الضبط هو أهم ما يميز الحديث الصحيح عن الحديث

---

(١) الكفاية ٤٠

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٨٢

الحسن ولذلك قال الشيخ ابن الصلاح عن الحديث الحسن : « أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم فى الحفظ والإتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا » [(١)] . وقال الحافظ ابن حجر فى كلامه عن الحديث الحسن : « وإنما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق لأن للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذى قصر به ضبط راوى الحسن عن راوى الصحيح » [(٢)] .

وقد أورد الخطيب البغدادى كثيرا من آراء السلف فى الضبط والإتقان وقد اتضح منها أن الضبط من أهم صفات الخبر الصحيح والمحدث الثقة الحافظ ففى الباب الذى عقده بعنوان « ذكر الكلام فى أحكام الأداء وشرائطه » ذكر صفة من يحتج بروايته إذا كان يحدث من حفظه قال الخطيب رحمه الله : فأول شرائط الحافظ المحتج إذا ثبتت عدالته أن يكون معروفا عند أهل العلم بطلب الحديث وصرف العناية إليه ... ويجب أن يكون ضابطا لما سمعه وقت سماعه متحفظا على شيخه فى روايته من أن يدلسه له إن كان ممن يعرف بالتدليس » ثم روى بسنده إلى أبى نعيم يقول « لا ينبغى أن يؤخذ الحديث إلا من ثلاثة : حافظ له أمين عليه عارف بالرجال ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره حتى يستقر له حفظه » [(٣)] .

أما الحافظ ابن حجر فى حديثه عن الحديث الصحيح فيضيف قيدا آخر للضبط فيقول : « وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل سنده غير معلل ولا شاذ ، وهو الصحيح لذاته ثم يقول فى شرح (الضبط التام) والضبط : ضبط صدر : وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء ، وضبط كتاب : وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدى منه ، وقيد (بالتام) إشارة إلى الرتبة العليا فى ذلك » [(٤)] .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٠٤

(٢) شرح نخبة الفكر ١١

(٣) الكفاية ١٩٧

(٤) شرح نخبة الفكر ٩

وقد قرر الشيخ ابن الصلاح أن الحديث الصحيح بالشروط التى ذكرها « العلم اليقينى واقع به خلافا لقول مَن نفى ذلك محتجا بأنه لا يفيد فى أصله إلا الظن وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ : وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويا ، ثم بانَ لى أن المذهب الذى اخترناه أولا هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأمة فى إجماعها معصومة من الخطأ ولهذا كان الإِجماع المنبنى على الاجتهاد حجة مقطوعا بها وأكثر إجماعات العلماء كذلك وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها القول بأن ما انفرد به البخارى أو مسلم مندرج فى قبيل ما يقطع بصحته لتلقى الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول ... سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطنى وغيره وهى معروفة عند أهل هذا الشأن » [١] .

وقد عقد الحافظ ابن حجر فصلا فى مقدمة فتح البارى « فى سياق الأحاديث التى انتقدها عليه (أى البخارى) حافظ عصره أبو الحسن الدارقطنى وغيره من النقاد وإيرادها حديثا حديثا على سياق الكتاب وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك » ثم قال : « وقبل الخوض فيه ينبغى لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح فى أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى وهى ما ادعاه الإِمام أبو عمرو بن الصلاح وغيره من الإِجماع على تلقى هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه ... فإذا عرف وتقرر أنهما (يقصد البخارى ومسلما) لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فيدفع الاعتراض من حيث الجملة » [٢] .

أما العلامة ابن الطيب الفاسى فقد أقام الحجة الواضحة على أن الحديث الصحيح محفوف بالقرائن التى تمنع عن ألفاظه احتمال التغيير والتبديل فذكر أن « اشتراط العدالة والضبط فى المحدِّثين مانع لهم من التغيير والتصرف فى الأحاديث بتغيير ألفاظها وتبديلها ، ولا يخفى أن إجماعهم على وجوب العمل بما فيهما (أى

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٠١

(٢) هدى السارى ٣٦٥

البخارى ومسـلم) مبنى على إجماعهم على ظن أن ما فيهما كلام النبى ﷺ » [١] .

وكان ابن الطيب الفاسى قد قرر فى موضع آخر أن الحديث الصحيح – عند الشيخين ومن وافق شرطيهما – لا تتطرق إليه أدواء الرواية بالمعنى التى تفقد الثقة بالحديث عند من رأى عدم الاحتجاج به فى النحو ولهذا قال ابن الطيب : « فإن مَنْ أمعن النظر فى أئمة الحديث وعلم احتياطهم وما كانوا عليه من التحرز فى الرواية والإتقان علم علما ضروريا أن مثل البخارى ومسلم لم يدخلوا فى صحاحهم ما هو مروى بالمعنى أصلا فأنت ترى مسلما كيف يتحرز فى صحيحه فى ألفاظ شيوخه ... فالقول بأن مثل هؤلاء يروون بالمعنى مع هذا التحفظ البالغ والاحتياط بعيد جدا » [٢] .

وإذا كان من شروط الحديث الصحيح أن يكون غير معلل ولا شاذ [٣] فقد نقل الشيخ أبو عمرو بن الصلاح أن السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر فى اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم فى الإتقان والضبط » [٤] ، كما أشار الحافظ محيى الدين النووى إلى أن العلة قد تطلق على غفلة الراوى « وسوء حفظه » [٥] ، وكذلك الشاذ يتعلق بالحفظ والإتقان ، فإذا « انفرد الراوى بشئ نظر فيه فإذا كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا وإن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه ولم يروه غيره فينظر فى هذا الراوى المنفرد : فإن كان عدلا حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه ... وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذى انفرد به كان انفراده خارما له مزحزحا له عن

---

(١) فيض نشر الانشراح ، ورقة ٥٢ (أ) .

(٢) فيض نشر الانشراح ، ورقة ٤٣ (ب) .

(٣) راجع شرح نخبة الفكر ٨

(٤) مقدمة ابن الصلاح ١٩٥

(٥) راجع تدريب الراوى ٢٥٨/١

حيز الصحيح ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه : فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر » [١] .

فهذا النص الذى قاله ابن الصلاح عن دور اختلاف الرواية فى كيفية التأكد من الصحة برد التفرد من غير الحافظ الضابط وأن موافقة الحفاظ الضابطين تأكيد لصحة الرواية ، هذا النص يوضح إلى حد بعيد - بالإضافة إلى ما تقدم - ما يتمتع به الحديث الصحيح من سمات تجعله صالحا للاحتجاج به فى النحو واللغة .

فإذا أضيف إلى ذلك شروط الضبط والعلم باللغة اتضح أن الصحيح يراعى فيه الصحة اللغوية مما يشرح تعريف الشريف الجرجانى (المتوفى سنة ٨١٦ هـ) للحديث الصحيح بأنه « ما سلم لفظه من ركاكة ومعناه من مخالفة آية أو خبر متواتر أو إجماع وكان روايةَ عدلٍ ، وفى مقابلته السقيم » [٢] . فلا غرو أن تكون السلامة من الركاكة مظهراً من مظاهر الصحة اللغوية التى يضمنها الضبط التام والعلم باللغة وعدم مخالفة الحفاظ الضابطين .

ويرى الأستاذ مصطفى صادق الرافعى أن شروط الصحة كانت معروفة مع بداية التدوين الرسمى للحديث الذى تقدمت الإشارة إليه فى الطور الثانى من أطوار تدوين الحديث هاهنا - فى مطلع القرن الثانى الهجرى حين « أمر عمر بن عبد العزيز ، محمد بن مسلم الزهرى عالم الحجاز والشام وصاحب اليد البيضاء على فن الرواية لأنه أول من قرر شروطها فدون الحديث تدوينا مراعيا فيه شروط الرواية الصحيحة ، ونسبوا لمالك تدوين الحديث لأنه أودع كتابه أصول الأحكام من الصحيح المعتمد عليه ورتبه على أبواب الفقه وجاء به مع ذلك على شروط الرواية ، ولما كانت الأحاديث معروفة وكان لا مطمع لمتأخر أن يستدرك شيئا منها على المتقدمين انصرفت عناية العلماء من المتأخرين إلى تمحيص ما يروى وتصحيح

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٧٩

(٢) التعريفات ، للجرجانى ٧٤

الأمهات المكتوبة كالموطأ وصحيحى البخارى ومسلم وضبطها بالرواية عن مصنفيها والنظر فى أسانيدها إلى مؤلفيها » [١] .

وأبرز مثال لهذا الضبط البالغ للحديث الصحيح وكتبه ما قام به القاضى عياض (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) من تتبع واستقصاء لما قيل حول الاشكالات المتعلقة بالألفاظ والروايات الواردة فى الموطأ والصحيحين فى كتابه (مشارق الأنوار على صحاح الآثار) حيث قصد إلى بيان مشكل معناها ونصَّ « على اختلاف الروايات فيها بإظهار أحقها بالحق وأولاها ... فى الأمهات الثلاث الجامعة لصحيح الآثار التى أجمع على تقديمها فى الأعصار وقبلها علماء سائر الأمصار إذْ هى أصول كل أصل ومنتهى كل عمل فى هذا وقول ، وقدرة مدعى كل قوة بالله فى علم الآثار وحول ، وعليها مدار أندية السماع وبها عمارتها وهى مبادئ علوم الآثار وغايتها ... وأحق ما صرفت إليه العناية وتعلقت به الهمة » [٢] .

ويلاحظ فى سمات الحديث الصحيح - كما تقدم هاهنا - ما ذهب إليه الإمام الشافعى من رد رواية من يروى بالمعنى وهو غير عالم باللغة وما يحيل المعنى وإن كان عدلا [٣] . ويؤيد ذلك ما قرره ابن الطيب الفاسى من أن مقصود علماء الحديث هو اللفظ وأن مثل البخارى ومسلم لم يدخلوا فى صحاحهم ما هو مروى بالمعنى أصلا وبخاصة ما هو مدون فى بطون الكتب [٤] ؛ مما يجعل الحديث الصحيح بعيدا عن شبهة التحريف واللحن بتأثير الرواية بالمعنى أو العجمة .

وبناء على كل ما تقدم أضيف إلى سمات الحديث الصالح للاستشهاد به فى النحو واللغة أن الحديث الصحيح - كما ذكرت هاهنا من قبل - المدوَّن فى الصحيحين أو غيرهما من الكتب المعتمدة ، ولم يقدح فى صحته نقد جازم من

---

(١) تاريخ آداب العرب ١/٢٧٨ - ٢٨٠

(٢) مشارق الأنوار ١/٥

(٣) راجع الرسالة ٣٨١

(٤) راجع فيض نشر الانشراح ، ورقة ٤٤ (أ) .

أحد العلماء المُعتمَدين فى هذا الشأن ، أو حكم أحد هؤلاء العلماء لغير ما ورد فى الصحيحين بأنه على شرط الصحيح ؛ فإن هذا الحديث الصحيح بهذه السمات صالح للاستشهاد به فى النحو واللغة .

والله تعالى أعلم بالصواب

* * *

الخاتمـــــة

تناولت هذه الدراسة فى فصولها مناهج التعامل مع نصوص الحديث والأثر ، سواء فى مفهوم الغرابة أو فى مناهج مؤلفى معاجم غريب الحديث والأثر ، أو فى أساليب الاستشهاد عند هؤلاء المؤلفين أو عند النحاة واللغويين .

ففى الباب الأول كان مفهوم الغرابة محور الفصل الأول منه ، حيث اتضح أن هذا المفهوم يدور حول ما غمض لفظه وبعد معناه أو أَشْكَلَ ، عند بعض المحققين من دارسى علوم القرآن الكريم ويرتبط معناه عندهم بثقافة المفسر ومعرفته بالعربية وتتبعه للسياق . وكذلك عند المحدِّثين ومؤلفى معاجم غريب الحديث والأثر ، فتطرقت الدراسة فى هذا السياق إلى دراسة ظواهر مثل قلة الاستعمال وتطرق الفساد إلى العربية ، واعتمد اللغويون العرب فى مفهوم الغريب على معنيين : الأول يلتقى مع ما تقدم من وصفه بالغموض والبعد من الفهم ومنهم من أشار إلى أن هذا يرجع إلى ما ضاع من كلام العرب ، والمعنى الثانى تناول ظاهرة طروء المعنى واستحداثه . كما تناولت مباحث إعجاز القرآن الكريم والبلاغة مفهوم الغرابة وكانوا ينظرون إلى كلام الرسول ﷺ على أنه أعلى مراتب الفصاحة بعد القرآن الكريم ، وأن ما ورد فى كتب الغريب لا يدخل تحت ما ذهب إليه بعضهم من أن الغرابة مُخِلة بالفصاحة ، كما أن فريقا منهم يرى الغرابة أحيانا من مطالب البلاغة وأن الحكم بالغرابة يجب أن يراعى فيه الزمان والمكان والاستعمال . وفى مجال الدراسات الدلالية وعلاقتها بمفهوم الغرابة فقد تطرق البحث إلى ظاهرة استحداث الدلالات وما يُقْصَدُ إليه من ذلك ، وكذلك دور معاجم غريب الحديث والأثر فى تتبع الدلالات وحراستها .

وفى الفصل الثانى تناولت الدراسة مناهج التأليف فى معاجم غريب الحديث والأثر حيث أشارت إليها فى ثمانية مناهج أقدمها منهج الأسانيد الذى اتبع مع بدايات التأليف فى غريب الحديث وتبين أن كتاب أبى عدنان لم يكن أول ما أُلف فى هذا الباب كما قرر بعض الدارسين وأن كتاب الجيم لشمر بن حمدويه (المتوفى

سنة ٢٥٥ هـ) قد تعرض للتأليف فى غريبى القرآن والحديث قبل كتاب الغريبين للهروى ، وكذلك تناول التأليف فى الغريبين ابن قتيبة والحربى . وفيما يتصل بشرح غريب حديث أو مجموعة من الأحاديث فقد أحصت الدراسة عشرة شروح مستقلة لحديث أم زَرْع وشرحين لم أقطع بأنهما مستقلان .

أما ظاهرة الاستدراك على المؤلفات السابقة قد اتضح أنها تعود إلى أسباب منها اتساع مادة الحديث النبوى واختلاف أفهام العلماء واتساع اللهجات العربية وتنوع البيئات وميل العلماء وبخاصة المحدِّثون للتحرى والتحقيق . كما تضمنت القائمة التى تناولت ما أُلِّف فى غريب الحديث والأثر حيث بلغت عِدّتُها مائة وأحد عشر كتابا مستقلا فى غريب الحديث والأثر ، وإن كان قد تبين أن سزكين قد وَهِمَ فى نسبة كتاب فى غريب الحديث لابن خالويه ، كما أن ما نسب لابن حجر باسم تفسير غريب الحديث هو فى الحقيقة الفصل الخامس من مقدمة فتح البارى . كما وَهِمَ سزكين أيضا فى نسبة كتاب الحسين البَاجُدَّائى (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) إلى شعبة بن عياش (المتوفى سنة ١٩٣ هـ) . كما اتضح من الدراسة أن أبا عمر الزاهد ليس له تلميذ اسمه الحضرمى ، ولكن أبا عمر ألّف كتابا فى غريب الحديث ونحله (للحصرى) ثم حرفت الكلمة إلى (الحضرمى) . كما تبين إن إسماعيل ابن عبد الغافر (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) ليس هو راوى صحيح مسلم ولكن أباه عبد الغافر بن محمد الفارسى (المتوفى سنة ٤٤٨ هـ) هو راوى صحيح مسلم ، وهو جد عبد الغافر صاحب مجمع الغرائب فى غريب الحديث (المتوفى سنة ٥٢٩هـ) .

وفى الباب الثانى : تبين فى الفصل الأول أن مؤلفى معاجم غريب الحديث والأثر استشهدوا بالحديث لإثبات قضايا النحو بقلة ، كما فعل النحاة ، وكان لسيبويه مواقف مع شيخه حماد بن سلمة انتقد فيها حماد سيبويه على رءوس الأشهاد للحنه فى نص من نصوص الحديث فى ثلاثة مواقف مختلفة ؛ مما أثر فى نفس سيبويه وجعله يتجه إلى دراسة النحو التى كانت تقوم على منهج البحث السائد فى هذه الفترة فى البصرة ، على أساس منهج القياس والتعليل . وقد تبين من

تتبع العلل والأقيسة عند النحاة أنها تعود إلى تأثير المنهج الكلامى وأن نظرية العامل تتصل بهذا المنهج ، وكانت الخصومة بين المحدِّثين وأصحاب نزعة الاعتزال من المتكلمين وأهل الرأى ، لها دور رئيسى فى اتجاه النحاة إلى الإقلال من الاستشهاد بالحديث فى قضايا النحو ، وزاد من هذا الاتجاه فى العصور المتأخرة تأثر النحاة بالمنطق والفلسفة .

وفى الفصل الثانى تبين أن الرواية بالمعنى ليس لها أثر فى عدم الثقة بالحديث وبخاصة الاستدلال به لإثبات قضايا النحو . فالشروط التى وضعها المحدِّثون حتى يقبل حديث الراوى الذى يرى الرواية بالمعنى كافية فى اطمئنان النفس إلى أن الراوى لم يغير ولم يلحن لأن هذه الشروط تلزمه – وبخاصة فى الحديث الصحيح – بأن يكون عالما بالعربية حتى يتوافر شرط الضبط والحفظ لروايته وكتابه . وكذلك الأمر فى دعوى وجود اللحن كثيرا فى رواية الحديث ، فالمحدِّثون كانوا شديدى الحرص على محاربة اللحن ، وأنّ ما نسب إليهم من ذلك إنما كان فى غير المُعتمَدينَ منهم ، وأنّ شروط قبول الحديث وتصحيحه تنفى عن الراوى أن يكون كذلك . كما أنّ القول بعُجْمة الرواة لا يؤثر فى فُشُوّ اللحن مع ثبوت أن التدوين الرسمى للحديث قد تم فى مطلع القرن الثانى الهجرى وهى فترة داخلة فى نطاق الاحتجاج اللغوى ، كما أن الرواية بالمعنى لا تباح فيما دُوِّن من الحديث وأن المحدِّثين كانوا يشترطون العلم بالعربية فى كل مَنْ يتحمل الحديث ، وكان المحققون من العلماء والمحدِّثين يتتبعون الروايات بالتمحيص ، كما فعل القاضى عياض فى « مشارق الأنوار » وابن مالك فى « شواهد التوضيح » .

أما الحديث الذى يصلح للاستدلال به فى النحو واللغة فقد كان الحديث الصحيح – أو ما حكم له أحد العلماء المُعتمَدين بأنه على شرط الصحيح – هذا الحديث بشروط الصحة وبخاصة الضبط التام تطمئن النفس لصلاحيته للاستدلال به فى النحو واللغة .

والله سبحانه وتعالى هو الموفِّق إلى سواء السبيل .

ثَبَت المراجع

(١) أبو القاسم السهيلى ومذهبه النحوى ، للدكتور محمد إبراهيم البنا - دار البيان العربى - جدة - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .

(٢) أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح ، للأستاذ عبد الحليم الجندى - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة - ١٣٩٠ - ١٩٧٠ .

(٣) الإتقان فى علوم القرآن ، للسيوطى مطبعة مصطفى الحلبى ١٣٩٨ - ١٩٧٨ .

(٤) أثر القرآن فى تطور النقد العربى ، للدكتور محمد زغلول سلام - دار المعارف ١٩٦٨ .

(٥) أحسن المحاسن ، لإبراهيم بن أحمد الحنبلى - تحقيق محمد علوى المالكى - المكتبة السلفية بمكة المكرمة ١٣٩٠ - ١٩٧٠ .

(٦) أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى تحقيق طه الزينى وزميله - مطبعة مصطفى الحلبى ١٣٧٤ - ١٩٥٥ .

(٧) اختصار علوم الحديث (الباعث الحثيث) للحافظ ابن كثير - تحقيق أحمد محمد شاكر - القاهرة ١٣٥٥ - ١٩٣٧ .

(٨) أدب الإملاء والاستملاء ، للسمعانى - بيروت ١٤٠١ - ١٩٨١ .

(٩) أدب الكاتب ، لابن قتيبة - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٣٨٢ - ١٩٦٣ .

(١٠) الأدب المفرد ، للإمام البخارى - مكتبة الآداب بالقاهرة ١٤٠٠ - ١٩٧٩ .

(١١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان - تحقيق الدكتور مصطفى النماس - القاهرة ١٤٠٤ - ١٩٨٤ .

(١٢) أساس البلاغة ، للزمخشرى ، القاهرة ١٩٦٠ .

(١٣) الاستشهاد بالحديث فى اللغة - بحث للشيخ محمد الخضر حسين - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد الثالث - ١٣٥٥ .

(١٤) أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، لعز الدين بن الأثير - تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرين - القاهرة ١٩٧٠ .

(١٥) أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ، لرياضى زاده - تحقيق الدكتور محمد التونجى ، مكتبة الخانجى - ١٣٩٥ - ١٩٧٥ .

(١٦) أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة المراتب ، للشيخ محمد البيروتى - القاهرة ١٣٥٥ .

(١٧) الاشتقاق ، لابن دريد - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجى ١٩٥٨ .

(١٨) اشتقاق الأسماء ، للأصمعى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادى - القاهرة ، مكتبة الخانجى ١٤٠٠ - ١٩٨٠ .

(١٩) أصول الحديث : علومه ومصطلحه ، للدكتور محمد عجاج الخطيب - دار الفكر ١٤٠١ - ١٩٨١ .

(٢٠) أصول الدين ، لأبى منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادى - بيروت ١٤٠١ - ١٩٨١ .

(٢١) إعجاز القرآن ، لأبى بكر الباقلانى - بهامش الإتقان فى علوم القرآن - القاهرة ١٣٩٨ .

(٢٢) الأعلام ، للزركلي - القاهرة ١٣٧٤ - ١٩٥٤ .
(٢٣) أعيان الشيعة ، للعاملي - دار التعارف بيروت ١٤٠٣ .
(٢٤) الإغراب فى جدل الإعراب ، لأبى البركات بن الأنبارى - تحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى - دمشق ١٣٧٧ - ١٩٥٧ .
(٢٥) الاقتراح ، للسيوطى - حيدر آباد ١٣٥٩ .
(٢٦) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع من أشهر التآليف العربية فى المطابع الشرقية والغربية ، لإروارد فنديك - صححه السيد محمد الببلاوى - القاهرة ١٣١٣ -١٨٩٦ .
(٢٧) الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ، للدكتور نور الدين عتر القاهرة ١٣٩٠ - ١٩٧٠ .
(٢٨) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٣٦٩ .
(٢٩) الأنساب ، للسمعانى - دائرة المعارف العثمانية - الهند ١٣٨٣ - ١٩٦٣ .
(٣٠) الإنصاف فى أسباب الاختلاف ، لولى الله الدهلوى - سلسلة الثقافة الإسلامية - القاهرة ١٣٨٤ - ١٩٦٥ .
(٣١) أوجز المسالك إلى موطأ مالك ، للكاندهلوى - مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٣ - ١٩٧٣ .
(٣٢) إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ، لإسماعيل باشا البغدادى - وكالة المعارف ١٣٦٦ - ١٩٤٧ .
(٣٣) الإيضاح فى علل النحو ، لأبى القاسم الزجاجى - تحقيق مازن المبارك - بيروت ١٤٠٦ .
(٣٤) البئر ، لابن الأعرابى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٠ .
(٣٥) البحث اللغوى عند العرب ، للدكتور أحمد مختار عمر - عالم الكتب القاهرة - ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .
(٣٦) البداية والنهاية ، لابن كثير - دار الفكر العربى ، مصورة عن طبعة مكتبة الخانجى ١٣٥١ .
(٣٧) البرهان فى علوم القرآن ، للزركشى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مكتبة عيسى الحلبى القاهرة ١٣٧٦ - ١٩٥٧ .
(٣٨) بروكلمان = تاريخ الأدب العربى ، اشترك فى ترجمته الدكتور عبد الحليم النجار والدكتور السيد يعقوب بكر والدكتور رمضان عبد التواب - دار المعارف بالقاهرة .
(٣٩) بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد ، للقاضى عياض - تحقيق صلاح الدين الأدلبى وزميله - المملكة المغربية ١٣٩٥ - ١٩٧٥ .
(٤٠) بغية الملتمس فى تاريخ رجال الأندلس ، لأحمد بن يحيى الضبى - طبع مدينة مجريط ١٨٨٤ .
(٤١) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٣٨٤ - ١٩٦٤ .
(٤٢) البلاغة ، لأبى العباس المبرد - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .
(٤٣) البلاغة تطور وتاريخ ، للدكتور شوقى ضيف - دار المعارف ١٩٦٥ .
(٤٤) البيان والتبيين ، للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجى ١٩٧٥ .
(٤٥) تاريخ آداب العرب ، لمصطفى صادق الرافعى - بيروت ١٣٩٤ - ١٩٧٤ .

(٤٦) تاريخ إربل ، لابن المستوفى – تحقيق سامى الصقار – بغداد ١٩٨٠ .
(٤٧) تاريخ الأدب العربى ، للدكتور شوقى ضيف – العصر العباسى الأول دار المعارف ١٩٧٨.
(٤٨) تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادى – القاهرة ، مكتبة الخانجى ١٣٤٩ – ١٩٣١ .
(٤٩) تاريخ علماء الأندلس ، لابن الفرضى – القاهرة ، مكتبة الخانجى ١٩٦٦ .
(٥٠) تأويل مختلف الحديث ، لابن قتيبة – بيروت – مصورة عن طبعة ١٣٢٦ .
(٥١) تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، نشره وشرحه السيد أحمد صقر – دار التراث بالقاهرة ١٣٩٣ .
(٥٢) التبيان فى آداب حملة القرآن ، للنووى – تحقيق الدكتور جمعة الخولى – المكتبة التوفيقية بالقاهرة ١٣٩٧ – ١٩٧٧ .
(٥٣) تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبى الحسن الأشعرى ، لابن عساكر – بيروت ١٤٠٤ – ١٩٨٤ .
(٥٤) التبيين والاقتصاد فى الفرق بين السين والصاد ، لمحمد بن أحمد بن سعود الأنصارى الدانى – تحقيق الدكتور على حسين البواب – مجلة المورد العراقية جـ ١٥ العدد الأول ١٤٠٦ .
(٥٥) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لابن مكى الصقلى – تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر ، دار المعارف ١٩٨١ .
(٥٦) تحفة المجد الصريح فى شرح الفصيح ، لأحمد بن يوسف الفهرى اللبلى – مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٠ لغة ش .
(٥٧) تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى ، للسيوطى – تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف – المدينة المنورة ١٣٩٢ – ١٩٧٢ .
(٥٨) تذكرة الحفاظ ، للذهبى – حيدرآباد الدكن – ١٩٥٥ .
(٥٩) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، للقاضى عياض – تحقيق الدكتور أحمد بكير محمود – بيروت ١٣٨٤ – ١٩٦٥ .
(٦٠) الترغيب والترهيب ، للحافظ المنذرى مكتبة الدعوة الإسلامية القاهرة (بدون تاريخ) .
(٦١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك – تحقيق محمد كامل بركات – دار الكاتب العربى – القاهرة ١٣٨٧ – ١٩٦٧ .
(٦٢) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، للصفدى – حققه السيد الشرقاوى – مكتبة الخانجى بالقاهرة – ١٤٠٧ – ١٩٨٧ .
(٦٣) تطور العربية حتى عهد الصفدى مع تحقيق كتابه تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، رسالة ماجستير بآداب عين شمس – السيد الشرقاوى – ١٤٠٦ – ١٩٨٦ .
(٦٤) التطور اللغوى ، مظاهره وعلله وقوانينه ، للدكتور رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجى ١٤٠٤ – ١٩٨٣ .
(٦٥) التعريفات ، للشريف الجرجانى – مطبعة مصطفى الحلبى ١٣٥٧ – ١٩٣٨ .
(٦٦) تعريف الخلف برجال السلف ، للديسى – الجزائر ١٣٢٥ – ١٩٠٧ .
(٦٧) تفسير القرآن العظيم ، للحافظ ابن كثير – عيسى البابى الحلبى وشركاه . (بدون تاريخ) .
(٦٨) تفسير النسفى ، عيسى البابى الحلبى . (بدون تاريخ) .

(٦٩) تقريب التهذيب ، لابن حجر – تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف – مصورة عن طبعة القاهرة ١٣٨٠ .

(٧٠) تقويم اللسان ، لابن الجوزى – تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر – دار المعارف ١٩٨٣ .

(٧١) التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، للصغانى – تحقيق عبد العليم الطحاوى – مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٩٧٠ .

(٧٢) تلخيص المتشابه فى الرسم ، للخطيب البغدادى – تحقيق سكينة الشهابى – دمشق ١٩٨٥ .

(٧٣) التلخيص فى علوم البلاغة ، للخطيب القزوينى – المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٥٠ – ١٩٣٢ .

(٧٤) تلقيح فهوم أهل الأثر ، لابن الجوزى – مكتبة الآداب بالقاهرة (بدون تاريخ) .

(٧٥) التلويح فى شرح الفصيح ، لأبى سهل الهروى – نشر محمد عبد المنعم خفاجى – مكتبة التوحيد بمصر ١٣٦٨ – ١٩٤٩ .

(٧٦) تمييز الطيب من الخبيث ، لابن الديبع الشيبانى . مكتبة صبيح بالقاهرة ١٣٨٢ – ١٩٦٣ .

(٧٧) تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ، للسيوطى – دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبى (بدون تاريخ) .

(٧٨) تهذيب اللغة ، للأزهرى – تحقيق عبد السلام هارون وآخرين – القاهرة ١٩٦٤ – ١٩٦٧ .

(٧٩) توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى ، أسسه واتجاهاته ، للدكتور رفعت فوزى عبد المطلب – مكتبة الخانجى بالقاهرة – ١٤٠٠ – ١٩٨١ .

(٨٠) تيسير الوصول إلى جامع الأصول ، لابن الديبع الشيبانى – مؤسسة الحلبى بالقاهرة ١٣٨٨ – ١٩٦٨ .

(٨١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ، حققها محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام – دار المعارف .

(٨٢) الجامع الأزهر فى حديث النبى الأنور (ﷺ) – نسخة مصورة عن مخطوط بدار الكتب المصرية – المركز العربى للبحث والنشر – القاهرة ١٩٨٠ .

(٨٣) الجامع الصحيح ، للإمام البخارى – بحاشية السندى ، عيسى البابى الحلبى (بدون تاريخ) .

(٨٤) جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البر – بيروت – مصورة عن طبعة المنيرية .

(٨٥) جمع الجوامع (الجامع الكبير) ، للسيوطى ، مصورة عن مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٩٥ حديث قوله – الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٨٦) الجمع بين رجال الصحيحين ، للقيسرانى – بيروت – مصورة عن طبعة ١٣٢٣ .

(٨٧) جمهرة اللغة ، لابن دريد – حيدرآباد الدكن ١٣٤٤ .

(٨٨) جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم – تحقيق عبد السلام هارون – دار المعارف ١٣٩١ – ١٩٧١ .

(٨٩) الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجرى ، للدكتور عفيف عبد الرحمن – بغداد ١٩٨١ .

(٩٠) الجيم ، لأبى عمرو الشيبانى – تحقيق إبراهيم الأبيارى – مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٤ – ١٩٧٤ .

(٩١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك – مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة .

(٩٢) الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية ، للدكتور محمد ضارى حمادى بغداد ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .

(٩٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبى نعيم - مكتبة الخانجى .

(٩٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادى - تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ - ١٩٨١ ومكتبة الخانجى ١٩٨١ - ١٩٨٦ .

(٩٥) الخصائص لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - دار الكتب المصرية ١٣٧١ .

(٩٦) الخطب والمواعظ ، لأبى عبيد القاسم بن سلام - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة - ١٤٠٦ - ١٩٨٦ .

(٩٧) الخليل بن أحمد الفراهيدى ، أعماله ومنهجه ، للدكتور مهدى المخزومى - بيروت ١٤٠٦ .

(٩٨) الخيرات الحسان فى مناقب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان ، لابن حجر الهيتمى - المطبعة الميمنية بمصر ١٣١١ .

(٩٩) الدراسات اللغوية فى الأندلس ، رضا عبد الجليل الطيار - بغداد ١٩٨٠ .

(١٠٠) دراسات فى النحو العربى ، للدكتور طه عبد الحميد - مطبعة الكيلانى بالقاهرة .

(١٠١) الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر - تحقيق محمد سيد جاد الحق - دار الكتب الحديثة بالقاهرة ١٣٨٥ .

(١٠٢) الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة ، للسيوطى - مطبعة مصطفى الحلبى ١٣٨٠ - ١٩٦٠ .

(١٠٣) دفع شبه التشبيه ، لابن الجوزى - تحقيق محمد زاهد الكوثرى وزميليه - المكتبة التوفيقية بالقاهرة .

(١٠٤) دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى . قرأه وعلق عليه الأستاذ محمود محمد شاكر - مكتبة الخانجى ١٤٠٤ - ١٩٨٤ .

(١٠٥) دول الإسلام ، للذهبى - تحقيق فهيم محمد شلتوت وزميله - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ .

(١٠٦) الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب ، لابن فرحون المالكى - تحقيق الدكتور محمد الأحمدى أبو النور - دار التراث بالقاهرة ١٣٩٤ - ١٩٧٤.

(١٠٧) ديوان أبى قيس صيفى بن الأسلت - تحقيق الدكتور حسن محمد باجودة - دار التراث بالقاهرة ١٣٩١ .

(١٠٨) ديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق الدكتور حسين نصار - مطبعة مصطفى الحلبى ١٣٧٧ - ١٩٥٧ .

(١٠٩) ديوان النابغة الذبيانى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف ١٩٧٧ .

(١١٠) رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية ، للأستاذ عباس حسن - مطبعة العالم العربى بالقاهرة ١٣٧١ - ١٩٥١ .

(١١١) رد المتشابه إلى المحكم من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، لمحيى الدين بن العربى القاهرة ١٣٦٨ - ١٩٤٩ .

(١١٢) الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبى - تحقيق الدكتور شوقى ضيف . دار المعارف ١٩٨٢ .

(١١٣) الرسالة ، للإمام الشافعى - تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر - مكتبة دار التراث بالقاهرة ١٣٩٩ - ١٩٧٩ .

(١١٤) الرسالة المحمدية ، للسيد سليمان الندوى - المكتبة السلفية بالقاهرة ١٩٨٥

(١١٥) الرسالة المستطرفة ، للكتانى - مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة .

(١١٦) رواية اللغة ، للدكتور عبد الحميد الشلقانى - دار المعارف ١٩٧١ .

(١١٧) سزكين = تاريخ الأدب العربى - للدكتور فهمى أبو الفضل - جـ ١ - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١ .

(١١٨) السنة قبل التدوين ، للدكتور محمد عجاج الخطيب - دار الفكر بيروت ١٤٠١ - ١٩٨١ .

(١١٩) سنن ابن ماجة - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى - دار الفكر .

(١٢٠) سنن أبى داود - مطبعة مصطفى الحلبى القاهرة ١٤٠٣ - ١٩٨٣ .

(١٢١) سنن الترمذى - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الفكر - بيروت ١٤٠٣ - ١٩٨٣ .

(١٢٢) سنن الدارمى - بعناية محمد دهمان - دار الكتب العلمية بيروت .

(١٢٣) سنن النسائى - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الفكر بيروت ١٤٠٣ - ١٩٨٣ .

(١٢٤) سيبويه إمام النحاة ، الأستاذ على النجدى ناصف - عالم الكتب بالقاهرة ١٣٩٩ - ١٩٧٩ .

(١٢٥) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى ، للدكتور محمود فجال - نشر نادى أبها الأدبى - ١٤٠٧ - ١٩٨٦ .

(١٢٦) سيرة النبى ﷺ ، لأبى محمد بن هشام - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٣٨٣ .

(١٢٧) الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه ، للدكتورة خديجة الحديثى - مطبوعات جامعة الكويت ١٣٩٤ - ١٩٧٤ .

(١٢٨) شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلى - القاهرة ١٣٥٠ .

(١٢٩) شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك - تحقيق الدكتور طه الزينى - الجزء الأول والثالث نشر مكتبة محمد على صبيح (بدون تاريخ) والجزء الثانى والرابع نشر بمكتبة عيسى الحلبى بالقاهرة ١٩٦٧ .

(١٣٠) شرح الاقتراح ، لابن علان - مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٦٦٦ نحو تيمور .

(١٣١) شرح الجمل الكبيرة (شرح جمل الزجاجى) لابن الضائع - مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٠ نحو .

(١٣٢) شرح الرضى على الكافية - دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .

(١٣٣) شرح الطحاوية فى العقيدة السلفية ، لعلى بن أبى العز - نشر زكريا على يوسف القاهرة (بدون تاريخ) .

(١٣٤) شرح المفصل ، لابن يعيش - بيروت - مصورة عن طبعة المنيرية .

(١٣٥) شرح عقود الجمان ، للمرشدى - مكتبة مصطفى الحلبى القاهرة ١٣٧٤ - ١٩٥٥ .

(١٣٦) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبى أحمد العسكرى - تحقيق عبد العزيز أحمد - مكتبة مصطفى الحلبى القاهرة ١٣٨٣ - ١٩٦٣ .

(١٣٧) شرح نخبة الفكر ، لابن حجر العسقلانى - مطبعة مصطفى الحلبى القاهرة ١٣٥٣ - ١٩٣٤ .

(١٣٨) الشعر والشعراء ، لابن قتيبة - تحقيق أحمد محمد شاكر - القاهرة ١٩٧٧ .

(١٣٩) الشفاء ، للقاضى عياض - دار الكتب العلمية بيروت (بدون تاريخ) .

(١٤٠) الشواهد والاستشهاد فى النحو ، لعبد الجبار علوان النايلة - بغداد ١٣٩٦ - ١٩٧٦ .

(١٤١) الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهرى - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - القاهرة ١٣٧٦ - ١٩٥٦ .

(١٤٢) صحيح مسلم - كتاب التحرير القاهرة ١٣٨٣ - مصورة عن طبعة استانبول ١٣٢٩ .

(١٤٣) الصلة ، لابن بشكوال - الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ .

(١٤٤) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ، لابن القيم - اختصره محمد ابن الموصلى - مكتبة المتنبى بالقاهرة .

(١٤٥) ضحى الإسلام ، الأستاذ أحمد أمين - مكتبة النهضة المصرية .

(١٤٦) الضعفاء الصغير ، للإمام البخارى - تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار الوعى حلب ١٣٩٦ .

(١٤٧) الضعفاء والمتروكين ، للإمام النسائى - ملحق بالضعفاء الصغير .

(١٤٨) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوى - مكتبة القدسى - ١٣٥٤ .

(١٤٩) طبقات الحفاظ ، للسيوطى - تحقيق على محمد عمر - مكتبة وهبة بالقاهرة - ١٣٩٣ .

(١٥٠) طبقات الشافعية ، لتاج الدين السبكى - تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحى القاهرة ١٩٧٦ .

(١٥١) طبقات المفسرين ، للداودى - تحقيق على محمد عمر - مكتبة وهبة بالقاهرة ١٣٩٢ .

(١٥٢) طبقات المفسرين ، للسيوطى - تحقيق على محمد عمر - مكتبة وهبة بالقاهرة ١٣٩٦ .

(١٥٣) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ليحيى بن حمزة اليمنى بيروت ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .

(١٥٤) ظاهرة الغريب فى اللغة العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجرى مع تحقيق تفسير غريب القرآن لزيد بن على - الدكتور حسن تقى سعيد - رسالة دكتوراة بآداب عين شمس ١٤٠٧ - ١٩٧٨.

(١٥٥) علم الدلالة العربى ، النظرية والتطبيق ، للدكتور فايز الداية - دمشق ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .

(١٥٦) علم اللغة ، للدكتور على عبد الواحد وافى - دار نهضة مصر ١٩٧٣.

(١٥٧) علوم الحديث ومصطلحه ، للدكتور صبحى الصالح - بيروت ١٩٨٤ .

(١٥٨) العواصم من القواصم فى تحقيق موقف الصحابة بعد وفاة النبى ﷺ للقاضى أبى بكر بن العربى - تحقيق محب الدين الخطيب - المكتبة السلفية بالقاهرة ١٣٩٩ .

(١٥٩) العين - للخليل بن أحمد - تحقيق الدكتور مهدى المخزومى والدكتور إبراهيم السامرائى بغداد ١٩٨٢ .

(١٦٠) غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى - عنى بنشره ج . برجشتراسر - مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٣٥١ - ١٩٣٢ .

(١٦١) غرائب اللغة العربية ، للأب رفائيل نخلة اليسوعى - المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٦٠ .

(١٦٢) غريب الحديث ، لابن الجوزى - تحقيق الدكتور عبد المعطى أمين قلعجى - بيروت ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .

(١٦٣) غريب الحديث ، لابن قتيبة - تحقيق الدكتور عبد الله الجبورى - بغداد ١٣٩٧ - ، ١٩٧٧ .

(١٦٤) غريب الحديث ، لأبى عبيد القاسم بن سلام - دار الكتاب العربى بيروت - مصورة عن طبعة حيدرآباد الدكن ١٣٩٦ - ١٩٧٦ .

(١٦٥) غريب الحديث ، للحربى - تحقيق الدكتور سليمان العايد - جامعة أم القرى - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .

(١٦٦) غريب الحديث ، للخطابى - تحقيق عبد الكريم العزباوى - جامعة أم القرى - ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .

(١٦٧) الفائق فى غريب الحديث ، للزمخشرى - تحقيق على محمد البجاوى وزميله - مطبعة عيسى الحلبى ١٩٧١ .

(١٦٨) فتح البارى ، للحافظ ابن حجر العسقلانى - المكتبة السلفية بالقاهرة - ١٤٠٧ .

(١٦٩) الفتن والملاحم ، لابن كثير ، وهو آخر تاريخه البداية والنهاية - تصحيح وتعليق الشيخ إسماعيل الأنصارى - المكتبة القيمة بالقاهرة ١٩٨١ .

(١٧٠) فصول فى فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٩٨٠ .

(١٧١) فضائل القرآن ، لابن كثير - نشر على رحمى - دار مرجان - ١٩٧٩ .

(١٧٢) فهارس المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية .

(١٧٣) الفهرست لابن النديم - بيروت ١٣٩٨ - ١٩٧٨ ، وطبعة طهران ١٣٥٠ .

(١٧٤) فهرست المخطوطات بدار الكتب المصرية ، تصنيف فؤاد سيد - مطبعة دار الكتب .

(١٧٥) فهرست المكتبة الأزهرية .

(١٧٦) الفهرست الهجائى للمخطوطات بدار الكتب المصرية .

(١٧٧) فهرسة ما رواه عن شيوخه أبو بكر محمد بن خير - بيروت ١٣٨٢ - ١٩٦٣ .

(١٧٨) الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ، لابن قيم الجوزية - مكتبة الخانجى .

(١٧٩) فوات الوفيات ، لمحمد بن شاكر الكتبى - تحقيق الدكتور إحسان عباس - بيروت ١٩٧٣ .

(١٨٠) فى النحو العربى ، نقد وتوجيه ، للدكتور مهدى المخزومى - المكتبة العصرية بيروت ١٩٦٤ .

(١٨١) فيض نشر الانشراح من طى روض الاقتراح (حاشية ابن الطيب الفاسى على الاقتراح للسيوطى) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٢٤ نحو .

(١٨٢) القائمة البيلوجرافية للمخطوطات التى تم تصويرها بالميكروفيلم من دار الكتب والمكتبات الملحقة بها - القاهرة ١٩٦٤ .

(١٨٣) القاموس المحيط ، للفيروزابادى - مطبعة مصطفى الحلبى القاهرة ١٣٧١ - ١٩٥٢ .

(١٨٤) قانون التأويل - رسالة لأبى حامد الغزالى (مع معارج القدس) مكتبة الجندى بالقاهرة ١٣٨٨ - ١٩٦٨ .

(١٨٥) القياس فى اللغة العربية ، للشيخ محمد الخضر حسين - المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٥٣ .

(١٨٦) الكامل فى اللغة والأدب ، لأبى العباس المبرد - مكتبة المعارف - بيروت (بدون تاريخ) .

(١٨٧) الكتاب ، لسيبويه - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .

(١٨٨) كتاب الغريبين ، للهروى - تحقيق محمود محمد الطناحى - الجزء الأول - القاهرة ١٣٩٠ - ١٩٧٠ .

(١٨٩) كشف الخفاء ، للعجلونى - مصورة عن طبعة القاهرة ١٣٥١ .

(١٩٠) كشف الظنون ، لحاجى خليفة - استانبول ١٩٤٣ - ١٩٦٢ .

(١٩١) كشف المغطى من المعانى والألفاظ الواقعة فى الموطا ، العلامة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور - الجزائر ١٩٧٥ .

(١٩٢) الكفاية فى علم الرواية ، للخطيب البغدادى - تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم - دار الكتاب العربى بيروت ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .

(١٩٣) لحن العوام ، للزبيدى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - المطبعة الكمالية بالقاهرة ١٩٦٤ .

(١٩٤) لسان العرب ، لابن منظور - طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٠٨ - دار الكتب المصرية .

(١٩٥) لسان الميزان ، لابن حجر العسقلانى - حيدرآباد الدكن ١٣٣٠ .

(١٩٦) اللغة ، ج . فندريس - تعريب عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠ .

(١٩٧) اللغة والمجتمع ، للدكتور على عبد الواحد وافى - دار نهضة مصر ١٩٧١ .

(١٩٨) اللمع فى أصول الفقه ، لأبى إسحاق الشيرازى - مطبعة مصطفى الحلبى بالقاهرة ١٣٧٧ .

(١٩٩) المؤتلف والمختلف ، للدارقطنى - تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله - بيروت ١٤٠٦ - ١٩٨٦ .

(٢٠٠) مجالس العلماء ، للزجاجى - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجى ١٤٠٣ - ١٩٨٣ .

(٢٠١) مجالس ثعلب ، لأبى العباس أحمد بن يحيى - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف ١٩٦٩ - ١٩٨٠ .

(٢٠٢) المجرد للغة الحديث ، لموفق الدين البغدادى - تحقيق فاطمة حمزة الراضى - بغداد ١٩٧٧ .

(٢٠٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - الجزء ٥١ سنة ١٣٩٦ .

(٢٠٤) مجمع الأمثال ، للميدانى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبى القاهرة ١٣٩٨ - ١٩٧٨ .

(٢٠٥) المجموع المغيث فى غريبى القرآن والحديث ، لأبى موسى المدينى الأصفهانى - تحقيق عبد الكريم العزباوى - جامعة أم القرى ١٤٠٦ - ١٩٨٦ .
(٢٠٦) مجموعة القرارات العلمية فى خمسين عاما (١٩٣٤ - ١٩٨٤) مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ١٤٠٤ - ١٩٨٤ .
(٢٠٧) المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - مطبعة مصطفى الحلبى بالقاهرة ١٣٨٨ .
(٢٠٨) المدارس النحوية ، للدكتور شوقى ضيف - دار المعارف ١٩٦٨ .
(٢٠٩) مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدى المخزومى - مطبعة مصطفى الحلبى القاهرة ١٣٧٧ - ١٩٥٨ .
(٢١٠) المذكر والمؤنث ، للفراء - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - دار التراث بالقاهرة ١٩٧٥ .
(٢١١) مرآة الجنان ، لليافعى - مؤسسة الأعلمى - بيروت ١٩٧٠ - مصورة عن طبعة حيدرآباد الدكن ١٣٣٧ - ١٣٣٩ .
(٢١٢) مراتب النحويين ، لأبى الطيب اللغوى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر ١٣٩٤ - ١٩٧٤ .
(٢١٣) المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى - تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه مطبعة عيسى الحلبى ١٩٥٨ .
(٢١٤) مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا ، للشمنى - بهامش الشفا - دار الكتب العلمية - بيروت - بدون تاريخ .
(٢١٥) المستدرك على الصحيحين ، للحاكم النيسابورى - وبذيله التلخيص للذهبى - دار الكتاب العربى بيروت .
(٢١٦) المستوى اللغوى للفصحى واللهجات ، للدكتور محمد عيد - عالم الكتب ، بالقاهرة ١٩٨١ .
(٢١٧) مسند الإمام أحمد بن حنبل - دار الفكر العربى - مصورة عن الطبعة الميمنية بمصر ١٣١٣ .
(٢١٨) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، للقاضى عياض ، دار التراث بالقاهرة - مصورة عن طبعة ١٣٣٣ .
(٢١٩) المشتبه فى الرجال وأسمائهم وأنسابهم ، للذهبى - تحقيق على محمد البجاوى - مطبعة عيسى الحلبى القاهرة ١٩٦٢ .
(٢٢٠) مشكل الحديث وبيانه ، لابن فورك - بيروت ١٤٠٠ - ١٩٨٠ .
(٢٢١) المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير ، لأحمد بن محمد المقرى الفيومى - تصحيح الشيخ حمزة فتح الله - القاهرة ١٩٢٥ .
(٢٢٢) المصنف (الكتاب المصنف) فى الأحاديث والآثار لابن أبى شيبة - طبع الهند .
(٢٢٣) المعارف ، لابن قتيبة - تحقيق الدكتور ثروت عكاشة - دار المعارف ١٣٨٨ - ١٩٦٩ .
(٢٢٤) معجم الأدباء ، لياقوت - دار المأمون بمصر ١٩٣٦ .
(٢٢٥) المعجم العربى نشأته وتطوره ، للدكتور حسين نصار - دار مصر للطباعة ١٩٦٨ .

(٢٢٦) المعجم الفارسي العربي الجامع ، للدكتور حسين مجيب المصرى - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٤ .

(٢٢٧) المعجم الكبير ، للطبراني - تحقيق حمدى عبد المجيد السلفي - العراق ١٩٨٤ .

(٢٢٨) معجم المؤلفين ، تراجم مصنفى الكتب العربية ، عمر رضا كحالة - دمشق ١٣٧٧ - ١٩٥٧ .

(٢٢٩) معجم المطبوعات العربية والمعربة ، يوسف اليان سركيس - القاهرة ١٣٤٦ - ١٩٢٨ .

(٢٣٠) معجم ما استعجم ، لأبى عبيد البكرى - تحقيق الأستاذ مصطفى السقا - مكتبة الخانجى ١٩٨٣ .

(٢٣١) المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الطبعة الثالثة ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .

(٢٣٢) معرفة علوم الحديث ، للحاكم النيسابورى - صححه ونشره الدكتور السيد معظم حسين - مكتبة المتنبى بالقاهرة - مصورة عن طبعة الهند .

(٢٣٣) مغنى اللبيب ، لابن هشام - مطبعة عيسى الحلبى (بدون تاريخ) .

(٢٣٤) مفاتيح العلوم ، لأبى عبد الله الخوارزمى - مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٤٠١ - ١٩٨١ .

(٢٣٥) مفتاح كنوز السنة ، وضعه بالانجليزية فنسنك - نقله إلى العربية محمد فؤاد عبد الباقى - باكستان ١٣٩٧ - ١٩٧٧ .

(٢٣٦) المفردات فى غريب القرآن ، للراغب الأصفهانى - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠ .

(٢٣٧) المقتضب ، لأبى العباس المبرد - تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة ١٣٩٩ .

(٢٣٨) مقدمة ابن الصلاح ، ومعها محاسن الاصطلاح للبلقينى ، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ .

(٢٣٩) مقدمة ابن خلدون - المطبعة الشرفية القاهرة ١٣٢٧ .

(٢٤٠) منار السالك إلى أوضح المسالك ، لابن هشام (شرح أوضح المسالك للشيخ محمد عبد العزيز النجار والشيخ عبد العزيز حسن - مطبعة الفجالة القاهرة (بدون تاريخ) .

(٢٤١) من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية (بدون تاريخ) .

(٢٤٢) مناقب الإمام أحمد بن حنبل ، لابن الجوزى - تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى - مكتبة الخانجى ١٣٩٩ - ١٩٧٩ .

(٢٤٣) مناقب الإمام الأعظم أبى حنيفة ، للموفق بن أحمد المكى - حيدرآباد الدكن ١٣٢١ .

(٢٤٤) مناقب الإمام الأعظم ، للكردرى - ملحق بالمرجع السابق .

(٢٤٥) منال الطالب فى شرح طوال الغرائب ، لابن الأثير - تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحى - جامعة أم القرى ١٤٠٣ - ١٩٨٣ .

(٢٤٦) منتخب كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال ، للمتقى الهندى - بهامش مسند الإمام أحمد .

(٢٤٧) المنتظم ، لابن الجوزى - حيدرآباد الدكن ١٣٥٩ .

(٢٤٨) منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، لحازم القرطاجنى - تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة - تونس ١٩٦٦ .

(٢٤٩) المنهل الصافى ، لابن تغرى بردى – تحقيق الدكتور محمد محمد أمين – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤ .

(٢٥٠) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، للدكتورة خديجة الحديثى – دار الرشيد بغداد ١٩٨١ .

(٢٥١) النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغرى بردى – دار الكتب المصرية ١٣٦٩ – ١٩٥٠ .

(٢٥٢) نفح الطيب ، للمقرى التلمسانى – تحقيق الدكتور إحسان عباس – بيروت ١٣٨٨ – ١٩٦٨ .

(٢٥٣) نقد المنطق ، رسالة للإمام ابن تيمية – نشرها (ووضع عنوانها) محمد حامد الفقى – مكتبة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٠ – ١٩٥١ .

(٢٥٤) النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير – تحقيق محمود محمد الطناحى – مطبعة عيسى الحلبى القاهرة ١٣٨٣ – ١٩٦٣ .

(٢٥٥) نهج البلاغة ، للشريف الراضى – شرح الإمام محمد عبده – تحقيق محمد أحمد عاشور ومحمد إبراهيم البنا – دار الشعب بالقاهرة (بدون تاريخ) .

(٢٥٦) نوادر المخطوطات – تحقيق عبد السلام هارون – مكتبة مصطفى الحلبى – ١٣٩٢ – ١٩٧٢ .

(٢٥٧) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، للشوكانى – مكتبة مصطفى الحلبى – الطبعة الأخيرة (بدون تاريخ) .

(٢٥٨) هداية البارى إلى ترتيب أحاديث البخارى ، لعبد الرحيم عنبر المصرى الطهطاوى – دار الفكر بالقاهرة (بدون تاريخ) .

(٢٥٩) هدية العارفين = أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادى – استانبول ١٩٥١ .

(٢٦٠) همع الهوامع ، للسيوطى – تصحيح السيد محمد بدر الدين النعسانى – الناشر الخانجى .

(٢٦١) الوافى بالوفيات – للصفدى – اعتنى بنشره جمعية المستشرقين الألمانية – شارك فى تحقيقه مجموعة من محققى التراث العربى – استانبول ١٩٣١ – وما بعدها .

(٢٦٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان – تحقيق الدكتور إحسان عباس – بيروت ١٩٧٢ .

* * *

فهرس المحتويات

* * *